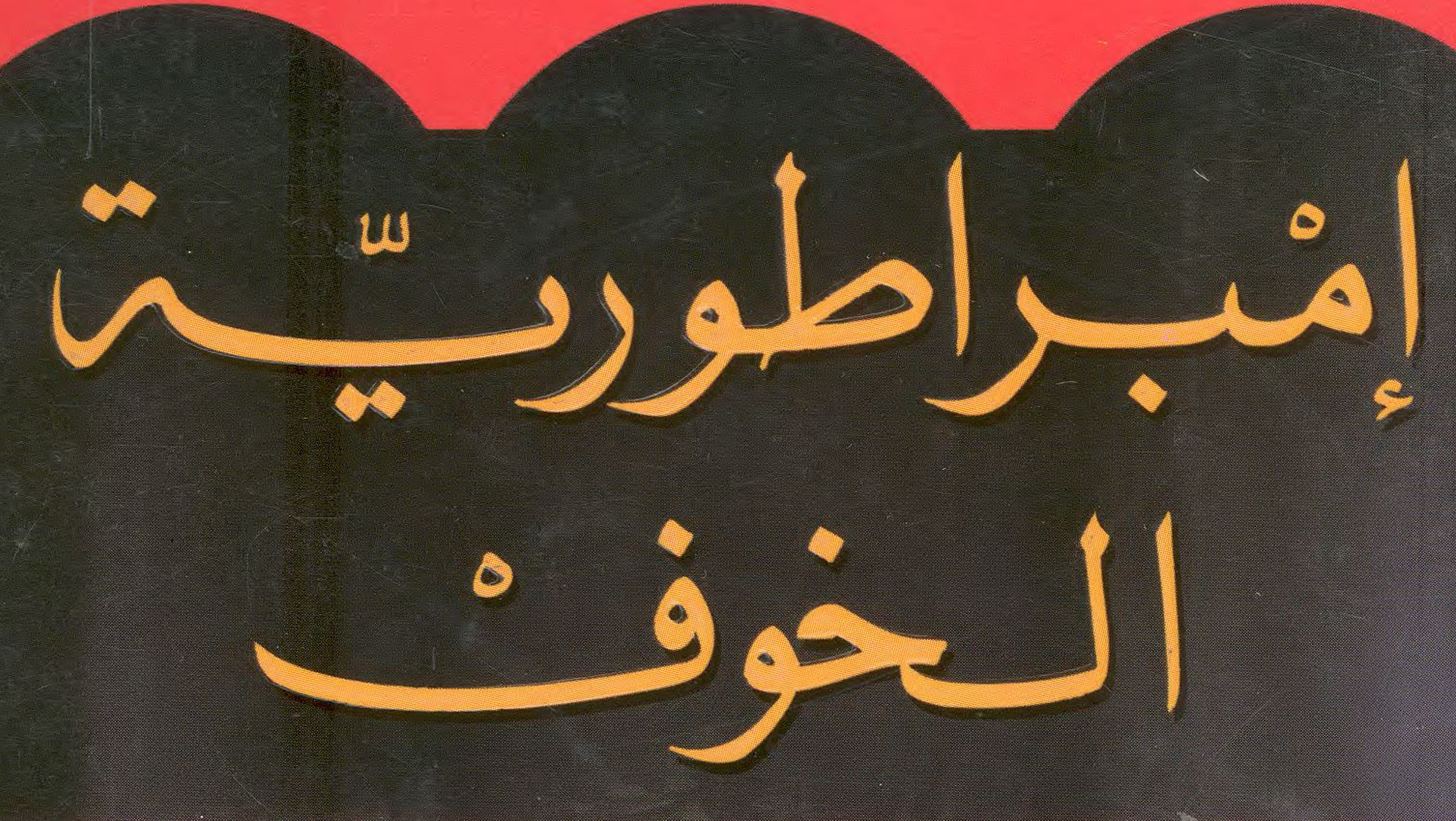
بنجامين ر. باربر



إمبراطوريّة الخوف

الحرب والإرهاب والدِيموقراطيّة

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

إمبراطورية الخوف

الحرب والإرهاب والديموقراطية

إمبراطوريّة الخوف

الحرب والإرهاب والديموقراطيّة

تأليف
بنجامين ر. باربر

ترجمة
عمر الأيوبي

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

إمبراطورية الخوف
الحرب والإرهاب والديموقراطية

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي 2005

ISBN: 9953-27-770-2

Authorized Translation from the English Language Edition:
Fears Empire
War, Terrorism, and Democracy
Copyright © 2004 Benjamin R. Barber

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب،
أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو،
وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدما.

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Website: **dar-alkitab-alarabi.com** موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات

توطئة

ستّة جنود من المشاة المنهكين يرفعون العلم الأميركيّ فوق جزيرة إيوو جيما في المحيط الهادئ. فتاة صغيرة يخطف الرعب وجهها وهي تهرب من انفجار قنبلة نابالم في حقل للأرز. صوماليّون فرحون يجرّون جثّة أميركيّ جُرّدت من البزّة العسكرية الأميركيّة عبر رمال الصحراء. إنّها صورة مثيرة بسيطة تحكي قصّة الحرب الملحميّة في لقطة فوتوغرافيّة واحدة. الحرب العالميّة الثانية لجيل الأبطال، ومستنقع فيتنام، والإخفاق في الصومال. لكن لا تكفي صورة واحدة لحربي بوش الوقائيّتين الصلفتين في أفغانستان والعراق، واللتين لم تحقّقا النتائج المرجوّة منهما.

سنذكر صورتين، من ربيع سنة 2004: أشلاء الجثث الأميركيّة المرعبة المتدلّية من جسر قرب الفلّوجة، فيما يهلّل أصدقاء أميركا وحلفاؤها المفترضون. والثانية تعرض مجموعة من الصور الرقميّة، بعد ذلك بأسبوعين، لسجناء عراقيّين عراة في سجن أبو غريب إلى الغرب من بغداد في أوضاع تجسّد المهانة والذلّ - فيما ينظر سجّانوهم الأميركيّون إلى الكاميرا كما لو أنّهم ينفّذون خدعة نكتيّة في أخويّة بمدرسة أميركيّة ثانويّة.

بعد مرور سنة واحدة فقط على ما اعتُبر قصّة تحرير سعيدة ثبت نجاحها، أخذت استراتيجيّة الحرب الوقائيّة تجرّ وراءها أذيال الخيبة. فقد تكشّفت متّبعة إلى حد ما الخطوط التي تنبّأ بها المشكّكون في وسائل الإعلام، والمحاربون الحذرون في البنتاغون، والمثقّفون الإسلاميّون في المجتمع الأكاديميّ، قبل وقت طويل على قيام الرئيس بوش بأخذ ائتلافه إلى العراق في سعيه للتفتيش عن أسلحة دمار شامل غير موجودة والإطاحة بصدّام حسين. وهذه الصور، إذا قرئت بالشكل الصحيح، تكرّر الدروس التي ألقاها كتّاب التراجيديا القدماء: إنّ النهج المتّبع في الحرب والسلام على السواء يجب أن

يتحلّى بالتواضع دائماً والإحساس التامّ بصعوبة الشؤون الإنسانيّة، وأنّ التعالي يمحق نفسه على الدوام.

تبرز هذه الصور الفوتوغرافيّة الأحجية الأساسيّة التي يطرحها هذا الكتاب: لقد انتصرت أميركا في الحملتين اللتين جرّدتهما ضدّ الدول المارقة، فلماذا شكّل هذان "النجاحان" إخفاقاً في الحرب ضدّ الإرهاب؟ ولماذا تُهزم الولايات المتحدة الديموقراطية شرّ هزيمة في كفاحها للفوز بالقلوب والعقول في العالم الإسلاميّ، وهو الأمر الذي تتوقّف عليه نتيجة الكفاح من أجل الديمقراطيّة على المدى الطويل؟ والجواب الذي يبرز: من المستحيل تحرير الشعوب بفوّهات البنادق. فالنوايا الحسنة لا تستطيع التعويض عن أخطاء السياسات المتهوّرة والعواقب المكلفة.

بعد مرور سنة على غزو العراق وعدّة سنوات على المغامرة التي تدعى حرباً وقائيّة، توحي كل الأدلّة بأنّ استراتيجيّة الرئيس بوش فشلت. فلن يكون هناك انتقال سهل إلى الديموقراطيّة في بغداد، تتساقط على أثره البلدان المجاورة في أحضانها كأحجار الدومينو؛ ولن تستمرّ التهدئة في أفغانستان بشكل دائم حتى إذا تمّ القبض على أسامة بن لادن؛ ولن يكون هناك حل عسكريّ على طريقة السلام الأميركيّ للاضطراب والطغيان في العالم غير الديموقراطيّ؛ ولن تحصل النوايا الحسنة الأميركيّة على مكافأة مرضية، ولن يتحقّق المجد للمحرّرين الأميركيّين كما يسمّون أنفسهم؛ ولن يتحقّق النصر الحاسم في المعركة ضدّ الإرهاب أو المعركة لتحقيق الأمن القوميّ الدائم. ورغم أنّ إمبراطوريّة الخوف تعزّزت تحت راية الحريّة، إلا أنّها لن تحكم باسم الديموقراطيّة ولا تستطيع ذلك.

مع ذلك فإنّ الأسباب نفسها التي دفعت أميركا إلى مواصلة اعتناق الحرب الوقائيّة من الناحية النظريّة رغم فشلها العمليّ في كل مكان، هي التي تؤدّي إلى استمرار القراءة الخاطئة للصور الفجّة في الربيع الفائت، واستقاء نتائج خاطئة منها: أنّ كل من يعارض أميركا في حربها الصالحة ضدّ الإرهاب هو شرّ متجسّد (انظروا إلى الشرور التي ارتكبوها في الفلّوجة!)؛ وأنّ الأغراض الأميركيّة فاضلة حقّاً (انظروا إلى مقدار الانحراف في سلوك الحرّاس في سجن أبو غريب، إنّهم

بضع تفّاحات فاسدة لا "يمثّلون" أميركا بل هم "وصمة عار" على جبينها)[1]. لكن ليست هذه هي الدروس التي يستقيها المراقب الدقيق من الصور، وليست الدروس التي تروق لكل من يعرف شيئاً عن تاريخ أميركا الجدليّ وطبيعة الديموقراطيّة المعقّدة.

إنّ الغاية من هذا الكتاب هي تقديم قراءة أعمق لمثل هذه الصور - لنسمّها قراءة مقابلة لأميركا من قبل أميركيّ يحبّ بلاده لكن لديه وجهة نظر مقابلة بشأن سياساتها. وفيه أحلّل وأنتقد الفكرة الأميركيّة الخطيرة - لم يأت بها الرئيس بوش - التي ترى أنّ العالم ساحة حرب مانويّة ملوّنة بالأسود والأبيض، يتواجه فيها الشرّ والخير في سلسلة من المواقع العلمانيّة الفاصلة. إنّني أفترض أنّ العالم ملوّن بالرماديّ الكئيب، حيث الأخيار ليسوا أخياراً جدّاً في النهاية والأشرار ليسوا جميعاً أشراراً جدّاً. لا ملائكة ووحوش ولكن مخلوقات غامضة ضعيفة ومشوّشة، وأحياناً نبيلة، ومضلّلة في الغالب، وهم ربما أقلّ إثارة للرعب مما يخشون سرّاً، لكنّهم ليسوا البتّة نبلاء كما يدّعون صراحة.

إنّ ما تشهد عليه صور أبو غريب في الواقع هو الانتشار المحتمل للشذوذ في السلوك الإنسانيّ ومقدار سهولة إطلاق ذلك الشذوذ عن طريق سياسة الخوف التي ينتهجها الوعّاظ الأميركيّون الذين يدّعون الصلاح. يرى المبرّر المنطقي للحرب الوقائيّة أنّ الأمم التي تتعرّض لهجوم إرهابيّ لا تعود مسؤولة أمام المعايير القانونيّة والأخلاقيّة التقليديّة (مثل الالتزام بعدم الذهاب إلى الحرب إلا عند التعرّض للهجوم). فعندما انتاب دونالد رامسفيلد القلق لفترة وجيزة بشأن انسجام الحرب الوقائيّة مع القانون الدوليّ قبل الحرب في العراق، أعدّ الرئيس بوش الأجواء لكل ما تلا بما في ذلك أبو غريب: "لا يهمّني ما يقوله المحامون الدوليّون، سنقوم بتوجيه الضربة"[2]. وقد أعلن أن العراق لم تكن حرباً تقليديّة وإنّما حرباً وقائيّة في كفاح خطير ضدّ الإرهاب، وضدّ محور للشرّ يمكن أن

(1) كان الردّ الأميركيّ الرسميّ على إساءات أبو غريب هو الإصرار على أنّها "انحراف". وفي جلسة استماع أمام الكونغرس، قال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إنّها "لا تمتّ إلى الأميركيّين بصلة"، في حين أصرّ الجنرال في الجيش الأميركيّ لانس سميث على أنّها "انحراف كريه وإجراميّ". بل إنّ الديموقراطيّ جو ليبرمان اعتنق الاستثنائيّة الأميركيّة قائلاً، "الأميركيّون مختلفون"، وإنّ الإساءات "لا تعبّر عن حقيقة أميركا... إنّها لا تعبّر عمّا نمثّله".

(2) ورد الاقتباس في Richard A. Clarke, *Against All Enemies* (New York: Free Press, 2004), pp. 23-24.

يحدث فيه أي شيء. وفي أعقاب خطابه الأول إلى الأمّة بعد 11 أيلول/سبتمبر، قال الشيء نفسه إلى أركانه: "أريدكم جميعاً أن تدركوا أنّنا في حالة حرب وسنبقى في حالة حرب إلى أن ننجز ما نريد. لا يهمّ أي شيء آخر. وسيكون كل شيء متوفّراً لخوض هذه الحرب. وستذلّل كل الحواجز التي تعترض طريقكم".

"ستذلّل كل الحواجز التي تعترض طريقكم"؟ فلماذا إذاً لا يفترض الحرس في سجن أبو غريب أنّهم متحرّرون من القيود المألوفة؟ لقد قال الرئيس إنّ "المقاتلين الأعداء" الذين اعتُقلوا في الحرب على الإرهاب وسجنوا في خليج غوانتانامو لا يخضعون لاتفاقيّات جنيف. فهل كان الحرّاس سيّئي التدريب في أبو غريب يعتقدون حقّاً أن سجناءهم، الذين اعتُقلوا أيضاً في الحرب ضدّ الإرهاب، مختلفون، حتى إذا سمّوا سجناء حرب لأغراض حسابيّة؟

كيف يمكن أن يفاجأ المسؤولون الأميركيّون عندما يستخدم العسكريّون المجنّدون كقوّات صدم لتأمين إمبراطوريّة نشر الخوف، والذين أبلغوا بأنّهم منخرطون في كفاح مقدّس ضدّ الأشرار، أساليب محسوبة لصدم سجنائهم وتخويفهم وإرهابهم؟ وهي على أي حال أساليب مستخدمة على نطاق واسع في السجون الأميركيّة حيث الأشرار في أسوأ الأحوال هم مجرمو الشوارع والأميركيّون الملوّنون[3]. لقد بيّن علماء النفس مراراً وتكراراً، حتى في الظروف العاديّة، أنّ المدنيّين الذين يطلب منهم لعب دور حرّاس السجون أو المستجوبين، في شروط تحاكي الواقع، كانوا يميلون إلى الابتعاد عن المعايير الإنسانيّة وينحدرون بسهولة مدهشة إلى سلوك يقارب التعذيب[4]. مع ذلك يواصل

(3) كتب فوكس بترفيلد في صحيفة "نيويورك تايمز"، تحدث في السجون الأميركيّة إساءات بدنيّة وجنسيّة للمساجين مماثلة لما تمّ الكشف عنه في العراق، دون أن يعرف عنها الكثير، وفقاً للمسؤولين عن التصحيح ونزلاء السجون ودعاة حقوق الإنسان" ("Mistreatment of Prisoners Is Called Routine in the U.S.," *New York Times*, May 5, 2004, p. A11).

(4) كشفت تجربة ستانلي ميلغرام الشهيرة في سنة 1971 أنّ غالبيّة المؤدّين كانوا راغبين في ممارسة صدمات مؤلمة (بل وحتى مميتة) على النزلاء عندما يحثّهم على ذلك شخصيّة نافذة (انظر Obedience to Authority: An Experimental View [New York: Harper and Row, 1974])، في حين وجدت تجربة أجراها عالم النفس فيليب زمباردو في ستانفورد أنّ فرق المتظاهرين بأنّهم سجناء وحرّاس تحولوا بسرعة إلى معذّبين وضحايا (مظهرين بعض الميول نفسها إلى الإساءات الجنسيّة التي حدثت في أبو غريب) بحيث اضطر إلى إنهاء التجربة بعد خمسة أيام مما كان يفترض أن يكون محاكاة لمدّة أسبوعين.

العديدون الإصرار على أنّ أصحاب النوايا الحسنة من الرجال والنساء (الأميركيّين بحكم التعريف!) لا يمكنهم التوصّل إلى نتائج رديئة (غير أميركيّة بحكم التعريف!). ما حدث في أبو غريب، وما حدث لكل المدنيّين غير المحسوبين الذين قُتلوا أثناء تحرير العراق، وما حدث في "الأضرار الجانبيّة" التي ألحقت بأفغانستان لم يكن مقصوداً البتّة وبالتالي يجب ألا يدخل في السجل الأخلاقيّ الأميركيّ. يا لها من أخلاقيّة منيعة، إذ لا يمكن دحضها بالحقائق. وكما جاء في السخريّة اللاذعة لروب كوردري في برنامجه "ديلي شو": "تذكّروا، ليس المهمّ أننا قمنا بتعذيب هؤلاء الأشخاص. المهمّ هو أنّنا لسنا أناساً من النوع الذي يمكن أن يعذّب هؤلاء الأشخاص".

إنّ أميركا في الحقيقة، مثلها مثل سائر الأمم، سيحكم عليها بل يجب الحكم عليها بما تفعل، لا ما تقول إنّها ستفعل. والأميركيّون على غرار الشعوب الأخرى مزيج من النبلاء والوضيعين، من التطلّعات المخيفة والإخفاقات المتكرّرة التي ينسجمون معها: أوّل جمهوريّة حديثة كبيرة، وجمهوريّة للعبيد لأكثر من ثمانين عاماً. أمّة مكرّسة للحريّة، لكنها بطيئة في جلبها إلى شعبها. إمبراطوريّة متردّدة أقلّ قسوة من معظم الإمبراطوريّات، لكنّها مهلكة لمن تحتلّهم، حتى إذا شنّت حملة على الإرهاب في العراق سمّتها "الحريّة الدائمة" و"الصدمة والخوف".

يجب السعي وراء تحقيق الحريّة بتواضع، والتواضع يتطلّب التحفّظ. وقد اعتبر جيمس ماديسون أنّ إعداد دستور قائم على رؤية ضعف الطبيعة الإنسانيّة رهان أسلم من الاعتماد على الجانب الأكثر نبلاً فينا. الحريّة الأميركيّة تدين كثيراً لانعدام ثقة أميركا بالقوّة - بقوّتها هي. فلماذا نعتقد أنّ على الآخرين أن يثقوا بنا لأنّنا ندّعي بأنّنا محرّرون؟ أو أنّ الجنود والرقباء الذين يمارسون الشغب في السجون العراقية مذنبون في حين أنّ وزير الدفاع والرئيس اللذين قالا إنّ "كل شيء ممكن" في الحرب على الإرهاب بريئان؟

بعد ذلك، هناك الصور الأخرى، صور التمثيل بجثث المقاولين الأميركيّين في الفلّوجة: صورة الإرهابيّين الأشرار الذين نبحوا ضحاياهم الأبرياء وتواروا عن الأنظار. لم تفكّ رموز هذه الصور أيضاً بشكل كامل أيضاً. فالذين تراقصوا فرحين ومهلّلين أمام الجثث لم يكونوا القتلة أنفسهم، بل عراقيّون عاديّون لم

يشاركوا في أعمال القتل الفعلية. فما أثار الانزعاج الشديد في صور المراهقين الذين يرقصون مبتهجين أمام الجثث هو بالضبط ما أثار أشدّ الجزع والهلع من الصور التي بثت من أنحاء كثيرة من العالم الإسلاميّ في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر - صور أناس عاديّين مبتهجين بالحدث العنيف غير العاديّ لا لأنّهم إرهابيّون بل لأنّهم يكرهون أميركا.

هذا هو السؤال الذي يحيّر الأميركيّين منذ 11 أيلول/سبتمبر: **لماذا يكرهوننا؟** ليس القلّة الذين يقتلون، بل الكثرة الذين يهلّلون فرحين من أعمال القتل؟ ليس الخصوم الذين تعرّض القوّة الأميركيّة مصالحهم للخطر، بل "الأصدقاء" الذين يفترض بهم أن يكونوا شاكرين لممارستها باسمهم؟ كيف يمكن الرجال والنساء الذين ربما يكرهون الإرهاب من حيث المبدأ، ولا يشاركون قطعاً في الأعمال الإرهابيّة، أن يرحّبوا بمثل هذه الهجمات البربريّة؟ لماذا يكون الشيعة - وهم الذين حرّرهم الغزو الأميركيّ من أعمال صدّام الوحشيّة - في حالة حرب مع "قوى التحرير"، ويبدون كأنّهم يفضّلون إعادة تقوية معذّبيهم السنّة بحيث يتواصل احتلال محرّريهم؟ وكيف رغم أنّنا جئنا لتحرير العراقيّين وإحلال الديموقراطيّة بين ظهرانيهم، يتمنّون لنا - وكذلك قليل من الأفغان وكثير من السعوديّين والمصريّين والأوروبيّين الغربيّين والمسلمين الأميركيّين أيضاً - (رغم أنّهم ليسوا "متوحشين") الموت المريع ويواصلون اغتيال الحكّام الذين نعيّنهم مكاننا؟

تكمن الإجابة في عدم جدوى الخوف كسلاح ديموقراطيّ. "فالصدمة والخوف" هي عدّة تجارة الإرهاب: ولا تلجأ إليها الديموقراطيّة إلا لتخاطر بجوهرها الديموقراطيّ. ويؤكّد المحارب الرصين أيام الحرب الباردة زبيغنيو بريجنسكي هذه الحقيقة ملاحظاً مؤخّراً أنّ "تكتيك الصدمة والخوف الذي يرحّب به استراتيجيو 'الثورة في الشؤون العسكريّة' يجد صداه في الخوف المشلّ الذي يستطيع الضعيف إحداثه بتكلفة زهيدة في أوساط القويّ"[5].

لماذا يكرهوننا؟ الجواب بكلمة واحدة هو، بسبب نفاقنا. الأخلاقيّة العالية

(5) Zbigniew Brzeniski, *The Choice: Global Hegemony or Global Leadership* (New York: Basic Books, 2004), p.45.

لنوايانا مع ما يصاحبها من عواقب قاسية لأعمالنا. هل النتائج مخيفة؟ لسنا نحن المسؤولين عنها. الأميركيّون لا يرتكبون مثل هذه الأشياء. لقد تبيّن بالممارسة أنّ الركنين التوأمين لاستراتيجيّة الإدارة في مكافحة الإرهاب متناقضان في الجوهر، وتلك تنكرة دائمة للعالم بالنفاق الأميركيّ. وطالما كان مثل هذا النفاق نقطة ضعف الديموقراطيّات الإمبرياليّة. ففي سنة 1917، وقف "محرّر" آخر، الجنرال البريطانيّ ستانلي مود، على أبواب بغداد وأعلن، "لم تأتِ جيوشنا إلى مدنكم وأراضيكم فاتحة أو معادية، بل محرّرة"[6]. وبعد ذلك بنحو تسعين عاماً، أعلن الرئيس بوش على غرار مود: "أعتقد أنّ الولايات المتحدة هي منارة الحريّة في العالم... وأعتقد أنّ من واجبي أن أحرّر الشعوب"[7].

الحرب الوقائية لا تقي من الإرهاب وإنّما من الديموقراطيّة. يبيّن القسم الثاني من الكتاب كيف أنّ أميركا بقيادة بوش أساءت فهم ما يعنيه أن تكون ديموقراطيّاً وما يلزم للوصول إلى هناك. ومع أنّني متعاطف مع الادّعاء البسيط بأنّ إحلال الديموقراطيّة (ما أدعوه الديموقراطيّة الوقائيّة) يمكن أن ينجح، إلا أنّه يجب التخلّي عن الحرب الوقائيّة. فالحرب الوقائية على الإرهابيّين توسّع قاعدة المؤيّدين الضمنيين الذين لا يستطيع الإرهابيّون العمل بدونهم، حتى إذا تمكّنت من القضاء عليهم. لقد تبيّن أنّ العامل غير المعروف في لعبة الحرب الوقائية الأميركيّة هو المستفيدون غير الراغبين من سخائنا الديموقراطيّ الذين يرفضون أن يكونوا شاكرين والذين تعادل معارضتهم الغاضبة نوعاً من الإرهاب الضمنيّ - وهو ما يؤدّي إلى مبرّر للإرهاب لا ينخرط في أساليبه بشكل مباشر. إنّ من أنشأ المناطق الآمنة للقتلة ليسوا الإرهابيّين وإنّما الداعمون الضمنيّون الذين

(6) استشهد نيال فيرغسون بالجنرال مود عشيّة حرب فاشلة لمدّة ثلاث سنوات تهدف إلى "تحرير" بلاد ما بين النهرين من سيطرة العثمانيّين في كتابه Colossus. The Price of American Empire (New York: Penguin Press, 2004), p. 200. ويلاحظ فيرغسون عند إجراء مقارنة بين سنتي 1917 و2003، أنّه "في كلا الحالتين، تمكّنت القوّات الأنكلوفونيّة من التقدّم بسرعة من جنوب البلاد إلى العاصمة في غضون أسابيع، وفي كلا الحالتين، تنصّلت الحكومتين من أي رغبة في حكم العراق بصورة مباشرة... وفي كلا الحالتين ثبت أنّ فرض القانون والنظام أصعب بكثير من تحقيق النصر العسكريّ الابتدائيّ".

(7) كما ورد في Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon & Schuster, 2004), pp. 86-87

يفترض أنّنا حرّرناهم. وهؤلاء ليسوا قتلة أو إرهابيّين، بل يحملون الكراهيّة والاستياء الذي يمدّ بالوقود الحرب النشيطة التي يشنّها الإرهابيّون. إنّهم "الاحتياطيّ" الذي يُستمدّ منه المقاتلون الحقيقيون والمفجّرون الانتحاريون. إنّهم السبب الذي لا يمكّننا من "قطع رأس الإرهاب" بالقضاء على قادته أو إلقاء القبض على مرتكبي أعمال الشرّ أو الإطاحة بالأنظمة الشرّيرة. إنّهم ما يفسّر تمكّن قبضة شارون الحديديّة من ضرب الإرهابيّين الفلسطينيّين بلا هوادة دون تدمير التمرّد الفلسطينيّ الذي يعتمد عليه الإرهابيّون.

فكّروا في الشخصيّات الإرهابيّة الرئيسيّة التي لا تزال طليقة: يبدو أنّ العديد منهم يقيمون في بلدان ومناطق تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة أو حلفائها (إذا لم يكن داخل أوروبا والولايات المتحدة حيث أقام مرتكبو أحداث 11 أيلول/سبتمبر لمدّة سنوات قبل قيامهم بأعمالهم الإرهابيّة). لو كان أبو مصعب الزرقاوي يعمل بمفرده مع خليّة صغيرة من المؤيّدين في العراق، لكان ألقي القبض عليه منذ وقت طويل. ولو كان أسامة بن لادن قاتل جماعيّ منفرد، لكان إلقاء القبض عليه مضموناً. لكنّ هذين المتعصّبين غير العاديين تمكّنا من الحصول على دعم مؤمنين عاديّين. وهم يجعلون من قاعدة دعمهم الضمنيّة منازل آمنة واسعة، ويحوّلون مناطق بأكملها إلى "ملاذات آمنة" في أفغانستان و"مدن آمنة" في العراق. وهكذا لم تؤمّن شبكة من الأنفاق طريق الهروب "لهدف عالي القيمة" يفترض أنّه حوصر في هجوم باكستانيّ حظي بتغطية إعلاميّة كبيرة في أواخر شتاء 2003 ـ 2004، وإنّما شبكة من رجال القبائل الذين أرادوا تحريره. فلا يزال قسم كبير من أفغانستان وربما كل باكستان، في الواقع، بلاداً "آمنة" لأسامة بن لادن.

يفترض منطق استراتيجيّة الحرب الوقائيّة أنّ مجموعة من المتحمّسين الأشرار الذين "ترعاهم" حفنة من الدول المارقة غير الحصينة ضدّ التدخّل الاستباقيّ هم المسؤولون عن الأعمال الرهيبة في 11 أيلول/سبتمبر، والشرور التي تلت في الدار البيضاء وبالي والرياض وإسطنبول ومدريد، فضلاً عن الهجمات المتواصلة على المدنيّين في العراق والمملكة العربيّة السعوديّة. لكنّ الحقيقة القاسية هي أنّ مثل هذه الأعمال غير ممكنة في غياب بحر أوسع من

الدعم الذي يحمي الأشرار ويرعاهم، وأنّ البحر الذي يسبح فيه الإرهابيّون ليس عصبة من الدول المارقة (الدول الاستبداديّة تخشى الإرهاب مثلما كان يخشاه البعثيّون في العراق) وإنّما المجموع العالميّ من المواطنين الغاضبين الذين ليسوا بدول، والشبّان المهمّشين، والجماعات الدينيّة المحاصرة، والثقافات التي تهدّدها الحداثة. هؤلاء هم الإرهابيون المضمرون للجهاد الذين يحفز النفاق مقاومتهم.

أدرك **ماوتسي تونغ**، مهندس حرب العصابات الحديثة، أنّ متمرّديه الذين يقاتلون حكومة حزب الشعب الوطنيّ (الكومنتانغ) في الصين لا يستطيعون السباحة إلا عندما يحملهم على العوم بحر من "الشعب". لقد ازدهر الإرهاب وتوالد رغم القدرات العسكريّة والاستخباريّة الأميركيّة الهائلة، ورغم الهزيمة العسكريّة للدول الراعية لأنّه يتمتّع بقاعدة شعبيّة أكبر بكثير مما نحن مستعدّون للاعتراف به، وليس في أوساط "الأشرار" فحسب. فالإقرار بذلك يعني الإقرار بأنّ الإرهاب من أعراض الاختلال الجهازيّ العالميّ، وما لم يتمّ التعامل مع هذه الاختلالات (سواء أكانت أميركا مسبّبتها أم لا)، لن تلقى الولايات المتحدة الترحيب كمحرّر في أي مكان وستتواصل الأهوال التي يتعرّض الأفراد الأميركيّون وغيرهم من مواطني الدول الداعمة أو حتى العمّال الإنسانيّين.

تعرّضت الجهود الإنسانية نفسها للخطر بالربط الخاطئ الذي افترضته أميركا بين إضفاء أحكام السوق على الاقتصاد وإضفاء الديموقراطيّة على الكيان. ويبدو أن الأيديولوجيّة الليبراليّة الجديدة للخصخصة تحدّد الديموقراطية بالنسبة إلى الرئيس بوش. لكن تبدو بالنسبة للعراقيّين وكثير غيرهم أنها تحدّد الاستعمار الجديد المنافق. فمن الإجراءات الأولى التي اتخذها بول بريمر في صيف 2003 الإعلان بأنّ قطاعات الطاقة والصناعة الثقيلة والإعلام ستخصّص كمقدّمة للدستور الديموقراطيّ وشرط من شروطه[8]. مع ذلك فإنّ الاختيار بين اقتصاد عامّ وخاصّ ربما يكون أهمّ اختيار ديمقراطيّ يقوم به شعب ما، وقيام الأميركيّين بالاختيار عن العراقيّين يعني فعليّاً سرقة معلم من معالم سيادتهم. وهذا الخلط بين الخصخصة والديموقراطيّة هو من الأخطاء التي يتناولها القسم الثاني من

(8) أجبرت الإخفاقات على الارض منذ ذلك الوقت بريمر على تأجيل الخصخصة، لكنّها لا تزال جزءاً حاسماً من الأيديولوجيّة الأميركيّة لإضفاء الديموقراطيّة.

هذا الكتاب، وهو يساعد في تفسير سبب المصاعب الكبيرة التي واجهها شقّ طريق الديموقراطيّة في العراق. بل إنّه لن يكون هناك ديموقراطيّة في العراق طالما أنّ مواطنيه يفضّلون الفوضى على احتلال أميركيّ يبدو أنّه ممارسة لاستعمارية السوق. ولن يكون هناك سلام في أفغانستان طالما أنّ الإرهابيّين الضمنيّين هناك وفي باكستان يقدّمون للملا عمر وأسامة بن لادن ممرّاً آمناً لأنّ الحياة في ظل الاقتصاد الإمبريالي تبدو قمعيّة لا تحريريّة.

لا شكّ في أنّ الولايات المتحدة أخذت تربح الحرب ضدّ الدول المارقة، رغم أنّ ذلك لا يعود إلى تفوّقها العسكريّ الهائل بقدر ما يعود إلى أنّها عملت مع الأصدقاء والحلفاء على تقديم الحوافز الاقتصاديّة وممارسة الإقناع السياسيّ وفرض القوانين ذات الصلة بدول مارقة سابقة مثل ليبيا والسودان. ويبدو الآن من المرجّح التمكّن من إخضاع كوريا الشماليّة، أكثر أعضاء محور الشرّ خطراً، عن طريق التدابير الاقتصاديّة والدبلوماسيّة الذكيّة (مثل العمل مع الصين) بدلاً من التخويف العسكري والقنابل الذكيّة. كما أنّها أحرزت تقدّماً في محاكمة الخلايا الإرهابيّة، ويرجع ذلك ثانية إلى التعاون المتعدّد الأطراف الذي نشأ من التعاطف الذي ولّدته أهوال 11 أيلول/سبتمبر. لكنّها بدأت تخسر في الكفاح - لم تكد تنخرط فيه - ضدّ شبكة الدعم الضمنيّة للإرهاب في أوساط غير الإرهابيّين. ولا يمكن القضاء على هذه الشبكة المتنامية بالحرب والاحتلال، لأنّ الأحقاد العميقة للجمهور الضمنيّ للإرهاب لا تنبع من الحماسة الأصولية وإنّما من المظالم المتجذّرة في الذل والفقر واليأس والاستياء الثقافيّ - القوى التي تنتج أعداء يصعب تعقّبهم أكثر من المراهقين الذين يلبسون الأحزمة الناسفة والخلايا الإرهابيّة التي تخطّط للعنف في المدن. ليس علينا التعاطف مع الذين يستمتعون بنكباتنا، لكن علينا أن نفهمهم ونتعامل مع المزيج السامّ للضعف والاستياء والذلّ الذي يحرّكهم. يمكن التغلب على محور الشرّ عن طريق الاستخبارات الحكيمة والقوّة الغاشمة. لكن من الصعب سبر أغوار محور الغضب - وهو أكثر شمولاً - بل من الأصعب التعامل معه. وإلى أن نبدأ بعمل ذلك، ستتواصل الكراهيّة وتتضاعف مشاهد المجازر الرهيبة ولن تجد الحرب على الإرهاب حلاً، رغم شجاعة قواتنا وإنفاق مليارات الدولارات.

ثمة قليل من الرضا عن أن تكون مصيباً عندما يثبت أنّ بلدك هو المخطئ. في سنة 1995، حذّرت في كتابي "الجهاد مقابل عالم مكدونالد" من أنّ عالم العلمانيّة التجاريّة الأميركيّ الذي يُدفع قدماً بثقة عدائيّة يسلك طريقاً تصادميّاً مع الإسلام الأصولي والحركات المناهضة للحداثة في كل أنحاء العالم بطرق قد تؤدّي إلى تدمير الديموقراطيّة ذات يوم. وكتبت ثانية في السنة الماضية في هذا الكتاب أنّ أميركا لا تزال تسلك مساراً صداميّاً مع التاريخ وأنّ منارة الحريّة التي كانت مثار إعجاب العالم أخذت تتحوّل بسرعة إلى صانع حرب أخشى ما يخشاه العالم. وقد اتّضحت الآن النتائج الكارثيّة من كابل وكراتشي إلى الفلّوجة وبغداد. لقد تركت سياسات الرئيس بوش القائمة على الحرب الوقائيّة الولايات المتحدة في حالة يائسة حيث لا يكاد يوجد أمامها خيارات قابلة للنجاح[9]. فالانسحاب السريع من المناطق التي احتلّت بسرعة يعني الإقرار بالهزيمة ولن يؤدّي إلا إلى تشجيع خصوم أميركا. لكنّ استمرار الاحتلال يزيد من التكاليف والمخاطر، ويرفع الطلب على الموارد ويخلق أعداء جدداً تفيض عواطفهم الجهاديّة. لقد أنتجت سياسة الحرب الوقائيّة أسوأ ما يمكن أن تنتجه أي سياسة، حيث جعلت الخيارات السياسيّة الأخرى شبه مستحيلة. كما منحت السمعة السيّئة للديموقراطيّة التي تُبرّر باسمها تكتيكاتها الحمقاء.

لا تبدو الديموقراطيّة أملاً أبعد اليوم في أفغانستان والعراق عما كان عليه قبل عام فحسب، لكنّ سمعتها تعاني في إفريقيا وأميركا اللاتينيّة نتيجة للإخفاقات التي شهدتها مناطق الحرب الأميركيّة من جهة، وبسبب ارتباك الديموقراطيّة واقتصادات السوق التي كانت العلامة المميّزة لسياسات بوش في هذه المناطق وسواها في العالم من جهة أخرى. ويحذّر تقرير للأمم المتحدة عن أميركا اللاتينيّة من أنّ الشعوب هناك أخذت تفقد إيمانها في الديموقراطيّة، حيث

(9) بل حتى في أفغانستان، حيث قد يرى البعض أنّ الحرب الوقائيّة كانت مبرّرة، ليس هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأنّ سياسات إدارة بوش نجحت. ويلاحظ سيمور هيرش أنّه بعد مضيّ عام ونصف على الحرب هناك، "لا تزال طالبان تشكّل قوّة في العديد من أنحاء أفغانستان، وتستمرّ البلاد في توفير ملاذ آمن لأعضاء القاعدة... ويسيطر أمراء الحرب المحليّون على المقاطعات بشكل عمليّ... كما يرتفع إنتاج الهيروين ويثير العنف والجريمة مخاوف الناس خارج كابل وبضعة مدن أخرى" ("The Other War," *The New Yorker*, April 12, 2004).

يوافق 58 بالمئة على أنّ "تجاوز القانون" من قبل القادة لا بدّ منه إذ اضطروا إلى ذلك، ويصرّ 56 بالمئة على أنّ "التنمية الاقتصاديّة أكثر أهميّة من الديموقراطيّة"[10]. وبالنسبة إلى العديد من الشعوب البعيدة عن الشواطئ الأميركيّة، يبدو استخدام الرئيس بوش للديموقراطيّة كمبرّر لروح المغامرة الوقائيّة أشبه بترويج قوّة استعماريّة جديدة كلبيّة.

لقد أخذ الإيمان يتراخى باستراتيجيّات إحلال الديموقراطيّة التي ينتهجها بوش، حتى في اليمين الأميركيّ. فمنذ مدّة غير بعيدة، نشرت مجلّة "ناشيونال ريفيو" افتتاحيّة بعنوان "نهاية الوهم" قيل فيها إنّ إدارة بوش تمتلك "قدرة مخيفة على الإيمان بعلاقاتها العامّة" وأنّها فشلت في فهم "صعوبة غرس الديموقراطيّة في أرض غريبة لا تزال في جوهرها مجتمعاً قبلياً، في حين هاجم النقّاد المثاليّة "الويلسونيّة" لنهج بوش (كما يجسدها دفاع ويليام كريستول في مجلّة "ويكلي ستاندرد" على سبيل المثال)[11]. إنّ الخيار اليوم في الواقع ليس بين الشكل الويلسونيّ "للديموقراطيّة الشاملة" (الطوباويّة الحمقاء) فاقد المصداقيّة من جهة، والواقعيّة المحدثة الكلبية التي تفضّل الانعزاليّة على دفع الديموقراطيّة قدماً من جهة أخرى. الخيار الحقيقيّ هو بين الحرب الوقائيّة المتعالية التي تقدّمت تحت قناع الديموقراطيّة والواقعيّة الحذرة للديموقراطيّة الوقائيّة بوصفها الردّ الفعّال الوحيد على الإرهاب.

في عالم الاعتماد المتبادل، تعرّض الأحاديّة المتعاليّة والمعارضة التلقائيّة للمعاهدات متعدّدة الأطراف والقانون الدوليّ الأمن الدوليّ للخطر بدلاً من أن تعزّزه. فذهاب أميركا إلى العراق منفردة (رغم "الائتلاف" على الورق) أكسبها نجاحاً عسكريّاً سريعاً، لكنّه يضمن لها الآن إخفاقاً بطيئاً ومؤلماً.

(10) Warren Hoge, "Latin America Losing Hope in Democracy, Report Says," *New York Times*, April 22, 2004, p. A3. ويحذّر التقرير الذي يشير إليه هوغ من أنّه "يجب الإقرار بأنّ المنطقة تشهد من ناحية التقدّم نحو الديموقراطيّة ومن حيث القوّة المحركّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة فترة تغيّر تتخّذ في حالات كثيرة شكل الأزمة الواسعة الانتشار... وتتميّز بالتغيّر وتركيز الثروة وتزايد تدويل السياسة" (United Nations Development Programme, Democracy in Latin America," UNDP, 2004

(11) David d. Kirkpatrick, "Lack of Resolution in Iraq Finds Conservatives Divided," *New York Times*, April 19, 2004, p. A21.

لا تنسجم الحرب الوقائيّة مع الديموقراطيّة في الجوهر. فالأولى تتطلّب الأحاديّة والتفرّد والقوّة الغاشمة ورغبة في خوض المعركة على أرض الخوف نفسه. والثانية تتطلّب التعاون والقانون وجهوزيّة لدفع ثمن البقاء على أرض الانفتاح والشفافيّة. ليس على الديموقراطيّة أن تتخلّى عن قوّة السلاح، لكنّها لا تستطيع أن تجعل من قوّة السلاح أداتها الرئيسيّة أو تتنازل عن المعايير الديموقراطيّة التي تحدّ من القوّة وتقيّدها دائماً في المجتمعات الحرة. إنّ الخوف الذي تبعثه القوّة العسكريّة أداة فعّالة على المدى القصير. لكنّ الخوف هو سلاح الإرهاب الرئيسيّ، ومورده الوحيد، ولا تستطيع الديموقراطيّة على المدى الطويل أن تربح الحرب مع الإرهاب إذا قاتلت على أرضه. فالديموقراطيّة تعتمد على الشراكة والقانون وهي تمتاز في استخدامهما والاستفادة من انتشارهما. وعلى أميركا أن تختار بين الحرب الوقائيّة أو الديموقراطيّة، لكنّها لا تستطيع الجمع بينهما.

امبراطورية الخوف

المقدّمة

من الأفضّل أن تكون مرهوب الجانب على أن تحظى بالمحبة

ميكافيلي، الأمير

يتّبع قدر الولايات المتحدة منذ مدّة طويلة مساراً متصادماً مع التاريخ. فقد عاشت أميركا معزولة عن العالم القديم بقرنين من الاستقلال الأسطوريّ لكنّها صُدمت اليوم بإدراكها أنّها غير حصينة، وها هي تفشل في قراءة رسالة الاعتماد المتبادل والتكافل الذي يحدّد العالم في القرن الحادي والعشرين الجديد.

لقد حفر الإرهابيّون عميقاً في *الخيال الأميركيّ، فأدخلوا في شقوقه* وتجاويفه المخاوف التي تؤشّر عليها أكواد التنبيه الملوّنة من خطر الإرهاب. مع ذلك استحضرت أميركا بأسلوبها في مواجهة الإرهاب، سواء بخوض الحروب في الخارج أو بالسعي لتحصين الأمن في الداخل، الخوف الذي يعتبر السلاح الرئيسيّ للإرهابيّين. واتبع زعماؤها نهجاً متشدّداً طائشاً يرمي إلى إقامة امبراطوريّة خوف أميركيّة أكثر هولاً مما يمكن أن يدركه أي إرهابيّ. وهكذا، بالتعهّد بنزع أسلحة كل الخصوم، ونشر "أمّ القنابل" وإلغاء الحظر عن استخدام الأسلحة النووية التكتيكيّة، وإدخال الخوف في قلوب الأعداء والأصدقاء على السواء لإخضاعهم، تحوّلت فجأة منارة الديموقراطيّة التي كانت تحظى بأشدّ الإعجاب في العالم إلى محشّ حرب يثير أشدّ المخاوف في العالم[1].

ربما يعتقد البعض أنّ ذلك كلّه مفيد. فالمشكلة بالنسبة إلى أميركا والعالم

(1) "أمّ القنابل" هي قنبلة وزارة الدفاع الجديدة التقليدية التي تزن 21000 رطل؛ وقد ألمح البنتاغون في عهد الرئيس بوش إلى وجود ظروف يمكن التفكير فيها "بأول استخدام" للأسلحة النوويّة التكتيكيّة. انظر على سبيل المثال، مقالة غلاف مجلّة Newsweek, "Why America Scares the World," March 24, 2003.

على السواء لا تتعلّق فقط فيما إذا كان بوسع أميركا أن تنشر استراتيجيّات جديدة للحرب الدفاعيّة وتبقى في الوقت عينه مخلصة لقيمها الديموقراطيّة التي تحدّد هويّتها، وبالتالي أن تبقى على وفاق مع جيرانها العالميّين؛ بل المشكلة تتعلق فيما إذا كان يمكن أن تنجح هذه الاستراتيجيّات في توفير الأمن لها ضدّ الإرهاب. ما من أمّة يتوقّع منها أن تضحّي بسلامتها على مذبح تطلّعاتها السامية. فقد علّم ميكافيلي الأمير بأنّ من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب على أن تحظى بالمحبّة. وربما استمدّت أميركا من 11 أيلول/سبتمبر الدرس نفسه. لكن هل الخوف هو الحليف الأفضل لأميركا؟ وهل تصبح أفغانستان والعراق معايير لاستراتيجيّة الأمن العالميّ الناجحة من خلال التخويف؟

ليس في حقبة الاعتماد المتبادل. ولا عندما يكون الانفراد مجلبة للفشل. ولا عندما كشف الإرهاب عن ضعف السيادة وبطلان إعلانات الاستقلال التي كان يُتفاخر بها. إذا كانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر تعلّم درساً عن قوّة الخوف، فإنّها تروي أيضاً قصة قصور القوّة العسكريّة. وإذا كان الهجوم التكنولوجيّ الصاعق في العراق يعلّم درساً عن صلاحيّة القوّة العسكريّة المستمرّة، فإنّه يروي أيضاً قصّة محدوديتها كأداة لإحلال الديموقراطيّة. مع ذلك فإنّ الولايات المتحدة، في ردّها على تجاهل الإرهاب للحدود القوميّة، لجأت إلى استراتيجيّات عسكريّة متقادمة ترتبط بفكرة السيادة التقليديّة التي لم تمتلكها تماماً. وفي سعيها إلى الوصول إلى عالم أكثر سلامة، قوّضت الأمن الجماعيّ بشكل منهجيّ. وفي الردّ على انعدام القانون في العالم، تذبذبت الأمّة بين التماس القانون وتقويضه، وبين استخدام المؤسّسات الدوليّة وتحدّيها. لقد توسّلت الحق في اتخاذ إجراء أحاديّ وخوض حرب وقائيّة، وتغيير الأنظمة بحيث قوّضت الإطار الدوليّ للتعاون والقانون الذي كانت مهندسته الرئيسيّة ذات يوم ـ عندما كان بوسع هذا الإطار وحده التغلّب على فوضى الإرهاب. ربما تكون حرب الرئيس بوش على الإرهاب عادلة أو لا تكون، وربما تمتثل للقيم الأميركيّة أو لا تمتثل لها، لكنّ الأهمّ من ذلك في الشكل الذي اتبعته أنّها لا تستطيع، رغم النجاحات العسكريّة المتحقّقة، إلحاق الهزيمة بالإرهاب.

إنّ كل الخصائص الناشئة للعالم المتكافل، من وباء فيروس الإيدز إلى

الاحترار العالميّ، ومن احتكارات وسائل الإعلام إلى منظّمات الجريمة الدوليّة في العالم، تدعو أميركا إلى التطلّع نحو الخارج؛ وبدلاً من ذلك تغض الطرف وتتوجّه إلى الداخل ولا تحدّق في الخارج إلا لتنظر بعين منذرة بالسوء إلى أهداف "معادية" تحدّدها حرب مراوغة على الإرهاب و"دول مارقة" اختيرت بتهوّر لتحلّ محل الإرهابيّين الذين يصعب تحديد أماكنهم والقضاء عليهم. ومع أنّ أميركا هي المجتمع الديموقراطيّ الذي يُحتذى، فإنّها غالباً ما تتصرّف باحتقار بلوتوقراطيّ للمطالبة بالمساواة العالميّة. وقد اختارت اتباع استراتيجيّة أمن قوميّ تقوم على الحرب الوقائيّة تحت شروط تدعو إلى استراتيجيّة أمن قوميّ أدعوها "الديموقراطية الوقائيّة". ومع أنّها تجسّد الأمّة المتعدّدة الثقافات، فإنّها لا تبدي تسامحاً كبيراً مع التنوّع الثقافيّ أو الاختلاف الدينيّ، وبخاصّة عندما يبدو أنّهما يهدّدان المثل الأميركيّة أو يقعان خارج مدى التصوّر الأميركيّ. وهي تؤمن، رغم استمرارها في مساندة الديكتاتوريّات في الأمم التي تعتبرها صديقة، بأنّها تستطيع فرض الديموقراطيّة على الأعداء المهزومين بفوّهة مدفع. كما تعتقد بأنّ الأسواق المخصخصة والروح الاستهلاكيّة المقدامة المتحرّرة من القيود الديموقراطيّة هما ما يلزم لإحلال الديموقراطيّة؛ وتؤمن أنّ بوسع الآخرين إقامة الديموقراطيّة في يوم وليلة عن طريق استيراد المؤسّسات الأميركيّة التي استغرقت رعايتها وإنماؤها قروناً في الولايات المتحدة. إن السياسات الخارجية الأميركيّة الحاليّة الخاصّة بالحرب أو السلم، والإطاحة بالطغيان وإقامة الديموقراطيّة، تقوم على فهم خاطئ لنتائج الاعتماد المتبادل أو التكافل وخاصّية الديموقراطيّة. وهكذا تُنتج امبراطوريّة الخوف امبراطوريّة معادية للحريّة والأمن على السواء.

تنعكس القتاليّة الأميركيّة وربما تتفاقم بحماسة بوش التبشيريّة في شنّ الحرب على الإرهاب - نوع من فضيلة راعي البقر التي ربطها أصدقاء البيت الأبيض أنفسهم بميول الرئيس إلى أن يكون "ضيّق الصدر وسريع الغضب، وأحياناً غير متكلّف بل ودوغماتيًّا، وغالباً غير محبّ للاستطلاع وبالتالي تنقصه المعلومات"[2]. لكن الرد الأميركيّ على الإرهاب ليس مسألة قاصرة على مزاج

(2) صورة رسمها الكاتب السابق لخطابات الرئيس، ديفيد فروم، الذي يرجع إليه الفضل جزئياً في اختيار عبارة "محور الشرّ" (صاغ هو عبارة "محور الكراهيّة". لتصبح "محور الشرّ"، ربما=

الرئيس فحسب. فالأميركيّون يختارون عادة القادة العامّين الذين يعكسون قلقهم وتطلّعهم إلى لحظة معيّنة من التاريخ. وقد ساند الحزبان الوطنيّان والنخب التي تقود الرأي العامّ الفكرة بأنّ الخوف لا يهزمه إلا الإخافة. وفيما العالم يرتجف، يتحرّر الأميركيّون من خوفهم البارد في نوبات من التصفيق للقتاليّة الأميركيّة التي تتخلّلها هتافات "أميركا، أميركا".

لقد كان العالم خارج أميركا بعيداً جدّاً على الدوام. أما وقد تجمّع اليوم عند بوّابة البيت الأميركيّ، فقد احتشد الأميركيّون في غرفة الجلوس على أمل تأمين سلامتهم بإغلاق الأبواب وإخراج أسلحتهم الذكيّة المخيفة من مستودعاتها الحصينة. وفي خوفهم من العالم الآخر، وغفلتهم المستغربة عن أنّهم يجسّدون الآخر في تنوّعهم نفسه، فإنّهم يتطلّعون إلى إخضاع مناطق العالم المعادية بقتاليّة ذات إرادة صلبة. ويتبع الأصدقاء والحلفاء هذا النهج متردّدين لأنّه لا يمكن إنكار القوّة الأميركيّة، حتى عندما تعني حقائق التكافل والاعتماد المتبادل أنّ انتصارها مستبعد.

لقد أصبح العالم الأميركيّ مكاناً أكثر خطورة وإثارة للحيرة مما عرفه الأميركيّون من قبل - عالم جديد ملغز يكتنفه الشكّ والخطر، عالم يستودع اسمياً الديموقراطيّة التي يعتقد الأميركيّون أنّهم يجسّدونها، لكنّه عالم لم يعد يرغب دائماً في تصديق ما تدّعي أميركا أنها تجسّده. ونظراً لشعور الأميركيّين بعدم ثقة العالم بهم وقلّة محبّتهم لهم، فإنّهم ربما يعمدون إلى التدخّل أكثر لتقلّ الثقة بهم والمحبّة لهم مقابل ذلك. وهكذا يجري في الداخل إعادة التأكيد بحماسة على الخرافات المفيدة (كانت بمثابة حقائق ذات يوم) التي خيضت بموجبها الحروب الساخنة والباردة المكلفة في القرن الماضي بشجاعة وربحت بشكل حاسم - الاستقلاليّة الأميركيّة والفضيلة الأميركيّة والديموقراطيّة والبراءة الأميركيّة - رغم أنّها تعتبر فارغة ومنافقة في الخارج. لم يعد العالم الأميركيّ عالماً أميركيّاً. فهو مهدّد بأن يصبح مستعمرة وعاصمة للإمبراطوريّة التي تنشر الخوف.

= لتتلاءم أكثر مع أخلاقيّة الرئيس بوش الإنجيليّة). ويعتقد فروم أنّ فضائل الرئيس بوش - "حشمته ونزاهته واستقامته وشجاعته وعناده" - تفوق نقائصه المذكورة أعلاه. انظر David Frum, *The Man: The Surprise Presidency of George W. Bush* (New York: Random House, 2003), p. 272.

الهيمنة الأميركيّة ليست مسألة فيها نظر. "فالقوّة العسكرية والاقتصاديّة والسياسيّة الأميركيّة قزّمت بقيّة العالم"[3]. ويذكّرنا مايكل إيغناتييف، "الأمّة الوحيدة التي تمارس دور الشرطيّ في العالم من خلال خمس قيادات عسكريّة عالميّة؛ وتبقي أكثر من مليون جنديّ في أربع قارّات؛ وتنشر مجموعات حاملات الطائرات القتاليّة لمراقبة كافّة المحيطات وتضمن بقاء بلدان من إسرائيل إلى كوريا الجنوبيّة؛ وتحرّك عجلات التجارة الدوليّة؛ وتملأ قلوب وعقول كوكب بأكمله بأحلامها ورغباتها"[4]. ويرفع والتر رسل ميد الرهان أكثر حيث كتب بإعجاب: "الولايات المتحدة ليست القوّة العالمية الوحيدة فحسب، فقيمها ترشد الإجماع العالميّ، وهي تهيمن بدرجة لا سابق لها على تكوين الحضارة العالميّة الأولى التي يعرفها العالم بحقّ"[5].

تستطيع أميركا سحق الأمم التي تعتبرها معادية حينما تشاء، حيث تنفق على موازنتها العسكرية (350 مليار دولار آخذة في التصاعد، دون إدخال تكاليف حرب العراق) أكثر مما تنفق البلدان الخمسة عشر التي تليها على الدفاع مجتمعة (يقلّ إنفاق كافّة حلفاء أميركا عن 220 مليار دولار)، وتنشر من الأسلحة ذات التقنيّة المتقدّمة ما لا تستطيع أي أمّة مجاراته. والولايات المتحدة خصم مخيف، حيث تستطيع أن تنتقي هدفاً إرهابيّاً بصورة عشوائيّة وتضربه بصاروخ تطلقه طائرة بدون طيّار من طراز "بريديتور" في صحراء مجهولة هنا، وتسقط نظاماً غير صديق بالتخويف العسكريّ هناك، ومستعدة للتوجّه إلى الحرب على أساس "وقائيّ" قبل وقت طويل من ارتكاب عدوان ضدّ أميركا. وهي بعد أن ساعدت في إسقاط الاتحاد السوفياتيّ بإنهاكه في سباق للأسلحة، ثم استخدمت أسلحتها لإلحاق الهزيمة ببلدان تقليديّة كأفغانستان والعراق في حروب غير متوازنة بحيث من الصعب أن تستحقّ هذا الاسم، تدرك أنّه لا يوجد لها نظير في صناعة الأسلحة ونشرها واستخدامها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل المخيفة التي

(3) Tim Wiener, "Mexico's Influence in Security Council Decision May Help Its Ties with U.S.," *New York Times*, November 9, 2002, p. A11.

(4) Michael Ignatieff, "The Burden," *New York Times Magazine*, January 5, 2002, p.22.

(5) Walter Russell Mead, *American Foreign Policy and How It Changed the World* (New York: Alfred A. Knopf, 2002), p. 10.

قرّرت ألا تسمح لأعدائها المحتملين بتطويرها. لا عجب إذاً أن يفكّر الرئيس بوش بأنّ الأميركيّين يستطيعون تحقيق الغلبة إذا اضطروا لذلك حتى ولو كانوا "منفردين".

مع ذلك فإنّ هذه القوّة تجعل الولايات المتحدة ضعيفة بقدر ما تجعلها قويّة، ما يتركها غير محبوبة من قبل الذين "أنقذتهم" (لم تظهر كوريا الجنوبيّة مؤخّراً تعاطفاً أكبر بكثير مع الولايات المتحدة مما أظهره أعداؤها في الشمال)، ويثير استياء حلفائها (في سنة 2002 فاز في الانتخابات الألمانية المرشّح الذي كان متخلّفاً في استطلاعات الرأي برفضه مساندة سياسات الولايات المتحدة في العراق)، ويجعلها محتقرة لا مرهوبة من قبل من تريد إلحاق الهزيمة بهم (كوريا الشماليّة العدوانيّة، والعراق المتناقض المشاعر، وأحياناً المكتئب، الذي لم يرحب بأكمله بالغزو الأميركيّ ـ كما كان يفترض). ويكمن انعدام المنعة الأميركيّة في القوّة غير المسبوقة: لأنّ عليها أن توسّع دائماً نطاق قوّتها للحفاظ على ما لديها بالفعل، وبالتالي يكون دائماً مفرط الاتساع. وقد أشار أحد الملاّك الكبار بالقول، "لكي أؤمّن مرجي الأخضر، لا أحتاج سوى إلى الأرض المحانية لأرضي". وعليها أن تعدّ من الأصدقاء كل من يتظاهرون بعدم العداء، بحيث أنّ حلفاءها يكونون في الغالب أعداء أعدائها لا أصدقاءها الحقيقيّين. فمواجهة الولايات المتحدة تعني الانتماء إلى الأشرار على الأقل، إن لم يكن إلى "محور الشرّ"؛ ومساندة الولايات المتحدة تعني أن يكون النظام المؤيّد من الأخيار، حتى لو كان نظاماً سلطويّاً أو طاغية، كما هو حال أقرب أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها مثل باكستان وزيمبابوي وبعض البلدان العربيّة. لذا ليس من المستغرب أن تستحوذ على اهتمام الولايات المتحدة مجموعة صغيرة من الدول المارقة مثل ليبيا والصومال وكوبا والعراق الذين يعتبر التهديد الذي يمثّلونه للولايات المتحدة رمزيّاً، حتى عندما يضخّم بالاعتماد المتبادل. تمتلك الولايات المتحدة القدرة على إنزال قوّات عسكريّة في كل أنحاء العالم وعلى خوض عدّة حروب دفعة واحدة، لكنّها لا تستطيع حماية مقرّ قيادتها في البنتاغون أو قبلة الرأسماليّة في جزيرة مانهاتن لأنّ الاعتماد المتبادل يسمح للضعيف باستخدام قوى القويّ على طريقة الجوجيتسو [أسلوب يابانيّ في الدفاع عن النفس يهدف إلى تحويل قوّة الخصم ووزنه إلى عبء عليه] للتغلّب عليها. الخوف هو سلاح الإرهاب الوحيد، لكن

لسلاح الخوف تأثير على الذين يعيشون في أمل وبحبوحة أكثر بكثير من تأثيره على الذين يعيشون في يأس وليس لديهم ما يخسرونه.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأنّ العملاء المشرفين على الأعمال الإرهابيّة ليسوا دولاً وغير مرئيّين ويتمتّعون بقدرة كبيرة على الحركة ويستطيعون الاختفاء ثمّ معاودة الظهور في أماكن متعدّدة، فإنّهم لا يتأثّرون كثيراً بالقوّة الأميركيّة المتباهية. تستطيع الولايات المتحدة أن تسقط أمماً بأكملها، لكن تبقى خلايا الإرهاب وزعماؤها الذين تتبدّل أشكالهم دائماً واقفين. إنّهم يعرفون أنّ الخوف حليفهم: عبّر عن ذلك أنور عزيز، وهو من المفجّرين الانتحاريّين الأوائل في غزّة في سنة 1993، بقوله، "المعارك في الإسلام لا تربح من خلال البنادق، ولكن بإلقاء الرعب في قلوب الأعداء"[6]. وحتى لو كان على الإرهابيّين أن يخافوا من الموت، فكيف لهم أن يخافوا من جيوش لا تستطيع العثور عليهم؟ وها هو دونالد رامسفيلد، المؤيّد المتحمّس للحرب الوقائيّة، يعبّر عن قلقه من مراوغة الخلايا الإرهابيّة. فهو يقرّ بأنّ "الأشخاص الذين يقومون بذلك لا يخسرون، وليس لديهم أهداف ذات قيمة عالية. بل لديهم الشبكات والتعصّب"[7]. لماذا يتساءل المرء عندئذ، هل علينا أن نصدّق بأنّ استراتيجيّة الحرب الوقائيّة ضدّ الدول يمكن أن تنجح ضدّ الإرهاب، حتى عندما "تنجح" في معاقبة الأنظمة غير الصديقة أو تعديل توجّهاتها؟

حتى عندما تحاول الولايات المتحدة أن تؤمّن نفسها ضدّ الإرهاب (وهو

(6) أورد هذا الاقتباس آفيساهي مارغاليت في مقالته "Suicide Bmbers," *New York Review of Books*, January 16, 2003.

(7) ورد في Bob Woodward, *Bush at War* (New York. Simon & Schuster,2002), p. 89. وبما أنّ أسلوب وودورد ليس مريباً بقدر ما هو مفيد (ليس هناك طريقة للتدقيق في أسانيده أو العديد من اقتباساته المباشرة)، فإنّني أترك للقارئ تقدير صحّة أقوالهم. وأنا أعتقد أن قوّتهم الإجمالية صالحة حتى عندما لا أثق بهم واحداً واحداً. وكثير من الاقتباسات التي أوردها هنا مأخوذة من خطب عامّة، لكنّ الاقتباسات الأخرى تعتمد على ثقة القارئ. وللاطلاع على الأسباب الوجيهة التي تدعو إلى الثقة بوودورد، انظر مراجعتي كتاب *Bush at War*(من جانبين مختلفين من الطيف السياسي) Eric Alterman, "War and Leaks," *American Prospect*, December 30, 2002; and Edward N. Luttwak, "Gossip from the War Room," *Los Angeles Times Book Review*, December 1, 2002.

أحد أشكال الفوضى العالميّة الجديدة) من خلال الهيمنة السياديّة الجديدة، فإنّ اقتصاد السوق الدوليّة (وهو شكل آخر من أشكال الفوضى العالميّة الجديدة) يأكل فكرة السيادة نفسها. ورغم أنّ الولايات المتحدة صنعت عالمها على صورتها، فإنّها تخضع لضغوط شديدة للسيطرة على اقتصادها، لأنّ الاعتماد المتبادل يسمح بتحرّك رأس المال والوظائف والاستثمارات حيث ترغب - على الرغم من السيادة الأميركيّة. تستطيع الولايات المتحدة نشر حضارة ثقافيّة شعبيّة مثل الأفلام السينمائيّة والبرمجيّات والوجبات السريعة وتكنولوجيا المعلومات في كل أنحاء العالم إلى أن يولد العالم ثانية على شاكلة "عالم مكدونالد"، لكنّها لا تستطيع السيطرة على الردّ، أي الجهاد: لأنّ الاعتماد المتبادل يمنح الجهاد وسيلة لمواجهة عالم مكدونالد (الإرهاب العالميّ!) لا تقلّ تأثيراً عن الوسائل التي يمتلكها عالم مكدونالد في مواجهة الجهاد (الأسواق العالميّة!). بل إنّها بمعنى ما الوسائل نفسها من حيث أنّ كليهما يقومان على فوضى عالميّة يروّجان لها[8].

هناك العديد من نقاط الضغط التي تتصادم عندها الهيمنة الأميركيّة والاعتماد المتبادل العالميّ. ويشمل ذلك انعدام المساواة المقلق بين الشمال والجنوب، وربط الاقتصاد العالميّ بالسوق، والهيمنة المتغلغلة للثقافات التي أعقبت انتشار عالم مكدونالد. لكن لم تكن أي نقطة تصادم أكثر دراماتيكيّة أو خطراً من تلك التي كشف عنها المذهب الاستراتيجيّ الأميركيّ الناشئ.

يثير نجاح الإرهاب أسئلة مباشرة بالنسبة للولايات المتحدة والعالم: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تعالج حقّاً أمراض الاعتماد المتبادل العالميّ الذي ساعدت في إنشائه والذي أدّى إلى تراجع السيادة التي تعتمد عليها بنشر الاستراتيجيّات التقليديّة للدولة السياديّة - والأهمّ من ذلك التباهي بالقوّة العسكريّة في الشكل المبتكر للحرب الوقائيّة؟ وهل تستطيع الأنظمة القديمة التي ولدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مكافحة الحقد المعولم الذي ساعدت في إنشائه عن غير قصد - دون أن تنشئ أولاً نظاماً حميداً؟ وهل يمكن أن ينشأ

(8) انظر كتابي *Jihad vs. McWorld, rev. ed. (New York: Random House,2001).*

الحكم الدوليّ من خلال العمليّات الفوضويّة للأسواق والحروب؟ وهل يستطيع الخوف أن يهزم الخوف؟ وهل تستطيع سياسة الدول الأمم (أميركا مقابل العراق، وكوريا الجنوبيّة مقابل كوريا الشماليّة، وفلسطين مقابل إسرائيل) مقاومة عالم يتكون بشكل متزايد من مجموعة واسعة من الفاعلين من غير الدول (القاعدة وشركة شل والخضر وأوبك وبيرتلسمان وحزب الله)؟

عندما تعرّضت أميركا لهجوم من منظّمة إرهابيّة غير حكوميّة (القاعدة)، سعى الرئيس بوش إلى الثأر من "الدول التي تؤوي الإرهاب". وقد دفعه ذلك إلى استراتيجيّة استهدفت أفغانستان ثمّ العراق (وربما كوريا الشماليّة وسوريا وإيران)، حتى عندما انتقل الإرهابيّون من أفغانستان إلى اليمن والسودان؛ ومن المقاطعات الجبليّة العنيدة التي يصعب حكمها إلى المقاطعات التي يصعب قيادها في باكستان؛ ومن الشرق الأوسط إلى إفريقيا وجنوب آسيا إلى إندونيسيا والفيليبين. ومن المثير للسخرية أنّه فيما قامت أميركا وأوروبا بإرسال قوّاتها لمواجهة الإرهاب في العالم الثالث، تابع إرهابيّو العالم الثالث تواجدهم في إنكلترا وألمانيا وفي نيو إنغلند ونيو جيرسي وفلوريدا أيضاً. ينبغي أيضاً عدّ مثل هذه الدول أيضاً (رغم أنّه لم يفعل ذلك) من بين الدول التي تؤوي الإرهابيّين التي تعهّد الرئيس بوش بالانتقام منها أشدّ انتقام (إنّ نيو جيرسي وفلوريدا غير موجودتين اليوم على لائحة الدول التي ستضرب ـ رغم أنّ البعض قد يحاجّ بأنّ انتهاك الأمن الداخليّ وقانون الوطنيّ للحريّات المدنيّة داخل الولايات المتحدة وَضَعَهُما على تلك اللائحة).

مع ذلك، رغم أنّ الإرهاب يبدو عرضاً مثيراً للقوّة الغاشمة، فإنّه في الواقع استراتيجيّة للخوف وليس قوّة عسكريّة، للضعف وليس للقوّة. ويحبّ دونالد رامسفيلد الاقتباس من آل كابوني كيف "أنّ بوسعك الحصول من استعمال الكلمة الطيّبة والمسدّس على أكثر مما تحصل عليه من استعمال الكلمة الطيّبة وحدها"، لكنّه بهذا العمل يلعب لعبة الإرهابيّين على ملعبهم. بل نظراً لأنّ الخوف هو سلاح الإرهابيّين الوحيد، فإنّ عمل الإرهابيّين الأوليّ (كما هو حال العميل المعدي) إطلاق العدوى. فيقوم النظام المناعيّ للجسم المصاب بالعدوى بما تبقّى فيما يكافح الجسم لتحييد العدوى بشنّ الحرب على أجهزته المصابة. ومن ثمّ

كانت الحكومة الأميركيّة مضطرّة إلى إغلاق نظامها الملاحيّ التجاريّ عدّة أيام وتطويقه بتدابير أمنيّة شديدة بشكل دائم تقريباً ردّاً على اختطاف الطائرات في 11 أيلول/سبتمبر[9]. وقد أصيبت صناعة الطيران بالصدمة منذ ذلك الحين. وأغلق المختطفون سوق الأوراق الماليّة لا بتدمير المرافق في مبنى التجارة العالميّة فحسب وإنّما بالإيحاء بالخوف ـ وهو نوع من ردّ الفعل المناعيّ النظريّ على الهجمات، الأمر الذي أحدث ضرراً أكثر تأثيراً مما تستطيعه القاعدة. ولا يزال يتعيّن على السوق أن تتعافى. وقبل أن تبدأ حرب العراق، أغلقت الحكومة ممرّ المشاة أمام البيت الأبيض، وسوّرت، بدون سخرية مقصودة، جرس الحريّة في فيلادلفيا.

لا تستطيع جوجيتسو الإرهاب الفوز دون استغلال الآخرين ودفعهم إلى الخسارة، والتغلّب عليهم بفضل زخمهم القويّ. لقد كان الذكاء الشيطانيّ خلف الهجمات على مركز التجارة العالميّة والبنتاغون في الاستخدام غير المتحضّر ولكن الواسع الخيال لطائرات الركّاب كقنابل نار قتّالة من قبل رجال مسلّحين بقطّاعات ورق لا غير. بل من الواضح بعد سنة أو اثنتين من طريقة مراقبة الأميركيّين القلقة لإشارات الحكومة المرمّزة بالألوان والتي تعلن مستوى الخطر لتحديد مقدار السلامة الذي يجب أن يشعروا به اليوم ـ والشعور العميق بانعدام السلامة لأنّ مستوى خوفهم أصبح مرمّزاً بالألوان. يستطيع المرء أن يتساءل إذا كان باستطاعة أي إرهابيّ أن ينشر الخوف بصورة أكثر فعّاليّة مما فعلته الحكومة الأميركيّة دون قصد فيما تقوم بواجبها بنشر التهديدات العشوائيّة ضدّ أهداف غير محدّدة وتحذّر من أنّ وقوع مزيد من الهجمات أمر أكيد. وعندما رُفع التحذير من الإرهاب مرّة ثانية إلى "مرتفع" في ربيع سنة 2003 في أعقاب الهجمات الإرهابيّة التي وقعت في الرياض والدار البيضاء (رغم "الانتصار" على الإرهاب الذي يفترض أن تمثّله الإطاحة بصدّام حسين)، حذّر "مسؤول أميركيّ واسع الاطلاع" من أنّ ما يدعى بالثرثرة المخابراتيّة والمكالمات المعترضة

(9) كان الرئيس بوش يدرك ذلك حدسيّاً وقد حاول في 11 أيلول/سبتمبر إعادة الطيران المدنيّ إلى الجوّ ثانية حيث قال: "لن نقبل بأن نؤخذ رهائن، وسوف يعود الطيران بعد ظهر الغد" (Woodward, *Bush at War*, p.7). لكن استغرق الأمر ثلاثة أيام قبل استئناف الطيران، حيث قامت إدارة الطيران الفيدراليّ دون قصد بالعمل الذي يريده الإرهابيّون.

كانت تحتوي على "موادّ مخيفة"، على طريقة الهالوين في أيار/مايو[10].

يمكن أن يحثّ الإرهاب بلداً على إخافة نفسه لدرجة شلّ حركته. فهو يُفقد القويّ قوّته بإثارة القلق الذي يعطّل المقدرة. ويحوّل المواطنين النشيطين إلى متفرّجين قلقين. وليس هناك ما ينقل الخوف أكثر من الخمول. لنأخذ مثلاً الخوف من الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة بعد بضعة أسابيع على وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر. لقد أحدثت الجمرة الخبيثة نفسها أضراراً جهازيّة دنيا، رغم أنّها حصدت خمسة أرواح ثمينة. ربما كانت من صنع موظّف مستاء في مختبر أميركيّ وليس من صنع إرهابيٍّ أجنبيّ. لكن نظراً لأنّها شملت نظام الخدمة العامّة للبريد، فإنّ التهديد أحدث خوفاً لدى الأمّة بأكملها دمّر الإحساس الجماعيّ بالأمن في البلد.

يمكن أن تسهم الأسماء في الشعور بالخوف. بل إنّ هناك شيئاً مراوغاً ومربكاً في عبارة "أسلحة الدمار الشامل"، لأنّ العبارة تنتقل بسهولة من الدمار الشامل المرتبط بالأسلحة النوويّة، وهو دمار أكيد ومعترف به على نطاق واسع، إلى النتائج الأقلّ توقّعاً بكثير المرتبطة بالأسلحة الكيميائيّة والبيولوجية. لقد كان الهجوم بغاز السارين الذي شنّته المجموعة الإرهابيّة اليابانية أوم شينريكيو في سنة 1995 في مترو الأنفاق بطوكيو هجوماً بأسلحة كيميائيّة من الناحية التقنيّة، ومن ثمّ يصنّف على أنّه حادثة "أسلحة دمار شامل". ومع أنّ الآلاف تأثّروا، لكن لم يقضِ سوى 12 شخصاً فقط، وقد أشار المعلّقون إلى أنّ هذا الهجوم أظهر المصاعب الكبيرة لاستخدام الأسلحة الكيميّائيّة حتى في الأماكن المقفلة مثل أنظمة مترو الأنفاق. وكانت حوادث الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة التي أصابت مكاتب البريد الأميركيّة واستديوهات الإذاعة والمكاتب الحكوميّة هجمات بيولوجيّة - حالات "أسلحة دمار شامل " قيد الاستخدام. لكن الإصابات كانت قليلة رغم أنّها زرعت الرعب على نطاق واسع (يرجع ذلك جزئيّاً إلى طريقة تصويرها من قبل الحكومة ووسائل الإعلام). أوَلَيس من المفيد حقّاً اعتبار هذه الحوادث بأنّها حالات نشر لأسلحة الدمار الشامل

(10) ذكر في. Jeanne Meserve, "Cities Respond to Terror Alert", CNN.com, May 21, 2003.

(وقد عدّلها نائب وزير الدفاع بول وولفوتز مؤخّراً بحيث أصبحت "أسلحة الإرهاب الشامل")؟ لا شكّ في أنّ الأسلحة التقليديّة ـ بما في ذلك النابالم والقنابل العنقوديّة والألغام الأرضيّة ـ ألحقت إصابات أكبر بكثير في صفوف المدنيّين في النزاعات القديمة (رغم أنّ الولايات المتحدة لم توقّع على المعاهدة الدوليّة لحظر الألغام الأرضيّة)(11).

هل يمكن أن يكون المقصود بعبارة "أسلحة الدمار الشامل" الجديدة إنشاء تصنيف عسكريّ جديد متماسك بدرجة أقل من تعزيز منطق الحرب الوقائيّة المصطنع بحيث يطبّق على الدول ذات السيادة بدلاً من تطبيقه على المنظّمات الإرهابيّة ـ الدول التي لم تمتلك بعد الأسلحة النوويّة التي يمكن أن تبرّر التدخّل الوقائيّ؟ (أي إذا كان الوجود المحتمل لمثل هذه الأسلحة، كما في كوريا الشماليّة(12)، لا يجعل مثل هذا التدخّل مكلفاً جدّاً)(13). وقد أشار هنري سوكولسكي، المدير التنفيذيّ لمركز تعليم سياسة عدم الانتشار في واشنطن، إلى أنّ سوريا ومصر وتركيا والجزائر تعتبر من البلدان المطورة المحتملة للأسلحة النوويّة في ذلك الجزء من العالم، في حين أنّ تايوان وكوريا الجنوبيّة واليابان قادرة على القيام بذلك في آسيا"(14).

(11) هناك بعض الأسباب الوجيهة لتردّد الولايات المتحدة، لأنّ القوات التي تنشرها في العالم تفوق ما ينشره أي بلد آخر وتستخدم الألغام الأرضيّة كحماية غير مكلفة لمفارزها التي تفوقها قوّات الآخرين عدداً؛ كما أنّ لديها سجلاً جيّداً في نزع ألغامها عندما تغادر. لكنّ المقصود هنا هو أنّ هذه الأسلحة التي تستخدم بانتظام وتحدث إصابات أكثر بكثير مما أحدثته أي أسلحة كيميائيّة أو بيولوجيّة مستثناة من عبارة "أسلحة الدمار الشامل"، في حين يدخل في عدادها أسلحة أقل تدميراً ـ ولعل ذلك يرجع إلى أنّها تساعد الحجّة الأميركيّة للحرب الوقائيّة.

(12) تملك كوريا الشماليّة في الظاهر عدّة أسلحة نوويّة. ويعتقد على نطاق واسع بأنّها بدأت إنتاج المواد الانشطارية لصنع المزيد.

(13) هذا هو بالتأكيد منطق بعض المؤيّدين للحرب الوقائية، بمن فيهم تود ليندبيرغ، الذي اعترف بصراحة مدهشة أنّه لكي تنجح الحرب الوقائيّة كرادع، "يجب أن يكون المرء قادراً على الغلبة في تعليم الدرس الذي يريد أن يفهم" ـ وهو ما تستطيع أن تفعله قوّة نوويّة مهيمنة فريدة مثل الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة يضيف ليندبيرغ بشكل ملائم، "لا يمكن القول إنّ العمل الاستباقيّ أو الوقائيّ تغلّب على الردع. بل إنّ الاستباق هو إعادة تأسيس عنيفة للردع" (Tod Lindberg, "Deterrence and Preemption", *Weekly Standard*. February 3, 2003,p. 25).

(14) Henry Sokolski, "Two, Three, Many North Koreas," *Weekly Standard*, February 3, 2003.

جرى في الواقع استخدام عبارة "أسلحة الدمار الشامل" في سنة 1937 للإشارة إلى تقنيّات القصف الألمانيّة الجديدة في الحرب الأهليّة الإسبانيّة، وارتبط بشكل وثيق "بالقنابل الذرّية وأسلحة الدمار الشامل المماثلة" بعد الحرب العالميّة الثانية مباشرة[15]. وقد استُخدم خلال الحرب الباردة للإشارة إلى القنابل النوويّة (البلوتونيوم) والنوويّة الحراريّة (الهيدروجينيّة). بالمقابل، كان استخدام العوامل الكيميّائيّة مثل غاز الخردل يشكّل تهديداً منذ الحرب العالميّة الأولى، وهو بالطبع موضوع اتفاقيّة الأسلحة التقليديّة الكيميائيّة والبيولوجيّة - حيث رغم إشاراتها المتكرّرة إلى أسلحة الدمار الشامل، بقيت الولايات المتحدة متناقضة المشاعر وغير سعيدة بأحكام التفتيش التي قد تنتهك السيادة الأميركيّة. ولم تستخدم عبارة "أسلحة الدمار الشامل" إلا بعد 11 أيلول/سبتمبر لحذف الاختلافات بين أسلحة الدمار الشامل النوويّة والنوويّة الحراريّة الأصليّة والعوامل البيولوجيّة والكيميائيّة التي لم تحدث تاريخيّاً الإصابات التي أحدثها القصف التقليديّ (القنابل العنقوديّة أو النابالم على سبيل المثال) أو حتى الألغام الأرضيّة. بل قبل 11 أيلول/سبتمبر، "اعتباراً من تموز/يوليو 1999، كان العدد الأكبر من الإصابات التي أحدثها هجوم إرهابيّ واحد 329 راكباً قتلوا في انفجار طائرة إير إنديا الجمبو جت قرب ساحل إيرلندا في 23 تموز/يوليو 1989"[16]، في حين أدت ما تدعى بأسلحة الدمار الشامل المستخدمة في الهجمات الإرهابيّة (مقابل المستخدمة في الحروب) إلى وقوع خسائر محدودة أكثر. وقد يكون ذلك السبب الذي دعا جمعيّة اللهجات الأميركيّة إلى انتقاء "أسلحة الدمار الشامل" باعتبارها "كلمة العام" في سنة 2002، مقرّة وضعها كما تستخدم على نطاق واسع لكنها "عبارة طويلة يعكس معناها قلق الأمّة بشأن الحرب مع العراق"[17].

(15) في 28 كانون الأول/ديسمبر 1937، كتبت صحيفة "تايمز" اللندنيّة، "من يمكنه أن يفكّر دون أن يرتعب ما الذي يعنيه حدوث حرب واسعة أخرى، تخاض بكل أسلحة الدمار الشامل الجديدة؟" وقد دعا إعلان ترومان/أتلي/كينغ لسنة 1945 إلى "إزالة الأسلحة الذريّة وكل الأسلحة الرئيسيّة الأخرى التي يمكن تكييفها للدمار الشامل".

(16) Mark Juergensmeyer, Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence (Berkeley. University of California Press, 2002), p. 121.

(17) انشئت جمعيّة اللهجات الأميركيّة في سنة 1889، وهي تقوم باختيار "كلمة العام" منذ سنة 1990. انظر USATODAY.com, February 6K 2003.

ربما كان صدّام يحاول الحصول على أسلحة نوويّة (كما العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك خصوم الولايات المتحدة الشرق أوسطيّين، مثل سوريا وإيران)، لكن لا شكّ في أنّه كان يمتلك أسلحة كيميائيّة وبيولوجيّة، كما أنه استخدمها في الماضي. كان ذلك فحوى الدليل الذي قدّمه كولن باول إلى مجلس الأمن الدوليّ في شباط/فبراير 2003[18]. مع ذلك فإن عبارة أسلحة الدمار الشامل تعني امتلاك أسلحة بيوكيميائيّة واستخدامها يعادل استخدام الأسلحة النوويّة. وامتلاك مختبر لسلالات الجمرة الخبيثة (قدّمته الولايات المتحدة جزئياً على الأقل في الثمانينيّات عندما كان صدّام "صديقاً" لأميركا في الحرب ضدّ إيران)[19] لا يختلف بموجب المنطق غير المحكم لأسلحة الدمار الشامل عن امتلاك القنابل الحراريّة النوويّة والصواريخ البالستيّة العابرة للقارّات[20]. وذلك منحدر زلق بالفعل يؤدّي إلى استنتاجات جامحة بشكل خطير.

عندما تدرج الحكومة الأميركيّة العوامل البيولوجيّة والكيميائيّة في فئة أسلحة الدمار الشامل ـ ربما لتبرير الحرب مع العراق أو ضمان نفسها ضدّ من قد يلومها ذات يوم لأنّها لم تحذّر الأميركيّين من مخاطر وقوع حادثة في الداخل

(18) لكن في أعقاب الغزو الأميركيّ للعراق، لم يعثر على دليل على ما وصفه الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد في سنة 2003 بأنّه برنامج أسلحة عراقيّ واسع يشمل "أسلحة بيولوجيّة كافية لإنتاج أكثر من 25000 لتر من الجمرة الخبيثة"، "وأكثر من 38000 لتر من سمّ البوتولينوم"، "والموادّ اللازمة لإنتاج 500 طن من غازات الأعصاب السارين والخردل وفي إكس"، "وأكثر من 30000 طلقة ذخيرة قادرة على إيصال العوامل الكيميائيّة"، و"مختبرات أسلحة بيولوجيّة متحرّكة... مصمّمة لإنتاج عوامل الحرب الجرثوميّة" ("President's State of the Union Message to Congress and the Nation," *New York Times*, January 29, 2003, p. A12).

(19) قدّم أميركان تايب كلتشر كولكشن في مانساس، فيرجينيا، للعراقيّين عدة أمبولات من سبعة عشر نوعاً من العوامل البيولوجيّة التي استخدمت، إلى جانب إمدادات فرنسيّة، لصنع أسلحة بيولوجيّة. انظر Philip Shenon, "Iraq Links Germs for Weapons to U.S. and France," *New York Times*, March 16, 2003, 2003, p. A18.

(20) ادخلت وزارة الدفاع وهي محقّة في ذلك أنظمة الإيصال في قائمتها لتكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، لأنّ أسلحة الدمار الشامل تصبح قليلة الأهميّة بغياب هذه الأنظمة. ووفقاً لتعبير وزارة الدفاع "لكي تكون العوامل الكيميائيّة والبيولوجيّة فعّالة حقّاً، ينبغي أن تنتشر في سحابة فوق منطقة واسعة" (The Militarily Critical Technologies List, Office of the Under Secretary of Defense for Acquisition and Technology, Washington, D.C., February 1998).

- فإنّها في الواقع تضخّم الخطر وتعزّز المخاوف. فالإرهاب ينجح فيما يعد به لا فيما ينجزه، وبالتالي يحوّل الجهد المبذول للدفاع ضدّه إلى أداة رئيسيّة. رمّزوا مستويات الخطر، واقبضوا على كل مجرم صغير وادعوه إرهابياً! وأذيعوا التهديدات الغامضة! سمّوا الحرب ضدّها بأنّها "دائمة لا تنتهي"! أسقطوا صدّام كمُدمن على أسلحة الدمار الشامل، حتى إذا لم يعثر على أي أسلحة! يستطيع الإرهابيّ أن يجلس في كهف بجبل أو في كوخ بكراتشي ويراقب أعداءه يدمّرون أنفسهم حول الخوف الأوليّ الذي زرعه بعمل إرهابيّ واحد ومفرد أو ببضع تهديدات تالية مختارة بعناية لا ضرورة لأن تتحقّق ولكن يمكن نشرها في كل أنحاء العالم بشريط تكلفته خمسة دولارات يرسل إلى وسيلة إعلاميّة عالميّة. قنبلة في بالي أو الدار البيضاء؟ ويبقى السيّاح في بلادهم. متفجّرة في كينيا؟ ويشعر الإسرائيليّون فجأة أنّهم معرّضون للخطر كما لو أنّهم في تل أبيب. مدرسة أميركيّة في مكان ما ربما تكون معرّضة لهجوم؟ يُبقي الأولياء أولادهم في البيت أو يرسلونهم إلى المدرسة في حالة من القلق الدائم. جمرة خبيثة في استوديو تلفزيونيّ؟ تنشر المحطّات الإخباريّة الأميركيّة خوفها إلى أمّة من المشاهدين الخائفين (خوّف صنّاع الرأي العامّ وسيخيفون الجميع). وهكذا دواليك: فظهور القوّات الأميركيّة على التلفزيون وهي تتدرّب على الحرب في العراق مرتدية عدّة مخيفة من عصر الفضاء مضادّة للغازات والعوامل البيولوجيّة ربما لا يحتاجون البتة إلى ارتدائها، ويُحصّنون ضدّ الجدريّ وغيره من العوامل السامّة التي لم يتعرّضوا إليها قطّ، رغم أنّها محسوبة لترفع استعدادهم القتاليّ في حقبة أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن يفاقم هذه المخاوف بدلاً من أن يلطّفها. وعندما ترفع الحكومة "مستوى الخطر" من الأصفر إلى البرتقاليّ قبل عدّة أسابيع من الهجوم على العراق، ثم تعيده إلى الأصفر عند انتهاء الحرب، ثم ترفعه ثانية، دون إعطاء الأميركيّين أي معلومات محدّدة، فإنّها تثير سلوكاً شبه هستيريّ، بما في ذلك قيام الناس بتغليف بيوتهم في الضواحي بأغطية بلاستيكيّة وسدّ الفجوات بالأشرطة اللاصقة (لإحكام إغلاق النوافذ) وتعبئة الماء في قنانٍ، وقيام الأمّهات بشراء الأقنعة الواقية عن الغازات من أجل أطفالهم الصغار. من غير الواضح كيف يمكن أن تؤدّي هذه التدابير إلى أي شيء سوى تعزيز المخاوف التي يرغب الإرهابيّون في الإيحاء بها. لكنّ الواضح هو أنّ هؤلاء

الرجال العاجزين بخلاف ذلك يستطيعون التلاعب بحكومات أعدائهم ووسائل إعلامها بحيث يؤدي خصومهم الجزء الأكبر من العمل عنهم.

وبالطريقة نفسها، يمكن أن يرفع هجوم بحريّ واحد على ناقلة نفط احتمال حدوث تسرّبات نفطية توقع كوارث بيئيّة من مئات السفن الأخرى التي لن تتعرّض فعليّاً للهجوم. يقوم خفر السواحل الأميركيّ الآن بتتبّع عدة مئات من سفن الشحن التي ترفع "أعلاماً ملائمة" يمكن ربطها بالإرهاب - هو أمر جيّد للأمن، لكنّه عمليّة قد توقع الخوف في قلوب عشرات ملايين الأميركيّين الذين يعيشون في المدن الميناثيّة الكبيرة. الخوف هو أداة الإرهاب وعامله المساعد، وهو مضاعف ومضخّم للحوادث الإرهابية الفعليّة القليلة والمتباعدة فيما بينها على المستوى العالميّ، والتي رغم الدمار الذي تلحقه بالمتأثّرين المباشرين بها أقلّ تأثيراً من الناحية الإحصائيّة من وفيات حوادث الطرق خلال سنة أو المآسي التي يتعرّض لها الذين يسقطون عن السلالم في المنازل.

لقد أعلن الرئيس بوش الحرب على الإرهاب ويبدو أنّ كل ما فعله منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 مرتبط بأحداث ذلك اليوم المشؤوم. وكما كتب بيتر بوير ردّاً على ذلك، "أراد رامسفيلد حرباً غير تقليديّة... ويمكن أن تكون قريبة مما تقوم به أي أمّة غربيّة في الردّ على الإرهاب بالعين"(21). لكن العدو ليس الإرهاب بل الخوف. فإمبراطوريّة الخوف لا تدع مجالاً للديموقراطيّة، في حين أنّ الديموقراطيّة ترفض أن تدع مجالا للخوف. وقد ذكّرنا فرانكلين روزفلت أنّ "الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه في المجتمعات الحرّة هو الخوف نفسه". فالنساء والرجال الأحرار في حكم أنفسهم لا يتعرّضون للخوف بقدر ما يتعرّض له المتفرّجون الذين يراقبون بشكل سلبيّ حكوماتهم القلقة وهي تحاول إخافة الآخرين. الحرب الوقائيّة لن تقي من الإرهاب في نهاية المطاف، بل الديموقراطيّة الوقائيّة هي التي تستطيع ذلك فقط.

(21) Peter J. Boyer, "The New War machine," *The New Yorker*, June 30, 2003.

القسم الأول

السلام الأميركيّ
أو
الحرب الوقائيّة

1

الصقور والأبوام

ليكرهوني طالما أنّهم يخشونني
الإمبراطور كاليغيولا

إنّ مسار هذه الأمة لا يتوقّف على قرارات الآخرين
الرئيس جورج دبليو بوش، 2003[1]

تقف اليوم أميركا، في ظل الإرهاب، حائرة بين الإغراء بإعادة التأكيد على استقلالها الطبيعيّ (سواء معبّراً عنه بمثابة عزلة رائعة أو تدخل أحاديّ) وضرورة المخاطرة بتجربة أشكال جديدة وتجريبيّة من التعاون الدوليّ. تنبع الرغبة في إعادة التأكيد على الهيمنة وإعلان الاستقلال عن العالم من التعالي المتشابك مع الخوف، وهي ترمي إلى إكراه العالم على الانضمام إلى الولايات المتحدة - "إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيّين"! ولنسمّ هدف هذه الرغبة بالسلام الأميركيّ، وهو السلام الشامل الذي تفرضه الأسلحة الأميركيّة: إمبراطوريّة الخوف التي أقيمت باسم الحقّ، لأنه لا يهمّ إذا كرهونا طالما أنّهم يخشوننا. السلام الأميركيّ، الذي يحذو حذو الهيمنة الرومانيّة الإمبراطوريّة (السلام الرومانيّ)، يتخيّل وجود حسن معاملة عالميّة تفرضها القوّة العسكريّة الأميركيّة الأحاديّة على العالم - مع قدر ما يجب من التعاون والقانون طالما أنّه لا يقف في طريق اتخاذ القرار والعمل الأحاديّ.

تنبع ضرورة المخاطرة بالابتكار وصياغة التعاون، والسعي إلى بديل

(1) خطاب حالة الاتحاد، 28 كانون الثاني/يناير 2003.

للسلام الأميركيّ من الواقع: فهي تصدر استراتيجيّات تهدف إلى السماح لأميركا بالانضمام إلى العالم. ولنسمّ هذا البديل القانون الإنسانيّ، وهو القانون العام المتجذّر في المشاركة الإنسانية. يعمل القانون الإنسانيّ لصالح حسن المعاملة في العالم ضمن إطار الحقوق العامّة والقانون، ويتيحه التعاون السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ المتعدّد الأطراف.

يعيد السلام الأميركيّ تأكيد السيادة الأميركيّة على الكوكب بأكمله عند الضرورة، ويسعى القانون الإنسانيّ إلى تجميع السيادات (أوروبا على سبيل المثال) حول القانون الدوليّ والمؤسّسات، مقرّاً بأنّ الاعتماد المتبادل قد أدخل المساميّة إلى حدود السيادة الوطنية وقلّل من قوتها بحيث لم تعد كافية. وإذا بدا أنّ السلام الأميركيّ يملك اليد الطولى في أعقاب الحملتين العسكريّتين الناجحتين في أفغانستان والعراق (وقبلهما في يوغسلافيا)، فإنّ التاريخ يوحي بأنّه دوريّ، ويرى الاعتماد المتبادل والتكافل (كما أرى أنا) بأنّ القانون الإنسانيّ هو الاستراتيجيّة الأفضل على المدى الطويل.

لقد اتبعت أميركا في تاريخها الدبلوماسيّ نهجين من السياسة الخارجيّة: سياسة خارجيّة على ظهر حصان (نهج "الجوّال المنفرد" الذي جسده الرئيس تيودور روزفلت) ونهج "التآلف بين الأمم" الذي يشدّد على التعاون المتعدد الأطراف. ويبدو، منذ 11 أيلول/سبتمبر على الأقلّ، أنّ إدارة بوش (بالإضافة إلى الحزبين السياسيّين في الكونغرس وعدد كبير من الأميركيّين) تغيّر اتجاهها بشكل متناقض بين الاثنين - حيث قاربت المسألة العراقيّة، على سبيل المثال، بتناقض مشاعر مربك جعل أميركا بمثابة سوط أحاديّ مسلط على القانون الدوليّ والتعدّدية والأمم المتحدة أيام الاثنين والأربعاء والجمعة، ومنقذ للتعدّديّة أيام الثلاثاء والخميس والسبت. وقبل بضعة أسابيع فقط من بدء الحرب الأميركيّة في العراق، أوحت استطلاعات الرأي بأنّ ثلثي الرأي العامّ الأميركيّ تقريباً يدعم الحرب إذا شنّت بموافقة الأمم المتحدة. وبعد أسبوعين على بدء الحملة، عبّر الثلثان عن موافقتهم على الحرب بدون دعم الأمم المتحدة.

رغم اعتقاد الرئيس بوش المتّقد بالأحاديّة، ينقسم البلد، وإدارة بوش نفسها إلى حد ما، إلى معسكرين متخاصمين لن أسمّيهما صقوراً ودجاجاً (أو

صقوراً دجاجيّة وحمائم) بل صقوراً وأبواماً. الصقر هو مفترس وطنيّ من نوع معيّن ـ نوع، في الاستعارة التي أستخدمها، ينقضّ على فريسته في منتصف النهار دون طول تفكير مسبق. أما البومة، فمع أنّها صيّادة أيضاً، إلا أنّها حادّة البصر حتى في عالم الظلال وبعيدة البصر حتى في الليل. وعلى غرار "بومة منيرفا" الشهيرة لهيغل، فإنّها لا تطير إلا عند الغسق، عندما تستطيع أن ترى أشكال الأشياء في آخر النهار. يضمّ الصقور داخل إدارة بوش الأعضاء الواضحين في فريق الحرب مثل نائب الرئيس ريتشارد تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وكثير غيرهما أيضاً، بما في ذلك نائب وزير الدفاع بول وولفوتز، والرئيس السابق لمجلس السياسة الدفاعيّة في البنتاغون ريتشارد بيرل، ومساعد وزير الخارجيّة جون بولتون. ولا يضمّ الأبوام وزير الخارجيّة كولن باول فقط وإنّما أيضاً المجلس المشترك لرؤساء الأركان بالإضافة إلى مؤسّسة السياسة الخارجية التقليديّة ومسؤولين في وزارتي الخارجيّة والدفاع.

عندما ينصت الرئيس إلى الأصوات التحذيرية من الأبوام داخل الإدارة مثل وزير الخارجيّة كولن باول أو الأبوام من خارج الإدارة مثل الجنرالين أنطوني زيني وبرنت سكوكروفت، يمكن أن يتحوّل الصقور مداورة إلى التعاون التعدّديّ. لكنّهم ضيقي الصدر بشكل خارج عن المألوف. فهم يصرّون على الحقّ السياديّ للولايات المتحدة المستقلّة و"شعبها المختار" في الدفاع عن نفسها في المكان والزمان والكيفيّة التي ترتأيها ضدّ أعدائها الذين يحقّ لها وحدها أن تحددهم وتعرّفهم. وهم، بعيداً عن التشبّث الأعمى بالسيادة، يعرفون أنّ وقت التمتّع بامتيازات سينفد لذا يسعون باندفاع إلى فرض أميركا على العالم بكل الوسائل المتوفّرة، بما في ذلك التهديدات العسكريّة والاغتيال والحرب الاستباقيّة أو الوقائيّة، إلى جانب سياسة الردع والاحتواء التقليديّة متعدّدة الأطراف. وهم يعرفون ما الذي يمكن أن يفعله الخوف في أميركا ويسعون بدلاً من ذلك إلى جعله سلاحها.

لقد كانت حرب العراق مثالاً بارزاً على قتاليّة الصقور، لكن لعقيدتهم الاستراتيجيّة الجديدة عواقب تتجاوز العراق. وأياً تكن التسمية التي يمكن إطلاقها على استراتيجيتهم، فإنّها لم تكن مغامرة لمرّة واحدة تستند إلى أساليب التعليل

التحذيريّة. فصدّام لم يصبح فجأة خصمنا اللدود بسبب النفط، أو بسبب إسرائيل، أو لأنّ الرئيس رغب في الثأر لوالده، أو لأنّ الحزب الجمهوريّ عرف كيف تفيد الحرب في تحويل الانتباه عن تراجع الاقتصاد في انتخابات خريف سنة 2002 وما يليها. بل لقد كان نهج الإدارة تجاه صدّام حسين (الذي ساعدت الإدارات الأميركيّة السابقة في تأمين قوّته وأسلحة الدمار الشامل التي لديه) موجوداً كمفهوم قبل 11 أيلول/سبتمبر بكثير ومتجذّراً في تصوّر عميق وملزم لعالم أميركا كمكان خطر بالنسبة للأميركيّين[2].

تتنبّا الاستراتيجيّة الجديدة بأن لا نهاية للحرب: فعندما يفشل التهويل (وهو خيار الخوف الأول)، يتمّ اللجوء إلى مجموعة متعاقبة من التدخّلات المسلّحة في بلد تلو بلد، من شركاء العراق في محور الشرّ، إيران وكوريا الشماليّة، إلى بلدان يشتبه بوجود علاقات غامضة لها مع الإرهابيّين، من سوريا والصومال إلى إندونيسيا والفيليبين - التي أرسلت الولايات المتحدة إليها آلاف الرجال بمن فيهم 300 جنديّ في شباط/فبراير 2003. وهي تتوقّع القضاء على الخصوم أنّى وجدوا، سواء في أنظمة معادية أم بين البلدان الصديقة والحليفة التي توجد فيها مجموعات إرهابيّة مثل مصر والمملكة العربيّة السعوديّة وباكستان. كما تتوقع القيام بضربات - بل حتى ضربات نوويّة تكتيكيّة - ضدّ قوى نوويّة من بينها بلدان ذات جيوش تعدّ بالملايين مثل كوريا الشماليّة[3]. وهي تتنبأ باختصار بحرب دائمة نتيجة استراتيجيّة مثابرة تستهدف بدائل وطنيّة

(2) "قبل هجمات [11 أيلول/سبتمبر]، كان البنتاغون عاكفاً منذ أشهر على وضع خيار عسكريّ للعراق"، كما أفاد بوب وودورد. ففي اجتماع عقد بعد بضعة أيام على 9/11، "أثار رامسفيلد احتمال انتهاز الفرصة التي وفّرتها الهجمات الإرهابيّة للانقضاض على صدّام على الفور" (Woodward, *Bush at War*, p. 49).

(3) في مقالة في صفحة الرأي تتسم بالخوف بعنوان "خطط سريّة مخيفة"، كتب المحرّر بجريدة "نيويورك تايمز" نيكولاي د. كريستوف أنّ الولايات المتحدة شرعت في وضع خطط للطوارئ للقيام "بضربات جراحيّة بصواريخ كروز" أو حتى "بقصف ثقيل"، بما في ذلك استخدام الأسلحة النوويّة التكتيكيّة ضدّ المرافق النوويّة في كوريا الشماليّة. ويشير كريستوف إلى أنّ اليابان وكوريا الجنوبيّة لا يدركان خطورة الوضع... ويرجع ذلك بشكل جزئيّ إلى أنّهما لا يعتقدان بأنّ الإدارة الحاليّة مجنونة بحيث تفكّر في توجيه ضربة ضدّ كوريا الشماليّة". ويختم كريستوف: "إنّهما مخطئتان" (*New York Times*, February 28, 2003, p. A25).

غير ملائمة ولكن مرئيّة (دول مارقة وأنظمة شرّيرة، على سبيل المثال) مكان الأعداء الإرهابيّين الملائمين ولكن غير المرئيّين.

إنّ أكثر الصقور قوة في الإدارة ليس نائب الرئيس ديك تشيني ولا وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ولا الجناح اليمينيّ المتطرّف في الحزب الجمهوريّ، بل الرئيس بوش نفسه، وهو رجل مدفوع باعتقاد طاغٍ في قوّة المبرّرات الإرسالية للحلول العسكرية لتحديّات انعدام الأمن العالميّ. لقد كرّر الرئيس بوش مراراً منذ 11 أيلول/سبتمبر بأنّ ولايته الرئاسيّة تتحدّد برأيه بشكل حصريّ تقريباً بالحرب من أجل الأمن الأميركيّ في عالم تحدق به الأخطار. وهو يعرّف تلك الحرب من خلال رؤية للفضيلة الأميركيّة الاستثنائيّة ورؤية مضادّة للحقد الخارجيّ الذي يمكن أن يجعل الأجانب يدّعون الفضيلة بل حتى المانويّة (التي تقسم العالم إلى معسكري الخير والشرّ) ولكنّها توفّر حافزاً قويّاً داخل الولايات المتحدة وتمنح سياساته قتالية عنيدة منيعة تجاه الرأي العامّ العالميّ.

في الكلمة التي ألقاها في الكاتدرائيّة الوطنية بعيد 11 ايلول/سبتمبر والتي حدّدت الحقبة الحاليّة، قال الرئيس: "إنّنا هنا وسط الأحزان. لكنّ مسؤوليّتنا أمام التاريخ واضحة: الردّ على هذه الهجمات وإنقاذ العالم من الشرّ". وفي ختام كلمته، كما يصفها بوب وودورد في روايته الشبيهة بالتأريخ لسيرة القديسين "بوش يشنّ الحرب"، وقفت جماعة المصلّين "وأنشدت 'ترنيمة معركة الجمهوريّة'". وسواء أكان الرئيس "يطرح مهمّته ومهمّة بلده ضمن الرؤية الكبرى لخطّة الربّ الرئيسيّة"[4]، كما يرى وودورد، أم يقوم بنشر أخلاقيّة أميركيّة مألوفة ليس إلا، فإنّ خطابه الدينيّ يثير نشاط مؤيّديه ومناوئيه على السواء. لقد كانت عبارة "محور الشرّ" مثمرة داخل الولايات المتحدة بقدر ما كانت غير مجدية في بقيّة العالم[5]. وحيث كان الآخرون يخشون من حرب لا مبرّر لها، كان الرئيس بوش يرى حملة مبرّرة تماماً ضدّ "الأشرار"، حملة باسم

(4) Woodward, *Bush at War*, p 67

(5) استخدم الرئيس بوش هذه العبارة لأول مرّة في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/يناير 2002، إذ قال مسمّياً العراق وإيران وكوريا الشمالية: "تشكّل مثل هذه الدول وحلفاؤها الإرهابيّون محوراً للشرّ، حيث تتسلّح لكي تهدّد السلام في العالم".

الحريّة: "إما أن تؤمن بالحريّة وتريدها ـ وتهتمّ بشأن الشروط الإنسانيّة، وإما ألا تكون مؤمناً بها"[6].

عندما أبلغ رئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة جورج تنيت الرئيس بوش بأنّه إذا أراد الانقضاض على البلدان التي تدعم الإرهابيّين أو تؤويهم، فسوف يواجه "ستين بلداً تثير المشاكل"، فردّ الرئيس "سوف نسقطها واحدة تلو الأخرى"[7] ـ السلام الأميركيّ بوسائل تدريجيّة. وتبيّن أنّ ذلك أمر حاسم لكي تطبّق إدارة بوش مذهبها الجديد للأمن القوميّ وفرض التردّد على الذين يعتقدون أنّ العراق حالة خاصة ليس لها قيمة تنبّئيّة لمستقبل الاستراتيجيّة الأميركيّة. أما في الواقع فإنّ إدارة بوش رفضت الانجرار إلى صراع جديد إلى أن "تسقط" خصمها الحاليّ. ومع أنّ العراق كان ملحّاً، فإنّ صدّام حسين لم يصبح الشغل الشاغل لأميركا إلا بعد مرور سنة على 11 أيلول/سبتمبر وبعد وقت طويل من انتهاء الحملة على طالبان. وأثناء مرحلة العراق، دفعت كوريا الجنوبيّة جانباً، رغم أنّ القيام بذلك جعل السياسة الأميركيّة تبدو غير متماسكة ومنافقة. لكنّ الصقور القليلي الصبر كانوا في صدد وضع خطط طوارئ لكوريا الشماليّة وربما إيران وسوريا أيضاً[8]، وكانوا يعدّون خطط طوارئ لمسارح أكثر بعداً يُحتمل شنّ حروب إرهابيّة فيها مثل الفيليبين وإندونيسيا. وتوحي عبارة "واحدة تلو الأخرى" بوجود تماسك أعمق فيما بدا مجموعة مختلطة من المبادرات المتنافسة. وهي توحي بأنّ حرب العراق لم تكن حالة خاصّة ولكن جزءاً من خطّة حرب وقائيّة مداها العالم.

(6) ورد هذا الاقتباس في Patrick E. Tyler, "A Signal Moment Ahead," *New York Times*, December 8, 2002, p. A30. وفي ذكره للمقابلة مع وودورد الذي أخذ منه التعليق، أشار تايلر بحكمة: "توحي هذه التعليقات بأنّ السيّد بوش غير منهمك في إثارة أزمة العراق، كما يرى منتقدوه، كطريقة لتحويل انتباه البلد عن الاقتصاد المضطرب".

(7) ورد في Woodward, *Bush at War*, p. 33.

(8) شهد جورج تنيت أمام الكونغرس في 11 شباط/فبراير 2003 أنّ هناك "إشارات مثيرة للقلق بأنّ القاعدة أنشأت قواعد لها في إيران والعراق". وفي السياق نفسه، أبلغ مساعد وزير الخارجيّة جون بولتون المسؤولين الإسرائيليّين أنّ الولايات المتحدة بعد إلحاق الهزيمة بالعراق "ستتعامل مع" إيران وسوريا وكوريا الشماليّة (Paul Krugman, "Things to Come," *New York Times*, March 18, 2003, p. A33).

الصقور أحاديّون في موقفهم لأنّ غضبهم المتظاهر بالفضيلة متشبّع بتراث الاستثنائيّة الأميركيّة. والاعتقاد بأنّ الولايات المتحدة فريدة يتيح لصقوريّتهم بأن تتحصّن بالفضيلة وتستخدم البراءة كعذر للحرب الفاضلة، وتستغلّ الاستقلال السياديّ لتبرير الأحاديّة الاستراتيجيّة. وهكذا، عند تبرير الحرب في العراق بعد انتهائها، أبلغ الرئيس بوش متخرّجي خفر السواحل:

> لأنّ أميركا تحب السلام. إنّ أميركا ستعمل دائماً وتقدّم التضحيات من أجل توسيع الحريّة. فالارتقاء بالحريّة ليس مصلحة نتّبعها. إنّه نداء نستجيب له... وكشعب مخلص للحريّات المدنيّة، فإنّنا ننقاد إلى تحديد حقوق الإنسان للآخرين. إنّنا الأمة التي حرّرت القارّات ومعسكرات الاعتقال. إنّنا أمّة خطّة مارشال، وجسر برلين الجويّ وقوّات السلام. إننا الأمة التي أنهت اضطهاد النساء الأفغانيّات، والأمة التي أغلقت غرف التعذيب في العراق... إنّ أميركا لا تسعى إلى توسيع حدود بلدنا، وإنما نطاق الحريّة[9].

ينظر الأبوام القلقون وراء الاعتماد المتبادل الجديد، ويصرّون على أنّ أقوى الأمم لا تستطيع تأمين السلامة والحريّة إذا عملت منفردة واعتمدت على القوّة العسكرية السياديّة فقط. لكن بصرف النظر عن مقدار تقدير الأبوام للسيادة، فإنّهم يعتقدون أنّ جوهرها تعرّض للخطر قبل وقت طويل من 11 أيلول/سبتمبر. وبصرف النظر عن مقدار إدراكهم لاستخدامات القوّة، فإنهم يعرفون أنّ غاياتها يجب أن تتوافق مع القانون إذا أريد تحقيق أهدافها. وبصرف النظر عن تقديرهم لتحكّم الخوف بالبشر، فإنّهم يعرفون أنّ الإرهابيّين والدول الشريرة يستطيعون استخدام قوّته في حين أنّ تأثير الديموقراطيّة ينتمي إلى المجتمعات الديموقراطيّة بمفردها. لذا فإنّهم ينتهجون الدبلوماسيّة والتعاون وإحلال الديموقراطيّة والأمن الجماعيّ ليس لأنّهم حمائم بل لأنّهم واقعيّون. وفي اجتماعات حكومة حرب الرئيس بوش، كان كولن باول شديداً في قتاليّته كأي واحد غيره بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وقد أعلن: "إنّ هذا ليس هجوماً ضدّ أميركا، إنّه هجوم ضدّ الحضارة. إنّها حرب طويلة وعلينا الانتصار فيها". لكنّه

(9) George W. Bush, "Remarks by the President in Commencement Address to United States Coast Guard Academy," New London, Conn., May 21, 2003.

تحدّث كبومة وأضاف ملاحظة حكيمة: "إنّنا نشترك في ذلك مع العالم. إنّنا نريد أن يكون ذلك ائتلافاً طويل الأمد"[10]. وبقدر الحكمة التي يستطيع الأبوام التحدّث بها في بعض الأحيان عن عالم الاعتماد المتبادل الجديد، فإنّهم لا يُسْمَعون دائماً بوضوح وسط صخب الصقور الوطنيّين الذين يدعون إلى تبرئة الاستقلال السياديّ وحكم الخوف الذي يطرحه استراتيجيّو الصدمة والرعب. وعندما أطلق وزير الدفاع ونائبه بول وولفوتز حملة للهجوم على العراق قبل أن تدخل الحرب على طالبان مرحلة التخطيط، قال باول لرئيس هيئة الأركان المشتركة، "ما الذي يفكّر فيه هؤلاء الأشخاص؟ ألا يمكنكم وضع حدّ لهم"[11]؟

إنّ انعدام صبر الصقور يتجاوز لازمة "الواحدة تلو الأخرى" لمذهب الحرب الوقائيّة، لأنّ بصر الصقور حادّ، مع أنّه محدود، ولا يمكن وضع حدّ له. وهم قد يدركون أيضاً واقع الاعتماد المتبادل، لكنّهم ينظرون إليه نظرة تشكيك، حيث لم يعودوا واقعيّين كما كانوا في سنيّ الحرب الباردة حين كان التوازن الدقيق للرعب النوويّ يملي عليهم الحكمة والتروّي: الاحتواء بدلاً من المواجهة، وردع الأعمال العدوانيّة بدلاً من تحويل الأنظمة العدوانيّة. وقد أصبحوا المثاليّين الجدد - مثاليّي الأحاديّة والحرب - معتقدين بأنّ القوّة المهيمنة توفر لهم الوسيلة للضرب بسرعة وبشكل حاسم. وهم، في حماستهم الرومانسيّة، واثقون تماماً من أنّهم يستطيعون التغلّب على الاعتماد المتبادل من خلال الاعتداد السياديّ بالنفس، والتغلّب على التعقيد العالميّ بالجرأة القوميّة، وتحرير شعب مقيّد بقصفه لإخضاعه، وإحلال الديموقراطيّة عند نساء ورجال لم يعرفوا الحريّة عن طريق قتل زعمائهم.

ومن المستغرب أنّ الأبوام - وهم ناضجون واستراتيجيّون أشدّاء

(10) أورده .Woodward, *Bush at War*, p. 65 وقد أجرى باول أربعاً وسبعين مكالمة هاتفيّة مع زعماء العالم في الأيام القليلة الأولى التي تلت 9/11، في حين أنّ الصقور كانوا يصرخون داعين إلى الحرب.

(11) المصدر نفسه، ص 61. وعند بدء حرب العراق في آذار/مارس 2003، انضمّ باول نفسه إلى الصقور ضدّ مكائد الفرنسيّين وداعميهم في الأمم المتحدة. غير أنّ بوسع المرء الاعتقاد أنّ باول بعد خسارته في الصراع لتجّب التدخّل في العراق، كان يحتفظ بمشورته ليوم آخر، على أمل أن يتمكّن من لعب البطاقة الدبلوماسيّة ثانية بعد الحرب.

ومحاربون قدماء حذرون ـ هم الواقعيّون الجدد الآن. فالاعتماد المتبادل بالنسبة إليهم لا يشكّل طموحاً، العالم كما يرغبون فيه، بقدر الواقع الملحّ الذي يرفض العمل مع الآخرين من خلال القانون لأنّ تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يستمرّ فيها الاعتماد المتبادل. إنّهم لا يرتعبون من الخوف، سواء استخدموه أم شهدوا استخدامه ضدّهم. إنّهم أقل اقتناعاً بتأثيره مما كان عليه ميكافيلي، ربما لأنّهم يدركون بأنّ الإرهابيّين يعيشون خارج امبراطوريّة الخوف، في مكان يفضّل فيه الموت على الحياة، ويعتبرون أنّ القضاء عليهم بالآلة العسكريّة الأميركيّة المهيمنة وسام شرف.

إن الصقور، في غمرة انشغالهم بالإكراه والاقتناع (بحقّ) بأنّ القانون عديم المعنى في غياب الإكراه، يفضّلون السيادة الوطنيّة القويّة على عقد المعاهدات والتعاون المتعدّد الأطراف. وهم يأملون بإنقاذ الاستقلال من مزاعم الاعتماد المتبادل بالإرادة الصرف التي تتخلّلها أعمال القوّة الرهيبة. عندما حذّر وزير الخارجيّة كولن باول الرئيس بوش من أنّ الائتلاف الذي دعم حربه ضدّ القاعدة قد يتفكّك إذا تعقّب المجموعات أو الدول الإرهابيّة مثل العراق، ردّ الرئيس ـ وعيناه تلتمعان كالصقر ـ بأنّه غير راغب في أن تملي عليه البلدان الأخرى ما يفعله: "قد نكون الوحيدين المتبقّين في مرحلة ما. ولا بأس في ذلك بالنسبة إليّ. إنّنا أميركا"[12]. وعندما حثّه بعض الحلفاء على تأمين قرار ثانٍ من الأمم المتحدة للتحرّك ضدّ العراق، ذكّرهم بأنّ أميركا لا تحتاج إلى استئذان أي كان للدفاع عن نفسها. ووفقاً لكلام مسؤول مجهول الاسم في إدارة بوش يوم قدّمت الحكومة العراقيّة تقريرها عن الأسلحة إلى الأمم المتحدة في نهاية سنة 2002، الولايات المتحدة لن تتقيّد بذلك التقرير أو بردّ فعل الأمم المتحدة عليه: فقد قال إن مشكلة العراق ليست معروضة على "محكمة قانونيّة، إنّ هذه مسألة أمن قوميّ"[13].

يشعر الأبوام بالقلق من أنّ التركيز على الإكراه سيقوّض القانون الذي

(12) المصدر نفسه، ص 81.

(13) ورد الاقتباس في John F. Burns and David E. Sanger, "Iraq Says Report to the U.N Shows No Banned Arms," *New York Times*, December 8, 2002, p. A28.

يفترض فيه أن يقوّيه. ومثلما يمكن أن يؤدّي فرط حماسة رجال الشرطة في داخل المدن إلى تقويض القانون الذي يلوّحون بهراواتهم باسمه، فإنّ العروض غير المعتدلة للقوّة العسكريّة الأميركيّة تخرّب فكرة القانون نفسها التي تتوسّل باسمها تلك القوّة. لم يسقط المتحف الوطنيّ العراقيّ ضحيّة لصدّام ولا للحرب التي ألحقت به الهزيمة وإنّما للفوضى التي أحلّتها تلك الحرب على الطريق (ربما) إلى الديمقراطيّة. إنّ الخوف هو المحرّك الأكبر لكنّ منجزاته سلبيّة بمعظمها. وكما قال إدموند بورك عن العقوبات الإرهابيّة التي حاول اليعاقبة من خلالها فرض دين العقل في فرنسا في سنة 1789، "في حدائق أكاديميّتهم، وفي نهاية كل أفق، لا ترى شيئاً سوى المشانق"[14]. وقد تبيّن أنّ الثورة التي صنعتها المشانق تحوّلت إلى بديل بائس للديموقراطيّة.

يفضّل الأبوام الاعتماد على القانون العالميّ القويّ الذي يؤمّنه التعاون والحكم المؤسّسيّ القائم على التدابير الأمنيّة الجماعيّة، بدلاً من القوةّ الأميركيّة الأحاديّة. وفي "تصوّر" بوب وودورد لما فكّر فيه باول (هذا هو "أسلوب" وودورد) بعد أن أبلغ الرئيس بوش باول بأنّه على استعداد للمضيّ وحيداً، "الذهاب منفردين هو بالضبط ما يريد (باول) تجنّبه إذا أمكن. كان يعتقد بأن صيغة الرئيس غير واقعيّة. فالولايات المتحدة لن تستطيع بدون شركاء أنّ تشنّ حرباً فعّالة حتى في أفغانستان، وفي العالم أجمع بالتأكيد... ربما يكون الكلام القويّ ضروريّاً، لكن يجب ألا يختلط بالسياسة"[15]. ربما يفرض الخوف الصمت وحتى الخضوع، لكنّه نادراً ما ينتج أمناً دائماً.

لا يفتقر الصقور ولا الأبوام إلى الاقتناع، وكل منهم لديه حجج مقنعة. بل إنّ الصقور والأبوام في إدارة بوش توصّلوا إلى درجة من التعاون التي حقّقت بعض النجاح الملحوظ، وجعلت الواضح بيّناً: يحتاج القانون والقوّة أحدهما إلى الآخر إذا أريد تأمين نتائج ديموقراطية. لكنّ الصقور مخطئون إذا تُركوا وحدهم (وهو ما يريدون أن يصلوا إليه في النهاية). وهم مخطئون بشكل كارثيّ بحكم

(14) Edmund Burke, *Reflections on the Revolution in France*, Everyman Edition (New York: E. P. Dutton, 1910), p. 75.

(15) Woodward, *Bush at War*, p. 81.

مثاليّتهم الاستثنائيّة، التي تضعهم في الجانب الخاطئ للتاريخ. فمذهب الحرب الوقائيّة الذي يميّز استراتيجيّتهم ربما يجلب الكارثة على الولايات المتحدة بالإضافة إلى العالم، رغم أنّه حقّق انتصارات جريئة على المدى القصير.

الأبوام محقّون ولو بفضل واقعيّتهم الجديدة، وهي واقعيّة تقرّ بأنّ التاريخ لا يمكن أن يقف ثانية إلى جانب أميركا ما لم تكن أميركا إلى جانب الاعتماد المتبادل. ولا يتعلّق الأمر بأنّ القانون يمكن أن ينجح بدون إكراه أو أنّ الحكم ممكن بدون قوّة. الاختلاف المهمّ في السياسة يكمن في النهاية فيما إذا كانت القوّة تسترشد بالقانون وتنسجم معه أو تهدف إلى الإخضاع والتهدئة والسيطرة. إنّها لا تنسجم مع القانون في الحرب الوقائية، ورغم أنّ الأبوام داخل الإدارة لم يعبّروا عن ذلك بصراحة، فإنّ سياسة الأمن القوميّ الواقعيّة والفعّالة والحرب الوقائية لا ينسجمان في الجوهر.

إنّ ما يقنع الصقور (وهم محقّون في ذلك) هو أنّ السيطرة العالميّة التي لا تضاهى للقوّة العسكريّة والاقتصاد والقوّة الثقافيّة الأميركيّة تعني أنّ العالم غير قادر على البقاء بدون أميركا: لا ازدهار للفقراء، ولا حكم للقانون في الدول، ولا عدالة للشعوب، ولا سلام للبشريّة. مع ذلك، فإن، ما يقنع الأبوام (وهم محقّون أيضاً) هو أنّ الهيمنة الأميركيّة تقف في وجه حقيقة الاعتماد المتبادل التي لا مفرّ منها ـ وهي حقيقة تشير إليها عدم حصانة معظم الدول المستقلّة والقويّة في وجه العولمة. أي بتدويل الوظائف والإنتاج ورأس المال النقديّ والاستهلاك، وبفعل الخاصيّة التي تتجاوز الحدود القوميّة للأوبئة الصحيّة العامّة مثل الإيدز وسارس وفيروس غرب النيل، وبفعل التهديدات الإيكولوجيّة التي تتجاوز الأقاليم مثل الاحترار العالميّ وانقراض الأنواع، وبفعل عولمة تكنولوجيا المعلومات، وبانتشار أنظمة الجريمة والإرهاب التي لا تتخذ من الدول قاعدة لها. ما يعنيه ذلك أنّ أميركا لن تستطيع البقاء بدون العالم: لا سلامة للمدنيّين الأميركيّين ولا سلامة للمستثمرين الأميركيّين، ولا حريّة للمواطنين الأميركيّين، ما لم يتحقّق السلام والأمن والحريّة للجميع.

2

خرافة الاستقلال

إنّنا ندعو كأمة مباركة إلى جعل العالم مكاناً أفضل.

ـ الرئيس جورج دبليو بوش، 2003[1]

لم أعرف رجلاً قطّ لديه دوافع أفضل رغم كل المشاكل التي سبّبها.

ـ غراهام غرين، «الأميركيّ الصامت»

الأمّة تصنع ماضيها بقدر لا يقل عن صنع مستقبلها. ربما يبدو أنّ الخرافات التي نؤمن بها لتبرير أصولنا القوميّة وشخصيتنا وقدرنا لها جذور ضاربة في التاريخ، لكنّ التاريخ نفسه يضمّ بعداً خرافيّاً هدفه اختراع الجذور[2]. لقد كانت أميركا منذ إنشائها تعتبر نفسها فريدة وبالتالي مستثناة من القوانين التي تحكم حياة الأمم الأخرى ومصائرها. فقد أصرّ جيمس ماديسون على أنّه فيما "كانت الديموقراطيّات تتفرّج دائماً على الاضطراب والخصام، وتظهر دائماً أنّها لا تتلاءم مع الأمن الشخصيّ أو حقوق الملكيّة"، فإنّ التجربة الأميركيّة الجديدة في الجمهوريّة "تفتح آفاقاً مختلفة وتعد بالعلاج الذي نسعى إليه"[3]. وأشار توماس

(1) خطاب حالة الاتحاد، كانون الثاني/يناير، 2003.

(2) إنّني استعمل مصطلح خرافة مثلما يفعل ريتشارد سلوتكين عندما يشير إلى أنّ "الخرافة تعبّر عن الإيديولوجيا في رواية، لغتها مجازيّة وإيحائيّة لا منطقيّة وتحليليّة". ويقدّم ما يدعوه "أيقونات خرافيّة بناءً شاعرياً شديد الإيجاز" يستحضر "إدراكاً ضمنياً للسيناريو التاريخيّ بأكمله" (*Gunfighter Nation: The Myth of the Frontier in the Twentieth Century America* [Norman: Oklahoma University Press, 1998], p. 6).

(3) James Madison, Federalist Number 10, *The Federalist Papers, Modern* Library Edition (New York: Random House, 1837), pp. 58-59.

جفرسون، مهندس أميركا القاريّة "العظيمة" (إلى جانب أشياء أخرى) عبر شراء لويزيانا وحملتي لويس وكلارك إلى الشمال الغربيّ العظيم، إلى أن التجربة الأميركيّة تقدّم "إثباتاً جديداً على خطأ مذهب مونتسكيو بعدم القدرة على الحفاظ على الجمهوريّة إلا على أرض صغيرة. بل العكس هو الصحيح. فلو كانت أرضنا ثلث ما عليه لبادت أمّتنا"[4]. إنّ طرافة أميركا هي التي جعلتها موضوعاً مثيراً جدّاً بالنسبة إلى ألكس دي توكفيل الذي تحدّث عن "الخيال غير المحدود" الذي "ينمو ويتمدّد خارج كافّة المقاييس". إنّ "الصورة العظيمة" التي يحملها الأميركيّون عن أنفسهم "لا تتفّق مع نظرة الأميركيّين على فترات فحسب؛ بل يمكن القول إنّها تلاحق كل واحد منهم في أعماله الأقلّ أهميّة فضلاً عن الأكثر أهميّة وتتحرّك بخفّة أمامهم على الدوام"[5].

إنّ أميركا ليست استثنائيّة في انحيازاتها بالطبع: فالسويسريّون يتحدّثون عن "الحالة الخاصّة لسويسرا"، وطالما أدركت فرنسا نفسها بأنّ لديها رسالة حضاريّة فريدة ترتبط بالتزامها بالحريّة والمساواة والأخوّة (لا يزال لديها بقيّة باقية منها حتى اليوم)، في حين فاخرت المجتمعات من أثينا القديمة إلى الصين الكلاسيكيّة بفرادتها باعتقادها أنّ الآخرين جميعاً "برابرة". بل إنّ اليهود الليبراليّين تصوّروا ألمانيا الاستثنائيّة. فقد كتب مؤرّخ المحرقة فيكتور كلمبرر، "إنّنا نحن الألمان أفضل من الأمم الأخرى، نحن الألمان الشعب المختار بحقّ"[6]. غير أنّه ما من أمّة تمسّكت بخرافاتها عن الاستثنائيّة في سياساتها وممارساتها مثلما تمسّكت بها الولايات المتحدة، ولم تجعل أي منها الاستثنائيّة محور حياتها القومية وسياستها الدوليّة. ومن خرافات الاستثنائيّة التي تلهب خيال الأميركيّين، ربما تكون خرافة البراءة هي الأهم ـ مدعومة بإيديولوجيّة الاستقلال.

(4) أورده Walter Lafeber, *The American Age: U.S Foreign Policy at Home and Abroad, 1750 to the Present*, 2nd ed (New York: W. W. Norton, 1940), p 52. وقد كان كتاب مونتسكيو "روح القانون *Spirit of Law*" الشاهد الكلاسيكيّ على نظريّة الجمهوريّة والادّعاء بأنّ الجمهوريّات لا تستطيع المحافظة على حرّيتها عندما تصبح مترامية الأطراف وبالتالي تصبح "إمبراطوريّة" بالضرورة.

(5) Alex de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 2, ed. Phillips Bradley (New York: Vintage Books, 1990), chap. 17, p. 74.

(6) أورده Jason Epstien, "Leviathan," *New York Review of Books*, May 1, 2003.

يستعرض هيرمان ملفيل هذه الخرافة مثل أي أميركيّ، لكنّها بيّنة في كتابات وولت ويتمان وهنري جيمس بعد ملفيل، وبيّنة لدى البيوريتانيّين(*) والمؤسّسين الأميركيّين من قبله[7]. وعند التأسيس، كان الأوروبيّون ينظرون إلى أميركا بالفعل على أنّها جنّة عدن ثانية، أرض جديدة تجتذب شعباً مختاراً. وقد طرح طوم باين بدايات خرافة البراءة كأساس لثورة لا تنظر إلى الأمام ولكن إلى الوراء لإعادة التقاط الحقوق والحريّات القديمة للإنكليز. فأميركا، باعتبارها مكاناً يمكن للبشر فيه (حسب تعبير باين) أن "يبدأوا العالم من جديد"، أتاحت للأميركيّين أن ينظروا إلى الوراء وأن يبدأوا قصّة الإنسان كما "في بداية الزمان"[8]. لقد استحضر إعلان الاستقلال الذي كتبه جفرسون حقوقاً طبيعيّة وقديمة أكثر من أي روابط سياسيّة، حقوقاً تبرّر الإطاحة بنظام مسيء وتتيح للبشر أن "ينتحلوا من قوى الأرض المحطّة المنفصلة والمتساوية التي تتيحها لهم قوى الطبيعة". وحصلت الشرعية نفسها على إحساس البراءة، إذ طالما اعتبرت اللاشرعيّة بأنّها وليدة التاريخ المنحرف والفساد، والإساءة إلى الحقوق، في حين أنّ الشرعيّة هي نتاج "واجب الناس" الطبيعيّ "بالإطاحة بالحكومة [المسيئة]، وتوفير حرّاس جدد لأمنهم في المستقبل".

أثناء عصر الأنوار، بدت أميركا للعديد من الأوروبيّين كملاذ من تاريخ أوروبا المشحون. فعند تفحّص الرواية الأوروبيّة لانعدام التسامح والحرب الدينيّة والاضطهاد وقتل الإخوة، أشار فولتير إلى أنّ التاريخ لا يعدو أن يكون سجلاً لأخطاء البشريّة وخطاياها. فكم بدت أميركا مختلفة. نظراً لأنّ العالم الجديد كان "خالياً" (لم يكن الهنود الحمر مرئيّين في عيون أوروبا، بل اعتبروا جزءاً من نباتات القارّة وحيواناتها)، فقد كانت إلى حدّ كبير بمثابة لوح أبيض يمكن أن يدوّن عليه البشر تاريخاً جديداً.

(*) طائفة بروتستانتية إنكليزية في القرنين السادس والسابع عشر تميّزت بالتزمّت الديني ـ المترجم.

(7) للحصول على رواية عن دور ملفيل في رسم خرافة البراءة الأميركيّة انظر مقالتي "Melville and the Myth of American Innocence," in *Aspects of Melville*, ed. David Scriber (Pittsfield, Mass.: Berkshire County Historical Society at Arrowhead, 2001).

(8) "تطرح حالة أميركا وظروفها نفسها كما في بداية العالم... حيث نجد أنفسنا على الفور ونحن نرى بداية الحكومة كما لو كنّا نعيش في بداية الزمان" (Thomas Paine, *The Rights of Man*, in *Complete Works*, vol. 1 [New York: Citadel Press, 1945], p. 376).

لا بدّ أنّ أميركا العذراء هي التي كانت تدور في خلد جون لوك عندما كتب في "المقالة الثانية عن الحكومة المدنيّة" أنّ بوسع الساخطين من العقد الاجتماعيّ الجائر، في حال تعذّرت الثورة، أن يتوجّهوا إلى "أماكن فارغة" من العالم ويعيدوا بناء المجتمع من جديد. كما أنّ كرفكور في كتابه الشهير "رسائل من مزارع أميركيّ"، الذي وضعه في الفترة الفاصلة بين الثورة وصنع الدستور، اعتبر الأميركيّ "إنساناً جديداً" وأميركا نفسها ما وصفه بأنّها "ملاذ عظيم ... يتجدّد فيه كل شيء: قوانين جديدة، ونمط جديد للحياة، ونظام اجتماعيّ جديد"[9]. وبوسع المرء أن يتصوّر تعالي أمّة تدرك نفسها بهذه الطريقة وهي تعرض نفسها في الخارج. ومع ذلك ألمح كرفكور نفسه إلى تعلّق تأسيس أميركا بحكم القانون: فعندما تساءل "بأي سلطة" جرى تنفيذ "هذا التحوّل الشكليّ المفاجئ"، أجاب "بسلطة القوانين".

وفي حين أن الانفعالات السياسيّة الأوروبيّة التي فرّ منها مؤسّسو أميركا كانت مشرّبة بالدين، فإنّ الدين المدنيّ الجديد المتّقد لأميركا موجود في صميم دستور موضوع كتبت فيه قوانين الطبيعة التي لا تتغيّر. الوطنيّة الأميركيّة متجذّرة في الأفكار لا الدم، وفي القانون لا النسب، في المواطنيّة التطوّعية لا الجذور المنسوبة، في الإيمان بالدستور لا في اتباع المعتقد الطائفيّ. ومع أن ماديسون ركّز في "أوراق الفيدراليّ" على المصالح، فإنّ السياسة الخارجية الأميركيّة بدأت بالتسليم بالفضيلة الأميركيّة ومن ثم بالميل إلى تجنّب "التحالفات الخارجيّة المتشابكة" بالإضافة إلى عزل نصف القارّة عن التدخل الخارجيّ (ما أصبح مذهب مونرو بمرور الوقت).

لقد دفعت جدّة التجربة الأميركيّة، سواء باسم المصالح أم الفضيلة، جيمس ماديسون إلى الإصرار على الحاجة إلى علم تجريبي جديد لوضع دستور لهذه البلاد مختلف عن أي دستور يمكن أن يكون لنظريّة السياسة الدستوريّة التقليديّة الأوروبيّة صلة به. وأدرك ألكس دي توكفيل عندما جال في الجمهوريّة الجاكسونيّة في أوائل ثلاثينيّات القرن التاسع عشر فصلاً جديداً تماماً في التاريخ

(9) J. Hector St John de Crèvecoeur, *Letters from an American Farmer* (New York: Penguin, 1981), pp 68-69.

الفتيّ للديموقراطيّة. لقد مزجت الخرافات الأميركيّة الاحترام العميق للقانون بطاقة جديدة ساذجة: قانون إنسانيّ يتجدّد ويصبح محسوساً من خلال ما يعتبره الأميركيّون البراءة غير المألوفة لادّعائهم الحريّة التي يؤمّنها القانون. وكأنّ البراءة النظريّة لحالة الطبيعة لروسّو كتبت في البدايات الفعليّة لأميركا. بل إنّه في أعقاب الدروس الدمويّة للحرب الأهليّة الرهيبة، اعتُبرت البراءة من بين الموضوعات الأكثر تأثيراً لوولت ويتمان. وعلى الرغم من العبودية والمعركة ضدّها، احتفظت أميركا بوجه البراءة الطاهرة خلال الفترة المفضية إلى القرن الجديد، حيث كان بوسع هنري جيمس التفكير في الحماقة المستمرة للأميركيّين "الأبرياء في الخارج" ويستمتع بمغامرات أمثال ديزي ميلر الجديدة الساذجة.

كيف يمكن أن تعبّر أمّة جديدة وبريئة عن نفسها في الخارج؟ وكيف تعيش في عالم من الأمم المنغمسة في الجريمة والخطايا؟ هذان هما السؤالان اللذان التمسا ميل أميركا الآخر إلى البراغماتيّة والتكيّف (وهما ما ميّزا وربما أنقذا السياسة الخارجيّة الأميركيّة من بعض العواقب غير السارة للخرافة الأميركيّة). وقد كانت عميقة جدّاً بحيث أزعجت المثقّفين ورجال السياسة الأميركيّين على السواء - وأكثرهم هيرمان ملفيل. وكان بحّار الصاري الأمامي في قصّة ملفيل "البحّار بيلي باد" بمثابة مثال متناقض[10]. كان بمثابة أميركا الفتيّة: لقيط وأميّ سعيد يفتقر تماماً إلى "حكمة الثعبان". فإذا كانت أميركا جنّة عدن جديدة مستصلحة من ماضي أوروبا الملوّث، فإنّ بيلي أشار إلى شيء مما قد تكون عليه جنّة عدن الجديدة: "أكثر قليلاً من بربريّة مستقيمة، وربما أكثر شبهاً بما كان عليه آدم قبل أن يدخل الثعبان في صحبته". يمكن النظر إلى بيلي باد وهو يواجه معذّبه كلاغارت كأميركا في مواجهة أوروبا التي هرب منها الآباء المؤسّسون، "حصان فتيّ خارج للتوّ من مرعاه ليتنشّق فجأة نفثة ملوّثة من مصنع كيميائيّ ما". لكن ينتهي الأمر بأن يصبح بيلي ضحيّة براءته الغاضبة، حيث أودت به ضربة قاضية سدّدها باسم النوايا الطيّبة إلى التهلكة. السياسة الخارجيّة تدعو إلى أكثر من غضبة المظلوم.

(10) ينكر القرّاء أنّ بيلي، الذي أخرسه الغضب من شرّ كلاغارت ونفاقه، يوجّه إليه ضربة قاضية - ما يجعل القبطان يحكم على بيلي بالموت كارهاً على "جريمة" القتل وإن كانت مفهومة.

إنّ الضمنيّ في "بيلي باد" يصبح صريحاً في "بنيتو سيرينو" لملفيل. الراعي الأميركيّ لبنيتو سيرينو هو أماسا ديلانو، قبطان سفينة صيد الحيتان. فمواجهته مع الأجانب الأشرار على متن سفينة مخادعة لا تنقل العبيد فحسب، وإنّما تقلّهم وسط عصيان مبرّر أخلاقيّاً ولكن فظيع، يتردّد صداه في التقوى الأميركية: العجز عن فهم الفاضل في مواجهة الشرّ. ورغم أنّ القبطان ديلانو أكثر تفكّراً واعتدالاً من باد، إلا أنّه يجسّد أكثر من بيلي البراءة الأميركيّة الغامضة جدّاً في وجه الشرّ بحيث تبدو عديمة الإحساس تجاه العبوديّة والتمرّد على العبوديّة[11].

رغم أنّ ملفيل لا يعترف بذلك صراحة، فإنّ الملاحظ في عمى القبطان ديلانو عن الشرّ عدم قدرته على الإقرار بالكارثة الأخلاقيّة للعبوديّة نفسها. كم كان يمكن أن يثير ردّ فعله غضب أولئك الذين يعرفون ما يكفي عن البشر لكي يفهموا الدوافع للاسترقاق والدوافع للحريّة منه - مثير للغضب بطريقة مماثلة لتفاعل العالم الثالث اليوم مع ادّعاءات أميركا بالصلاح الأخلاقيّ والتفوّق في الحكم؛ مثير للغضب بقدر ما كان آلدن بايل في قصّة غراهام غرين "الأميركيّ الهادئ" مغضباً للفيتناميّين الذين يخطّط بمرح لتحريرهم من الفرنسيّين ومن ثقافتهم.

إنّ ما يحيّر ديلانو الواثق من نفسه هو تمرّد العبيد، لا حالتهم كشحنة بشريّة تسلّم إلى نظام الرقّ في العالم الجديد. يسامح ملفيل القبطان الأميركي (إذ ربما لا يستطيع ذلك العبيد على متن السفينة التي تقلّهم)، في وجه "المكائد والخدع" التي لا يستطيع فهم كنهها، ولعدم قدرته على الحكم على "سلوك

(11) في "بنيتو سرينو"، يعترض ديلانو سفينة إسبانية لنقل العبيد في طريقها إلى العالم الجديد وقد تمكّن العبيد فيها من أسر الطاقم. وعندما يصعد بحّارة ديلانو على متن السفينة، يدّعي زعيم المتمرّدين، وهو شخص شجاع ومتعلّم تولّى القيادة في أعقاب تمرّد ناجح، أنّه تابع للقبطان الإسبانيّ. لقد كانت براءة ديلانو غير مفهومة جدّاً بحيث لم يستطع استيعاب ما تكشّف بوضوح أمامه. فقد أخذ علاقة الخيانة والتصنّع على أنّها "مظهر من مظاهر الأمانة من جهة، والثقة من جهة أخرى". وقد صوّر ملفيل ديلانو على أنّه "شخص ذو طبيعة فريدة في ثقتها بالآخرين، ولا يمكن أن ينغمس في التوجّس الشخصيّ بطريقة تنسب الشرّ الخبيث للإنسان". وعلى غرار بيلي باد، نادراً ما كان يدرك الشرّ عندما ينظر مليّاً في عينيه.

امرئ لم يعتد الأسرار الموجودة في ظروفه". لكنّها أسرار ذلّ العبودية أكثر مما هي أسرار ثورة العبيد ـ أسرار أتاح عدم تمكّن الخيال الأميركيّ من فهم كنهها (قبل أن يسوّي لنكولن المسألة في معركة غتسبيرغ) لأميركا بأن تندم على الحرب الأهليّة أكثر من ندمها على العبوديّة التي كانت موجودة في صميمها. لذا بدا القبطان ديلانو عندئذ آسفاً على تمرّد العبيد أكثر من أسفه على عبوديّتهم ـ رغم أنّه يدرك بالغريزة أنّ هناك علاقة ما بين الاثنين. ويكشف ملفيل (وليس للمرة الأخيرة) أنّ النفاق القاتل الذي يحتفي به الأميركيّون بوقاحة بفضيلة مفترضة تقنّع في الواقع العمى الأخلاقيّ ومن ثم تنظر إلى الآخرين نظرة سخرية إن لم يكن نظرة شرّيرة.

هكذا يصبح القبطان ديلانو رمزاً للبراءة الأميركيّة: البريء المنافق غير الغافل فقط عن الفساد القديم للأراضي الأجنبيّة التي تترنّح تحت أعباء التواريخ الاستبداديّة وإنّما أيضاً عن الشرور المقيمة في قلب أميركا نفسها (فسفينة العبيد كانت متّجهة إلى أميركا) ـ والمتأكّد فقط من أنّ الشر أجنبيّ والفضيلة أميركيّة. ولا يتطلب تأمين نِعم الحريّة بالنسبة إلى ديلانو التطهير الداخليّ وإنّما صدّ الأعضاء الخارجيّين.

لقد استمرّت خرافة البراءة التي التقطها ملفيل خلال القرن العشرين ووصلت إلى الألفيّة الجديدة، حيث تلوّن مذهب الحرب الوقائيّة الجديدة لإدارة بوش وتساعد في تفسيره. وأنتجت في قسم كبير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين سياسة خارجيّة انعزالية جعلت أميركا متردّدة في دخول الحروب الفاسدة إلى أن تضطر إلى القيام بذلك ـ مكرهة في الحرب العالميّة الأولى، وبعد الهجوم المفاجئ الغادر الذي شنّه العدوّ في الحرب العالميّة الثانية[12]. مع ذلك فإنّ الانعزاليّة لا تتعلّق فقط بالشوفينيّة أو المصلحة الذاتيّة الضيّقة. إنّها تمثّل الاعتقاد بأنّه لكي تبقى أميركا نقيّة، فإنّ عليها أن تنأى بنفسها عن التدخّلات الخارجيّة؛ وأنّ سياستها الخارجيّة لا يمكن أن تتبع مصالح

(12) لقد كان التدخّل الأميركيّ في الحروب الأوروبيّة معتمداً جدّاً على الاستفزازات بحيث أنّ الادّعاء السخيف بأنّ روزفلت دبّر هجوم بيرل هاربر (بتجنّب التنبيهات) يحظى ببعض القبول لدى الملتزمين بعمق بالانعزاليّة.

خسيسة مثلما فعلت أوروبا ذلك على الدوام على ما يفترض، ولكن يجب أن تمارس باسم كل القيم الأميركيّة مثل الديموقراطيّة والحريّة والتقوى.

في محاضرة ماكس فيبر الكلاسيكية "السياسة كمهنة"، عرض المفكّر الاجتماعيّ الألماني العظيم صورة لا تدعو إلى الراحة عن سياسة العالم الحقيقيّ: "العالم يحكمه الشياطين ومن ينغمس في السياسة... يتعاقد مع القوى الشيطانيّة". كان يبدو أنّ الأميركيّين الذين يعيشون في ما يعتبرونه جنّة عدن ثانية يؤمنون بأنّ الطريقة الوحيدة لإبعاد إرهاب هذه الشياطين هي درء العالم للبقاء بعيداً عن سياساته المنغمسة بالدماء والمعرّضة للخطر. وقد أفادت هذه الخرافات القويّة عن الاستقلال والبراءة النمو بالتطوّر الأميركي جيداً لعدّة قرون، عندما تناغمت مع الجغرافيا المهيمنة للولايات المتحدة والمصالح المتميّزة لأوروبا وأميركا.

مع ذلك في عالم تستحيل فيه المحيطات بركاً والحدود القوميّة السياديّة علامات كثيرة دارسة على خرائط قديمة، فإنّ الحقائق اليومية للاعتماد المتبادل في كل مكان تتناقض مع فكرة الاستقلال الذاتيّ السياديّ. وهي تصرّ على وجوب إبداء الاهتمام بادّعاءات الآخرين. وتقدّم الهوس بالتقوى والفضيلة المغلّف بغطاء من الاستقلال السياديّ على أنّه ليس في غير موضعه فحسب وإنّما يضعف الحاجة إلى الاختيار بين الشرور المتنافسة. والتناقض الظاهريّ هو أنّ أميركا التي تعتقد أنّها بريئة جدّاً بحيث يجب إنقاذها من العالم بانتهاج عزلة مخيفة ـ أو تحويل ذلك العالم بفرض هيمنة مخيفة عليه ـ لا تعرّض العالم فقط للخطر وإنّما نفسها أيضاً. ولعل ذلك ما جعل من أوروبا أشدّ منتقدي أميركا، بعد أن تعلّمت دروس الاعتماد المتبادل بسلوك الطريق الصعب لحربين عالميّتين لم تدمّرا الكبرياء القوميّة لدولها الأعضاء فحسب، وإنّما أيضاً سيادتها العزيزة جدّاً عليها. ويرى روبرت كاغان أنّ أوروبا رفضت استلال السيف الأميركيّ الجبّار لأنّها فقدت إرادتها وشجاعتها، ولعبت دور فينوس الأنثويّ الأحمق أمام مارس الأميركيّ الشرس[13]. ويتّفق اليوم الكاتب بصحيفة "نيويورك تايمز" توماس

(13) Robert Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York, Alfred A. Knopf, 2003).

فريدمان، الذي سئم من الصوت الأوروبي الحذر والمغضب الذي كان يحبّ ترجمته للأميركيّين المنزعجين، مع كاغان مشيراً إلى أن ثمة "فجوة متوسّعة ما بين القوى" تنتج "كل أنواع الاستياء وانعدام الأمن والمواقف المتباعدة مما يشكّل ممارسة مشروعة للقوّة"[14]. وبصرف النظر عن أنّ نعت ألمانيا بالضعف والمسالمة يمكن أن يبدو أكبر إطراء من وجهة نظر معظم قرّاء التاريخ الأوروبيّ، فإن ألمانيا والأوروبيّين تعلّموا باتباع الطريق الصعب أن الحرب لا توفّر الأمن الجماعيّ وأنّ من المرجّح أن تكون القوى المهيمنة المتفاخرة الخطر الأكبر على السلام، حتى عندما تبشّر بالسلام والفضيلة، وبخاصة عندما تبشّر بالسلام والفضيلة. وبالتالي ليس من المفاجئ، حين سئل الأوروبيون عن الأمم التي تشكّل أعظم خطر على السلام، أن يحصل كل من العراق وكوريا الشماليّة على نحو 7-8 بالمئة في استطلاع للرأي نشرته مجلّة "تايم" (وهو غير علميّ البتة) وأجري في كانون الثاني/يناير 2003، في حين حصلت الولايات المتحدة على 80 بالمئة[15].

منذ البداية، منحت الاستثائيّة الأميركيّة السياسة الخارجيّة الأميركيّة سمة مثاليّة. وكما أشار النقّاد مثل المنظّر هانس مورغنثاو والممارسون من أمثال جورج كينان وهنري كيسنجر على الدوام، فإنّ هذه المثالية هي الميزة الأكثر إثارة للإزعاج في السياسة الخارجيّة. مع ذلك رغم كل العيوب التي تسقّطها الواقعيّون، كانت أميركا واثقة من فرادتها، وقلّة هم الرؤساء الذين تجنبوا ترديد صدى الرأي العام عن الفضيلة الأميركيّة في تبرير استراتيجيّاتهم الخارجيّة سواء في الحرب أم السلم. ويبدو أنّ النقاد الحديثين لتديّن بوش ومعتقداته "المولودة ثانية" قد تجاهلوا هذا التاريخ للاستثنائيّة[16].

(14) Thomas Friedman, "Ah, Those Principled Europeans," *New York Times*, February 2, 2003, sec. 4, p. 15.

(15) *Time Europe*, February 6, 2003. وقد أشارت "تايم" إلى أنّ استطلاعها "مسح غير علميّ وغير رسميّ لتسلية مستخدمي "تايم" على الإنترنت وقد لا يكون معبّراً عن الرأي العامّ". لكن تؤكّد استطلاعات أخرى النتائج اتي توصّلت إليها "تايم".

(16) انظر على سبيل المثال موضوع غلاف "نيوزويك" "Bush and God," March 10, 2003 أو "God and American Diplomacy," *The Economist*, February 6, 2003. وقد كان جيمي كارتر في الواقع أول رئيس "مولود ثانية".

منذ المغامرات المبكّرة في المكسيك قبل الحرب الأهليّة (التي عارضها أبراهام لنكولن كعضو في الكونغرس واعتبرها بعض الديموقراطيّين الجنوبيّين مناورة ماكرة لتوسيع العبوديّة) حتى فيتنام، تمكّنت أميركا دائماً من إيجاد الأسباب المثاليّة لتبرير تدخّلاتها التي لا يمكن ربطها بالدفاع عن النفس واعتبرها الواقعيون نتاج المصلحة والطموح الشخصيّين. وذلك ينطبق على كوبا والحملة التي قادتها الولايات المتحدة "لتحرير" الفيليبين من إسبانيا (1898)، وفي المكسيك (1914)، وفي هايتي (1915)، وفي جمهورية الدومينيكان (1916 ومرة ثانية في 1965)، وفي غرينادا (1983). وقد نبعت الأسباب من الفضائل الأميركيّة الاستثنائيّة - رغبتها في توسيع رقعة الحريّة، وجلب الأسواق الحرّة إلى شركائها التجاريّين، وإحضار الديموقراطيّة إلى العالم أجمع.

رأى ويليام جيمس في ادّعاءات الاستثنائيّة نفاقاً محتوماً إن لم يكن مهلكاً: "لقد افترضنا أنّنا (بكل فجاجتنا وبربريّتنا إلى حدّ ما) أمّة أفضل أخلاقيّاً من باقي الأمم، آمنة في موطنها، وتفتقر إلى الطموح المتوحّش، قدرنا أن نمارس تأثيراً دوليّاً عظيماً بإلقاء 'ثقلنا الأخلاقي'... أحلامنا! الطبيعة الإنسانيّة متماثلة في كل مكان؛ وتغري على الأقل ببروز المشاعر العسكريّة القديمة لتكنس كل شيء أمامها"[17].

إنّ المراجع التي تشير إلى إرادة الأميركيّين الطيّبة وبراءتهم غير العاديّة لا تجعل دوافعها فوق المصلحة فقط وإنّما بعيدة عن التمحيص أيضاً. وهكذا نجد المبرّرات مشبعة بالفضيلة مراراً وتكراراً، فيعلن الرئيس ويلسون: "لقد ذهبنا إلى المكسيك لكي نجعلها ديموقراطيّة آمنة". وكان للحرب العالميّة الأولى فضلاً عن عصبة الأمم الهدف نفسه. وكانت أمّ الحروب الحديثة أيضاً الحرب التي ستضع حدّاً للحرب. الحرب العالميّة الثانية ثأرت لبيرل هاربور وحرّرت أوروبا وآسيا من

(17) ويليام جيمس، في اقتباس أعيد نشره في The Nation, December 23, 2002. وقد عرض منظّرون الانتقادات الواقعيّة لإضفاء الأخلاق على السياسة الخارجيّة من أمثال لورد أكتون ("ليس للأمة أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون، وإنّما مصالح دائمة")، وهنري مورغنثاو وإ. هـ. كار، وجورج كينان، وغيرهم.

"محور الشرّ" الأقدم والأقوى. وجذبت فيتنام الأميركيّين إليها، كما اتفق الرؤساء كنيدي وجونسون ونيكسون، لأنّها كانت حجر دمينو جنوب آسيويّ محتملاً، إذا ما سقط تلته الأمم المجاورة، وفتحت الطريق إلى انتصار الشيوعيّة الشموليّة (تدرّج الاحتكام إلى أحجار الدومينو نحو تفكير الحرب الوقائيّة كمبرّر للتدخّل). وكانت الحرب الباردة عمليّة طويلة لصدّ "إمبراطوريّة الشرّ".

على غرار الواقعيّين الأميركيّين، يرى المشكّكون الأجانب بعض المصلحة الخفيّة خلف كل تعبير مثاليّ أو إشارة إلى العناية الإلهيّة: في مذهب مونرو ("أوروبا، ابقي بعيدة عن ساحتنا الخلفية"!)، حجّة لإمبراطوريّة أميركيّة في نصف الكرة الغربيّ ("لا تحالفات أجنبيّة متشابكة")، ورغبة في التنصّل من التكاليف الثقيلة للالتزامات والمعاهدات؛ وفي "التدخليّة الديموقراطية" من النوع الذي برّر الاندفاع الأميركيّ بقيادة مكينلي وتيودور روزفلت[18] من أجل الإمبراطوريّة في الكاريبيّ والمحيط الهادئ، وحرّك تدخّلات وودرو ويلسون في المكسيك وأوروبا ("جعل العالم مكاناً آمناً من أجل الديموقراطيّة")، مبرّراً للطموحات العالميّة. لكنّ معظم الأميركيّين الذين تأثّروا بالاستثنائيّة اعتبروا أنّ هذه المبادئ نفسها ـ سواء أكانت تدعو إلى أميركا حصينة تبقى في موطنها أم أميركا عدوانيّة تحاصر العالم ـ متجذّرة في الفضيلة ويبرّرها "لياقة" أميركا والتزامها بالديموقراطيّة الليبراليّة. ووسط الحملة لإقناع الأميركيّين والأمم المتحدة بالشروع في الحرب على العراق، ذكّر الرئيس بوش كل المستمعين بأنّ "أميركا هي الأمّة الأعظم التي تضمّ أكثر الشعوب احتراماً على وجه الأرض"[19].

قد يرضي الوعظ توقّعات الاستثنائيّة الأميركيّة. ومن ثم لم يثر الرئيس بوش انتقادات كثيرة لقوله في وست بوينت، "يعبّر البعض عن القلق من أنّ

(18) "الإساءة المزمنة... يمكن أن تتطلب في أميركا، وفي غيرها، تدخّلاً من أمّة متحضّرة ما، وفي نصف الكرة الغربيّ يمكن ان يدفع التمسّك الأميركيّ بمبدأ مونرو الولايات المتحدة، أياً تكن متردّدة، في الحالات الصارخة من الإساءة أو العجز، إلى ممارسة دور قوّة الشرطة الدوليّة" (Theodore Roosevelt, "The Roosevelt Corollary to the Monroe Doctrine," 1904).

(19) ورد في David E. Sanger,"Bush Juggles the Roles of Leader and Cheerleader," *New York Times*, October 28, 2002, p A15

التحدّث بلغة الصواب والخطأ يجافي الدبلوماسيّة أو يفتقر إلى الأدب، لكنّني أخالفهم الرأي. فاختلاف الظروف يتطلّب أساليب مختلفة، لا أخلاقاً مختلفة"[20]. غير أنّ مشكلة اللغة الأخلاقيّة المطلقة تجعل الحلول المتفاوض عليها شبه مستحيلة.

إنّ خطاب بوش الأخلاقيّ عن الخير والشرّ في حملته ضدّ الإرهاب ليس أمراً جديداً البتة. فقد تصوّرت القيادة الأميركيّة منذ إعلان الاستقلال إلى "محور الشرّ" المصالح الأميركيّة من خلال الفضيلة العامّة. بل إنّ إعلان الاستقلال كان بمثابة توبيخ للواقعيّة السياسيّة فضلاً عن سياسة توازن القوى التي أملت سياسة مصالح الدول القوميّة المتنافسة في أوروبا. لقد كان إعلان الاستقلال الأميركيّ يقصد التأكيد على حقّ المستعمرات الثلاث عشرة بالقيام بكل "الأعمال والأشياء التي يحقّ للدول المستقلّة القيام بها" بما في ذلك "القدرة التامّة على شنّ الحرب" مع "الاعتماد على حماية العناية الإلهيّة". وحتى تلك العبارة المألوفة في الفقرة الافتتاحيّة للإعلان التي يلمح فيها جفرسون إلى الحاجة إلى إظهار "احترام لائق لأفكار البشر" إنّما أدخلت كجزء من منطق يعلن عن "الأسباب التي تدفع [المستعمرات] إلى الانفصال". بعبارة أخرى، إنّ احترام آراء البشر لا يتطلّب من أميركا أن تفعل ما يريدونه منها، وإنما أن تفسّر لهم لماذا تقوم بما ترغب في القيام به.

ومنذ ذلك الوقت تقوم أميركا بتفسير قرارات السياسة الخارجيّة الأحاديّة (في الغالب) التي تتخذها، باللجوء عادة إلى الحقوق الطبيعيّة والفضيلة الأميركيّة والعناية الإلهيّة. ولعل عبارة "ليبارك الله أميركا" التي ينهي بها كل سياسيّ أميركيّ كل خطاب رئيسيّ، وخاصّة تلك التي تتعلّق بالحرب أو السلم، تعمل عمل الدعاء والالتماس: "أيّها الأميركيّون، إنّ الولايات المتحدة تعمل باسم الرب!" و"لتكن تلك مشيئتك يا ربّ". والولايات المتحدة، على غرار جدّ البروتستانتيّة

(20) George W Bush," Remarks by the President, 2002 Graduation Exercise of the United States Military Academy," West Point, N.Y , June 1. 2002. وقد ظهر هذا النص ثانية بمثابة تصدير للقسم الثاني من الاستراتيجيّة الأمنيّة القوميّة للولايات المتحدة الأميركيّة، "Champion Aspirations for Human Dignity".

العظيم مارتن لوثر، تعلن أنّ ما من شيء يقيّدها سوى ضميرها: "إنّنا نقف هنا، ولن نحيد عن ذلك".

وهكذا تقدّم الاستثنائيّة مبرّرات خاصّة للانعزاليّة التي حاولت فصل أميركا عن صخب العالم وضوضائه، والتدخليّة التي دفعتها إلى قلب العالم وصميمه. إنّ السياسة الخارجيّة الأميركيّة المثاليّة تتوجّه إلى الخارج باسم فضائل الداخل وتعيد تشكيل العالم على صورتها لا لأنّها تهيمن عليه ولكن لأنّها لا تستطيع أن تكون آمنة (كما تعتقد) إلا في عالم شبيه بها. ولا يقلّ ارتباط الانعزاليّة - وهي تراث أقدم وأشدّ محافظة - بفكرة الفضيلة الأميركيّة، لكنّها تأمل أن يتمكّن مذهب الاستقلال الذي تؤمّنه الجغرافيا والأسلحة (محيطان في القرن التاسع عشر، ودرع مضادّة للصواريخ البالستيّة في القرن الحادي والعشرين) من تقديم الحماية التي تتطلّبها الفضيلة. قد يبدو من المستغرب أن تولد سياسة الانفصال الانعزاليّ عن العالم وسياسة التدخّل الناشط في العالم من الفكرة نفسها. مع ذلك جرت بسهولة ترجمة جعل العالم مكاناً آمناً للديموقراطيّة إلى جعل أميركا آمنة من العالم وجعلها مهيمنة على العالم. وفي كلا الحالين، تفضّل أميركا ألا "تختلط" بالعالم أو أن تعرفه جيّداً.

الرئيس بوش يسير إذاً على درب أميركيّة عمرها قرنان عندما يهاجم "محور الشرّ" ويدعو إلى حرب عالميّة ضدّ "الأشرار" باسم "أعظم الأمم التي تضمّ أكثر الشعوب احتراماً على وجه الأرض"، والتي يجب ألا ينظر إلى عملها على أنّه عمل "فاتح" وإنّما عمل "محرّر"[21]. ربما يشعر أصدقاء أميركا وحلفاؤها بالهلع من هذا الخطاب الذي يدّعي الصلاح والفضيلة. لكن نبرته، بالنسبة لمن يعرفون أميركا وأدبيّاتها الوعظيّة وشهدوا تأثير الأخلاق الأميركيّة على السياسة الأميركيّة، بيوريتانيّة واستثنائيّة ووعظيّة على الطريقة الأميركيّة المألوفة وإن كانت مثيرة للانزعاج. ربما يتمنطق بوش بمسدّس الشريف غاري كوبر في فيلم "هاي نون"، لكنّه يتأبطّ إنجيل الميثوديّ [طائفة بروتستانتيّة] بيد،

(21) قال الرئيس بوش في المقابلة التي أجراها معه بوب وودورد، "لقد شعرت بالحساسيّة من [الاتهام] أنّ هذه حرب دينيّة، وأنّ الولايات المتحدة ستكون الفاتحة. وأردت أن يُنظر إلينا على أنّنا المحرّر". (Bush at War, p. 131).

وإعلان الاستقلال باليد الأخرى. فلا غرو إذاً أنّه يؤمن ـ مثلما يؤمن قسم كبير من الأمّة معه ـ بأنّ أميركا ستضرب الأشرار، وستخرج منتصرة في حربها ضدّهم، مهما طال الزمن، وحتى لو اضطرت إلى القتال بمفردها.

إنّ مثل هذا الخطاب مفيد في إثارة الجماهير المحليّة من أجل دعم الحروب الخارجيّة التي قد لا يطيقونها كثيراً. ومع ذلك فإنّه أيضاً أكثر إثارة للرضا، وأحياناً أكثر ملاءمة، من لغة المصلحة القوميّة المثيرة للشكوك. ففي النهاية، كان هناك على الأقل بعض التعالي الحاقد لدى المعتدين الإمبرياليّين في الحرب العالميّة الأولى، في حين أنّ التحالف الذي شكّله الألمان والإيطاليّون واليابانيّون في الحرب العالميّة الثانية أتاح للولايات المتحدة ألا تشير إليهم "بالمحور" فحسب (كما كانوا يلقبون) وإنّما "بمحور الشرّ". أما اليوم، فمن ذا الذي يرغب في إنكار أنّ هناك شرّاً في مكائد الإرهابيّين العدميّين؟ مع ذلك فإنّهم ليسوا الأشرار الوحيدين على الكوكب، والإرهاب ليس بذرة طافرة مزروعة في مستنبت الشيطان نفسه. إنّه نتاج إيديولوجيّات سامّة وتعصّب دينيّ، بالإضافة إلى الظروف التاريخيّة التي ساهمت الولايات المتحدة فيها إلى حدّ ما ـ سواء عن غير قصد أم من خلال الطموح الإمبرياليّ الصريح أم ربما بمزيج غامض لكليهما ـ نظراً لقوّتها العسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة غير العاديّة. كما أنّ هناك أمراً مقلقاً في تكافؤ الخطاب الذي يجعل القاعدة تصوّر أميركا بأنّها أمّة كافرة تقوم بعمل الشيطان، وأميركا تستخدم لغة مماثلة من العهد القديم لإدانة القاعدة بأنّها مدفوعة من الأشرار (حتى إذا كانت شرّيرة).

ربما يبرّر الإرهاب خطاب الرئيس عن الملامة الأخلاقيّة، لكنّ منطقه يتطلّب خطاباً متجاوباً عن المسؤوليّة الأخلاقيّة. وربما يتدرّب عملاء الإرهاب في أفغانستان طالبان ويجدون غاية في ثأر الله، لكنّ المعجبين الفقراء بهم يعيشون في أكواخ كراتشي وقطاع غزّة، ويقتصر دورهم على تقبّل العزاء "باستشهاد" أبنائهم. إذا كان يجب إلحاق الهزيمة بالأوائل، فلا شكّ في أنّه يجب تأهيل الآخرين. إنّ نزع سلاح الحرس الجمهوريّ في العراق لا يقدّم الكثير لتأهيل رعايا صدّام في بغداد، ناهيك عن إنقاذ أطفال فلسطين من اليأس.

غير أنّ خرافة البراءة تحمي أميركا من أعباء المسؤوليّة التاريخيّة الكبيرة

عن الحرب أو الفوضى أو الظلم أو الفتح. فالحرب على طالبان تصرف الاهتمام عن الأحياء الفقيرة في غزة أو اللاجئين الغاضبين في كراتشي. مع ذلك فإنّ توفير حماية كبيرة من آراء الساخرين الأجانب يمكن أن يعميها عن حلول قد تكون أكثر فعّالية من تلك التي لجأت إليها أميركا. ولو انّ الأميركيّين لا ينصتون إلى بعثيّ متطرّف ولكن إلى الكلام الأموميّ للمرأة الإنكليزيّة فرانسيس ترولوب من القرن التاسع عشر (في حديثها إلى الناشطة الاجتماعيّة فاني وايت في سنة 1825)، لكانوا أدّبوا بهذه الطريقة: "لو كان المواطنون الأميركيّون وطنيّين مخلصين كما يدعون أنفسهم، لما أحاطوا أنفسهم بالاعتقاد الصلب والعنيد بأنّهم أول الأعراق الإنسانيّة وأفضلها، وأنّه لا يمكن تعلّم أي شيء سوى ما هم قادرون على تعليمه، وما من شيء يجدر اقتناؤه ما لم يمتلكوه هم"[22].

إنّ الاعتماد على نوع من الانفصال عن العالم الخارجيّ للأشرار، أو على فرض الثأر العسكري الفاضل عليهم يحرف أميركا عن مسائل السببيّة والسياق. فالإصرار على أنّ الولايات المتحدة لا تسعى إلا وراء الفضيلة في حين يسعى الآخرون وراء مصالحهم يحرم أميركا من الواقعيّة في متابعة أهدافها. وفي اهتمامها بفضائلها، فإنّها غالباً ما تهمل مصالحها. ولأنها تقصد فعل الخير، فإنها تخفق أحياناً في الأداء بشكل جيّد جداً بالنسبة للآخرين أو لنفسها.

لا يعني ذلك أنّ أميركا لم تكن ناجحة كحصن منعزل (لم تكن البتّة منعزلة جدّاً مثلما تدّعي) أو كشرطيّ للعالم (لم تكن البتّة جائرة كما يزعم أعداؤها). ولا شكّ في أنّ لدى والتر راسل ميد وجهة نظر صائبة عندما يكتب أنّه مقارنة "بالسجل المتوحش للقوى العظمى الأخرى، تبدو السياسة الخارجيّة الأميركيّة... جيّدة بقدر معقول"[23]. لكن بالنسبة لأمّة قويّة جدّاً وليس لها نظير في العالم، قد لا تكون "جيّدة بقدر معقول" كافية. ويرى ميد نفسه مخاطر "فرط الامتداد" التي يمكن أن تكون عبارة لها اليوم مخاطر أكبر مما كانت عليه في الماضي، وهو يقرّ (وكان ذلك قبل 11 أيلول/سبتمبر) بأنّ محاولة أميركا إقامة علاقة ملائمة

(22) ورد الاقتباس في Simon Schama,"The Unloved American: Two Centuries of Alienating Europe," *The New Yorker,* March 10, 2003.

(23) Walter Russel Mead, *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World* (New York: Alfred A. Knopf, 2001), p. 11.

مع النظام العالميّ الجديد لم تكن على ما يرام[24]. وينطبق ذلك أكثر على عالم متكافل حيث يتعذّر على القويّ ألا يتمدّد، ولكن حيث تمّ الوصول إلى وضعيّة الإمبراطوريّة الأميركيّة في "حالة من الإنكار العميق"، والفضل في ذلك يرجع إلى الاستثنائيّة[25].

إنّ استمرار الميول الانعزاليّة في عصر الاعتماد العالميّ المتبادل يظهر بصورة خاصّة في السعي الأميركيّ للحصول على درع صاروخيّة ـ وهو من البقايا المؤثّرة لخرافة البراءة كما تطبّق على هدف استراتيجيّ مثير للمشاكل التكنولوجيّة. وكان الرئيس رونالد ريغان، الناطق الفصيح باسم البراءة القوميّة والطيبة القوميّة في أواخر حياته المهنيّة مثلما كان بالنسبة إلى جنرال إلكتريك في سنيّه الأولى، أوّل من حلم بالغلاف التكنولوجيّ الواقي الذي طرحته "حرب النجوم". ومثلما نأى المحيطان بأميركا عن فساد العالم، كان يفترض أن تغلّف التكنولوجيا الشعب الأميركيّ بفقّاعة سحريّة يتعذّر اختراقها على الأشرار الخارجيّين ـ "إمبراطوريّة الشرّ" الشيوعيّة بالنسبة لريغان، والدول المارقة والإرهابيّون بالنسبة لخلفائه وللرئيس بوش اليوم. لا بأس إذا كان من المرجّح أن يستخدم أعداء أميركا الشيطانيّون الحرب البيولوجيّة أو الكيميائيّة، أو ينقلوا القنابل القذرة في سفن الحاويات أو يرشّوا السموم من طائرات رشّ المحاصيل الزراعيّة "سسنا" الأحاديّة المحرّك أو يسلّحوا أنفسهم بقطّاعات الورق! ولا بأس بشأن إجماع العلماء على أنّ النظام لن ينجح. بل إنّ التجارب التي أجريت في ظروف مثاليّة من غير المرجّح أن تتكرّر في زمن الحرب فشلت في تحقيق أهدافها[26]. ولا بأس لأنّ الدرع استعارة مجازيّة بقدر نظام الأسلحة. وبقدر ما

(24) المصدر نفسه، ص 331، 332 ـ 334.

(25) Ignatieff, "The Burden". إنّني أرى أنّ استخدام إغناتييف مصطلح "الإمبراطوريّة" القديم لتصوير الهيمنة الأميركيّة الجديدة في عالم بدون منافسين غير مفيد، لا بل مضلّل، لاسيّما لأنّه يقرّ (كما أحاجّ هنا) بأنّ "أميركا تبقى معرّضة للخطر رغم قوّتها العسكرية الهائلة"، لأنّ أعداءها ليسوا دولاً "تتأثّر بالردع والنفوذ والإكراه، وإنّما خليّة غامضة من المتعصّبين الذين أثبتوا أنّهم لا يرتدعون أو يقمعون".

(26) أطلقت التجارب التي أجريت صاروخاً مضاداً للصواريخ البالستيّة ضدّ رأس حربيّ أحاديّ ("رصاصة تحاول اعتراض رصاصة") ذي شرك واحد، لكن المعتدي سيهاجم بعدّة صواريخ محاطة بعدّة أشراك (غير مكلفة)، ما يجعل الاعتراض مثيراً لمشاكل أكبر، أو سيستخدم أنظمة إيصال تقليديّة مثل الطائرات أو السفن. غير أنّ مثل هذه المقولات التقنيّة ليست مفيدة جداً في=

يشير تفتيش العجائز في المطارات وجعلهنّ يخلعن أحذيتهنّ إلى تشدّد أميركا في مقاومة الإرهاب في الفترة الفاصلة عن حرب العراق، فإنّ الدرع الصاروخيّة تتعلّق بالعرض أكثر مما تتعلّق بالفعل، وتفيد فيما تبلغه للأميركيّين عن أميركا بدلاً مما تفعله للإرهابيّين والدول المارقة (إعاقة قدرتهم على الحركة واعتراض صواريخهم). وهكذا في كانون الأول/ديسمبر 2002، بصرف النظر عن إخفاق البرنامج في الوفاء بالمعايير التي حدّدتها مجموعة من الاختبارات، أمر الرئيس بوش بنشر أول مرحلة من الدرع الصاروخيّة المضادّة للصواريخ البالستيّة في مواقعها - بتكلفة يمكن أن تموّل خطّة مارشال خاصّة بالعالم الإسلاميّ.

إنّ فكرة وجود تكنولوجيا أميركيّة متجذّرة في المهارة الأميركيّة تحمي الخير من الشرّ، والبراءة من الفساد، وجنّة عدن من الأراضي التي تموج غضباً إلى الشرق منها، تستهوي كثيراً مجموعة الاستثنائيّين في أميركا. فلا يزال القبطان أماسا ديلانو يحيا في مكان ما داخل تلك المجموعة، غافلاً عن الظلام الحالك الذي تخضع له كل البشريّة - كما يقرّ ما تبقّى من العالم. وهذه الأميركا تدرك أنّ التكنولوجيا نفسها امتداد لطبيعتها البراغماتية وتزاوجها مع التقدّم: أمّة قادرة على الفعل، ذات شعب يتكل على نفسه في الإصلاح ويدفعه مزيج قويّ من البراغماتيّة والحنين الدينيّ. ويستطيع مثل هذا الشعب الوقوف دون إدراك في وجه الشرّ، غافلاً عن دروس المصلحة القوميّة، واثقاً من صلاحه، وبالتالي غير متقبّل للتعقيد. فألوان الأحمر والأبيض والأزرق الحيّة تجعل رؤية الرماديّ صعبة. ومن ثمّ فإنّ أميركا بعد 11 أيلول/سبتمبر - وهو درس في الواقعيّة لمن يتّعظ - وأميركا بعد أفغانستان وبعد العراق لا تبقى في العديد من النواحي أميركا الصالحة وأميركا الفاضلة فحسب، وإنّما أميركا البريئة أيضاً.

= الجدال مع ما هو في النهاية لاهوت أكثر مما هو مذهب دفاع استراتيجيّ. للاطلاع على الخلاف الكامل بشأن فعّاليّة الدفاع الصاروخيّ، انظر العمل المتواصل للبروفسور تيودور أ. بوستول من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا الذي شنّ حملة بمفرده ضدّ ما يرى أنه عيوب تقنيّة جوهريّة في النظام المضادّ للصواريخ البالستيّة وفي دراسات المعهد عنها. انظر على سبيل المثال، William J. Broad, "MIT Studies Accusations of Lies and Cover-Up of Serious Flaw in Antimissile System," *New York Times*, January 2, 2003, p. A13.

3

حرب الكل على الكل

... وحياة الإنسان [في الحالة الطبيعيّة]، انعزاليّة وفقيرة وكريهة ووحشيّة وقصيرة.

- توماس هوبز، 1651[1]

قد نبقى وحيدين في مرحلة ما. لا بأس في ذلك بالنسبة لي. إنّنا أميركا.

- الرئيس جورج دبليو بوش، 2002

إذا لم يعد بوسع أميركا أن تعزل نفسها عن العالم، فإنّ عليها عندئذ، كما يقول الصقور، أن تحكم العالم. وإذا ما تعرّضت السيادة الأميركيّة للخطر داخل حدودها بسبب الاعتماد المتبادل والتكافل الذي يتحدى الحدود الداخليّة، يجب توسيع الحدود الأميركيّة لاستيعاب المناطق التي تشكّل خطراً على الولايات المتحدة. انضمّوا إلينا تحت غطاء الحماية وإلا ستتعرضون للدمار. عند تقديم صورة عن التكتيك الجديد لتتبّع السفن التجاريّة التي قد تكون مرتبطة بالإرهاب، لاحظ فرانسيس فراغوس ـ تاونسند، رئيس استخبارات خفر السواحل، "إذا كان كلّ ما تفعله هو انتظار أن تاتي إليك السفن، فإنّك لا تقوم بعملك كما ينبغي، عليك أن تدفع حدودك إلى الخارج"[2]. وإذا أصبح العالم صغيراً جداً بحيث تدافع أميركا عن حقوقها العامة بالانعزال، فعليها أن تصبح ذات حضور كونيّ: السلام الأميركيّ.

هذا هو المنطق الحرفيّ الذي لجأ إليه الرئيس بوش للهيمنة على كل

(1) The *Leviathan*, pt. 1, chap. 13

(2) ورد في John Mintz, "15 Freighters Believed to Be Linked to Al Qaeda," *Washington Post*, December 31, 2002, p. A1.

المستويات. لذا لم يكن التغيير الناجح للنظام في العراق كافياً. فالهدف هو إدخال العراق (ومعه الشرق الأوسط) ضمن الحدود الأميركيّة من خلال نوع من الأمركة الطوباويّة تحت قناع إحلال الديموقراطيّة. يبدو ذلك للبعض مثل "بناء الأمم" الذي أدانه الرئيس بوش صراحة أثناء الترشّح للرئاسة قبل 11 أيلول/سبتمبر؛ ويبدو مثل بناء الإمبراطوريّة بالنسبة إلى آخرين. وترى ما تدعى استراتيجيّة الدومينو المعكوسة في "إحلال الديموقراطيّة" المرجوّ في العراق أول كثير من الانتصارات الديموقراطية، وستتساقط البلدان ـ بمساعدة دبّابات أم1 وطائرات ف 18 ـ واحداً إثر الآخر لتدخل في الفلك الأميركيّ.

إذا أخذت جاذبيّة إحلال الديموقراطيّة على محمل الجدّ (بالطريقة التي يرفضها الواقعيون عادة) كمبرّر للسلام الأميركيّ في العراق وسواه، فإنّها يمكن أن تحمل الليبراليّين على متن الطرّاد العسكريّ للرئيس بوش. وقد أذعن المثاليّون الليبراليّون الوسطيون من أمثال مايكل والزر وبول بيرمان وتوماس فريدمان إلى الحرب في العراق، مع أنّهم لم يكونوا مرتاحين إليها إذ تدّعي أنها تحمل إلى العراقيين الحقوق التي يعد بها إعلان الاستقلال الجميع. فإذا كان منطق الحريّة الذي حدّد مبدأ الأمّة الأميركيّة مشتركاً لكل البشريّة، فربما تصبح الحرب عندئذ أداة الحريّة كما كانت في سنة 1776. لا شكّ في أنّ إمكانيّة الفوز بالحريّة أو الأمن عن طريق الحرب في عصر الإرهاب كانت المسألة الرئيسيّة في صلب الجدال حول العراق. مع ذلك فإنّ رؤية الحرب الوقائيّة كوسيلة للديموقراطيّة إساءة لفهم نتائج الحرب العدوانيّة ومتطلّبات إقامة الديموقراطيّة وتطوّرها.

إنّ التحدّي الذي يثيره السلام الأميركي هو أنّ توسيع منطق إعلان الاستقلال عن طريق توسيع الحدود الأميركيّة يسيء فهم المنطق الذي يقف خلف ذلك الإعلان. فإعلان الاستقلال الذي سمح بولادة تجربة أميركيّة جديدة ومستقلّة في الدستوريّة الديموقراطيّة كان أيضاً تعبيراً عن التكافل ـ عن عقد اجتماعيّ تشكّله الإرادة المشتركة لمكوّناته.

في النظريّة السياسيّة للغرب التي يستند إليها بناء الأمّة الأوروبيّة والأميركيّة، يشكّل العقد الاجتماعيّ اتفاقاً افتراضيّاً بين الأفراد الذين يتنازلون في الواقع عن استقلالهم "الطبيعيّ" كما ينطبق عليهم واحداً واحداً في "حالة

طبيعيّة" افتراضيّة لصالح مجتمع من الغايات التي تتيح لهم إنشاء الأمّة. فالناس أحرار بطبيعتهم (ومن ثم التماس جفرسون في إعلان الاستقلال الحقوق الطبيعيّة التي يعود إليها البشر عندما تنحلّ روابط الحكومة)، ومع ذلك فإنّهم لا يجدون الأمن لحريتهم إلا في ظلّ الحكومة. ويكسو العقد الاجتماعيّ عظام الحقوق الطبيعيّة باللحم ويمدّ فكرة الحريّة بالقوّة. ولأنّنا أحرار نظرياً في الحالة الطبيعيّة بأن نفعل ما نريد، فإنّنا نتعرّض لحريّة الآخرين في عمل ما يريدون - ما يترك الجميع في حالة من انعدام الأمن الدائم. وتشبه الفوضى العالميّة اليوم، حيث يزدهر الإرهاب والجريمة وتهرب رأسمالية السوق من روابط الإشراف الديموقرطيّة، أكثر من أي وقت مضى الحالة الطبيعيّة التي افترضها تفكير العقد الاجتماعيّ السابق.

ساوى فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين الحالة الطبيعيّة والتاريخ الافتراضيّ للجنس البشريّ واستخدموا ذلك لتفسير إنشاء المجتمعات ذات السيادة المتجذّرة في الإرادة الشعبيّة وإضفاء الشرعيّة عليه. والتقط توماس هوبز أكثر من جون لوك (الذي نعرفه أكثر) الخوف الذي تثيره الحالة الطبيعيّة الافتراضيّة التي جعلت الهرب من نضالاتها المؤلمة أمراً ملحّاً. ووفقاً لما يصوّره هوبز في عمله العظيم "اللوياثان" (نشر في أعقاب الحروب الأهليّة الإنكليزيّة)، تعكس الحالة الطبيعيّة غياب كل المؤسّسات السياسيّة والاتفاقات الاجتماعيّة. فالحالة الطبيعيّة هي حالة من الفوضى الفعليّة - مثل المجال الدوليّ الحاليّ - التي تفتقر الى الحكومة والقانون. ونتيجة للصورة غير الرومانسيّة التي رسمها هوبز للحالة الطبيعيّة، غالباً ما يذكر اسمه كمرادف للفوضى ويعتقد أنّ معالجاته تشتمل على القوّة الغاشمة. وقد أخطأ روبرت كاغان في قراءته بهذه الطريقة بالضبط عندما حاول إقناعنا بأنّ أوروبا تعيش في "عالم كانتيّ بستند إلى القانون" لما سيكون عليه السلام الدائم، في حين تصنع أميركا في جوار أكثر قساوة في ظل "القوانين القاسية لعالم هوبز الذي تشكّل فيه القوّة المحدّد الأهمّ للأمن القوميّ والنجاح"[3]. لكن كاغان يفهم هوبز بشكل معكوس. فنتيجة للفوضى التي ينعدم فيها القانون، يعتبر هوبز أنّ الحالة الطبيعيّة هي قبل كل

(3) Kagan, *Of Paradise and Power*, p. 37.

شيء حالة خوف ـ حالة القلق الدائم وحرب احتمال يشكل فيها العنف والصراع الحالة الإنسانيّة بأكملها إلى حدّ ما.

يوحي المعلّقون بأنّ هوبز استخدم هذه الصورة الافتراضيّة "للحالة الطبيعيّة" جزئيّاً على الأقلّ لرسم صورة لإنكلترا في القرن السابع عشر أثناء الحروب الأهليّة التي تحثّ على الفوضى (الستيوارتيّون مقابل البيوريتانيين). وقد نظّر لظروف شهدها بالفعل ـ الفوضى، وانحلال السلوك، والخروج على القانون، والخوف، والريبة. وفي الصورة الشهيرة الصريحة لهوبز، تشكّل هذه الحالة نوعاً من "الخوف الدائم وخطر الموت العنيف، وحياة الإنسان المنعزلة والفقيرة والكريهة والمتوحّشة والقصيرة"، لكنّ هدف السياسة هو الخروج من هذه الحالة فور التمكّن من التوصّل إلى اتفاق. إنّ فوضى الحالة الطبيعيّة أمر فعليّ: حالة من انعدام القانون حيث لا يوجد حكّام ولا اتفاقات ولا عقود، وبالتالي لا توجد ملكيّة ولا تبادلات تطوّعيّة في السوق سوى تلك المتفاوض عليها بالخوف والاحتيال.

هذه الشروط تملي، بالنسبة لهوبز، ضرورة السياسة وعدم إمكانيّة الاستغناء عن القانون. "فالقوة والاحتيال" اللذان سادا في الحالة الطبيعيّة لم يحميا البشر وإنّما دمّراهم. وقد أوحيا لهوبز بالحنين العميق إلى الحكومة النظاميّة وحولاه إلى نبيّ للسيادة القائمة على القبول والرضى. وتقتضي الدقّة في فهم لغة هوبز الإقرار بأنّه رغم احتمال أن تكون أميركا كاغان الممتشقة للسيف من المرّيخ، فإنّ المرّيخ هو الخطأ بالضبط في الحالة الطبيعيّة. فاعتمادها على القوّة هو جزء من المشكلة. وأوروبا كاغان المسالمة هي مفتاح الحلّ بالنسبة إلى هوبز رغم أنّها من الزهرة، وذلك ينطوي على نبذ العمل الخاصّ والقوّة الفرديّة باسم أمن جماعيّ يوفّرة العقد الاجتماعيّ.

فيما يلتقط هوبز الفوضى التي سادت أثناء الحروب الأهليّة الإنكليزيّة بلغته البليغة التي تصوّر "الحالة الطبيعيّة"، فإنّه يلتقط تجربتنا اليوم لمجال دوليّ يحطّمه العنف الإرهابيّ ويأس العالم الثالث، فضلاً عن الخوف والريبة اللذين يزرعهما العالم الأول. إنّ الحكومات المحليّة الضعيفة والفقر والتعصّب الدينيّ تشكّل وصفة للريبة ويترك السلاّبين الدوليّين، سواء أكانوا مضاربين

ماليّين أو مجرمين منظّمين أو إرهابيّين غاضبين مليارات الأشخاص في العالم في حالة من الرعب الدائم غير قادرين على التحكم بمصائرهم حيث يخشون من حكوماتهم وجيرانهم في بعض الأحيان وكذا من القوى العظمى البعيدة التي ترهبهم بعظمتها وهيمنتها. لقد حلّ الإرهاب اليوم محلّ الخوف من العالم الثالث بالنسبة إلى العالم الأول، ما أعطى الذين تغلّبوا على الفوضى ضمن حدودهم في أوروبا وأميركا مذاق مكافآته الكئيبة في عالم الاعتماد المتبادل والتكافل عديم الحدود الذي يقع خارجهما.

فيما كانت الفوضى ذات يوم مصير النساء والرجال الذين عانوا من انعدام القانون وانعدام النظام عند الانتقال من ملكية القرون الوسطى إلى الدولة الأمة الحديثة، فإنّ الفوضى اليوم هي مصير الذين يعانون من انعدام القانون وانعدام النظام في المجال الدوليّ. فهناك لم تكن توجد ديموقراطيّة ولا حكومة من أي نوع - حالة من "الخوف الدائم والخطر من الموت العنيف"، ليس بالنسبة للقاطنين عديمي الحظّ في غيتوات العالم الثالث، وإنما أيضاً بالنسبة للمقيمين المرتعدين في ضواحي العالم الأول المحظوظ الذين يستحوذ عليهم ما تقوله أجهزة التلفزة عما يحيكه لهم الإرهابيّون من مكائد.

إنّ كاغان والصقور الذين يتكلّم باسمهم يردّون على الخوف بالخوف، ويعتمدون على القوّة والاحتيال للهيمنة على فوضى الطبيعة. مع ذلك فإنّ الخوف بحكم تعريفه هو الحليف الرئيسيّ للإرهاب؛ وهو يهدف إلى جذب أعدائه إلى ما أسماه مارك جورغنسماير "مسرح الإرهاب" الذي يمكن أن يوقع الرعب في نفوسهم[4]. لقد اكتشف الإرهابيّون الأسرار المظلمة للحالة الطبيعيّة التي تحدّث عنها هوبز: ففي عالم الخوف وانعدام الأمن يستطيع الضعيف أن يقتل القويّ،

(4) Juergensmeyer, Terror in the Mind of God, p. 119. يقدّم كتاب جورغنسماير تفسيرات للإرهاب المتجذّر في الأيديولوجيّة الدينيّة ويعقد مقارنة مفيدة مع آراء (مثل آرائي) تشدّد على التواطؤ الجدليّ لعالم مكدونالد والغرب في حرب الإرهاب عليهما. غير أنّ آمي تشوا ترى في كتابها *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability (New York. Doubleday, 2003)*، ويمكن أيضاً إظهار (كما حاولت في كتابي *Jihad vs. McWorld*) "أنّ الانتشار العالميّ للأسواق والديموقراطيّة هو سبب رئيسيّ يفاقم حقد المجموعات والعنف الإثنيّ في كل أنحاء العالم غير الغربيّ" (ص 9).

ويمكن أن يكون الخوف من الموت أكثر تسبّباً بالعجز من الموت نفسه؛ وللتغلّب على انعدام الأمن، يمكن أن يشعر البشر بإغراء التغاضي عن الحريّة ـ ما لم يكن باستطاعتهم أن يكتشفوا صيغة يستطيعون فيها التخلّي عن فوضى الطبيعة بدون التنازل عن حريتهم. وتلك الصيغة هي العقد الاجتماعيّ،

لا يستطيع البشر تأمين الحريّة المدنيّة إلا من خلال العقد الاجتماعيّ. فالحريّة المدنيّة تحفظ القانون والنظام، خلافاً للحريّة الطبيعيّة، وهي شاملة في نطاقها النظريّ لكنها ضيّقة الحدود في تطبيقها العمليّ. وهي تؤمّن الحقّ بالسلامة من خلال الامتثال للقانون العام الذي يشارك الناس في وضعه: فالحريّة، كما كتب روسّو، هي الامتثال لقانون نمنحه لأنفسنا. فالناس يتخلون عن الحقّ الطبيعيّ بالحريّة لأنّ مثل هذا الحقّ، الذي يمتلكه الآخرون بشكل متساوٍ، يعرّض الجميع للخطر. وبدلاً من ذلك، فإنّهم يعتنقون عقداً اجتماعيّاً يُحل الامتثال الجماعيّ والشرعية الديموقراطيّة محل القوّة والاحتيال. لماذا؟ لأنّنا نستطيع أن نضمن الحريّة والأمن على السواء من خلال التعاون مع الآخرين، حتى لو كان ذلك يعني التخلّي عن استقلال الحالة الطبيعيّة غير المجدي.

إنّ العقد الاجتماعيّ يمثّل في الواقع دحضاً لمنطق الاستقلال الشخصيّ. وهو يستبدل بالإعلان الطبيعيّ الشخصيّ عن الاستقلال (إنّني حرّ وأستطيع أن أفعل ما أشاء") إعلاناً جديداً عن الاعتماد المتبادل والتكافل ("إن حريّتي الشخصية عديمة الجدوى ما لم أتعاون مع الآخرين لتوفير الحريّة المشتركة والأمن للجميع"). بل إنّ العقد الاجتماعيّ الذي يتخلّى عن الاستقلال الشخصيّ هو شرط لذلك الإعلان الجماعيّ اللاحق عن الوجود المستقلّ لكيان اجتماعيّ جديد يتمتّع بالسيادة ـ الدولة الأمّة الديموقراطيّة.

وبما أنّ مؤسّسي أميركا رأوا أنّ لمنطق العقد الاجتماعيّ نتائج عامّة تمتدّ إلى العالم بأسره، فقد كان قاعدة العمل الرئيسيّة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة طوال معظم تاريخها والفرضيّة الأساسيّة التي قامت عليها السياسات الأميركية في أوروبا وآسيا في أعقاب الحرب العالميّة الثانية حتى 11 أيلول/سبتمبر 2001. وقد كانت الحربان العظميان في القرن الماضي، بالإضافة إلى التاريخ الدمويّ للفوضى الدينيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي سادت الأمم التي أنتجتها

هي بالضبط ما أقنع الولايات المتحدة بأن السلام العالميّ لا يمكن تأمينه في غياب مؤسّسات دولية حيويّة تحدّدها قوانين دوليّة قابلة للتطبيق.

ونتيجة لهذا المنطق، عندما برزت الولايات المتحدة في سنة 1945 (كما هو الحال اليوم) كقوّة مهيمنة لا منافس لها، وعندما كان البعض يشيرون عليها بانتهاج الحرب الوقائيّة ضدّ منافسها المحتمل الوحيد (الاتحاد السوفياتيّ)، اختارت بدلاً من ذلك أن تكون المهندس الرئيسيّ للأمم المتحدة والداعم الرئيسيّ للتعدّديّة، والتكامل الأوروبيّ، ونهج للسلام العالميّ يعرض الدبلوماسيّة والتفاوض أولاً، والاحتواء والردع ثانياً، والحرب في نهاية المطاف ـ وعندئذ (كما في كوريا)، تحت سلطة ميثاق الأمم المتحدة.

بربطنا بمخاوفنا، يبطل الإرهابيّون فعليّاً العقد الاجتماعيّ ويعيدوننا إلى "الحالة الطبيعيّة" الهوبزيّة. ففي الأربع مئة الأخيرة، سرنا على درب الابتعاد عن الإقطاعيّة نحو الدولة الأمّة، ومن الفوضى وانعدام الأمن والخوف إلى القانون والنظام ـ إلى النظام المشروع والسلامة السياسيّة والاستمتاع بالحريّة المدنيّة. مع ذلك فإنّ حروب القرنين التاسع عشر والعشرين وما صاحبهما من مجازر، والحروب الجهاديّة القبليّة والإرهابيّة في العقود الأخيرة والسلوك الضاري للعملاء الأحرار الذين يعملون في أسواق دوليّة فوضويّة عكست بمرور الوقت سهام الحريّة. وبالعمل خارج القانون، وجعل انعدام الأمن شاملاً، وتحويل الحريّة إلى رديف للخطر، يصبح الإرهاب تمجيداً للفوضى الدوليّة التي تزيد بدورها جاذبيّة القمع الوحشيّ.

يمكن أن يدفع انعدام الأمن الأمم إلى شراء السلامة عن طريق التضحية بالحريّة. فالنفور من الأعمال الهدّامة الشرّيرة التي ارتكبها ابن لادن يمكن أن يؤدّي إلى التسامح مع الأعمال الهدّامة ذات النيّة الحسنة لجون أشكروفت. وهكذا فإنّ المدّعي العامّ الأميركيّ الذي يعمد إلى التعامل بخشونة مع تفاصيل الحريّات المدنيّة للمواطنين وغير المواطنين ليس نتاج الإدارة ذات العقليّة الأمنيّة بقدر ما هو نتاج شعب خائف. ولم يكن لينكولن بل مكوّنات اتحاده الخائف الذي جعل تعليق القانون الإنسانيّ أمراً ممكناً أثناء الحرب الأهليّة؛ ولم يكن فرانكلين

روزفلت وإنّما المواطنون الأميركيّون المسلّحون الذين سهّلوا حبس الأميركيّين اليابانيّين في مخيّمات الاعتقال أثناء الحرب العالميّة الثانية. وكذلك اليوم، الخوف هو عدوّ الحريّات المدنيّة في الولايات المتحدة وليس أشكروفت. فعندما ينزع الإرهاب الحريّة عن مرابطها فإنّه ينجح في مهمّته في بذر الرعب.

في خوفنا من الفوضى، نعود في الواقع إلى الحالة الطبيعيّة الفوضويّة التي كانت الإمبراطوريّة الحقيقيّة الأولى للخوف. هناك نشعر بأنّنا مجبرون على التخلّي عن القانون والاعتماد على القوّة والاحتيال فحسب؛ وأن نضع التحالفات جانباً ونعتمد على أنفسنا؛ ونبادل بالحريّة المدنيّة والقانونية المكتسبة من خلال المواطنيّة الديموقراطيّة تلك "الحريّة الطبيعيّة" المهلهلة التي تعطينا الحقّ بأن نفعل ما نستطيع، وأن يقتل أحدنا الآخر باسم الحفاظ على الذات. لقد جرت إعادتنا إلى حرب الكلّ على الكلّ، وإن لم يكن الكلّ فعندئذٍ كل الذين يعتبرون "أعداء". وتكبر اللائحة وتتعاظم: العراق اليوم، و"محور الشرّ"، ومن ضمنه كوريا الشماليّة وإيران، غداً؛ والسودان وسوريا وإندونيسيا وباكستان في الأسبوع المقبل؛ وماليزيا ومصر والمملكة العربيّة السعوديّة والصومال والفيليبّين في السنة التالية. فليس هناك في الحالة الطبيعيّة أصدقاء في نهاية المطاف.

هناك كثير من الجديد في حالة الفوضى العالميّة الراهنة، ولكن هناك أيضاً الكثير من القديم: انهيار المدنيّة والنظام القانوني نتيجة للصراع المدنيّ والحرب (كما أثناء الحروب الأهليّة الإنكليزية في القرن السابع عشر على سبيل المثال)؛ والإحساس بحدود السيادة في ظلّ شروط الإرهاب والريبة (فرنسا وروسيا وفيتنام أثناء فترات الثورة على سبيل المثال)؛ والموافقة الملحوظة للاستعارة المجازيّة "للحالة الطبيعيّة" في المجال الدوليّ (أثناء حروب القرن الماضي فضلاً عن اليوم).

تشكّل الدول المستقلّة اليوم "حالة طبيعيّة" عالميّة فيما بينها، تحدّدها الفوضى والقوّة والاحتيال. والدول المستقلّة غير آمنة بعضها مقابل بعض مثلما كان الأفراد ذات يوم في الحالة الطبيعيّة. لكن ما كان واضحاً بالنسبة للعلاقات الإنسانيّة ضمن الدول الأمم أصبح أصعب على الاستيعاب بالنسبة للعلاقات

الدوليّة. فقد ضلّلت الأمم باستقلالها الاسمي (هذه هي متناقضة الاستقلال) بحيث اعتقدت أنّه ليس هناك حاجة لإحداها إلى الأخرى أو واجب عليها تجاهها.

رغم أنّ الفوضى العالميّة تتطلّب اتفاقاً بين الأمم المتحاربة أقوى بكثير مما كانت تستدعي عقداً بين الأفراد المتحاربين، لا تزال المئتي أمّة اليوم تفضّل نموذج السيادة. وعندما تنظر إلى التعاون، فإنها تسعى فقط وراء شكل ضعيف وأقلّ من ملزم من أشكال سياسة توازن القوى بحيث لا يضعف سيادتها الفرديّة.

تبقى فكرة الاستقلال مغرية حيث يبدو الاعتماد المتبادل والتكافل مثل التبعيّة، وتبدو التبعيّة مثل فقد الحريّة. وقد عارض العديدون داخل الولايات المتحدة الرؤية الفيدرالية لأميركا نحو قرن من الزمن، وأدّت إلى حرب أهليّة عنيفة لم يكن سببها النهائيّ إلغاء العبوديّة وإنّما سلامة الاتحاد الفيدراليّ. ولا يمكن التمييز دائماً بين المنتصر والمنهزم في ذلك الصراع العظيم. وفي كتاب توماس ديكسون "القبليّ"، الذي بنى عليه د. دبليو غريفيث فيلمه الكلاسيكيّ الشديد العرقيّة والمهمّ "ولادة أمّة" في سنة 1914، ثمة فصل عن طرد الأميركيّين من أصول إفريقيّة من الولايات المتحدة (وهو ما أسماه غريفيث "الحلّ الذي طرحه لينكولن") بعنوان "إعلان استقلال آخر"[5]. ولا تزال المعركة مستعرة اليوم بين الأميركيّين الذين يفضّلون الرؤية الكونفدراليّة للأمّة الأميركيّة كمجموعة من الولايات شبه السيّدة التي تعتبر أنّ لقواها أولويّة على قوى الحكومة المركزيّة (التي لا تكون ذات سيادة إلا إذا رغبت الولايات في ذلك) وبين أولئك الذين يقبلون بالفعل أن تكون الولايات المتحدة أمّة ذات سيادة حيث الكلّ أكبر من الأجزاء ويتمتّع بالسيادة عليها. إنّ استمرار وجهة النظر التي تدعو إلى حقوق الولايات (دون أن تعدم من يؤيّدها داخل المحكمة العليا)، بعد مرور أكثر من قرنين على المصادقة على الدستور الفيدراليّ، توحي بمقدار صعوبة

(5) عرض الراحل مايكل روجن تحليلاً رائعاً ومثيراً للقلق عن العلاقة بين توماس ديكسون و د. دبليو غريفيث وودرو ويلسون في مقالته "The Sword Became a Flaming Vision: D. W. Griffith's *The Birth of a Nation*," ورد في *Ronald Reagan, The Movie. And Other Episodes in Political Demonology* (Berkeley: University of California Press, 1987), *pp. 194-195.* ويوحي عمله بقوّة عن وجود علاقة بين الفيلم والمشاهد والقيادة الرئاسيّة الأميركيّة.

الانتقال من فكرة الدول المستقلّة ذات السيادة إلى شيء أكثر شمولاً ـ حتى داخل الأمّة الأميركيّة، ناهيك عن العالم.

يرى البعض أنّ إدراك أشكال السيادة التي تتجاوز حدود الأمم قد يتطلّب أوّلاً حلّ الدول الأمم؛ وأنّ انضمام الأفراد والمجتمعات دون القوميّة (الخاضعة بالفعل للكيانات ذات السيادة دون أن تفقد هويّاتها المميّزة) إلى مجتمع يتجاوز حدود الأمم القومية أكثر سهولة من انضمام الدول الأمم إليه. ويوحي ذلك ببعض الاستراتيجيّات الموازية التي تتقدّم بإلحاق الكانتونات والمقاطعات بمناطق أكبر من الدولة الأمّة: لا تتكوّن "أوروبا" من فرنسا وإسبانيا وألمانيا، على سبيل المثال، وإنّما من مناطق الأقاليم مثل كاتالونيا وبروفنس وهس. واتحاد أميركا الشماليّة للتجارة الحرّة يربط بين كاليفورنيا وشبه جزيرة باجا برباط أوثق مما يربط الولايات المتحدة والمكسيك. وإفريقيا المشكّلة من القبائل بدلاً من التجمّعات القبليّة غير الفعّالة التي أنشأتها الدول الاستعماريّة المحالة على نموذج الدول الأمم الأوروبيّة.

مع ذلك أدّى ذوبان الدول الأمم في بعض الأماكن، مثل يوغسلافيا السابقة أو أفغانستان، إلى انعدام الاستقرار والحرب الإثنية أو القبليّة بدلاً من التكامل الذي يتجاوز الحدود القوميّة بين البقايا المشاكسة. وتبقى الدول الأمم على المدى الطويل التعبير الأقوى عن المجتمع الإنسانيّ والضامن الأقوى للاستقرار (إن لم يكن الديموقراطيّة دائماً). بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأنّها أنشئت على منطق الاعتماد المتبادل والتكافل (منطق العقد الاجتماعيّ)، فإنّها مجهّزة على الورق على الأقلّ بالوسائل لتحقيق الأشكال العالميّة من الحكم الديموقراطيّ. وبقدر ما تفشل في ذلك ـ نتيجة عدم انخراطها في بناء أشكال الحكم التي تتجاوز الحدود القوميّة والأشكال الدوليّة للتشريع والتعاون ـ فإنّ من المرجّح أن تصبح الفوضى الطبيعيّة التي تصف العلاقات بين الأمم أكثر تدميراً.

4

العقيدة "الجديدة" للحرب الوقائية

لا نستطيع أن نسمح لأعدائنا بتوجيه الضربة الأُولى
ـ استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، أيلول/سبتمبر 2002

لا شيء أشد حماقة من الاعتقاد بأن الحرب يمكن وقفها بالحرب. إنكم لا «تمنعون» أي شيء بالحرب ما خلا السلام.
ـ الرئيس هاري ترومان[1]

كانت حرب العراق حصيلة عقيدة استراتيجية أعلنتها كونداليزا رايس «استراتيجية» للأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية» في 20 أيلول/سبتمبر 2002. وقد بدت هذه العقيدة أنها جديدة، ولكنها كانت غائرة الجذور. وربما صيغت كمفهوم رسمي عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر؛ وقد أشير إليها بشكل عام في عدد من خطب الرئيس بوش خلال العام التالي، وبأوضح ما يكون في وِست بوينت في ربيع 2002، حين حذر الرئيس قائلاً: «يجب أن ننقل المعركة إلى العدو ونحبط خططه ونواجه أدهى التهديدات قبل ظهورها»[2]. ويعود منطقها الأساسي إلى تقرير عن «إعادة بناء دفاع أميركا» أعدته مجموعة «المشروع من أجل قرن أميركي جديد»، وهي مجموعة غير رسمية عقدت لقاءها في أواخر التسعينيات وضمت وليام كريستول وروبرت كاغان وجون بولتون، وآخرين، وكثير من هؤلاء هم حالياً أعضاء في إدارة بوش أو مستشارون لها.

(1) مقتبس من «منكرات» ترومان في رسالة من مايك مور، محرر *Bulletin of Atomic Scientists*، *New Republic*، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.
(2) Bush, «2002 Graduation Exercise of U.S. Military Academy».

تتصدر الوثيقة الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي رسالةٌ من الرئيس بوش وُضعت نقاطها بكلمات قليلة دقيقة يخلص فيها إلى القول إن الظروف تبدلت تبدلاً جوهرياً: «كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش جرارة وإمكانات صناعية هائلة كي يعرّضوا أميركا للخطر. والآن، تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين بتكلفة تقل عن تكلفة شراء دبابة واحدة. الإرهابيون منظَّمون لاختراق مجتمعات مفتوحة وتحويل التكنولوجيات الحديثة ضدنا». وهذا الأمر يتطلب تغييراً جوهرياً في الاستراتيجية: سيكون على أميركا الآن «العمل ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها». وهذه وصفة للوصول إلى الحرب الوقائية. الظروف المتغيرة - «أميركا مهدَّدة الآن بدول خائبة أكثر مما هي مهدَّدة بدول غازية... إننا مهدَّدون بتكنولوجيات كارثية أكثر مما نحن مهدَّدون بأساطيل وجيوش» - تتطلب تكتيكات متغيرة: «بقدر ما يكبر التهديد، يكبر خطر الجمود - ويزداد الأمر إقناعاً لاتخاذ إجراء استباقي للدفاع عن أنفسنا - حتى لو بقي الشك محيطاً بزمان ومكان هجوم العدو. ولإحباط أو منع أعمال عدائية يأتي بها خصومنا، ستتصرف الولايات المتحدة على نحو استباقي إذا لزم الأمر».

إن منطق الوثيقة يفترض، بشكل صائب تماماً، هيمنة أميركية: «الولايات المتحدة تملك قوة ونفوذاً غير مسبوقين - ومنقطعي النظير - في العالم». والأهم من ذلك هو أنه يفترض أن الهيمنة هي الحق الأميركي الوراثي وأن السلام يستوجب الحفاظ عليها: «ستكون قواتنا قوية بما يكفي لثني خصوم محتملين عن السعي لحشد عسكري أملاً بالتفوق على قوة الولايات المتحدة أو التساوي معها... يجب أن نبني دفاعاتنا ونصونها بما لا يدانيها تحد». لكن باسم غايات حميدة: ستُنشر القوة الأميركية فقط لتشجيع «مجتمعات حرة ومنفتحة» لا لتوخّي «المنفعة الأحادية». وفي مدلول نزعة الاستثنائية، يوضح هذا «الاتحاد النادر بين قيمنا ومصالحنا» حدود «نزعة دولية أميركية متميِّزة».

وفقاً لصحيفة «واشنطن بوست»، فإن الصيغة السرية الكاملة للعقيدة «تذهب إلى أبعد من ذلك» و«تنقطع عن 50 عاماً من جهود أميركية مضادة

لانتشار أسلحة الدمار الشامل بإجازة ضربات استباقية ضد دول وجماعات إرهابية توشك أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ البعيدة المدى والقادرة على إيصالها»، والغرض هو تدمير أجزاء قبل تجميعها[3]. ونُكر أن ملحق الوثيقة السري للغاية يسمي إيران وسورية وكوريا الشمالية وليبيا، وكذلك العراق، بين الدول التي ستكون البؤرة المركزية لهذه المقاربة الجديدة، ويتعهد بـ «وقف انتقال مكونات الأسلحة إلى داخل حدودها أو إلى خارجها».

إن الحرب الوقائية، المتصوَّرة كرد على الأخطار الجديدة، تنطوي على أخطار جديدة. وهي تقصد تخطي مثالب سياسات الردع والاحتواء التي حددت أبعاد الحرب الباردة: «إن نجاح الردع المرتكز على التهديد بالرد فقط أقل احتمالاً ضد قادة دول مارقة أكثر استعداداً للمجازفة... ومفاهيم الردع التقليدية لن تنجح ضد عدو إرهابي من تكتيكاته المعلنة إحداث تدمير بلا ضوابط واستهداف أبرياء؛ عدو يسعى جنوده المزعومون للشهادة وأقوى نقاط حمايته هي أنه بلا جنسية»[4].

ومع ذلك ينتهي أمر العقيدة الجديدة إلى إعادة إنتاج بعضٍ من أخطر معالم الاحتواء. فهي تسلِّم بيقينٍ بشأن أحداث وعواقبها يفندها تاريخ الأحداث عند كل نقطة تحول. وقد قال جورج ف. كينان، أبرز الواقعيين الأميركيين (يزيد عمره عن التسعين عاماً)، في مقابلة حديثة أن أي امرىء درس التاريخ يدرك تماماً «أنك قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة» لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم «تفكر فيها قط من قبل»[5]. وبمنطق «الدفاع الاستباقي عن النفس»، تركن استراتيجية الحرب الوقائية إلى توقّع على المدى الطويل وإلى تسلسل مفتَرض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكَم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس. وهو بإطلاق النار أولاً وطرح الأسئلة لاحقاً يفتح الطريق أمام تقدير مأساوي خاطىء للحسابات. وبانتهاك المبدأ التقليدي للدفاع عن النفس وفق

(3) Mike Allen and Barton Gellman, «Strike First, and Use Nuclear Weapons if Necessary,» *Washington Post National Weekly Edition*, December 16-22, 2002.

(4) البيت الأبيض، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، أيلول/سبتمبر 2002.

(5) مقتبس في Albert Eisele, «Hill Profile. George F. Kennan,» *The Hill*, September 25, 2002.

القانون الدولي، يضرب مثلاً مشؤوماً لدول أُخرى تدّعي أن لها منطقها الاستثنائي الخاص. وبالتخلي عن المنطق الحكيم للعقد الاجتماعي واحترام القانون، وهو المنطق الذي ربما كان أفضل إنجازات الاستقلال الأميركي، يرتدّ أخيراً عن الإرث المثالي عينه الذي يزعم أنه قائم عليه.

لقد احتجت الأبوام الحذرة وهي تراقب بدقة المستقبل البعيد للقانون والنظام الدولي. وعلّق أحدها بالقول إن إدارة بوش، بنهجها المتّبع تجاه أسرى الحرب على الإرهاب، «تبدو أنها لم تفهم، أو لم تحرص على أن تفهم، أنه كان لديها حجج قانونية ـ ولذلك كان لديها، بشكل يمكن إثباته على الأقل، خيارات قانونية ـ أكثر مما حشدته حين قررت أن اتفاقية جنيف، بوجه عام، لا تنطبق أو أن تطبيقها يسبّب إزعاجاً كبيراً. وهنا، كما في تحديها للمحكمة الجنائية الدولية الجديدة، التي تصرّ على مقاومتها ولم تعترف بها حتى الآن، لم تظهِر الإدارة اهتماماً بالتأثير على تطور ما يُطلَق عليه مصطلح «القانون الإنساني الدولي»، باعتباره قانون الحرب المعروف بهذه التسمية الملطفة في أيامنا الحاضرة»[6]. لكنّ أنصار إمبراطورية الخوف مقتنعون بأن القدرة على إحداث الصدمة وبث الرعب تجعل لجعل الرجال مطيعين أكثر بكثير من كل عظمة القانون المتباهى بها.

للحرب الوقائية بعض السوابق في تاريخ علاقات أميركا الدولية، لكنها كعقيدة منشورة رسمياً انحراف جذري عن أعراف العقيدة الاستراتيجية والحرب الفعلية الأميركية. لا شك في أن الولايات المتحدة اتخذت إجراء عسكرياً في الماضي من دون موافقة الكونغرس وبأسلوب رآه البعض نفاقاً ورآه آخرون إمبريالياً. لكنها حاولت دائماً ترسيخ حقها في نشر القوات في الدستور (قرار خليج تونكين الذي أسبغ الشرعية على حرب فيتنام)، أو في ميثاق الأمم المتحدة (كوريا)، أو القانون الدولي (بنما). وربما تصرفت على نحو منافق لكنها جاملت دوماً مبادىء القانون والدفاع عن النفس برفض الاعتراف بأنها كانت تعمل خارج نطاقها.

(6) Joseph Lelyfeld, «In Guantanamo,» *New York Review of Books,* November 7, 2002

في مواجهة الشيوعية السوفياتية، التي كانت في نظر بعض الأميركيين تهديداً شمولياً أشنع مما كانته النازية الألمانية، شكّلت الحرب الوقائية إغراء مستمراً. وقد حاجّ فرانسيس بي. ماثيوز، وزير البحرية في عهد الرئيس ترومان، بأن الولايات المتحدة اضطرت إلى أن تكون مستعدة «لدفع أي ثمن، حتى ثمن بدء حرب لفرض التعاون من أجل السلام»، ما فتح النقاش حول مزايا «الضربة الأولى» النووية وحدّد الجدال بشأن الضربة الاستباقية طوال أعوام الحرب الباردة[7]. لقد فكّر ونستون تشرشل في فتح جبهة ضد النازيين من موطن الضعف البلقاني من أوروبا كي يحرم السوفيات من مغانم الحرب في أوروبا الوسطى. وفكر البعض بعد أن وضعت الحرب أوزارها في وجوب أن تضع أميركا حداً لـ«حليفها» الروسي السابق. وعلى نحو ملحوظ، كانت عبارات الأحوال الجديدة والظروف المتغيرة جذرياً والتي لازمت نشر عقيدة الحرب الوقائية بعد 9/11 هي نفسها تقريباً العبارات التي استخدمها مؤيدو الحرب الباردة في محاولتهم إقناع أميركا بوجوب استبدال آرائها الأكثر تحضراً بشأن الحرب (بعد هيروشيما!) بتفكير أكثر صلابة. وكان الجنرال جيمس هـ. دوليتِل قبل ذلك يتذرع بالظروف المتغيرة في معرض تبريره الأنشطة السرية لمكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) في الحرب العالمية الثانية:

> من الواضح الآن أننا نواجه عدواً شرساً هدفه المعلن السيطرة على العالم بأي وسيلة وبأي ثمن. وليس ثمة قواعد في لعبة كهذه. وحتى الآن لا تنطبق القواعد المقبولة للسلوك الإنساني. ولكي تحافظ الولايات المتحدة على بقائها، يجب إعادة النظر في المفاهيم الأميركية القديمة المعنية بـ «مراعاة الأصول المتعارف عليها». يجب أن نطور أجهزة فعالة للتجسس ومكافحة التجسس، وأن نتعلم تدمير أعدائنا وتقويضهم بطرائق أكثر ذكاء وتطوراً وفعالية من الطرائق المستخدمة ضدنا. وقد يغدو ضرورياً أن يصبح الشعب الأميركي مطلعاً على هذه الفلسفة المقيتة في جوهرها وأن يفهمها ويدعمها[8].

(7) رسالة من مور، *New Republic*.

(8) مقتبس في Pat M. Holt, *Secret Intelligence and Public Policy: A Dilemma of Democracy* (Washington, D.C.: CQ Press, 1995), p 239.

من المحتمل أن يكون الرئيس بوش قد استعاد هذه الفقرة من دون أن يغير فيها كلمة واحدة كي يصوغ التوطئة لعقيدة الأمن القومي لحربه الوقائية، وهي العقيدة التي أُعلنت في 20 أيلول/سبتمبر 2002.

ما إن حصل السوفيات على أسلحة نووية (ومن ثم أسلحة هيدروجينية)، حتى أصبحت الوقاية أكثر تعقيداً (كما هي الحال مع كوريا الشمالية حالياً). واتضح أنه لن يكون في وسع الولايات المتحدة، إذا انتظرت تلقي ضربة، أكثر من «معاقبة» الطرف الآخر على «انتصاره» بتدميره في المقابل. كان هذا هو المنطق المجنون للتدمير المؤكَّد المتبادل، الذي زيَّن للنقاد المتشددين فكرة العمل الاستباقي الحاسم. وقد حسب الاستراتيجي هرمان أنه حتى بخسارة أربعين أو خمسين مليون أميركي، يمكن اعتبار الضربة الأولى التي تضع حداً لاحتمال الإبادة المتبادلة خياراً منطقياً.

وطوال الحرب الباردة، لم تخفت قط حدة الدعوات إلى حرب نووية استباقية ووقائية ضد السوفيات. وقد كانت موضع سخرية لاذعة في أعمال فنية كوميدية ذاع صيتها آنذاك مثل «د. سترانغل لاف» أو «كيف تعلمتُ أن أكف عن القلق وأحب القنبلة»، وحُولت إلى خوف مَرَضيّ في مسرحيات مثل «سبعة أيام في أيار/مايو» و«على الشاطىء». وأثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 التي كان الغرض منها اختبار شجاعة الرئيس كِنيدي، طُرحت الدعوة إلى إجراء استباقي على الطاولة لدرسها بشكل «عقلاني». وفي الواقع واجه كنيدي الخيار الصعب: إمّا توجيه ضربة وقائية إلى كوبا (بعد انكشاف أمر صواريخ روسية نُصبت فيها سراً) يموت فيها روس وكوبيون ويخاطَر بوقوع تبادل ضربات نووية، وإمّا عدم الإقدام على أي إجراء مع المجازفة باحتمال استخدام الصواريخ - حالما يتم تجهيزها - في ضربة أُولى ضد الولايات المتحدة. وفي هذا الوقت، صُوِّر الاتحاد السوفياتي بعبارات وعظية محذرة من الشر («ديكتاتورية شمولية» و «إمبراطورية الشر») هي نفسها العبارات التي جرى تداولها مؤخراً لتبرير حرب وقائية ضد العراق[9].

(9) كانت الحجة الشائعة: لأن الاتحاد السوفياتي كان «شمولياً» وليس «استبدادياً»، فإنه كان منيعاً أمام إطاحته من الداخل وكان لا بد من التغلب عليه من الخارج. انظر، مثلاً، Jeane Kirkpatrick, a one-time UN ambassador, «Dictatorsships and Double Standards,» Commentary, vol. 68, no. 5 (November 1979).

وقد فضّل الرئيس كنيدي في نهاية الأمر الحل الوسط والدبلوماسية على العمل الاستباقي - رغم أن العدو السوفياتي امتلك الوسائل لإبادة الولايات المتحدة على الفور تقريباً - واستطاع تجريد كوبا من صواريخها السوفياتية بلا حرب. ويتفق المشاركون في تلك الأيام العصيبة لاتخاذ القرار على أن العالم كان خلال الأزمة على قاب قوسين من «المعركة الفاصلة». وتم إنقاذه لا بخطة استراتيجية متأنية بعيدة المدى وإنما فقط بحكمة عملية غير متوقعة من رئيس أميركي هُمام ورئيس وزراء روسي محارب، عاونتهما حيل دبلوماسية بارعة[(10)]. وعقب قرار الرئيس كنيدي المتبصر باختيار حل وسط، اختارت الإدارات الديموقراطية والجمهورية المتوالية (حتى عهد قريب) ملازمة سياسة الدبلوماسية والاحتواء والردع، وهي سياسة أعقد وأكثر مجاملة (ومحفوفة بالمخاطر في حد ذاتها).

إذاً لا يمكن شطب القانون الإنساني كسياسة لأزمنة أقل خطورة برفضه قبول عقائد «الضربة الأُولى» النووية، أو محاجّات للحرب غير راسخة في قضية «الحرب العادلة» أو الدفاع التقليدي عن النفس (كما هي محددة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة). لقد كان الرد الناجح (وإن يكن محفوفاً بالمخاطر) على أزمنة أخطر بأشواط، عندما واجهت الولايات المتحدة أعداء أقوى كثيراً من القاعدة، فكيف بالعراق. فالسوفيات كانوا يملكون أسلحة دمار شامل حقيقية - قنابل نووية وهيدروجينية جدية - فضلاً عن وسائط نشرها على نطاق عالمي. كانوا يملكون أيديولوجية غضب تاريخي مبرَّر وموجَّه ضد ديمقراطيات رأسمالية ومحركتها الأساسية، الولايات المتحدة. وكانت جاذبية نظام قانوني دولي ونظام من التحالفات والاتفاقيات مركّب ونزّاع غالباً إلى الحلول الوسطى هي أنهما يوفران - كما كان يُعتقد - حماية من أعداء استبداديين للقانون والنظام

(10) حُلت المسألة سلمياً لأن الرئيس كنيدي والرئيس خروتشيف كليهما أعطى أحدهما فرصة «ثانية» للآخر (وكلاهما أتاح إعادة الاعتبار إلى «رسالة أولى» عُرض فيها سلام وتم تجاهل العرض في البداية بعد أن أُرسلت «رسالة ثانية» عدوانية تهدد بالحرب)؛ وبهذا قاوما كلاهما الدعوات التي صدرت من صفوف كل منهما مطالبة بضربات وقائية. انظر الرواية الكاملة في Ernest R. May and Philip D. Zelikov, eds., *The Kennedy Tapes: Inside the White House During the Cuban Missile Crisis* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1997).

كالسوفيات. وهما وحدهما قدما بديلاً من حكم الخوف القائم في «توازن الرعب» الذي كان يحافَظ به على السلام.

في الواقع أتت المخاوف التي ولّدها 11 أيلول/سبتمبر على الإجماع السياسي لفترة الحرب الباردة. وأصبح منطق الحرب الوقائية، عقب إعلانه الرسمي في بيان رايس بشأن الأمن القومي، المدخل إلى الدفاع عن استخدام القوة المهدَّد به ضد العراق. وقد أعلن الرئيس في كلمته إلى الأمة بخصوص العراق في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أن أميركا غير مستعدة، في ضوء هجمات 9/11 المدمرة و«مواجهة دليل بيِّن على الخطر المحدق»، لـ«انتظار البرهان النهائي، البرهان القاطع، الذي يمكن أن يأتي في هيئة سحابة نووية». وبما أن لديها «كل سبب لافتراض الأسوأ... وواجباً عاجلاً لمنع وقوع الأسوأ»، فإنها لا ولن تستطيع ببساطة استئناف «أسلوب أعمال التفتيش القديم، وممارسة ضغط دبلوماسي واقتصادي»[11].

من الواضح أن العقيدة الجديدة حررت الرئيس بوش، متيحة له التعبير عن النهج الحازم الذي طالما ردده كسياسة رسمية في اجتماعات الحكومة (ومع الوقت سمحت له بالاستغناء عن الدليل كلياً)، وأحس بأنه قادر على القول: «لقد وصل زمن الإنكار والتضليل والتأخير إلى نهايته. على صدام حسين أن يجرد نفسه من السلاح أو أننا، لأجل السلام، سنقود تحالفاً لنجرده من السلاح». وانطلاقاً من حساسيته الدائمة من البلاغة القوية لمذهب الاستثنائية الأميركي، أضاف أن الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف لا لحفظ أمنها ببساطة وإنما للنهوض بـ «مسؤوليتها عن الدفاع عن الحرية الإنسانية ضد العنف والعدوان». ثم مضى إلى نزعة التمجيد الأميركية المميزة: «بعزيمتنا سنعطي الآخرين قوة. بشجاعتنا سنعطي الآخرين أملاً. وبأعمالنا سنحفظ السلام ونهدي العالم إلى زمن أفضل. فليبارك الله أميركا».

لئن كان الرئيس بوش ينظر إلى العمل الاستباقي ضد أفغانستان طالبان وعراق صدام كرد وقائي ذي بأس على الإرهاب، فإن بول وولفويتز، الذي ربما

(11) «President George W. Bush, «Remarks by the President on Iraq at the Cincinnati Museum Center,» October 8, 2003p cited in *New York Times*, October 9, 2002.

يكون أشد الصقور تطرفاً وعتواً في بنتاغون رامسفيلد، كان ينظر إلى المزيد. فقبل أن تضع رايس وثيقتها بفترة غير قصيرة، كان يسعى إلى سياسة تصفية استباقية ـ وبالحرف الواحد «القضاء على الدول التي ترعى الإرهاب»(12). وتنم لهجة رايس في الوثيقة الاستراتيجية الجديدة عن أن رأي وولفويتز هو الذي طغى. وفي آخر الأمر، كان معلم وولفويتز، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، نصير «التفكير خارج إطار» العقائد الدفاعية التقليدية. وقد يعني هذا لا مجرد التفكير في ضربات استباقية، وإنما بذل كل ما في الإمكان، وبأي ثمن، لـ «القضاء على دول»، بما في ذلك الاغتيال أو حتى تسميم مواد العدو الغذائية ـ رغم أن هذه الفكرة الأخيرة، إذا شئنا تصديق بوب وودوُرد، لم تبلغ درجة التحول إلى مكون من مكونات مزيج السياسة(13)، خلافاً للاغتيال الذي بلغ هذه الدرجة في خطاب الإدارة على الأقل. ولذلك قال آري فلايشر، الناطق باسم بوش إنه إذا «كانت السياسة [في العراق] تغيير النظام»، فإن «ثمن تذكرة ذهاب بلا عودة أقل كثيراً من [ثمن غزو]. وثمن رصاصة واحدة، إذا أخذ الشعب العراقي ذلك على عاتقه، أقل كثيراً من ذلك»(14).

ولئن بدت هذه الأفكار متطرفة وجديدة، فإن المنطق الصريح للحرب الوقائية كان جلياً في وقت أبكر بكثير. ففي التوجيه الرئاسي 17 بشأن الأمن القومي (المعروف أيضاً بالتوجيه الرئاسي 4 بشأن الأمن الداخلي)، وهو ثمرة سياسة التعاون الرئيسية الأُولى بين مجلس الأمن القومي ومجلس الأمن الداخلي الجديد برئاسة طوم ريدج والذي وقّعه الرئيس في أيار/مايو 2002،

(12) Woodward, *Bush at War*, pp. 60-61.

(13) Ibid., p. 100. في عمود صحافي تناول استعداد الرئيس بوش لرؤية صدام حسين مقتولاً، قال الدكتور نيكولاس د. كريستوف إنه على الرغم من الحظر المفروض على الاغتيالات والموقّع من قِبل الرئيس ريغان (القرار التنفيذي 12333)، فقد شاركت الولايات المتحدة في خطط اغتيال سرية ضد خصوم مختارين اكثر من مرة. والحظر عليها ليس مرمزاً في القانون الأميركي، ومع أن حظر ريغان جُدد بعد ذلك، فإن «في الإمكان إلغاءه بسهولة». ويحاجّ كريستوف قائلاً إن مما «يبدو» على الأقل أن الحكومة الأميركية حاولت قتل الرئيس الليبي القذافي في سنة 1986، والرئيس الصومالي محمد فرح عيديد في سنة 1993، وصدام حسين في سنة 1991. والمشكلة الحقيقية هي «العثور على صدام لقتله». انظر Kristof, «The Osirak Option,» *New York Times*, November 15, 2002, p.A31.

(14) Ari Fleischer, press briefing in the James S. Brady Room, October 1, 2002.

ثمة إعلان بأن «عدم الانتشار التقليدي فشل، وها نحن ماضون إلى المنع النشيط». وأوضح مسؤول في الإدارة معنى «المنع النشيط»: بقوله إنه «مادي، إنه تمزيق، إنه تدمير بأي شكل، أكان حركياً (kinetic) أم حاسوبياً (cyber)»[15].

وقد تكلم كوفر بلاك، نائب رئيس دائرة مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وبقدر مساو من الجرأة وبتلذذ أشد لمصلحة مدلول العقيدة الجديدة وما يمكن أن تتطلبه. ورغم إمكانية تفسير الهجوم على طالبان بعبارات أكثر تقليدية تتعلق بالدفاع عن النفس، فقد كان له وجه من أوجه الوقاية أيضاً (فطالبان لم تهاجم أميركا، ولو أن وكلاءها فعلوا ذلك). فبعد وقت غير طويل من أحداث 9/11، وعد بلاك الرئيس بوش بأنه سيأتيه برأس أسامة بن لادن؛ وتحسباً لاعتباره هازلاً، طلب صناديق لذلك الغرض عندما بدأ مهمته الأولى للقاء تحالف الشمال في أفغانستان فيما كانت الحرب هناك دائرة. وقد تعهّد قائلاً: «عندما نصفّي الحساب مع [طالبان والقاعدة]، ستكون مُقلهم نهباً للذباب»، مبتدعاً عبارة استحوذت على جوهر غضب البيت الأبيض على السلوك الإرهابي؛ بل استحوذت أيضاً على جوهر الحرب الوقائية عينها، التي يبدو أن سياساتها مكتوبة بالدم.

لقد ذاع أمر جوهر العمل الاستباقي بعد 9/11 مباشرة، رغم أن عاماً كاملاً مضى قبل أن يُعلَن عنه رسمياً. وأراد بلاك أن يعلم كل امرىء ـ كان هذا يعني الروس أيضاً، الذين ربما كانوا لا يزالون يعتبرون أفغانستان منطقة خاضعة لسيطرتهم ـ أن أميركا ماضية في طريقها. «إننا في حرب، إننا قادمون. بصرف النظر عما تفعلونه، نحن قادمون في أي حال». وعندما ردّ الروس بالتحذير من احتمال أن «تُطرد» أميركا «شر طردة» في أفغانستان، لم يرف لبلاك جفن: «سنقتلهم. سنعلّق رؤوسهم على الأعواد. سنزلزل عالمهم»[16]. كان المهيمن غاضباً. وفي ما يتعلق بأفغانستان والعراق، كان المهيمن على حق. «إن هذه الأمة مسالمة، لكنها شرسة حين يُثار غضبها»، قالها الرئيس بوش في كلمته في

(15) Mike Allen and Barton Gellman, «Preemptive Strikes Part of U.S. Strategic Doctrine,» *Washington Post*, December 11, 2002, p.A1.

(16) Woodward, *Bush at War*, pp.52 and 103.

الكاتدرائية الوطنية. لم تعد تنتظر الأشرار ليشهروا سلاحهم أولاً. الملا عمر كان أسامة بن لادن؛ طالبان كانت الملا عمر؛ حكومة أفغانستان كانت طالبان. لم تعد أميركا متمسكة بالدفاع عن النفس بالمعنى الدقيق أو بالتهذيب بأي معنى من المعاني. لم تعد تشعر بأنها ملزمة بإقناع الآخرين بعدالة قضيتها. نعم، كانت مراعية لواجب احترام «قيم أصدقائنا وشركائنا وآرائهم ومصالحهم»، غير أن أميركا «مستعدة للعمل منفردة متى استدعت مصالحها ومسؤولياتها الفريدة ذلك»[17]. وكما قالت مراراً وتكراراً إبان حربها في العراق، لم تكن بحاجة إلى إذن من أحد كي تحدد هوية أعداء معروفين وشن حرب وقائية عليهم. وقد أُخطِر بذلك محور الشر وكل مرتبط به بشكل غامض. والأمر الغريب الوحيد هو أن الولايات المتحدة تظاهرت بالاندهاش عندما ردّ بعض أولئك الذين أُخطِروا ـ كالكوريين الشماليين.

في الوقت الذي ألقى الرئيس خطاب سياسته الرئيسية في «القلعة» (Citadel) في 11 كانون الأول/ديسمبر 2001، كان الغضب الذي أثارته أحداث 9/11 في نفس الرئيس وفي نفس رامسفيلد، وبول وولفويتز وكوفر بلاك قد ولّد المصطلح الرسمي «الانتشار المضاد النشيط». ويعني الانتشار المضاد لا مزيد من الاعتماد على الاتفاقيات والوعود؛ فاتفاقية عدم الانتشار فشلت، وظهر أن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية لا تفي بالمطلوب. بل إن أميركا نفسها انسحبت، من طرف واحد، من اتفاقية الدفاع ضد الصواريخ البالستية. لن يكون هناك مزيد من الجهود الخجولة لتقديم رشى إلى مشترين محتملين لأسلحة دمار شامل؛ وتم في الواقع وقف تمويل برنامج نَنْ ـ لوغر الذي وافق عليه الكونغرس وأجاز له شراء جميع الصواريخ السائبة في المناطق السوفياتية سابقاً[18]. طبعاً، كان قصد الانتشار المضاد ضربات استباقية ضد منشآت مستخدمة لتطوير أسلحة دمار شامل. عصاً غليظة بدلاً من الجزرة، استُخدمت لا كأداة ردع وإنما كأداة معاقبة استباقية لمن يحتمل أن يكونوا من الصغار الأشرار. وقد كان الانتشار المضاد عبارة ملطفة لعبارة الحرب الوقائية، منعاً نشيطاً لتقصير

(17) استراتيجية الأمن القومي.
(18) أعيد تمويل البرنامج في الأشهر القليلة التي سبقت الحرب في العراق بعد احتجاجات من الديمقراطيين والجمهوريين على السواء.

محتمل من أهلين ضاقوا ذرعاً ولم يعودوا راغبين في الانتظار لكشف ما ينوي الأبناء أن يفعلوه.

الحرب الوقائية، المدفوعة بالخوف والشك، استبدلت بالمنطق الإخباري للدفاع عن النفس («لقد هوجمنا!») منطقاً افتراضياً جديداً («ربما هناك من يُعدّ لمهاجمتنا»). يقول الدفاع عن النفس: «إننا في حرب فعلاً بفضل أعدائنا: ليس إعلاننا الحرب سوى توكيد لحالة ملحوظة». وتقول الحرب الوقائية: «إنه عالم خَطِر حيث هناك خصوم كثيرون يفكرون ربما في الاعتداء علينا أو على أصدقائنا، أو ربما يحصلون على أسلحة تمكنهم من فعل ذلك إذا رغبوا: لذلك سنعلن الحرب على ذلك الشخص ونمنع الانبساط المحتمل لهذه السلسلة الخطرة من حلقات «اليحتمل» و«الربما».

يتضح تواً أن تأثيرات تهديدات الحرب الوقائية ليست دائماً ما يراد لها أن تكون. وخطاب الحرب المعربد هو طبعاً من اختصاص نظام كيم جونغ الثاني المعزول، لكن الحرب الكلامية طريق ذو اتجاهين عادة. فعندما اعتبر الرئيس بوش كوريا الشمالية عضواً أصيلاً في محور الشر، فإنه اعتبرها في واقع الأمر هدفاً محتملاً لاستراتيجية الحرب الوقائية الجديدة. وفي نعته كيم جونغ الثاني بـ «القزم» الذي «يمقته»، اعتبره خصماً مقيتاً كصدام حسين، شخصاً «تالياً» على لائحة أهداف الحرب الوقائية المتسلسلة «هدفاً هدفاً». كيف يحتمل أن يكون الرد على عربدة كهذه من دولة مستهدفة كمرشحة لِـ «انتحار معاوَن» (تعبير يستخدمه البعض لوصف خطة الإدارة بشأن «الاحتواء المكيَّف وفق الحاجة»، وهي خطة تنتظر انهيار كوريا شمالية مفلسة)؟ هل ثمة مفاجأة في أنهم، كما كتب بيل كيلر، «يأخذون كلامنا العدواني بقدر كبير من الجدية»؟ وخصوصاً عندما «نوقف المباحثات بغتة، ونتبنى العمل العسكري «الاستباقي» عقيدة لنا للتعامل مع الذين يتطلعون إلى امتلاك القدرة النووية، ونستشهد بكوريا الشمالية كمبرر لبناء نظام دفاع صاروخي في ألاسكا»[19].

(19) Bill Keller,» At the Other End of the Axis: Some F.A.Q.'s,» *New York Times*, January 11, 2003, p. A15. طبعاً، كما يعترف كيلر، كان الكوريون هم الذين أقدموا أولاً على انتهاك «الإطار المتفق عليه» لسنة 1994، والذي وافقت فيه كوريا الشمالية على إنهاء برنامجها النووي لقاء مساعدة أميركية ومفاعلين بالماء الخفيف (إنتاج بلوتونيوم منهما أصعب كثيراً)=

لا ينبغي أن يكون ثمة مفاجأة في أن كوريا الشمالية ذُعرت بفعل هذا المنطق وتحول خطابها الملهب للمشاعر إلى حالة من الخوف الحقيقي. وأياً يكن ما قد تقوله أميركا الآن، فإن كوريا الشمالية تحسب بالتأكيد أنها الهدف التالي على لائحة ضرب محور الشر - لكن في زمان ومكان ستختارهما أميركا لدى انتهاء الحرب على العراق[20]. ماذا عسى أن يكون السبب غير محور الشر؟ ماذا عسى أن يكون السبب غير خطة طارئة لخوض حرب نووية ضده باسم القضاء على إمكاناته النووية؟ ولماذا يصدر أمر بتوجه عشرات القاذفات «ب - 1» و «ب - 52» إلى غوام في مطلع سنة 2003؟ ماذا عسى أن يكون السبب غير رفض إجراء مفاوضات ثنائية مع كوريا الشمالية رغم أن هدفها هو، كما يبدو دفع الولايات المتحدة إلى طاولة مساومات لا إلى ساحة حرب؟

على نحو مماثل، أدلى رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بشهادة أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ (2003/2/11) قال فيها إن إيران تبقى مثار هم شديد بسبب دعمها للإرهاب - وهي التهم نفسها التي قادت أميركا إلى اجتياح العراق. وفي رأي أحد المراقبين، فإن هذه العسكرة للسياسة تترك الحكومة الأميركية «معتمدة بصورة مطردة على قوتها العسكرية لتحقيق شؤونها الخارجية»[21]، وهذا بدوره يقنع توماس باورَز بأن «المعنى الضمني واضح: العراق أولاً، إيران تالياً»[22] وبحسب بول كروغمان من «نيويورك تايمز»، نكر مسؤول بريطاني تربطه علاقة قوية بفريق بوش أن «كل واحد يريد الذهاب إلى بغداد. الرجال الحقيقيون يريدون الذهاب إلى طهران».

= وتوكيد من الولايات المتحدة بعدم الاعتداء. وهذا الاتفاق، الذي توصل إليه الرئيس كارتر بوصفه مبعوثاً من الرئيس كلينتون، انهى أزمة شبيهة كثيراً بالأزمة الحالية، التي ساورت كلينتون فيها فكرة توجيه ضربة إلى المنشأة النووية قبل عقد الصفقة. وقد عطلت كوريا الشمالية صفقتها في سنة 2002، رغم أنها لمّا تتسلم مفاعلي الماء الخفيف اللذين وُعدت بهما.

(20) هذا هو المعنى الضمني الواضح لكلمات الرئيس في خطابه في الكاتدرائية الوطنية، 14 أيلول/ سبتمبر 2001، عندما أعلن أنه على حين «بدأ هذا الصراع بتوقيت وشروط حددها آخرون، فإنه سينتهي بطريقة وفي وقت من اختيارنا نحن».

(21) Dana Priest, *The Mission: Waging War and Keeping Peace with America's Military* (New York: W.W.Norton, 2003), p.14.

(22) Thomas Powers, «War and Its Consequences,» *New York Review of Books,* March 27, 2003.

إسرائيل في عهد رئيس الحكومة أرييل شارون من هذا الرأي. فرعنان لوري، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يشرح منظور شارون على النحو التالي: «لا يُعقَل أن تهاجم [الولايات المتحدة] العراق وتنجح في هجومها وتدمر مختبراته وترسانته غير التقليدية ثم تعود إلى الديار لتُستقبل استقبال الأبطال في جادة ويلشاير ثم تذهب في إجازة إلى الشواطىء فيما إيران لا تزال كما هي. تخيلوا جرّاحاً يشق جمجمة مريض فيها ورمان خبيثان فيستأصل واحداً منهما فقط. والمنطق يقول إنه ما دمتَ أمام تلك الجمجمة، يتعين أن يُنتفع من الشق نفسه لإزالة الورم الثاني»[23]. وفي ما يشبه إعطاء هذا المنطق زخماً، أعلنت إيران في آذار/مارس 2003 أنها (على غرار كوريا الشمالية) شرعت في برنامج طاقة نووية نشيط خاص بها قد يُستخدم لإنتاج بلوتونيوم صالح لصنع أسلحة، بينما شدد الرئيس بشار الأسد على أن الغرض من حرب أميركا في العراق «إعادة رسم خريطة المنطقة» وأن سورية هدف محتمل. وفي هذا الوقت، كان بعض المحافظين الذين ضغطوا لخوض حرب في العراق «ماضين إلى الخطوة التالية، وربما إلى ما هو أبعد مما كان الرئيس مستعداً للذهاب إليه» ناعتين العراق بفاتحة «حرب عالمية رابعة» (فالحرب الباردة كانت، في رأيهم، الحرب العالمية الثالثة)[24].

إن للحرب الوقائية عواقب تتعلق بالسياسة الخارجية أيضاً. ومثلما تختلق حججاً بشأن الدفاع عن النفس وتسمح بخطوات أكثر عدائية في الخارج، فإنها تختلق حججاً بشأن الحريات المدنية وتسمح بخطوات أكثر عدائية في الداخل. والمنطق المستخدم لإضفاء الشرعية على الحرب الوقائية ـ منطق الظروف الخاصة والخصوم الجدد والتكنولوجيا المبدِّلة ـ هو نفسه المنطق الذي يُستخدم لتبرير الاعتقال الوقائي. وكما يبيّن جوزف ليليفيد الحجة (في معرض نقدها):

(23) مستشهد به في Mansour Farhang, «A Triangle of Realpolitik: Iran, Iraq and the United States, «*The Nation*, March 17, 2003. يلاحظ فارهانغ أن شارون حض الرئيس بوش على مطاردة إيران «في اليوم الذي يلي قضاءه على صدام حسين».

(24) يذكر سانغر أن في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل 2003، عندما حذر أحد المساعدين الرئيس بوش من أن «وزير دفاعه الذي لا يمكن التكهن بردود أفعاله رفع مستوى احتمال مواجهة أوسع [مع سورية وإيران]»، قال الرئيس بوش «كلمة واحدة ـ «جيد» ـ وعاد إلى عمله».

الجهاديون مختلفون عن سائر المحاربين في أن نضالاتهم لا تُنهى بشكل واضح بهدنة أو باستسلام يُعلنان من السماء. ولا بد أن يكون الهدف الأول لأي نظام اعتقال في هذه الظروف جمع معلومات عن الشبكة وأهدافها يمكن أن تحول دون هجمات مستقبلية. والوقاية أهم من مقاضاة أفراد على أعمال ماضية. إذا كنتَ تتطلع إلى المستقبل، يصعب تحديد من هو مهم ـ أي خطِر ـ بين المعتقلين ومن هو غير مهم. وإذا كانت الأعمال المستقبلية هي الهم الأساسي، فسيكون من قبيل التهور إطلاق أشخاص أظهروا فعلاً أنهم أتباع حركات أيدت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الهجمات الانتحارية في 11 أيلول/سبتمبر[25].

لا شك، كما يقر حتى بول وولفويتز، في أن كثيراً من المعتقلين قد «يتبيّن أنهم مأمونو الجانب تماماً». لكن «إذا وضعناهم في [فندق] والدورف أستوريا، لا أظن أننا نستطيع إكراههم على الكلام»[26]. وهذا، طبعاً، المنطق الواهي الذي قاد ألان ديرشوويتز إلى النظر في شرعية التعذيب «القانوني» في عصر الإرهاب[27].

إن المنطق الشرطي للوقاية، وهو منطق بالغ الأهمية بالنسبة إلى التغييرات الأخيرة التي طاولت السياسة المحلية والسياسة الخارجية على السواء والتي أقلقت أصدقاء الولايات المتحدة الأوروبيين، يقف بوضوح وراء انشغال أميركا بدول كالعراق وكوريا الشمالية بعد 9/11. لكن مثل هذا التفكير حرك رؤساء آخرين قبل وقت طويل من إشارة الرئيس بوش إلى محور شر ونشره عقيدة الحرب الوقائية. فإدارة كلينتون، مثلاً، فكرت ملياً في ضربة استباقية ضد المعمل الكوري الشمالي للمعالجة النووية في يونغبايون خلال ولايتها الأُولى ووجهت ضربة وقائية بالفعل ضد ما كان يُعتقد خطأ أنّه مصنع سوداني للأسلحة الكيميائية خلال ولايتها الثانية (في سنة 1998). وجرى تشريع منطق الوقاية في

(25) Lelyceld,«In Guantanamo.»

(26) ليليفيلد مستشهداً ببول وولفويتز. و«والدورف ـ أستوريا» مقتبسة من ضابط غير مسمى.

(27) Alan M. Dershowitz., *Why Terrorism Works: Understanding the Threat, Responding to the Challenge*. شرّع ديرشوفيتز التعذيب فقط عندما بدا مرجّحاً أن التعذيب سيستخدم على نحو غير قانوني في أي حال، طالباً «وجوب الحصول على منكّرة قضائية كشرط مسبق لتعذيب لا يودي إلى القتل» (ص 158). والأفضل أن يكون تحت إشراف تشريعي وقضائي من أن يكون في ظلمة سجون أجنبية كالسجن في خليج غوانتانامو.

قرار كلينتون الرئاسي التوجيهي 62 الذي كان الغرض منه «الوقاية من تهديدات غير تقليدية توجه إلى الوطن وإلى المصالح الأميركية في ما وراء البحار». ويلخص مسؤول سابق في إدارة كلينتون لغة التوجيه المحظورة بهذا الأسلوب المطعون به نحوياً: «إذا ظننت أن الإرهابيين سيجدون طريقهم إلى أسلحة الدمار الشامل، فثمة محفز ضعيف للغاية يدعو إلى وجوب أن تتصرف الولايات المتحدة عسكرياً»[28].

ليس هناك في الواقع سياسة حزبية في هذه العقيدة الجديدة. فقد أشار الحزب الديمقراطي في برنامجه السياسي لسنة 2000 إلى أن البيئة الدولية المتغيرة تدريجياً تدعو إلى عقيدة «اشتباك متقدم» جديدة «تعني معالجة المشكلات في مراحل تطورها المبكرة وقبل أن تتحول إلى أزمات، وامتلاك القوات والموارد للتعامل مع هذه التهديدات بعيد ظهورها بأسرع ما يمكن»[29]. والاشتباك المتقدم ليس حرباً وقائية لكنه ليس أيضاً دفاعاً تقليدياً عن النفس بالمعنى الدقيق.

وكان الرئيس كلينتون قد أعرب في الواقع عن كثير من المخاوف نفسها في ما يتعلق بالعراق وعن الحاجة إلى سياسة المنع التي أفصح عنها الرئيس بوش بعد ذلك بأربعة أعوام. ففي تصريح استشهدت به إدارة بوش مراراً وتكراراً، حذَّر كلينتون من أن «حيوانات القرن 21 المفترسة ستكون ضارية أكثر إذا سمحنا لها ببناء ترسانات من أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية والصواريخ التي توصلها... ليس هناك مثل أوضح على هذا الخطر من عراق صدام حسين». وعلى نحوٍ بدا أشبه ببوش منه بما كان ربما يتمناه بوش أو كلينتون، ختم كلينتون تصريحه محذراً من أنه في حال توانت الولايات المتحدة عن العمل، فإن صدام سوف «يستنتج أن المجتمع الدولي فقد إرادته. ومن ثم سوف يستنتج أن في إمكانه المضي قدماً وبذل المزيد لإعادة بناء ترسانة ذات قدرة تدميرية هائلة. وأضمن لكم أنه يوماً ما، بطريقة ما، سوف يستخدم الترسانة»[30].

(28) Allen and Gellmann, «Preemptive Strike».

(29) كلمة عضو الكونغرس نورمان ديكس، ممثل واشنطن، في الجلسة الثانية من المؤتمر الديمقراطي الثالث والأربعين، 15 آب/أغسطس 2000، في لوس أنجلوس، كاليفورنيا؛ مقتبس في New *Republic*, September 23, 2002.

(30) Jonathan Chait, «False Alarm: Why Liberals Should Support the War.» *New Repuplic, October 21, 2002.*

وحتى قبل الرئيس كلينتون، ثمة دليل قوي على أن ديك تشيني، بصفته وزيراً لدفاع الرئيس جورج بوش الأب في أواخر الثمانينيات، كان قد حضّ فعلاً على خيار عمل استباقي. ففي وثيقة تُعرف باسم «دليل تخطيط الدفاع»، قال تشيني «إن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لاستخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع انتشار الأسلحة النووية... (وينبغي لها) أن تحافظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري والحيلولة دون نشوء قوة عظمى منافسة»(31). وكانت تلك الأفكار مثار خلاف آنذاك، ولم يأخذ بوش الأب بها. وكان عليها أن تنتظر بوش الابن وصدمة 9/11.

وإذا سلّمنا بميل الرئيس إلى لغة الوعظ، فمن اللافت أن عقيدة بوش لا يستحضر فكرة الحرب العادلة؛ وهذا أمر لم تفعله أيضاً إدارة كلينتون أو الإدارات التي سبقتها إبان الحرب الباردة. فمناقشات الحرب العادلة تدور حول حجج دينية وخُلُقية ذات نطاق شامل ومثل هذه الحجج مميزة عن عقيدة الحرب الوقائية(32). غير أن الحجج المؤيّدة للتدخل الإنساني مُزجت في بعض الأحيان بالحجج المؤيدة للوقاية. لكن مذهب التدخل الإنساني نسيج وحده. فهو، على عكس الحجة الأميركية للحرب الوقائية، ليس قائماً على مزاعم أصحاب مذهب الاستثنائية ويعمل على النحو الأفضل عندما يؤطّر بمذهب التعددية والقانون الدولي (الذي يعترف بحقوق الشعوب المعرضة للاضطهاد والإبادة الجماعية - من هنا معاهدة الإبادة الجماعية). وربما الحرب القبلية الرواندية بين الهوتو والتوتسي (التي أذكت نارها وسائل الإعلام الحكومية) وحملات «التطهير العرقي» في البلقان هي أشهر الحالات الأخيرة التي اعتقد فيها الليبراليون عالميو النزعة (ديفيد رايف ومايكل إغناتيف، على سبيل المثال) أن هناك أسباباً وجيهة تدعو للتدخل الأميركي (و/أو الأوروبي وتدخل الأمم

(31) Michael R Gordon, «Serving Notice of a New U.S., Poised to Hit First and Alone,» *New York Times,* January 27,2003, p.A1.

(32) للاطلاع على أفضل بيان فلسفي لمناقشات الحرب العادلة، انظر Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations* (New York: Basic Books, 1977). وبشأن مناقشة الحرب العادلة للإرهاب، انظر Jean Bethkle Elshtain, *Just War Against Terror. The Burden of American Power in a Violent World* (New York: Basic Books 2003).

المتحدة)، رغم عدم وجود أي تهديد مباشر للولايات المتحدة أو لمصالحها.

ومع ذلك، بينما انتهى بعض حاملي فكرة التدخل الإنساني إلى تأييد غزو العراق لأسباب إنسانية (فصدام حسين كان، في نهاية الأمر، ظالماً متعسّفاً)، فإن حجة التدخل الإنساني وحجة الحرب الوقائية الأميركية متمايزتان؛ ذلك أن مذهب التدخل الإنساني يجسد عقيدة يمكن جعلها عالمية؛ إذ إنها تدعو كل دولة والنظام الدولي إلى التدخل، وتفعل ذلك لا لتحمي الدولة المتدخلة وإنما لحماية آخرين عاجزين عن حماية أنفسهم.

ولقد استخدمت إدارة بوش الحجة الإنسانية كموقف بديل في العراق (كان صدام طاغية قاسياً، وقد استخدم أسلحة كيميائية خلال حربه ضد إيران؛ والإطاحة بنظامه عمل خيِّر لمصلحة العراقيين)، لكن الواضح أن منع الإرهاب من خلال نزع الأسلحة، والتصدي لخطر أسلحة الدمار الشامل، وقلب نظام الحكم كانت الحجج الأساسية وأن في غيابها لم يكن الجمهور الأميركي ولا الإدارة نفسها ليدعما حرباً إنسانية «فحسب». وقد كان خوض حرب مع العراق عاقبة جلية من عواقب 9/11 والظروف الفريدة والالتزامات الخاصة التي ولدت في ذلك اليوم المشؤوم - ومنحت الولايات المتحدة، على نحو مزعوم، حقاً خاصاً في حرب وقائية ما كان في وسع دول أُخرى (كالهند وباكستان في نزاعهما بشأن كشمير) أن تدعيه.

قد يزعم منظرو الحرب العادلة طبعاً أن مُثُل أميركا العليا تحتّم عليها المشاركة في حروب إنسانية ضد طغاة لا يشكلون في ظروف أُخرى تهديداً للولايات المتحدة، لكن هؤلاء المنظرين سيقولون إن الواجبات نفسها تنطبق على البلدان الأخرى. أمّا منظرو الحرب الوقائية، فيزعمون أن قَدَر أميركا الخاص يسمح لها السعي وراء سياسات تهدف إلى نزع أسلحة خصوم محتملين وإحلال الديموقراطية لدى طغاة محتملين لأن وجودها بالذات خاص ويستحق إجراءات خاصة - تبرير غير مسموح لدول أُخرى. على العموم، إن حجج الحرب العادلة متجذرة في مبادىء عالمية تجعل استخدام حجج مؤيدي مذهب الاستثنائية أكثر صعوبة: نظرياً، لدى كل دولة، بصرف النظر عن ثقافتها أو سماتها الخاصة، واجب، مثلاً، لإنهاء الإبادة الجماعية في رواندا أو لردع التطهير العراقي في

كوسوفو ـ لا شيء استثنائياً هنا. لكن عندما يلتمس الفرنسيون من علاقتهم الفريدة (كما يصفونها) بالكياسة واجباً لتمدين أمم أُخرى أو عندما يُلمِح روديارد كيبلينغ إلى قيم النبل والكرم التي مكنت بريطانيا من عقلنة مستعمراتها أو عندما يشير تيدي روزفلت إلى تفوق أميركا العرقي كتبرير لحروبها الاستعمارية التحريرية ضد إسبانيا، فإن أمراً آخر غير نظرية الحرب العادلة مخاطَر به. فالحق الخُلُقي هنا ملتمَس من سجية خاصة لا من مبدأ عالمي. وهكذا، حين توسَّلت الولايات المتحدة ميزة خاصة أو بقَدَر جلي على الطريق المفضي إلى بناء إمبراطورية، كان مذهب الاستثنائية هو المعني لا نظرية الحرب العادلة. وقد فهم روديارد كيبلينغ، إن لم يكن الرئيس بوش، على الأقل أنّ لمذهب الاستثنائية مكافآت قليلة غير ميزتها الخاصة. وقد كتب كيبلينغ أن «إزالة عبء الرجل الأبيض» يمكن أن تعني فقط

... نيل جزائه التليد

وملامة أولئك الذين تصلحهم

وكراهية أولئك الذين تصونهم

من المنظور الأميركي، يعني مذهب الاستثنائية أن ليس للأمم الأُخرى حق خاص لنشر استراتيجيات وقائية خاصة بها. لكن من منظور الدول الأُخرى، أرسى اعتناق أميركا للعقيدة الوقائية سابقة بالغة الأهمية، وخصوصاً أن أميركا ترى نفسها حاملة راية وواضعة معايير للمجتمع الدولي. وعلى أساس النموذج الأميركي، لكن بغض النظر عن زعم أميركا أن حقها في العمل الاستباقي راسخ في ظروف فريدة، تستطيع باكستان أن تقدم حججاً لمصلحة حرب وقائية ضد الهند، مستبقةً ضربة هندية في كشمير؛ أو تستطيع كوريا الشمالية أن تبرر ضربة ضد كوريا الجنوبية، مستبقةً عملاً أميركياً (بناء على الخطاب الأميركي) ضد كوريا الشمالية؛ أو، بما يخص ذلك، كان يمكن للعراق أن يبرر ضربة وقائية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها، مستبقاً ما كان، في نهاية الأمر، نية أميركية معلنة بوضوح لشن حرب على بغداد. ربما الأمر هزلي، لكن لماذا لا ينبغي لصدام حسين في عالم العلاقات الدولية المحكوم بالمصالح أن يستعير عقيدة أميركا الاستباقية؟ كان بوسعه الادّعاء عن قناعة أن الولايات المتحدة كانت عاكفة

على شن حرب ضد حكمه، وأن لديها أسلحة دمار شامل وفي نيتها الحصول على المزيد منها، وأن حكومتها تجاهر بعدائها للعراق. فإمّا تغيرين يا أميركا نظامك وتتخلين عما لديك من أسلحة دمار شامل، وإمّا تواجهين ضربة وقائية عراقية!

والأمر الأقل هزلاً، كما بيّنت من قبل، هو أن كوريا الشمالية تبدو مشغولة بشيء أشبه باستراتيجية حرب وقائية حين تلاحظ في مختلف المواقف الأميركية عداءً شديداً لوجودها كنظام حكم. ومن شأن هذا، مقروناً بعدم الاستعداد الأميركي للتفاوض، أن يرفع درجة العداء إلى حد كاف لدفع الكوريين الشماليين إلى التهديد بنوع من «الكارثة» الوقائية يحمل طابعهم: إعادة فتح معامل معالجة البلوتونيوم واستئناف الجهود لإنتاج أسلحة نووية.

عيب مذهب الاستثنائية، إذاً، هو أنه يفترض أن حلفاء أميركا لا بل أعداءها سيتقاسمون استدلال الحالة الخاصة الذي يقنع أميركا بأنها تملك امتيازات فريدة خارج نطاق القانون بناء على استقامتها الاستثنائية. وحتى لو كان هناك أسباب للاعتقاد بأن الولايات المتحدة تصرفت في شؤونها الخارجية بفضيلة لم تدانها معظم الأمم الأُخرى، فبالكاد يمكن أن تكون الفضيلة الأميركية مقبولة لدى الآخرين كمعيار عالمي. تخيلوا قانوناً دولياً يقول، «تستطيع الدول اللجوء إلى الحرب في حالة الدفاع عن النفس فقط، باستثناء الولايات المتحدة، التي تستطيع بسبب كونها مميزة أن تلجأ إلى الحرب في أي وقت تشاء». وقد يصعب على الأميركيين تأويل عقيدتهم بهذه الطريقة المتشككة، لكنه أقل صعوبة بكثير لدى خصوم أميركا وحتى لدى أصدقائها. وهكذا فإن عجز أميركا عن رؤية دوافعها من خلال هذه العدسة هو السبب الذي يجعل حتى أصدقاءها وحلفاءها يعتبرونها متغطرسة في أغلب الأحيان.

غير أن المشكلة الأخطر في الحجة المشيرة إلى فضيلة أميركا الديموقراطية ليست أنها توفر غطاء ريائياً لمصالح قومية حقيرة (رغم أنها قد تفعل ذلك بالتأكيد، كما يصر وليام جيمس على القول)، وإنما هي أن العقيدة ترسب في الامتحان الأساسي للشرعية الدولية حتى حيثما يمكن إظهار الفضيلة. وليس في وسع مذهب الاستثنائية أبداً أن يفي بالمبدأ الكانطي (نسبة إلى فيلسوف القرن الثامن عشر إيمانويل كانط) الذي يقتضي أن تكون فضيلة مبدأ

أخلاقي أو شرعيته مقيسة بقابليتها لأن تكون معمَّمة. فإذا كانت الحرب الوقائية فاضلة بالنسبة إلى أميركا، فإن لكل دولة أُخرى حق أميركا في الدفاع الوقائي عن النفس (تماماً مثلما لكل دولة أُخرى حق أميركا في الحكم الذاتي والديموقراطية). أو، إذا منعت أميركا هذا الحق عن الآخرين، فإن لجوءها إلى العمل الوقائي لا يمكن أن يكون مبرَّراً أخلاقياً. إن كل ما يقصده الاستدلال ذو النزعة الاستثنائية هو إعفاء الولايات المتحدة من مبادىء أخلاقية عامة في ما يتعلق بالحرب. وهو يريد إقناع الآخرين بأن سياساتها شريفة حتماً لأنها أخلاقية على نحو فريد. لكن المفترض هو أن المبادىء الأخلاقية هي التي تحدد الذين يتحملون المسؤولية الأخلاقية عن أعمالهم، وليس العكس.

إن عقيدة بوش بشأن الحرب الوقائية تسلّم بصحة حق أميركا في اتخاذ خطوات ضد أعداء متصوَّرين قبل أن يضربوا أميركا فعلاً. ولكي تكسب قبولاً خارج الولايات المتحدة، كما رأينا، يجب تعميمها لتفي بمعيار القاعدة الذهبية: «عامل الآخرين....». يجب أن يكون لألمانيا وروسيا وباكستان، بل حتى العراق وكوريا الشمالية، الحق نفسه في إجهاض ما تتصوره عدواناً محتملاً أو وشيكاً ضدها. وهذا بالطبع لا يؤدي إلا إلى الفوضى كما تعرف الولايات المتحدة: كل دولة تقرر شن حرب أينما وحيثما تجدها مناسبة. والعقيدة هذه لا ترسب فقط في امتحان الشرعية، وإنما في امتحان الواقعية أيضاً؛ إذ لا قِبَلَ لأي دولة، ولا حتى دولة قوية مثل أميركا، أن تثبت سياستها الخارجية في استنتاج خاص ممنوع على الآخرين. وليس في مقدور أي دولة أن تنجح بشكل واقعي في عالم متكافل إلا إذا استطاعت بطريقة ما أن تؤمن سيطرتها الدائمة على الكوكب بكامله، وهذا أمر ليس من المحتمل أن تفعله أي دولة في عالم متكافل.

5

عقيدة الردع «القديمة»

> ليس لدى الرئيس أي نية في أن يسمح لأي قوة أجنبية بأن تدرك التفوق الهائل الذي استهلّته الولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي قبل أكثر من عقد مضى... قواتنا ستكون قوية بما يكفي ثني خصوم محتملين عن السعي وراء حشد عسكري أملاً بتجاوز قوة الولايات المتحدة أو مضاهاتها.
>
> ـ استراتيجية الأمن القومي الأميركي،
> أيلول/سبتمبر 2002

> لا يمكننا اعتبار الغزو المسلح واحتلال بلد آخر وسيلتين سلميتين أو وسيلتين صحيحتين لتحقيق العدالة والامتثال للقانون الدولي.
>
> ـ الرئيس دوايت أيزنهاور، 1957[1]

تقدم عقيدة الأمن القومي تبايناً صريحاً عن عصر الردع، ملاحظة أن: «في الحرب الباردة، وخصوصاً عقب أزمة الصواريخ الكوبية، واجهنا حالة راهنة (ستاتيكو)، وخصماً كارهاً للمخاطرة. وكان الردع دفاعاً ناجعاً، لكن الردع القائم على التهديد بالرد فقط لا ينجح بالقدر نفسه إزاء قادة دول مارقة أكثر استعداداً لركوب المخاطر والمقامرة بحيوات شعوبهم وثروات بلدانهم». ورغم أنه كان في الأربعينيات والخمسينيات عدد من المخططين الاستراتيجيين الأميركيين الذين

(1) هنا، كان الرئيس أيزنهاور، الذي عارض غزو أوروبا وإسرائيل لمصر في سنة 1956، ينتقد استمرار إسرائيل في الاحتلال (الجزئي) لمصر بعد انسحاب فرنسا وبريطانيا تحت ضغط أميركي.

اعتبروا النازيين أولاً ثم السوفيات أي شيء إلا كونهم خصوم «وضع راهن، كارهين للمخاطرة»، إلا أن تفسير الرئيس بوش للظروف المتبدلة بصورة جذرية يحمل في طيّاته بعض الإقناع. وكما قال الرئيس في مؤتمر صحافي عُقد في كانون الثاني/يناير 2003، «بعد 11 أيلول/سبتمبر، لا تستقيم عقيدة الاحتواء منطقياً بأي شكل من الأشكال»[2]. فاقتران هذا الأمر بأن في إمكان تكنولوجيات الدمار الشامل أن توقع، حالما تتم حيازتها، خسائر فورية، يوضح لماذا يمكن الرئيس بوش أن يقول إنه إذا انتظرت أميركا دليلاً لا يقبل النقاش لإثبات نيات خصم إرهابي، فقد يأتي في هيئة سحابة نووية ـ وهذه علامة لم يكن مستعداً لانتظارها.

تلاحظ ورقة الرئيس بوش بشأن استراتيجية الأمن القومي أن المفاهيم التقليدية للدفاع عن النفس أقرت فعلاً بـ «التهديد الوشيك» كأساس ممكن لعمل استباقي؛ لكن التهديد الوشيك كان يُفهم تقليدياً بأنه «تعبئة واضحة للجيوش والقوات البحرية والجوية وإعداد للهجوم». لكن في ظل الظروف الجديدة لعالم محفوف بالإرهابيين، «يتعين» على الولايات المتحدة «أن توفّق بين مفهوم التهديد الوشيك وقدرات خصوم اليوم وأهدافهم. فالدول المارقة والإرهابيون لا يسعون لمهاجمتنا بوسائل تقليدية؛ إذ يعرفون أن هجمات كهذه ستفشل. وبدلاً من ذلك، يعتمدون على أعمال الترهيب، مع احتمال استخدام أسلحة دمار شامل ـ أسلحة يسهل إخفاؤها، وإطلاقها سراً، واستخدامها من دون إنذار». في مثل هذه الظروف، يتضح أن «الولايات المتحدة لا تستطيع الوقوف متفرجة فيما الأخطار تحتشد»؛ إذ سيكون موقف التفرج «مقامرة متهورة»، بحسب تعبير صقر وزارة الدفاع البارز بول وولفُويتز[3].

على الرغم من كل هذا الاحتجاج الخاص، حين يبلغ الأمر مقامرات متهورة كم يختلف منطق الحرب الوقائية عن منطق الردع؟ من الواضح أنه مختلف جداً كأداة عمل مباشر ضد الإرهابيين. فالإرهابيون ومنظماتهم لعبة مشروعة ويجب

(2) الرئيس جورج دبليو بوش، مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء بلير، 31 كانون الثاني/يناير 2003.

(3) «What Does Diarmament Look Like?,» address to the Council on Foreign Relations, New York, January 23, 2003.

اعتبارهم كذلك. وهم، بحسب لغة هوبز المجازية، أعادوا وضع أنفسهم في «حالة الطبيعة» حيث لأي فرد أو مجموعة أو أمة حق في ضربهم قبل أن يتمكنوا من القيام بعمل عدائي. من هنا، فإن حرب إدارة بوش على الإرهاب، وهي تبدأ ضد إرهابيين مشبوهين من خلال أعمال اغتيال وإعاقة واعتقال واحتجاز ومصادرة موجوداتهم المالية ووسائل اتصالاتهم، ستبدو مبرَّرة كلياً، على الأقل حالما يُرتكب اعتداء إرهابي أوّلي. فهذا الاعتداء يضع مرتكبيه في حالة حرب فعلية مع أميركا (ومع أمم أخرى يوجّهون إليها ضربات) ويبرر، حتى باسم الدفاع التقليدي عن النفس، استخدام كل سلاح ضدهم من دون انتظار هجوم أو برهان حاسم آخر على أن إرهابيين فرديين أو خلايا إرهابية مترابطين بعرى واهية هم مسؤولون إفرادياً أو شخصياً عن أعمال بمقتضى أيديولوجية الإبادة التي يؤيدونها. ومثل تلك المنظمات الإرهابية العالمية ملزمة بالعنف بفعل التزامات راديكالية وإيديولوجية أصولية؛ إنها كناية عن مجرمين بالجملة جعلوا أنفسهم جميعاً خارج نظام الدولة ذات السيادة وأعلنوا أنفسهم محاربين في هجوم الإرهاب على أميركا.

إذاً الحرب على الإرهاب في حقيقة الأمر ليست حرباً وقائية على الإطلاق. وقد أشار الرئيس بوش بحق في رده على حدوث تسرب مفترض بعد 9/11 إلى أنه «بدأ» حرباً بصورة سرية: «إنهم لا يفهمون، فالحرب بدأت قبل الآن. بدأت في 11 أيلول/سبتمبر»[4]. إن الحرب الوقائية ضد الإرهابيين انفعالية، نظراً إلى أن عمل (أو أعمال) الإرهابيين السافرة وحدها هي التي تحدّد الخصوم كإرهابيين في المقام الأول. وحرب أميركا على الإرهاب هي في الواقع حرب تقليدية سريعة الاستجابة (وإن بوسائل غير تقليدية) ضد معتد استخدم سلاحه ضدّ الأميركيين.

تأتي المشكلة بالنسبة إلى عقيدة الحرب الوقائية عندما يُطبَّق المنطق الملائم للحرب ضد إرهابيين أعمالهم معروفة حتى حين لا تكون أصولهم معروفة على دول عناوينها معروفة رغم أن ارتباطاتها بالإرهاب ليست معروفة. هنا يأتي المنطق الشرطي للحرب الوقائية، مثيراً أسئلة عن استدلاله ذي المسار الكارثي؛ الاستدلال الذي ينقله باستمرار من اليقين إلى الشك، من ادعاءات أن

(4) اقتباس في *Woodward, Bush at War, p.280*.

«عدونا ارتكب اعتداء» إلى «عدونا قد/ربما يرتكب اعتداء». والحرب الوقائية كعقيدة معدَّة للتطبيق على إرهابيين معروفين قاموا بارتكاب أعمال عدائية وتدميرية لكن مواقعهم وأصولهم تبقى غير مؤكَّدة؛ لكنها طُبقت على دول مواقعها معروفة وهوياتها واضحة مع أن صلاتها بالاعتداء الفعلي أبعد من أن تكون مؤكَّدة. والمصطلحات من مثل **الدول التي تؤوي** أو **الدول التي ترعى** الإرهاب تُستخدم عوضاً عن توضيحات طارئة صريحة تُظهر دولاً كهذه أطرافاً معتدية فعلاً أو حتى أطرافاً توشك على الاعتداء. ولجعل دول نوات سيادة - وهي نفسها دول غير مناسبة بديهياً لأن تكون مرشحة لحرب وقائية - تبدو أهدافاً أكثر ملاءمة، طُرحت مصطلحات مشوشة مثل مصطلح **الدولة المارقة** تربط على نحو مزعوم بين دول يمكن إلحاق الهزيمة بها عسكرياً وإرهابيين جدًّا.

في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر 2001 مباشرة، أعلن الرئيس بوش الحرب على الإرهاب. وفي 17 آذار/مارس 2003، وأثناء إعلانه الغزو الأميركي للعراق، غير المدعوم من الأمم المتحدة، صرَّح بأن انتظار لحظة أُخرى يكون «انتحاراً»، مضيفاً أن «أمن العالم يقتضي تجريد صدام حُسين من السلاح الآن». أما كيف انتقل من الهدف الأول الذي حظي بدعم واسع، أي إخماد الإرهاب، إلى الهدف الثاني المواجَه باعتراض شديد، أي إزاحة صدام عن السلطة، فهذا في جزء منه على الأقل قصة خوف - خوف غرسته أفعال إرهابية مريعة لكنه أيضاً خوف سوّقه وضخّمه رد الإدارة على الإرهاب. وعلى مساره الكارثي، أصبحت «الدول المارقة» أهدافاً ثابتة يمكن تحديد هوياتها ومواقعها ويمكن مهاجمتها، لكنها أهداف نُزعت عنها حقوقها السيادية المعترف بها دولياً والتي كان ينبغي أن تحميها من أي هجوم. وقد صودرت تلك الحقوق بسبب سمة «المارقة»، الأمر الذي يشير إلى أن الدول المستهدفة لم تكن كيانات ذات سيادة شرعية كاملة وتمتلك الحق في حكم أراضيها وشعوبها. وفي الفترة التي سبقت حرب العراق مباشرة، شرعت إدارة بوش في الإشارة إلى العراق لا كـ«دولة مارقة» فحسب، بل كـ«دولة إرهابية» أيضاً. وفي الفترة عينها، أشار وزير الدفاع رامسفيلد إلى كوريا الشمالية بوصفها «نظاماً إرهابياً»[5].

(5) استخدم الرئيس بوش عبارة «دولة إرهابية» في إشارته إلى العراق في ظهوره المشترك مع وزير الخارجية باول في اليوم الذي تلا خطاب باول أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير 2003.=

هذا المنطق الزلق - الذي يجيز انزلاق الانتباه عن عملاء إرهابيين من غير الدول إلى «رعاة» إرهاب من الدول - يفتح عالماً من الشك لجهة السببية والسلوك المتوقَّع واليقين. وفي حين أن عقيدة الأمن القومي الجديدة تجادل على نحو مقنع بأن «انعدام جنسية» المعتدين الإرهابيين، وهذا أمر جديد، هو بالضبط الذي يجعلهم ذوي مناعة إزاء الردع، فمن الجلي أن رعاة الإرهابيين (حيث يمكن إظهارهم بوضوح بأنهم كذلك) ليسوا «بلاجنسية» بل هم عكس ذلك تماماً. الدول غير منيعة: لديها أصول ثابتة، وأهداف قيّمة، وأسلحة تقليدية ومصالح مستمرة بما فيها المحافظة على الذات. وهي بامتلاكها هذه الصفات مرشحة مناسبة تماماً لعقيدتي الردع والاحتواء اللتين تتحاشاهما الحكومة الأميركية[6]. وتطبيق عقيدة أمن قومي مصوغة من أجل «شهداء لا جنسية لهم» شرعوا فعلاً في حرب من خلال أعمال إرهابية، على دولة إقليمية بريئة من أي عمل عدائي صريح أمر أكثر من مجرد متهافت؛ إنه معيب وعقيم وحتى فاسد. والمعارضة الواسعة الانتشار ضد الحرب في العراق قبل تكشّفها كأمر واقع نشأت من هذه الهموم تحديداً.

إن الانزلاق هنا من إرهابيين من غير الدول إلى دول لا يعقل أن يكون عرضياً. فالإرهابيون يصعب حتى إيجادهم، ناهيك دحرهم، وخصوصاً بأسلحة تقليدية من النوع الذي تحدّد قوة عظمى حديثة كالولايات المتحدة. وعلى ما يروي بوب وودوُرد، شعر وزير الدفاع رامسفيلد بالإحباط في الأيام الأُولى للحملة في أفغانستان بفعل حقيقة أن «لائحة الأهداف لا تستطيع إنزال ضرر كبير بالذين نريد أن ننزله بهم». وشاركه في تذمره الجنرال ريتشارد ب. مايرز،

= وورد تعليق رامسفيلد في: *Newyork Times 7/2/2003* (James Dao, «Nuclear Standoff: Bush Administration Defends Its Approach to North Korea,» p.A13).

(6) أشار المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كينيث بولاك إلى أن الردع، الذي كان «بديلاً معقولاً» في التعامل مع «الاتحاد السوفياتي على مدى 45 عاماً»، لا يصلح في العراق لأن صدام حسين «ذو ميول انتحارية عن غير قصد». فعلاً، لأن «حساباته مبنية على أفكار لا تطابق الواقع بالضرورة ولا تستجيب غالباً لتأثيرات خارجية» وبالنظر إلى «ماضيه الحافل بحسابات كارثية خاطئة»، فإن المسألة الوحيدة التي تواجهها الولايات المتحدة هي «الحرب الآن أو الحرب لاحقاً - حرب بلا أسلحة نووية أو حرب بأسلحة نووية» («Why Iraq Can't be Deterred ,» *New York Times Magazine*, September 26, 2002). لمزيد من التفصيلات، انظر كتابه: *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq* (New York: Random House, 2002). =

الذي قال «لدينا قوة عسكرية رائعة الأداء ضد أهداف ثابتة. ونحن لا نحسن العمل بالقدر ذاته ضد أهداف متحركة»[7]. وكان همهما نظام طالبان، لكن تعليقاتهما تشير إلى صعوبة مواجهة إرهاب بأسلحة تقليدية فيما الأعداء الحقيقيون يملكون «شبكات وتزمتاً» لا «أهدافاً قيّمة»[8].

من ناحية أُخرى، كان لدى العراق (قبل الحرب)، بوصفه، نظرياً، من أفضل الدول العربية تسليحاً، 36,000 جندي نخبوي و 100,000 جندي آخر أو يزيد، و200 دبابة قتال، و316 طائرة، و90 طائرة هليكوبتر، و 3000 مدفع مضاد للطائرات. ورغم أن تلك الأسلحة التقليدية كانت مثيرة للخشية، فقد كان هناك ما يماثلها وكان يمكن بالتالي تدميرها بالقوة النارية الأميركية الفائقة بسهولة نسبية ـ كما جرى، في الواقع، بعد وقت قليل. وفي معرض التفكير في الاستراتيجية، رأى نائب الرئيس تشيني، من دون تورية بحسب ما ظهر، بأنه «بقدر ما نحدد مهمتنا على وجه العموم، بمن في ذلك أولئك الذين يدعمون الإرهاب، فإننا نصل عندئذ إلى مهاجمة دول. والعثور عليها أسهل من العثور على بن لادن»[9]. على غرار المخمور الذي سقطت منه المفاتيح في جانب من الشارع فيبحث عنها في جانب آخر لأن «الإنارة فيه أفضل»، فإن الولايات المتحدة تفضل الدول التي تستطيع تحديد مواقعها وقهرها على الإرهابيين الذين لا تستطيع حتى أن تجد لهم أثراً. إن التفوّق العسكري الأميركي يعتمد على قابلية قياس الأسلحة: عندما يكون لدى خصوم أميركا النوع نفسه من الأسلحة، لكن بأعداد أقل وبمستويات تطور تكنولوجي وخبرات نشر أدنى، فإن انتصارها مؤكد.

= على العكس من ذلك، يستطيع المرء القول إن نظام صدام حسين دام 31 عاماً لا نتيجة «حظ سعيد» (مرشح بولاك للتوضيح) وإنما لأن صدام أحسن قراءة سياسات الجزرة والعصا والاستجابة لها. واعتداء العراق على الكويت ـ أبرز «حساباته الخاطئة» ـ نشأ من انعدام نيات أميركية واضحة (السفيرة الأميركية إلى العراق في سنة 1991 لجأت إلى الهذر في الوقت الذي كان ينبغي لها تحذير العراق من عواقب وخيمة) بقدر ما نشأ من مجافاته للمنطق، وهذا مبحث معزّز بتجاوبه مع تهديدات نووية أميركية في حال قيامه بنشر أسلحة بيولوجية وكيميائية في تلك الحرب. والأهم من ذلك هو أن بولاك يركز فعلاً على الفارق بين دول ذات مصالح وبين إرهابيين بمحاولة إعفاء صدام من منطق هذا الفارق المقنع في ظروف مختلفة. وما دام التهديد بحرب وقائية فشل في ردع صدام في نهاية الأمر، فقد فشل في فعل ما أملت إدارة بوش بأن يفعله.

(7) Woodward, *Bush at War*, p.174.

(8) Ibid., p. 89.

(9) Ibid., p. 41.

إلا أن أصحاب العقول المهيمنة وأصحاب العقائد المستترة لا يساعدون في خلق محاربين يمكن حساب قوّتهم، ومن غير المحتمل إلى حد بعيد أن يُنتجوا حروباً يمكن كسبها. فخاطفو الطائرات الساعون إلى الشهادة لا يمكن التغلب عليهم بقنابل ذكية أو بجنود مشاة مدرَّبين جيداً أو بردع نووي. إذاً دعهم في مخابئهم الجبلية التي لا يمكن الوصول إليها وبيوتهم الحقيرة المجهولة في المدن، وطارِدْ حفنة مختارة من الدول المارقة في كابول وبغداد. الضعف يبرز المقدرة. باستثناء أن دولاً مثل العراق وكوريا الشمالية ملائمة ذاتياً للردع والاحتواء أكثر مما هي ملائمة للحرب الوقائية، لذا حين تطبق عليها عقيدة الحرب الوقائية، تنصهر هذه العقيدة بسرعة وتتحول إلى شيء يشبه كثيراً جداً حالة خاصة من الردع ـ وبحسب عبارة تود ليندبرغ الجريئة ـ الاستباق بوصفه «إعادة التأسيس العنيفة لمصطلحات الردع»[10].

هذا ما أقرت به إدارة بوش: في بداية سنة 2003، اعترف مسؤول كبير في الإدارة بأن في الاستراتيجية الاستباقية الجديدة «ثمة عنصر ردع أيضاً للأشرار»[11]. فبإزاء كوريا شمالية شرسة من الواضح أنها تستغل انهماك أميركا بالعراق، اعترف ناطق باسم بوش والشحوب باد على وجهه بأن البلد لم يكن في أي حال في وضع يؤهله للنجاح في التهديدات المضمرة في عقيدته الوقائية الجديدة، على الأقل حين تكون دولة مارقة محتملة مالكة لأسلحة نووية: «لا أقول إننا لا نملك خيارات عسكرية»، قال المساعِد المربك، «أقول فقط إننا لا نملك خيارات عسكرية صالحة»[12]. وبسرعة أصبحت اللعبة هناك رقصة ردع نموذجية، حيث هددت كوريا الشمالية باستخدام سلاح نووي وتحدثت الولايات

(10) Lindberg, «Deterrence and Prevention»

(11) Gordon, «Serving Notice »

(12) David E. Sanger, «Nuclear Anxiety: U.S. Eases Threat on Nuclear Arms for North Korea,» *New York Times*, December 30, 2002, p. A1 أشار ليون فورث، وكان في ما مضى مستشار نائب الرئيس غور لشؤون السياسة الخارجية، في مقال افتتاحي إلى أن عدم الإتيان بأي عمل إزاء استفزازات كوريا الشمالية انطوى على خطر تحول خطاب الرئيس بوش بشأن الحرب الوقائية إلى «تهديدٍ هناك من يتحدى تنفيذه» فتكون النتيجة «أننا نعد لخوض حرب مع بلد قد يحوز أسلحة نووية في نهاية الأمر، بينما يدنو بلد آخر من القدرة على بدء إنتاج [أسلحة نووية] بالجملة» (Leon Fuerth, «Outfoxed by North Korea,» *New York Times*, January 1, 2003, p. A15).

المتحدة بشكل غامض عن عزلة وعقوبات و«رفض الابتزاز» حتى إبان إبقائها حاملة طائرات في المنطقة وإعدادها 24 قاذفة قنابل استراتيجية للانتقال إلى قاعدة غوام غير البعيدة عن منشآت المعالجة النووية الكورية الشمالية في يونغ بايون. وعقب الحرب في العراق قال مسؤول في وزارة الدفاع (من دون ذكر اسمه) «إننا ملتزمون في كوريا بأنواع الموارد وأنواع القدرات التي أتينا بها إلى العراق. ونعتقد أن فعل ذلك سيجعل ردعنا هناك أكثر إقناعاً وأقوى كثيراً»[13].

عند نقطة الالتقاء هذه، المميَّزة باستراتيجية أميركا الفعلية في العراق وكوريا الشمالية على السواء، تكبر الفوارق بين الحرب الوقائية والردع على نحو مشوَّش حقاً. وكما أشار تشارلز كروثامر بشكل صائب، «إن خيار الاستباق، إذا أُخذ به، سيخدم كشكل عال من أشكال الردع. ففكرة الاستباق هي ردع دول لا عن استخدام أسلحة دمار شامل وإنما عن حيازتها بادئ ذي بدء»[14]. لكن ما إن تُنشر كشكل «عال» من أشكال الردع، أو كـ«إعادة تأسيس عنيفة لمصطلحات الردع»، تتوقف عن كونها حرباً وقائية بأي حال في أي معنى محدد. والفكرة الحقيقية للحرب الوقائية هي التدخل بجرأة في الشؤون الداخلية لأنظمة مناوئة ومنظمات إرهابية والإسهاب في التحوير المنطقي وغير المباشر للسلوك الذي يحدد الاحتواء والردع. وكل ردع نوع من الاتفاق للانغماس في الابتزاز. والحرب الوقائية تتلافى كل تفاوض ومن ثم كل ابتزاز.

عندما قصف الإسرائيليون المنشأة النووية العراقية أوزيراك في سنة 1981، طرحوا للنقاش مسألة كيفية ردع العراق عن استخدام أو حيازة أسلحة دمار شامل[15]. لقد كان ما فعلوه ضربة وقائية حقيقية. وكان يمكن لخطة كلينتون غير المنفذة لإزالة المنشأة النووية الكورية الشمالية في يونغ بايون سنة 1994 أن تكرّر الأمر نفسه. وبدلاً من ذلك، أقدمت إدارة كلينتون في نهاية

(13) اقتباس من قِبل Thom Shanker, «Lessons From Iraq Include How to Scare Korean Leader,» *New York Times, May 12, 2003, p. A17.*

(14) Charles Krauthammer, «The Obsolescence of Deterrence,» *«Weekly Standard, December 9, 2002, p.24.*

(15) آنذاك، وُوجهت تلك الضربة الاستباقية بإدانة شديدة لا من نقاد إسرائيل التقليديين فقط، كفرنسا، بل من بريطانيا (التي وصفتها بـ «خرق جسيم للقانون الدولي») وإدارة ريغان.

الأمر على عقد صفقة، الإطار المتفق عليه، وقامت بموجبه بتزويد كوريا الشمالية بالنفط وبمساعدتها في بناء محطة طاقة نووية في يونغ بايون لقاء تعهّد كوريا الشمالية بعدم تطوير أسلحة نووية. والبلوتونيوم من النوع الذي يمكن تحويله إلى سلاح منتج ثانوي من يورانيوم مستنفد (الوقود المستخدم في محطات طاقة نووية)، وكوريا الشمالية وافقت على نظام تفتيش تحت رعاية لجنة الطاقة الذرية لضمان عدم إساءة حق استخدامها الطاقة النووية لمثل تلك الأغراض العسكرية. ومع أن الرئيس كلينتون درس خيار الحرب، فإنه لم يدع خطابه قط يلزمه برد عسكري، فاستطاع بذلك تغيير مجرى الأزمة بهدوء، متحاشياً ما كان يمكن أن يكون كارثة مرعبة بالتعبير الإنساني - وإن يكن ذلك، كما علّق النقّاد، قد أفضى إلى النهاية المؤسفة وهي تأجيل الأزمة إلى هذه الحقبة، مع الدعوة إلى مزيد من الأشكال التقليدية من التفاوض والاحتواء والردع.

لقد كان مقدار الابتعاد عن هدف العقيدة «الجديدة» للحرب الوقائية إلى استراتيجية أكثر تقليدية بكثير، أي استراتيجية مفاوضات وتهديدات وإغراءات تمثل عقيدة ردع واحتواء تقليدية، جلياً إلى حد بعيد، ومع ذلك لم يفطن له استراتيجيون يبحثون عن النقاء العقيدي. فقبيل بداية حرب العراق، مثلاً، شدَّد جون ج. ميرسهايمر وستيفن م. والت على أن «الولايات المتحدة تواجه خياراً واضحاً في العراق: الاحتواء أو الحرب الوقائية... في الواقع، ليست الحرب ضرورية»[(16)]. وقد فاتهما أن عقيدة بوش كانت تستخدم الحرب الوقائية كسياسة احتواء طوال الأشهر التي أفضت إلى الحرب، وأشارت بداية الحرب إلى فشل سياسة الردع/الاحتواء هذه. ومن المؤكد أن الرئيس بوش بدأ حربه على الإرهاب بعقيدة حرب وقائية ولا ريب؛ حرب بدا أنها تقدم الخيار الذي طرحه ميرسهايمر ووالت. وقد أكد السمة الوقائية لرده بنعت الإرهابيين بـ«الأشرار» وبقطعه وعداً بمعاقبتهم وفق شروطه غير القابلة للتفاوض. لكن بمضي الوقت وثبات صعوبة

(16) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, «Keeping Saddam Hussein in a Box,» New York Times, February 2, 2003, sec.4, p.15. قدم ميرسهايمر ووالت نقداً «واقعياً» لاستراتيجية الحرب العراقية في عدد كانون الثاني/يناير 2003 من Foreign Policy، إذ قالا إنه كان في إمكان الردع وحده أن يعمل على أحسن ما يرام في العراق.

العثور على الإرهابيين، بدا أنه يهبط المنحدر الزلق، واصفاً بعض الدول المستقلة المختارة بصورة عشوائية بأنها «محور الشر» مبدلاً بذلك المنطق الخُلُقي ورافعاً في الوقت نفسه الرهان العالمي. أي محور شر هذا؟ لماذا ليست ليبيا أو كوبا، عدوتا الولايات المتحدة «المارقتان» والمتقلبتان والمستبدتان كما قوى المحور الجديد؟ لمَ ليست فيتنام، التي هزمت الولايات المتحدة فعلاً لكنها أصبحت شريكة تجارية؛ أو لمَ ليس الصين، التي تمثّل النظام الشيوعي الأقوى في العالم وتبقى المنتهك البارز لحقوق الإنسان؟ لا يمكن أن يكون الأمر متصلاً بالإرهاب، لأن لا صلة لكوريا الشمالية به، والإدارة لم تستطع قط أن تثبت إطلاقاً وجود صلة بين العراق والقاعدة، ناهيك عن أن تكون صلة متينة على غرار، مثلاً، صلة الاستخبارات الباكستانية بها، أو أن العراق كان في موقف أفضل لبيع أسلحة دمار شامل من موقف الشيشان أو قرغيزستان، على سبيل المثال.

على أي حال، إن نسبة اللوم في حالات «رعاية الإرهابيين» أو «إيوائهم» أصعب كثيراً من أن يلام الإرهابيون مباشرة. وإدانة كيانات جماعية - دولة وحكومتها وشعبها وثقافتها - أصعب كثيراً من إدانة أفراد. وحين يطبَّق منطق الحرب الوقائية على دول، فإنه يضرب مثل هذه التفصيلات الدقيقة عُرض الحائط. وعلى حد تعبير المؤرخ المحافظ الحكيم طوني جود، بما أنه يبدو أن «ليس هناك صلة واضحة بين صدام حسين والقاعدة... شرع أنصار شن حرب على العراق في ادعاء عدم إمكانية استبعاد صلة كهذه، ولذلك ينبغي ''استباقها''»(17).

في مواجهة إدارة بوش لأزمة كورية شمالية لم تردها في طريقها إلى إثارة أزمة عراقية أرادها، اضطرت إلى البحث بارتباك وصولاً إلى لغة أنقذت عقيدتها للحرب الوقائية من تفكك تام. وقد شرح وزير الدفاع الفارق على النحو التالي: «لقد تحدى النظام العراقي الأمم المتحدة سنوياً لمدة طويلة من الزمن. والوضع في كوريا الشمالية وضع حديث العهد نوعاً ما... [والعمل مع جيران كوريا

(17) Tony Judt, «The Wrong War at the Wrong Time,» *New York Times*, October 20, 2002, sec. 4. p. 11

دبلوماسياً] يبدو لي سبيلاً منطقياً تماماً للتقدم»[18]. وحتى عندما هددت كوريا الشمالية في نهاية سنة 2002 بالذات بالانسحاب من اتفاقية حظر الانتشار النووي ومحاولة إغواء كوريا الجنوبية (في عهد رئيس جديد غير مجرّب ومنتخَب بمساعدة من مشاعر العداء لأميركا) لاتخاذ موقف كوري شامل مناهض لأميركا، قال الرئيس بوش ببساطة: «أعتقد أن ذلك ليس كشفاً لنوايا عسكرية، إنه كشف لنوايا دبلوماسية»[19]. وما الفارق؟

كان السبيل الوحيد إلى التمييز بين الحالتين وحفظ الخطاب الخُلُقي هو محاولة إثبات أن العراق «شر» من توأمه في محور الشر، أي كوريا. وعلى هذا النحو حاول وزير الخارجية كولن باول أن يعرض حجته: في نهاية الأمر، وخلافاً لكوريا الشمالية، استخدم صدام حسين أسلحة كيميائية شاملة التدمير، وبفعله هذا «أظهر نية أشد شراً، ساعياً للهيمنة على الشرق الأوسط». وعلاوة على ذلك، حتى لو كانت كوريا الشمالية تمتلك بالفعل قدرة أسلحة نووية، فإنها «بلد في حالة ميؤسٍ منها. ماذا عساها أن تفعل بسلاحين أو بثلاثة أسلحة نووية إضافية أُخرى عندما تتضور جوعاً وتفتقر إلى الطاقة ويكون اقتصادها مشلولاً؟»[20]. وعن الكوريين الشماليين، يقول السفير السابق إلى كوريا الجنوبية دونالد غريغ، ببساطة: «لا أظن أن هؤلاء مجانين» ـ ليسوا على غرار صدام حسين على الأرجح، رغم أن أحداً من أطباء علم النفس السريري لم يُسأل عن رأيه في هذا الشأن[21].

على مثل هذا الأساس الواهي، لم تتساهل الولايات المتحدة فحسب تجاه أعمال كوريا الشمالية الاستفزازية غير العاديّة والتي تهدف إلى تطوير أسلحة نووية، بل إنها سمحت في نهاية سنة 2002 بأن تُسلَّم صواريخ كورية شمالية من طراز «سْكود» مخبأة في سفينة شحن إلى اليمن (كي لا يُساء إلى حكومة

(18) مقتبس من قِبل Richard W. Stevenson, «North Korea Begins to Reopen Plant for Processing Uranium,» *New York Times,* December 24, 2002, p A1.

(19) David E, Sanger, «President Makes Case That North Korea Is No Iraq,» *New York Times,* January 1, 2003, p. A1.

(20) مقتبس في Sanger, «Nuclear Anxiety».

(21) مقتبس في Howard W. French, «Nuclear Fear as a Wedge,» *New York Times,* December 24, 2002, p.A1.

يمنية محضت تأييدها حديثاً)، بعد أن اكتشفها عناصر من سفينة حربية إسبانية عقب ورود تقارير من الاستخبارات الأميركية. مثل هذه الوقائع المحرجة تقول لماذا الاستثنائية المثالية المؤثرة عاطفياً بحديثها عن المبادىء الأخلاقية هي أساس غير كاف لحماية المصالح الأميركية. فهاهم سبعة وثلاثون ألف جندي أميركي ما زالوا يمثلون سلك إعثار في كوريا الجنوبية ويغدون في مرمى المدفعية الكورية الشمالية مباشرة وإن أبعدوا الآن قليلاً عن المنطقة المنزوعة السلاح. ومع ذلك، عجزت إدارة بوش عن تقديم أي رد ذي معنى بأي حال.

هكذا حاول الرئيس بوش أن يميز حالة كوريا الشمالية، حيث كانت أميركا تفاوض دبلوماسياً، من حالة العراق، حيث كانت عازمة على خوض حرب، حيث أعلن: «إن حسين فريد بهذا المعنى: لقد تحدى العالم أحد عشر عاماً... وأعدم شعبه بالغازات السامة فعلاً. استخدم أسلحة دمار شامل ضد دول مجاورة واستخدم أسلحة دمار شامل ضد مواطنيه. وهو يريد امتلاك سلاح نووي. أفصح عن أنه يكره الولايات المتحدة، وكذلك يكره أصدقاءنا»[22]. لقد اختفت قضية الإرهاب الأصلية الحيوية ببساطة من البيان التبريري لمصلحة أسباب للتدخل أكثر إقناعاً وإن تكن أقل تعلقاً بالموضوع. ومع ذلك، تفشل تلك التبريرات إذا أخذت الواحدة تلو الأخرى في أن تُقنع بصورة تامة، إذ إنها تستمد أشكال اقتناعها من جمع المزاعم لا من رجحان الأدلة[23].

(22) مقتبس في Mike Allen, «Bush Pledges Dipllomatic Approach to North Korea,» *Washington Post*, October 22, 2002, p. A24

(23) مثلاً، رغم الزعم القائل إن صدام استخدم مواد كيميائية ضد شعبه، فربما أهم التُهم الجانبية وأقلها تنازعاً والتي استخدمتها الحكومة الأميركية لدعم الدعوى العامة ضد النظام العراقي كدولة مارقة خطرة وقاسية، جرى الطعن فيها. فلأن الإصابات الفظيعة التي لحقت بالأكراد بسبب مواد كيميائية في حلبجة إنما وقعت خلال الحرب العراقية - الإيرانية وفي خضم معركة قد يكون كلا الطرفين قد استخدم مواد كيميائية فيها، ثمة في الواقع أسئلة حول ما إذا كان العراقيون يستخدمون الأسلحة ضد الأكراد أم ضد أعدائهم الإيرانيين، وهناك بالفعل حتى أسئلة حول أي من الطرفين استخدم المادة السامة. انظر Stephen C. Pelletiere, «A War Crime or an Act of War?,» *New York Times*. January 31,2003, p. A29. إن حجج بيليتييه مثيرة للجدل، وقد ووجهت بتشكيك من نقاد موثوقين مثل كينيث روث، من «هيومان رايتس وُتش»، الذي يحمل العراق وحده مسؤولية إعدام مدنيين أكراد بالغاز في حلبجة. انظر رسالة روث إلى المحرر، «نيويورك تايمز»، 2003/2/5. لكن الأخطر من ذلك هو أن الولايات المتحدة هي التي زودت العراق بالكثير مما كان لديه من أسلحة حرب كيميائية وبيولوجية يوم كانت أميركا تدعم العراق ضد إيران.

بتجاوز إدارة بوش انعدام الدليل على وجود روابط متينة بين العراق والإرهاب، اضطرت أيضاً إلى مواجهة ركاكة الدليل الذي يُظهر انتهاكات لأسلحة عراقية من نوع قد يجعلها مذنبة بالتخطيط لأعمال إرهابية أو بدعمها. وقد ردت بادعاء امتلاكها معلومات ذات صلة تناقض تقارير مفتشي الأمم المتحدة وآراء الحلفاء مع الإصرار على عدم كشفها خشية تعريض المصادر للشبهات أو حتى للخطر. واتهمت العراقيين بانتهاكات نفاها رئيس مفتشي الأمم المتحدة، هانس بليكس، صراحة[24]. واختلقت بعضاً من أدلتها، وتلاعبت بتقارير للاستخبارات وشوهتها، أو كذبت ببساطة. وبصرف النظر عن إثارة قضايا ثقة بالغة الأهمية، ومن دون تقرير الحقيقة النهائية، من الواضح أن تطبيق منطق الحرب الوقائية على الدول ليس بالمهمة السهلة.

في ظاهر الأمر، تبدو حالة أفغانستان أقل صلة بهذا البحث النقدي. فحكومة طالبان قدمت دعماً واضحاً إلى قواعد تدريب إرهابيين ومن ناحية أُخرى أظهرت بوضوح تواطؤها في تطوّر القاعدة إن لم تشارك في أعمالها. وبالنظر إلى أيديولوجية طالبان، ووجود قواعد تدريب الإرهابيين والروابط المالية والقيادية الوثيقة بين الحكومة والقاعدة وبين الملا عمر وأسامة بن لادن، ليس هناك ما هو أوضح من هذه الأدلة على رعاية الدولة للإرهاب. ورغم وجود مجال للخلاف الأكاديمي حول المدى الأقصى لمسؤولية طالبان المعنوية عن أحداث 9/11، لم تنكر سوى قليل من الدول أن الولايات المتحدة في غمرة مطاردتها طالبان، لم تكن تهاجم دولة أوت الإرهابيين فحسب وإنما تدمّر نظاماً شارك بنشاط في أعمال إرهابية. لكن حتى في هذه الحالة الواضحة كما يبدو، تبين أن القضاء على نظام طالبان أخفق في القضاء على القاعدة التي توارت مع بعض كبار زعمائها على الأقل لتقاتل يوماً آخر في مكان آخر. ومنطق الرعاية، حتى في أحسن أحواله المقنعة، يذهب في اتجاه واحد فقط. قد تؤوي دولة إرهابيين وترعاهم، لكن القضاء على الدولة لا يقضي على الإرهابيين. فهم يتلقون الدعم لكنهم لا

(24) في خطابه عن حالة الاتحاد، زعم الرئيس بوش أن الرؤوس الحربية القديمة التي اكتشفها مفتشون في 16 كانون الثاني/يناير 2003 كانت دليلاً على خطط صدام لاستخدام مواد كيميائية وبيولوجية؛ لكن بليكس ذكر أنه لم يُعثر على «أثر» لعناصر كيميائية أو بيولوجية في الرؤوس الحربية (أو في أي مكان آخر ذي صلة).

يعتمدون عليه أو على الذين يقدمونه. وغالباً ما يُشبَّه الإرهابيون بأورام سرطانية تدمر نفسها عندما تُتلف عوائلها، إلا أنهم أشبه بطفيليات متنقلة تعيش في أجسام تغذيها لكنها تنتقل من عائل إلى عائل فيما هي تفسد وتتلف الأجهزة التي تقتات منها. لقد ولّت طالبان، أمّا القاعدة فلا تزال حية ترزق. انتهى عهد صدام حسين، أمّا عهد الجهاد ضد أميركا فقد بدأ لتوه.

ثمة دول مضيفة جديدة تتكاثر. وهي تشمل عشرات الأنظمة الفاسدة وغير الديموقراطية، وحكومات عديدة ضعيفة وغير مستقرة، وعدداً غير قليل من مجتمعات العالم الثالث المهمّشة بالعولمة والمعادية لأميركا. وتشمل أيضاً أنظمة استبدادية فضلاً عن أنظمة ذات أشكال أولية من الديموقراطية وحليفة وصديقة لأميركا، مثل مصر واليمن والمغرب والمملكة العربية السعودية وباكستان، وكلها تضمّ إرهابيين حالياً - وإن عن غير قصد. متى تتحول «مساعدة» دولة «صديقة» مثل إندونيسيا أو الفيليبين على شن حرب على الإرهاب إلى حرب أميركية على الدولة الصديقة؟ هناك أكثر من 1700 جندي من القوات الخاصة الأميركية متأهبون لـ «مساعدة» رئيسة الفيليبين أرويو على تشتيت نحو 250 عضواً من جماعة أبو سياف والقضاء عليهم، لكن يتبين أن الحكومة الفيليبينية تتردد في السماح لهم بالدخول.

إن التهديد النسبي الذي تشكله دول محددة (أكانت «دولاً مارقة» أم «راعية للإرهاب» أم مجرد دول غير ودودة) ضد الولايات المتحدة ودول أُخرى يجب أن يقدّر بمعايير مشتركة وواضحة ومؤسسة تجريبياً بحيث تحظى باعتراف محافل دولية كمجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. فلا يكفي وجود نظام غير مستقر أو استبدادي (وهذا حال عشرات الدول). والمعايير الأساسية لا تتعلق بسمة الدولة أو استقرارها أو ديموقراطيتها أو شرعيتها وإنما بطبيعة ارتباطاتها بالإرهاب. ومن الواضح أن وجود الإرهابيين على أرض دولة ما غير كاف؛ إذ يوجد إرهابيون في كندا وإنكلترا وألمانيا والولايات المتحدة وكثير من الدول الغربية الأُخرى. في الواقع، إذا ترعرع إرهابيون في مجتمعات غير مستقرة، فإنهم يترعرعون أيضاً في مجتمعات مفتوحة وليس من السهل كشفهم فيها. في الماضي، كانت إيرلندا (الجيش الجمهوري الإيرلندي) وإيطاليا وألمانيا (الألوية

الحمراء) وإسبانيا (إقليم الباسك) وكمبوديا وجورجيا (السوفياتية سابقاً) من بين دول كثيرة يعتقد أنها مصدر للإرهاب الدولي. وجماعات الميليشيا الأميركية المتطرفة بيمينيتها وغيرها من المنظمات شبه العسكرية لم ترتكب أعمالاً إرهابية في الولايات المتحدة فحسب، بل سعت أيضاً لعقد تحالفات مع فاشيين جدد في ألمانيا وأماكن أُخرى، مستخدمة في أغلب الأحيان التكنولوجيات الدولية نفسها كالإنترنت المفضلة لدى شبكات إرهابية أوسع شهرة[25]. وتختلف لائحة وزارة الخارجية الرسمية بشأن المنظمات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب تماماً عن لائحة الرئيس بوش المختزلة بمحور الشر ـ إذ تتضمن كوبا والسودان وسورية وكذلك 28 «منظمة إرهابية أجنبية» منها أوم شينريكيو، وكاخ، ونمور تحرير التاميل، وإيتا الباسكية، والدرب المضيء، وحركة توباك أمارو الثورية[26]. ومثلما هناك معايير قانونية تحدد المحاكم بها جرائم معينة بوصفها جنائية أو جرائم يترتب عليها الحكم بأقصى عقوبة وإلى ما هنالك، فإن هناك حاجة إلى معايير قانونية تستطيع أجهزة أمنية جماعية أن تحدد بها أعمال الدول بوصفها متواطئة مع أو مشاركة في عمل إجرامي إرهابي. ولو كانت مثل هذه المعايير متوفرة لدى الحكم على العراق، لكانت الولايات المتحدة إمّا في وضع يمكنها من كسب دعم أوسع لحربها وإما في وضع يضطرها إلى المضي (إذا شاءت) في انتهاك صريح للقانون.

إذا نحّينا مثل هذه المعايير جانباً، فمن الواضح أن قضايا المخاطرة واليقين والشك والمسؤولية واللوم تغدو مائعة إلى أقصى حد في المنطق المراوغ للحرب الوقائية. والدول تشكل مرشّحات هزيلة للحرب الوقائية لأنها جزء من نظام دولي محدَّد بالسيادة ومحدد (بموجب ميثاق الأمم المتحدة) بالالتزام المتبادل بتفادي الحرب إلا إذا كان يمكن تبريرها بالدفاع عن النفس أو بتهديد وشيك بحيث يمكن تفهّم العمل الاستباقي بوصفه نوعاً من الدفاع الاستباقي عن النفس.

عندما تطبَّق الحرب الوقائية على الدول، تظهر مجدداً جميع قضايا العقلانية وإمكانية التنبؤ واليقين التي تتعرض لهما عقائد تقليدية للردع

(25) للتوثيق، انظر تقارير مركز قانون الفقر الجنوبي (WWW.splcenter.org).

(26) طبعاً، التمييز بين الإرهابيين المحليين والإرهابيين الدوليين عويص ولا يعتد به لدى الذين يودون توجيه ضربة استباقية إلى الإرهاب «الدولي». بل إن الحرب الوقائية المضادة للإرهاب يجب إدارتها بأقصى درجات الحذر.

والاحتواء. وهكذا، فإن الولايات المتحدة متورطة في لعبة تخمين بشأن النيات والدوافع والعقلانية في كوريا الشمالية، وهي لعبة لا تختلف كثيراً عن ألعاب التخمين التي تورطت فيها في تعاملها مع الاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة - والتي تستمر في المشاركة فيها اليوم (بمعزل عن الإرهاب كلياً) الصين وكوبا مثلاً. ولعل كوندليزا رايس، التي أمضت أعواماً عديدة كخبيرة بالشؤون السوفياتية، انطلقت في تسليمها المسبق بعقيدة «جديدة» للحرب الوقائية من جذورها الأكاديمية بمقدار أقل كثيراً مما نفترض. والنزوع إلى رؤية صدام على صورة يصر مسؤولون في الإدارة أنها تذكّرهم بستالين لا يرمي إلى ذم صدام بقدر ما يرمي إلى تبرير إعادة إدخال استراتيجيات الردع من الباب الخلفي بعد أن تم التخلص منها علانية من المدخل الأمامي. وفي حين أن البعض سيصر على القول إن الرئيس لم يرحِّب بخيار الردع قط، فقد كان منطق هذا الخيار وفق أصول اللعبة إلى حد بعيد في العراق، وكان في إمكانه بالفعل أن يرغم بوش على السعي وراء الاحتواء - لو أن صدام استجاب تماماً لكل مطلب.

قبل الغزو الأميركي، طُبقت الحرب الوقائية في العراق على النحو الذي طُبق به الردع النووي على الاتحاد السوفياتي: ليس «قُضي عليك، انتهى الأمر، ومهما تفعل الآن، فإنك ستُهاجم وسيُنزع سلاحك» وإنما «ما لم تتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة، وما لم يُنزع سلاحك أو تتخذ خطوات ملموسة لتنزع سلاحك بنفسك، وما لم تغير نظامك أو طموحاتك العسكرية إن لم يكن نظامك، سنقوم بنزع سلاحك». هذا احتواء، وردع، واستخدام لقوة كامنة لإجراء تغييرات مرغوب فيها في سلوك خصم. ومهما كانت فظة، وفي حين أنها فشلت أخيراً كردع، فقد نُشرت كشكل من أشكال التفاوض مع العدو بالطريقة نفسها بالضبط التي تعهد الرئيس فيها بأنه لن يتفاوض مع إرهابيين. ومهما تبلغ من الذكاء، فإنها تتيح للخصم دوراً حاسماً في تحديد النتيجة. وسواء كان صادقاً أم لا، فقد قال الرئيس مراراً وتكراراً إن نشوب حرب أو عدم نشوبها متوقف على صدام حسين وصدام حسين وحده. كان عليه فقط الامتثال للقرار 1441 (وهو أمر حتى أولئك الذين عارضوا التدخل الأميركي لم يخامرهم اعتقاد بأنه فعله).

غير أن رسالة الحرب على الإرهاب كانت مختلفة جداً: كانت «سنجدك،

ونعترض سبيلك، وندمرك. نقطة. لا شيء مرهون بك». والحرب الوقائية الحقيقية ليست بحاجة إلى قرارات للأمم المتحدة ولا تطلب تبريرات. «أنتم الذين بدأتموها»، قال الرئيس بوش للإرهابيين، و«نحن الذين سننهيها». أما الرسالة إلى العراق، فكانت: «ما لم تنزع سلاحك، سننزعه نحن». ليس هذا تصريحاً، إنه تهديد. كل شيء يتوقف على الخصم. هذه ليست حرباً وقائية، بل **تهديد** بحرب وقائية استُخدم كأداة في جعبة الاحتواء والردع. لقد انتهت عقيدة الاحتواء ولم «تعد تستقيم منطقياً».

مع العراق وكوريا الشمالية على السواء، كانت ثمة مفاوضات ضمنية من دولة لدولة مع جدول بأثمان قابلة للتفاوض وضِع لتشكيلةٍ من النتائج المطلوبة. والأمر نفسه ينسحب على سورية وإيران اليوم. وقد تبين أنه حتى تغيير النظام في بغداد، وكان في أول الأمر شرطاً ضرورياً لكبح أميركا، كان قابلاً للتفاوض. ولو أن صدام حسين استجاب للقرار 1441، لفُهم ـ كما أعلنت أميركا ـ بأنه تغيير للنظام. وبمعاملة العراق وكوريا الشمالية كدولتين لهما مصالح لا كإرهابيين لا جنسية لهم، أعادت الولايات المتحدة العقيدة «الجديدة» للحرب الوقائية إلى عقيدة الردع والاحتواء «القديمة».

في الواقع، بدت استراتيجية الحرب الوقائية في العراق، وفي أحسن الأحوال، مماثلة كثيراً لمخادعة كبرى كانت صدقيتها تؤمّن يوماً بيوم من خلال تشكيلة متنوعة من وسائل الردع: من خلال حشد كثيف للأسلحة في المنطقة، ومن خلال الوضوح الذي أصدرت الإدارة به تهديداتها وتحذيراتها، ومن خلال استعدادها الظاهر للعمل بمفردها في حال لم تستطع إقناع الأمم المتحدة وحلفائها بالمشاركة. وقد قال كولن باول بحزم أمام الموفدين إلى المنتدى الاقتصادي العالمي (2003) في دافوس: «لا يمكن أن تصبح تعددية الدول عذراً للتراخي... وما زلنا نحتفظ بحقنا المستقل في القيام بعمل عسكري ضد العراق بمفردنا أو في تحالف طوعي»[27]. إن المقصود بالحرب الوقائية هنا هو تحريك

(27) وزير الخارجية كولن باول، كلمة أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، كما وردت فـي «Powell on Iraq: 'We Reserve Our Right to Take Military Action'» *New York Times*, January 27, 2003, p.A8.

عمل على الجانب الآخر للحيلولة دون الاضطرار إلى تنفيذ حرب وقائية. إنها ردع مع رفع الثمن. وهي توسِّع المنطق الشرطي «إذا لم تفعل س، فعندئذ سنفعل ص» حتى نقطة الإنهاك. لكن بعيداً عن تحرير نفسها من مفارقات الردع وتناقضاته، تعزز تأثيرها المزعج ـ حتى عندما تكوّن مشكلات جديدة هي، ظاهرياً، مشكلات عدم القانونية والتفرّد والانحياز الخارج عن المألوف. وهي تحول الردع السلبي أو الانفعالي الذي كان معتمداً في الحرب الباردة إلى شكل هجومي من أشكال «الردع الإيجابي» الذي يراه آخرون استقواء على الضعفاء.

لقد توسّل الاحتواء ضد السوفيات منطق ردع أكثر تقليدية: نعرف أن لديكم القدرة على توجيه ضربة نووية أولى إلينا، أو على شن حرب تقليدية في أوروبا بناء على اعتقاد (خاطىء) بأننا لن نخاطر بتبادل نووي بالرد عليكم. لذا، نحن هنا لنقول لكم، ''إياكم''! لأننا سنوجه ضربة مضادة أكثر تدميراً من أي ضربة قد توجهونها؛ وإذا ضربتم بأسلحة تقليدية واكتسحتم دفاعاتنا التقليدية، فإننا نحتفظ بجميع خياراتنا، ومنها الخيار النووي. والدليل: نحن لم نقم فقط بوضع قوات أميركية على الجبهة الشرقية كـ ''سلك إعثار''، بل ركزنا أسلحة نووية في ذلك المسرح».

عندما تُختزل الحرب الوقائية إلى تكتيك من تكتيكات الردع الإيجابي، فإنها تنطق باللغة العامة نفسها لكن بنبرة ترهيب أقوى كثيراً ـ إلا أنها تكون مغلّفة بمنطق شرطي أضعف كثيراً. وهذا المنطق يؤكد: «نعتقد أنك ربما تخطط لهجوم علينا، أو أن أيديولوجيتك توحي بأنك ستفعل ذلك إذا استطعت؛ أو إذا كنت تقول الحقيقة (ونحن لا نظن ذلك) ولا تملك حتى الآن الأسلحة القادرة على إيذائنا، نحسب أنك ربما تخطط لحيازة مثل هذه الأسلحة التي ستسمح لك بمهاجمة الولايات المتحدة أو أصدقائها، فإذا كنت تريد فعل ذلك، ونعتقد أنك تريد، وحتى إن كنت لا تريد، ستكون لديك القدرة على تسليم هذه الأسلحة إلى الإرهابيين، وهو ما نعتقد أنك قد تقوم به...». ليس هذا منطق الحرب الوقائية الحقيقة، أي منطق الـ «لا مفاوضات، لا صفقات»، إلا أنه ليس أيضاً منطق الردع السلبي الذي هو منطق مضمر لكن مؤكَّد. ولأن صدقيته مبنية على فعل استباقي لا على رد فعل ويصر على أن لا بد لعدوه أن **يفعل شيئاً ما** (نزع سلاح، امتثال لإجراءات

تفتيش، تغيير أنظمة) لا أن **يمتنع من فعل شيء ما** (لا تهاجم، لا تضرب أولاً)، فإنه يعقّد منطق الردع المشوَّه من قبل.

إن الاستباق كتهديد يفتقر إلى قوة الاستباق البسيط («سنبدأ الهجوم مهما كلّف الأمر») من دون تحقيق ميزة الردع السلبي («ما دمتَ لا نفعل شيئاً، لن نفعل شيئاً») . عند العودة إلى أعوام الحرب الباردة، نجد أن التدمير المؤكَّد المتبادل ردع كل جانب عن توجيه ضربة أُولى بضمان توجيه الجانب المعتدى عليه ضربة مضادة مدمرة. لكن حكومة العراق لم يُقل لها: «إذا استخدمت أسلحة كيميائية أو بيولوجية في أي حرب تهددنا أو تهدد حلفاءنا، ستخاطر برد هائل من الولايات المتحدة، بما في ذلك رد نووي محتمل». كانت **هذه** في حقيقة الأمر الرسالة الفعلية التي وجهتها إدارة بوش الأول إلى صدام حسين إبان حرب الكويت، حين ساورها خوف من احتمال أن يقوم العراقيون، وهم في حالة يأس، باستخدام أسلحتهم البيوكيميائية ضد هجوم الحلفاء المعاكس عقب الغزو العراقي للكويت. كان **هذا** ردعاً واحتواء تقليديين. لكن قبل الغزو، طلبت إدارة بوش الثاني من العراق أن يتخذ خطوات محددة، أن يفعل شيئاً لا أن يمتنع عن فعل شيء. أرنا أسلحة الدمار الشامل التي تقول أميركا إنها لديك، أو أثبت بشكل قاطع أنك لا تملكها (وأميركا تحدد لك ما يشكل إثباتاً قاطعاً) أو سيتم تدميرك. هذا «ردع إيجابي». وخلافاً للصيغة التقليدية، يجعل الطرف الرادع الطرف المعتدي. ويطلب أن يقوم العراق كدولة ذات سيادة (مهما يكن نظامه استبدادياً ومقيتاً) بالتوفيق بين حقه في تطوير أسلحة وتكتيكات الدفاع عن النفس والتهديد المدرَك الذي تثيره مثل هذه الأسلحة والتكتيكات في الولايات المتحدة. ولهذا، يطلب من العالم إضفاء الشرعية على حق الأقوى، الذي يزعم أنه متفوق خُلُقياً، كي يرهب الأضعف، الذي يُحسَب منحطاً خُلُقياً.

بهذا المعنى، ينجح تطبيق الحرب الوقائية كتهديد ردعي إيجابي بالإخفاق فقط. ويخفق عندما ينجح. وبعبارة أُخرى، ينجح كردع فقط حين يخفق كحرب وقائية: حين يهدِّد بالعمل الوقائي لكن لا ينفِّذ بالفعل. وينجح كحرب وقائية (تُشن ضربة وقائية) فقط بالفشل كردع: مثلما حين لم يُهدَّد النظام العراقي بخطر الحرب كي يُذعِن، ومن ثم هوجم. وقد تلقفت افتتاحية في «نيويورك تايمز» هذا

المنطق المتناقض للحرب الوقائية كردع، وكانت فطنة في ملاحظتها قبيل بدء الحرب في العراق، إذ جاء فيها: «إذا كان هدف إدارة بوش إبقاء الضغط العسكري على صدام حسين لتشجيعه على التعاون أكثر مع المفتشين أو قبول صفقة دبلوماسية، يمكن أن تكون النتائج بناءة. لكن إذا كانت واشنطن تخطط فعلاً لضربة عسكرية مبكرة في الأسابيع القليلة المقبلة، إمّا بمفردها وإما بدعم بريطاني فقط، فإنه ينبغي لها إعادة النظر»[28]. بعبارة أُخرى، جميل أن تهدد بحرب وقائية لمنع وقوع حرب (رغم أن هذا يعني أن الحرب الوقائية «أخفقت» من حيث أنها لم تكن ضرورية!) ما دمت ممتنعاً عن الذهاب إلى حرب (وهو ما سيعني أن الردع أخفق لأنه لم يردع الحرب!) لكنك طبعاً لا تستطيع أن تهدد بفاعلية بالذهاب إلى حرب من دون أن تكون مستعداً استعداداً تاماً وقابلاً للتصديق للذهاب إلى حرب، والدليل النهائي على صدقية التهديد هو أن تذهب إلى الحرب فعلاً.

إن بعض مفارقات الحرب الوقائية المطبقة كاستراتيجية ردع تستند إلى مفارقات الردع نفسه. وهناك قدر من السخرية في الحنين إلى الماضي الذي يبدو أنه يخالج منتقديَ الرئيس بوش الليبراليين تجاه سياسات الاحتواء والردع التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة، كما لو أن كثيرين من هؤلاء الليبراليين أنفسهم لم يكونوا قساة بنقدهم استراتيجية الردع، وكما لو أن تلك السياسات كانت بلا مخاطر غير عادية من صلبها، وهي السياسات التي ثارت ثائرة النقاد أنفسهم عليها. وكما أقر ماكس بوت، كانت الحقيقة وراء الاحتواء «أكثر دناءة بأشواط» كما يتذكرها غلاة ليبراليي الوقت الحاضر: «لقد عنت تقديم الدعم إلى كولونيلات اليونان وجنرالات الأرجنتين والشاه وبينوشيه وماركوس وسوموزا، وشخصيات أُخرى تافهة كانت في معسكر ''نا''. عنت تقديم العون لإطاحة... مصدَّق في إيران وأربينز في غواتيمالا وألليندي في التشيلي... [و] عنت حرباً كبرى ضد كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية... [و] وغزو جمهورية الدومينيكان وغرينادا»[29].

(28) افتتاحية، «Lighting the Fuse in Iraq,» *New York Times*, January 22, 2003, p. A20.

(29) Max Boot, «Look Who Likes Deterrence Now,» *Weekly Standard*, November 11, 2002, p. 27. كما يلاحظ بوت، بتشف لكن بدقة أيضاً، «كان اكتشاف تحمس اليسار للاحتواء والردع أصعب كثيراً، بلا مبالغة، خلال الحرب الباردة».

توجد جذور المسلّمات التي تقوم عليها الاستراتيجية الجديدة للحرب الوقائية في التفكير الاستراتيجي العقلاني نفسه الذي أنتج توازن الرعب ونقاده، والذي أنتج المناقشات حول العقلانية وإمكانية التنبؤ واليقين التي قادت الكثير من المفكرين الاستراتيجيين إلى التشكيك في حكمة الردع. والعيوب التي جعلت استراتيجية الاحتواء والردع السلبي غير مضمونة خلال الحرب الباردة (والتي أوصلت البعض اليوم إلى التفكير في الحرب الوقائية كبديل) تجعل أي استراتيجية معاصرة للحرب الوقائية والردع الإيجابي اليوم مصحوبة بكارثة. لقد نجح الردع لكنه نجح من خلال حُسن الحظ بقدر ما نجح من خلال حُسن التخطيط، وتم ذلك على حساب المخاطرة ببقاء البشرية.

كان لحُسن الطالع دور ما في كيفية تمكّن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من النجاة من قضايا الصدقية المتناقضة التي حولت الردع دائماً إلى شيء يشبه لعبة عض أصابع عالمية. والردع ينجح فقط بتوجيه تهديدات **قابلة للتصديق**، وتستند صدقية التهديدات إلى اعتقاد الخصم بأن الدولة التي تحاول ردعه ستعمل وفقاً لما تهدد به، حتى لو كان ذلك يعني إبادة متبادلة. ورفع الصدقية إلى الحد الأعلى هو رفع الاحتمال المدرَك (الإدراك أهم شيء!) لتنفيذ وعد الردع تنفيذاً سريعاً ومؤكداً ولا لبس فيه. قبل أسابيع قليلة من بداية الصراع في العراق، قدم رئيس الوزراء بلير إلى مجلس عموم متشكك الحجة الكلاسيكية لعدم الاستسلام في لعبة عض الأصابع العالمية. وقال شارحاً: «إذا أظهرنا ضعفاً الآن فلن يصدقنا أحد على الإطلاق عندما نحاول إظهار القوة في المستقبل»[30]. وفي حالة الحرب الباردة، كانت المخاطر أدهى.

لقد شكلت الحاجة إلى الصدقية مشكلة آنذاك مثلما تشكل اليوم: فالتنفيذ الفعلي لضربة نووية مضادة تبيد السوفيات، بعد أن تكون الولايات المتحدة قد دُمرت بضربة أُولى، لن يؤدي إلا إلى مضاعفة أذى الضربة الأولى البالغ المتعمّد. لكن ما لم يصدّق كلا الجانبين أن الجانب الآخر سيقدم على توجيه ضربة مضادة في سياق التدمير المؤكد المتبادل، حتى مع خطر وقوع معركة نووية

(30) مقتبس في Warren Hoge, PBlair, Despite a Dubious Public, Sticks to a Firm Stance on Iraq,» *New York Times*, February 4, 2003, p. A12.

فاصلة، فإن الردع لن ينجح وسيزداد خطر الحرب. ولا يمكن تقليص خطر نشوب حرب فعلية إلا بجعل التهديد بضربة مضادة لحرب محتملة مدمرة تهديداً صارماً. وفي الواقع، بقدر ما يكون الزناد حساساً وتكون العواقب مدمرة، يكون الردع مجدياً ـ وتكون نتائج فشله كارثية. ولقد «نجح» التهديد برد هائل في الحرب الباردة لأن أياً من الجانبين لم يجرؤ على تجربة المنطق المجنون الذي قام عليه التهديد. وقد استندت صدقيته وبالتالي عقلانيته إلى لا صدقيته ولا عقلانيته: «أتعني إذا هلك مئات الملايين من الأميركيين الأبرياء في ضربة سوفياتية، فإن أميركا ستُهلك مئات الملايين من الروس الأبرياء، حتى لو كان ذلك لن يؤدي إلى إنقاذ أميركا!»؟ أجل، بمقدار ما تكون النتيجة لا عقلانية يكون التهديد صادقاً.

كان المنطق الأساسي أو المطلق للتدمير المؤكد المتبادل (MAD) (إذا دمرت بلدي سأدمر بلدك) «آلة الدينونة» المجنونة (mad) بالمعنى الحرفي للكلمة ـ آلة افتراضية، مقترحة من نقاد لاذعين للتدمير المؤكد المتبادل، من شأنها أن «تردع» معتدين بأسلحة نووية من طريق تزويد الأرض بمجسّات تحدث انصهاراً نووياً يشمل الأرض كلها رداً على إطلاق أي سلاح نووي. وفي حقيقة الأمر، كانت لاصدقية التدمير المؤكد المتبادل سر صدقيتها، وجُعل تصديقها أسهل بفعل الحكمة الأخلاقية التي قام عليها خطاب الحرب الباردة. لقد كانت الشيوعية أيديولوجية «شمولية»، والاتحاد السوفياتي «إمبراطورية شر»، بحيث كانت الإجراءات المتطرفة ضرورية. ومع ذلك، لم يكن في الإمكان دعم التدمير المؤكد المتبادل بعقيدة الحرب العادلة[31]؛ فهي بشرت بما هو أكثر من قتل أبرياء: بشرت بقتل كل واحد كسبيل إلى منع العدو من قتل أي واحد.

من هذا المنظور للردع، حتى فيما «الأخيار» ينشرون الاستراتيجية، لا يصعب فهم لماذا يجد بعض المراقبين المتبصرين اليوم، مثل عالم النفس السياسي المرموق روبرت جاي ليفتون، تشابهاً غريباً اليوم بين عدمية الإرهابيين

(31) اعتبرها المؤتمر الأميركي للأساقفة الكاثوليك انتهاكاً لـ «نظرية الحرب العادلة»، حيث رأى «أن من غير المقبول خُلُقياً أن يُقصَد قتل البريء كجزء من استراتيجية ردع حرب نووية» («The Challenge of Peace. God's Promise and Our Response,» Pastoral letter, May 3, 1983, 178).

والرؤية الأميركية للأشكال الملائمة من التدمير الوقائي. فكما يشير ليفتون، تستخدم «حماس» وجماعات أُخرى «عنفاً شديداً... هدفه إحداث تدمير واسع النطاق وتجديد لروح العالم... لكن يوجد ذلك أيضاً في الولايات المتحدة لدى من يستخدمون التهديد بالإرهاب لتبرير الهيمنة على العالم عسكرياً»[32].

إن السلام الأميركي، المتكيء على كل من استراتيجية مبتكرة للحرب الوقائية وعقائد ردع تقليدية، يدفع ثمناً باهظاً، حتى لو نجح على الأمد القصير (أعني أنه لا يمكن أن ينجح على الأمد البعيد). وبالنسبة إلى ليفتون، كما في حالة التدمير المؤكّد المتبادل، تعمل هذه الجماعات المتقابلة «في تناغم» فيما «تشهّر إحداهما بالأُخرى». وأنا لا أتفق مع ليفتون لجهة خشيته من أن «الحرب على الإرهاب، من دون حدود للزمان والمكان، تقربنا خطوة من استخدام العنف الكارثي». فما أخشاه هو أن يؤدي تحويل الحقائق الملائمة لحرب وقائية ضرورية ضد الإرهاب إلى مجال «الردع الإيجابي» الذي يعوّل عليه بدرجة أدنى كثيراً ضد دول ذوات سيادة إلى إعادتنا إلى المخاطر الجسيمة لحقبة الحرب الباردة، وهي مخاطر مضاعفة بأنشطة إرهابيين غير منتمين إلى دول. وكما يشير تشارلز كراوثامر، «حتى في ظل أحسن الظروف، كان الردع موهناً من الناحية النفسية، وغير مستقر بطبيعته، وخطر للغاية. واختياره طوعاً بوصفه المبدأ الذي تعلّق عليه سلامتنا في هذا العصر من أسلحة الدمار الشامل إنما هو حماقة مطبقة»[33]. وبالتأكيد لا يقل هذا صحة في الوقت الحاضر عما كان عليه في الحرب الباردة.

غالباً ما يبدو الردع وعقيدة الحرب الاستباقية على السواء مستندين إلى افتراض لعقلانية بشرية مثالية: إلى الاعتقاد بأن هناك نوعاً من الجدول العام للأخيار والأشرار، والآلام والملذات، والعقوبات والحوافز، وكلها شاملة وتعمل من دون الالتفات إلى الثقافة أو الزمن أو الأيديولوجية. والجزرات والعصي هي غالباً استراتيجية الأمن القومي الأميركية بمجملها، ولم تتغير بعد 9/11 بالمقدار الذي قد يتوقّعه المرء. «كان للمال تأثيره في أفغانستان»، عبارة قالها بحماسةٍ قائد

(32) مقتبس في Chris Hedges, «A Skeptic About Wars Intended to Stamp Out Evil,» *New York Times*, January 14, 2003, p. B3.

(33) Krauthammer, «Obsolesence of Deterrence».

عمليات خاصة ضد الإرهاب في الأيام الأُولى من الحرب في أفغانستان. «كان في الإمكان شراء ذمم أمراء حرب أو قادة صغار مع عشرات أو مئات من المقاتلين بمبالغ نقدية زهيدة لا تتعدى خمسين ألف دولار... إذا أحسن العمل، يمكننا أن نرشو عدداً من عناصر طالبان يزيد كثيراً عمن يتعين علينا قتلهم»[(34)]. وعلى المبدأ نفسه (وبنجاح قليل أيضاً)، عرضت الولايات المتحدة 25 مليون دولار مكافأة للقبض على أسامة بن لادن. وبعد مضي ثمانية عشر شهراً كان لا يزال طليقاً، وقد عبّر بعض الأميركيين عن استغرابهم كيف أن أحداً لم يتقدم بأي معلومات كي ينال المكافأة.

ما زال هذا الاعتماد على الترهيب والترغيب جانباً آخر من الفلسفة الهوبزية (نسبة إلى الفيلسوف هوبز) التي تُستمد منها عقيدة العقد الاجتماعي، أي ما يدعوها فلاسفة الأخلاق مذهب العكوف النفسي على الملذات. وقد تُمم هذا المذهب (أحد مكونات النظرية النفعية) بعد هوبز بقرن ونصف قرن على يد ذلك الدارس اللامع للعقلانية البشرية جيريمي بنثام، الذي فهم العقل البشري بأنه على شاكلة أداة للشهوات البشرية وعبد لها - آلة حاسبة نستطيع بها التأثير المحتمل للسلوكيات التي قد ننهمك بها. وذلك بناء على احتمال ما تحدثه فينا من ألم أو متعة.

إن جميع أنظمة التعلم البشري والتشريع السياسي مبنية على هذه الفرضية البسيطة. وعقلانيتنا الكاملة كما يُفترض تنشأ من شهواتنا وحاجاتنا المشتركة وتغدو مجرد عبد لها، وهو ما يعني أن جميع الرجال والنساء في كل مكان ينشغلون بالحسابات نفسها، أكانوا مخططين استراتيجيين أميركيين أم مقاتلين من الفيتكونغ أم جنرالات عراقيين أم إرهابيين من القاعدة. وهؤلاء كلهم من حيث الاحتمال عرضة لتأثيرات المكافآت والعقوبات، الدولارات الوفيرة والقنابل الكبيرة[(35)].

(34) التعليقات كما أعاد وودوُرد تركيبها، .Bush at War, p.194

(35) Jeremy Bentham, *Principles of Morals and Legislation* (1780), chap.1. في فاتحة بنثام الشهيرة، «لقد وضعت الطبيعة الجنس البشري تحت حكم سيدين مطلقين، الألم والمتعة. فمن أجلهما وحدهما يشار إلى ما يتعين علينا أن نفعله، وكذلك تحديد ما سنفعله... إنهما يحكماننا في كل ما نفعله وما نقوله وما نفكر فيه... باختصار قد يدعي إنسان تخليه عن إمبراطوريتهما: لكن في الحقيقة سيبقى خاضعاً لها على الدوام».

في مقابل كل سابقة تشير إلى أن التجربة البشرية منتظمة وعقلانية وأنانية بصورة ذرائعية، وأن الحوافز والعقوبات يمكن أن تنجح، وأن للردع معنى، هناك مثال مضاد - على سبيل المثال، اندلاع الحرب العالمية الأولى رغم مرور قرن على دبلوماسية «اتفاق الأمم» التي كان يفترض أن تضمن عدم حدوث مثل هذا الأمر (انظر «مدافع أغسطس»، الرواية التي لا تزال ذا تأثير قوي والتي وصفت باربرا توتشمان بها الاستهلال المخزي لتلك الحرب بهدف إنهاء كل الحروب). وربما حرب فيتنام نفسها أكثر الأمثلة المضادة إقناعاً بشأن حدود العقلانية. فالقصف الأميركي للشمال باسم رفع الرهانات إلى درجة تجعل حكومة فيتنام الشمالية تفقد الاهتمام بالحرب الأهلية في الجنوب، بدا أنه شحذ إرادتها وركز مقاومتها بدلاً من أن يردعها. وهجوم صدام حسين على الكويت، رغم القوة الساحقة لأعدائه المحتملين، يقدم مثالاً مضاداً آخر. وهناك «النجاح» المتواصل للتفجيرات الانتحارية التي ينفذها إرهابيون فلسطينيون في إسرائيل على الرغم من سياسة حرب وقائية تطمح إلى ردع سلوك كهذا بتغريم المنفذين بيوت عائلاتهم والأمن والحرية الجماعيين للمجتمع الفلسطيني الأشمل، الذي يكره على دفع ثمن جماعي لتعصبهم. وتعتقد حكومة شارون (أو اعتقدت سابقاً) أن ليس في إمكان حكومة «عقلانية» موالية للإرهابيين أو الإرهابيين أنفسهم الصمود أمام مثل هذه القوة الوقائية/الردعية الكاسحة. لكن تبين أن الفلسطينيين لا يشتركون في هذا الفهم الذرائعي لما هو عقلاني.

لماذا إذاً يبوء الردع بالفشل؟ لأن البشر ليسوا آلات حاسبة عقلانية متماثلة لديهم القائمة ذاتها من الحاجات والرغبات والشهوات. ولأن الثقافات المختلفة تعامل الألم والمتعة بطرق مختلفة. ولأن في العديد من الأيديولوجيات (بما فيها بعض صيغ أيديولوجيتنا نحن)، لا يشكل البقاء على قيد الحياة المكافأة القصوى ولا الموت العقوبة القصوى. «أعطني الحرية أو الموت دونها» كان ذات يوم مثلاً أميركياً مأثوراً هزم جيشاً بريطانياً متفوقاً عجز عن قهر «لاعقلانية» مثل هذا الموقف. وترتكب نظرية الردع الحديثة الأخطاء التي انتقد جون ستيوارت ميل الحكيم بسببها حساب جيريمي بنثام الذي يحقّق السعادة. وكان بنثام قد افترض في الرجال عقلانية كاملة لدرجة أن في الإمكان فعلاً

تقديرها رياضياً بلغة خصائص للسلوك البشري قابلة للتحديد[36]. وهو بذلك، كما يلاحظ ميل، يعتبر الإنسان آلة حسابية مدفوعة بالشهوة - «كائناً سريع التأثر بالملذات والآلام ومحكوماً في سلوكه كله بالتعديلات المختلفة للمصلحة الذاتية، والشهوات المصنّفة عموماً بأنها أنانية... وهنا يتوقف فهم بنثام للطبيعة البشرية... فهو لم يعترف قط بأن الإنسان كائن قادر على السعي وراء الكمال الروحي كغاية؛ والرغبة في انسجام شخصيته مع معاييره عن الامتياز، من دون رجاء خير أو خوف من شر قد يأتيه من مصدر غير وازع داخلي»[37].

أظهر المخططون الاستراتيجيون من اليونان القديمة مروراً بالحرب الباردة ونزولاً إلى عصر الإرهاب ضيقاً بنثامياً (نسبة إلى بنثام) في فهمهم النفسي لأعدائهم. فملك طيبة القديمة كريون ظن أن في إمكانه تهديد أنتيغون أو رشوته كي يخضع لسلطته، لكن أنتيغون التفت إلى صوت الآلهة لا إلى صوت الرجال. والبريطانيون ظنوا أن آلتهم العسكرية في القرن الثامن عشر سترهب رجال الميليشيا الأميركية السيئي التدريب والتسليح وصولاً إلى إخضاعهم. إلا أن الأميركيين كانوا يكنون إيماناً عميقاً بقضيتهم. الكائنات البشرية ليست نسائل نفسية أو خُلُقية، والأمر ليس ببساطة القول «إن في الإمكان شراء أي إنسان» أو أن المسألة مجرد مسألة تحديد سعره. فالضمير، أكان متساوقاً مع استقامة خلقية سامية أم مع روح وطنية متمسكة بتقاليد قديمة أم مع دوغماتية دينية متعصبة تقاوم كل غازٍ، حتى لو جاء باسم الحرية، تقاوم الحسابات العقلانية والترهيب الاستراتيجي. ومهما تحقق مثل هذه السياسات نجاحاً في حالات خاصة، فغالباً ما تبوء بالفشل في المدى الطويل. لقد كان رفض صدام الإذعان لهزيمة مؤكدة لبلده وموت أو نفي مؤكد له «لا عقلانياً» بالتأكيد بالمعنى البنثامي، وكذا إصراره على أن يقاتل الآلافُ حتى النهاية المريرة باسمه الملطخ بالسوء. لكن قد تكون اللاعقلانية رهاناً أحسن من العقلانية عند التفكير في الحرب، سواء

(36) طرح بنثام في كتابه «مدخل إلى مبادىء الأخلاق والتشريع» أن السلوك البشري يستند إلى حسابات بشأن الألم واللذة المرجحين اللذين ينتجان من أمد كل عمل ونَسَبه وشدته وحقيقته.

(37) J.S Mill, «On Bentham,» in G. Himmelfarb, *Essays on Politics and Culture* (New York: Doubleday Anchor. 1963), p 97. Originally published in *London and Westminister Review*, August 1838.

كانت الحرب ردعية أم وقائية، الأمر الذي يعني أن عدم إمكان التنبؤ هو أهم سمات الحرب.

اللاعقلانية تعني عدم إمكان التنبؤ بشيء: العجز، حتى إزاء الطرف الذي يملك الأوراق كلها وقوة غير منازعة، عن معرفة كيف سيكون أداء سلوكه وأقواله في عقل خصم على المستوى الفردي أو الجماعي. الحرب ترفع دائماً الرهانات تجاه ما يحدث فجأة وما ليس متوقعاً أن يحدث. من هنا قول هاري ترومان المأثور، والمستخلص من تجربة مريرة، وهو أن الحرب لا تستطيع شراء السلام الذي تدار الحرب باسمه عادة. فمن الانتصار على ألمانيا النازية جاء صراع الحرب الباردة الطويلة ضد الاتحاد السوفياتي. ومن هزيمة السوفيات جاءت الحرب الجديدة الغريبة ضد الإرهاب. ومن هزيمة صدام جاءت الفوضى والشغب والمرارة وخيبة الأمل؛ ربما تأتي الديموقراطية يوماً، وربما لا تأتي حقاً، لأن اليقين بشأن العواقب والنتائج يزداد غموضاً فيما تغدو آفاق الزمن أبعد، فإنه لا يمكن تحديد التأثير المحتمل لسلوك معين على خصم ما - حتى على خصم يشاطر الخلفية والقيم الثقافية ذاتها. لقد قال زعماء القاعدة إنهم ظنوا أن الولايات المتحدة ضعيفة ومواطنيها يخشون الموت وهم يقاتلون في حروب خارجية في أراض بعيدة. أخطأوا طبعاً، وخطؤهم يظهر فقط قوة سوء التقدير المفضية إلى نتائج غير مؤاتية.

إن أولئك الذين يعتقدون أن في إمكانهم التحكم في مسار الأحداث البشرية تحت أي ظروف، ناهيك عن سلطة الخوف أو فوضى الحرب، ليسوا مجرد واهمين بل يحتمل أن يكونوا هم أول ضحايا كبريائهم. لقد بدأت الثورة الفرنسية كحركة إصلاح بين الأرستقراطيين الذين أملوا بزيادة نفوذهم في المملكة، وانتهت إلى تدمير الارستقراطية والملكية على السواء. ولا عجب في أن الفرنسيين ميالون إلى الدمدمة بعبارة «كثيراً ما يحدث ما هو غير منتظر»: في بلد ذي صلة حميمة بالحرب والثورة كفرنسا، يبدو دائماً **وفعلاً** أن غير المتوقع سيحدث؛ إذ كما لاحظ ونستون تشرشل بكآبة، ما إن يُشرَع «في رحلة» الحرب «الغريبة حتى يتعين على رجل الدولة الذي يستسلم لوطيسها أن يدرك أنه حالما تُعطى الإشارة لن يبقى سيداً للسياسة وإنما عبداً لأحداث لا يمكن توقعها والسيطرة عليها». إن

هشاشة الفهم البشري وحدود الطاقة البشرية ليست أبداً بعيدة عن مدى البصر. فقبل أسابيع قليلة من الغزو الأميركي للعراق، تفكك مكوك الفضاء «كولومبيا» لدى عودته إلى غلاف الأرض الجوي عقب مهمة في مدار الأرض دامت ستة عشر يوماً. وفي اليوم التالي للحادث، وخلال إدلاء سكرتير الصحافة في البيت الأبيض، آري فليشر، بقوله إن الرئيس رأى في كارثة «كولومبيا» «مأساة أثرت في حياة الشعب الأميركي وتذكرة بمخاطر الطيران في الفضاء»، سارع إلى إضافة أن الرئيس بوش «لا يرى أن لها صلة بأحداث أخرى تجري في العالم»[38]. ثمة في يقين الرئيس أثر من إيكاروس(*)، من دروس يؤدي نسيانها إلى كارثة.

لقد أقر جورج دبليو بوش بتقلبات الحرب؛ إذ قال لبوب وودوُرد أنه اختار مستشارين ذوي تجارب في الحروب وكانوا «في مواقف لم تجر الخطة فيها على النحو المرسوم»[39]. لكن كان هناك أثر بسيط من المهانة في صنعه للقرار. ويبدو أن تبصره في أمر اللاحتمية كان ذا تأثير قليل على أفعاله. ومزاجه غير الفلسفي يجعله لا يدرك دقة الأمور وتعقيدها وإنما يسارع إلى اتخاذ القرارات؛ وهو يتيح له الانتقال سريعاً من القرارات إلى إجراءات تنفيذها ويدعه عنيداً في تحمل مجريات الأمور حتى نهايتها حالما تُتخذ القرارات. هذه سجايا مفيدة في خوض حروب يفرضها آخرون على الولايات المتحدة لكنها سجايا يحتمل كثيراً أن تقوده إلى فرض حروب على آخرين فيما قد تكون البدائل لا تزال متاحة. في الحرب على الإرهاب، وهي حرب يبدؤها آخرون، تعزز هذه السجايا «الكلسيوم في العمود الفقري» لإدارته، كما قال هو نفسه. لكنها في معرض طلب حلول للمواقف المعقدة في الشرق الأوسط وشرق آسيا تنطوي على خطر تحجير عمود الإدارة الفقري، فتجعله صلباً وغير مرن.

(38) مقتبس في Richard W Stevenson, «Loss of the Shuttle The President,» *New York Times*, February 3, 2003, p. A1

(*) إيكاروس (Icarus) في الميثولوجيا اليونانية هو ابن ديدالوس وقد أسرف في التحليق، عند فراره من السجن، حتى أمسى على مقربة من الشمس، فذاب جناحاه الشمعيان وسقط في البحر. (المترجم، عن قاموس المورد).

(39) Woodward, *Bush at War*, p.136.

قبل عشرة أعوام ونيف، حذّر مراقب رصين لتكاليف غزو محتمل للعراق وإطاحة نظامه عقب حرب الكويت:

> إذا كنت ستمضي وتحاول إزاحة صدام حسين، عليك أن تذهب إلى بغداد. وحالما تستولي على بغداد، لن يكون واضحاً ما ستفعل بها. لن يتضح نوع الحكومة التي ستحلها محل الحكومة القائمة حالياً. أيكون النظام شيعياً أم سنياً أم كردياً؟ أم نظاماً يميل إلى البعثيين أو يميل إلى الأصوليين الإسلاميين؟ ما مدى صدقية الحكومة العتيدة إذا أنشأها الجيش الأميركي حين يصبح هناك؟ إلى متى سيبقى الجيش الأميركي لحماية الشعب الذي يوافق على تلك الحكومة، وماذا يحدث لها عندما نغادر؟[40].

كان الواقعي الرزين في تلك الحقبة وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني، الذي كان يتعين أن يستشيره نائب الرئيس الحالي ديك تشيني في شأن الغموض الذي يلازم الحرب ونتائجها في مناطق معقدة كما الشرق الأوسط فيما يعاين أنقاض بغداد صدام حسين.

بمقدار ما تكون الثقافة غريبة، تزداد المسائل تعقيداً والقيم تمايزاً وآفاق الزمن ذات الصلة تقلباً. فحساب الحوافز والعقوبات وإحصاء الموجودات الاستراتيجية والموارد العسكرية ليست عوامل يمكن الركون إليها في التنبؤ بالنتائج. قبل حرب العراق، بدا صدام غير آبه كثيراً بخطاب إدارة بوش ذي النزعة الخُلُقية البالغة، وهو الخطاب الذي أُعد له خصيصاً، بينما كانت قيادة كوريا الشمالية تبدي اهتماماً شديداً، مع الإصرار على القول إن أميركا تخطط لعدوان على نظامها. وهكذا فشلت عقيدة الحرب الوقائية التي أسيء تطبيقها على دولة بخطاب علني متهور في ردع هدفها الرئيسي، وجعلت أميركا في حرب ضد العراق بدلاً من أن تكون في حرب ضد الإرهاب. ليس هذا فقط، بل إن العقيدة نفسها أغضبت نظاماً عدوانياً «متفرجاً» فرفعت من أخطار وقوع حرب معه غير مرغوب فيها كلياً ـ حرب، إذا حلت، لن يكون لها على الأرجح تأثير حقيقي على الحرب ضد الإرهاب.

(40) Patrick E. Tyler, «After the War: U.S. Juggling Iraq Policy,» *New York Times*, April 13, 1991, sec. 1.p.5.

في هذه الناحية، العقيدة الوقائية المحضة أسوأ حتى من صيغتها الردعية. إذ بينما تحتفظ الحرب الوقائية، في صيغتها الردعية، بالحق في توجيه ضربة وقائية كـ «حق مطلق» (كولن باول في دافوس سنة 2003)، فإنها في صيغتها الاستباقية الخالصة تطبق ذلك الحق فعلاً، دون الالتفات إلى تأثيرات الردع الممكنة، وتضرب من دون أي اعتبار لردات فعل الخصم. وهي تدفع جميع الأثمان الباهظة المترتبة على دخول حرب كبادئة لها من دون أن تكون قادرة على ضمان تكافؤ منافع النتائج المتغيرة وغير الأكيدة إطلاقاً مع تلك التكاليف، حتى المقياس المحدود لحسابها العقلاني. ولعل هذا، على ما يبدو، هو الذي منح تحذير ديك تشيني من الاستيلاء على بغداد دفعة قوية في سنة 1991. فالحرب الاستباقية تدفع تكاليف معينة من دون التأكد من الحصول على مغانم السلام غير المحددة. ومنطقها الشرطي يعني أنها تدخل النزاع على أساس سلسلة عبارات شرطية يمكنها، إذا فشلت في تحقيق المنشود، أن تجعل الحرب صفقة خاسرة جداً في أحسن الأحوال.

رداً على 9/11، كان عدم اتخاذ إجراء يعتبر مكلفاً أكثر من اتخاذ الإجراء، بل «انتحارياً» (كما قال الرئيس لدى إصداره أمر غزو العراق). بيد أن العراق لم يكن لا الطرف الذي ارتكب أحداث 9/11 ولا الطرف الذي شكل تهديداً ثابتاً بعد ذلك بـ 18 شهراً. ولم يتخطَّ أي جندي عراقي حدود العراق منذ أن طُرد الحرس الجمهوري من الكويت في سنة 1991، ولم يُكتشف أي عميل عراقي وهو يثير إرهاباً في أي مكان في العالم، ولم يُعثر على أسلحة دمار شامل من قِبل مفتشي الأمم المتحدة قبل الحرب ولا من قِبل المحتلين الأميركيين بعد الحرب. ومع ذلك، بفعل حرب وقائية ضد الإرهاب وجّهت نحو بغداد، دُفعت أثمان باهظة مقدَّماً (نُفرت الأمم المتحدة؛ وأُغيظ الحلفاء؛ وأُغضب المسلمون؛ وسقطت إصابات أميركية؛ وقُتل مدنيون عراقيون؛ وتراجع إنتاج النفط؛ ونُهبت متاحف ومكتبات وجامعات؛ ودُفعت تكاليف حرب جسيمة) لقاء منافع قد تأتي وقد لا تأتي (ديموقراطية؟ تخويف دول مارقة أُخرى؟ إحباط الإرهابيين؟ [ليس في الرياض أو في الدار البيضاء!]). لقد صرف العراق الانتباه عن أهداف استراتيجية أُخرى تتضمن رعاية تحالفات أميركا، وتقوية الأمم المتحدة، ومنع إيران وسورية وكوريا الشمالية من الحصول على أسلحة نووية من الواضح أن لديها إمكانات تطويرها،

والأهم من ذلك متابعة الحرب على الإرهابيين الحقيقيين (وإن يكونوا غير مرئيين) الذين لا يزالون ناشطين وفاعلين. هذه الخسائر تمثل بمجموعها الثمن الغالي جداً الذي يُدفع من أجل منافع بعيدة الأجل وغير مؤكَّدة.

عندما تُفهم الحرب على الإرهاب كحرب تقليدية للدفاع عن النفس، حتى لو خيضت بوسائل غير تقليدية ضد أعداء غير تقليديين (غير دول) ارتكبوا أشكالاً غير تقليدية من العدوان، فإن العلاج يستحق الخسائر دائماً، لأن في استطاعة المُدافِع أن يحسب الأضرار التي يُلحقها به اعتداء عدوه. لكن مع حرب وقائية حقاً في غياب عدوان صريح من عدو، العكس هو الصحيح: الخسائر مؤكدة، والمنافع غير محدَّدة.

التاريخ يتكشف تحت تأثير ما سماه هيغل «مكر العقل» بطرق لم يقصدها أو يتمنها أي محترف يعمل لحسابه الخاص. ولقد هيأت أميركا بالأمس التربة التي يشتد فيها عود أعداء أميركا اليوم. فكثير من أسلحة العراق، بما فيها الجمرة الخبيثة، تم الحصول عليها بدعم مباشر من الولايات المتحدة وتم استخدامها بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة فيما جعلت عداوتنا لإيران عدو عدونا (العراق) صديقنا. (تحادث دونالد رامسفيلد مع صدام حسين في أثناء زيارة قصيرة في أوائل الثمانينيات، أي خلال الفترة التي كان صدام ينشر فيها تلك الأسلحة). وساعدت أميركا في تسليح ودعم المجاهدين ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في الثمانينيات، وبعد عقد من الزمن جنت مكافأتها: حركة طالبان ودعمها للقاعدة.

لقد هُزمت أميركا على يد فيتنام الشمالية لكنها الآن تعتبر الحكومة الفيتنامية شريكاً تجارياً، وحيادياً، على الأقل، في نزاعاتها الحالية. وما كانت في الماضي أشهر دولة مارقة، أي ليبيا القذافي، تتعاون الآن مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب وترأس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (إن لم يكن ذلك بالضبط من نتائج الدعم الأميركي). ويقوم جيري أدامس، المسؤول السياسي المعروف في الجيش الجمهوري الإيرلندي، بعقد اجتماعات مع قادة العالم اليوم.

في غضون ذلك، لا تزال كوبا، وهي منذ أمد بعيد هدفاً للعقوبات الأميركية وحظر الأسلحة والاغتيالات والعداء الثابت، فضلاً عن أنها العامل الذي جعل

الولايات المتحدة على حافة حسم نووي مع الاتحاد السوفياتي، تحت سيطرة فيدل كاسترو وشيوعيته ذات السمة الهجومية بعد فترة طويلة من اضمحلال الاتحاد السوفياتي. ومع أن الولايات المتحدة طُردت من الصومال على يد أمير حرب عطش للدماء وضُللت في السودان على يد حكومة عدائية، فإنها تعتبر منطقة القرن الإفريقي اليوم واحدة من أقل أنحاء العالم إزعاجاً، بالنسبة إليها على الأقل. وحتى في السودان، الذي كان بؤرة ساخنة للإرهاب منذ أعوام قليلة، قدمت الحكومة بعض التعاون على الأقل للعثور على إرهابيين في الفترة التي تلت 9/ 11.

إن باكستان، حليفة أميركا، مصدر مرجّح لأسلحة الدمار الشامل للإرهابيين أكثر من العراق، وهي متعبة بفعل سكان يكنون شكوكاً عميقة تجاه أميركا، رغم صداقة رئيسها لها. إنها تعج باللاجئين من حرب أفغانستان الذين يتلقى أولادهم دروسهم في مدارس أصولية ويعتبرون الولايات المتحدة عدوهم اللدود. وقد سأل صحافي أميركي أفغانياً عمره اثنتان وعشرون سنة كان يبحث عن طعام في مقلب للنفاية بعد أن أصبح أحد لاجئي حرب التحرير الأميركية، عن رأيه في الأميركيين، فأجابه: «لو كنتُ حاكم العالم لقتلتهم أجمعين»[41]. هكذا يخدع مكر العقل أولئك الذين يحسبون خططهم الحربية مضمونة ويجعل تمني الآخرين للسلام حماقة.

في النظام الديموقراطي، يجب مشاطرة المواطنين قاطبة الشكوك والتواضع في شأن مقدار ما يمكننا أن نعرفه من دون شك. ورغم كل شيء، فإن الاعتراف بأني قد أكون على خطأ وقد يكون خصمي على صواب يقع في صميم العقيدة الديموقراطية. وفي عالم من المعرفة اليقينية، يسود الفلاسفة الأفلاطونيون - العالمون بالحقيقة؛ في عالم بلا معرفة يقينية، يقدم الشك خلاصة مقنعة عن الديموقراطية: الحقيقة، إذا كان هناك حقيقة، قد تخص قليلاً من الأشخاص فقط؛ الخطأ يخصنا جميعاً. بمن فينا قادتنا.

إن لقراءة التاريخ بشك ديموقراطي وإحساس صائب بمنطق العواقب غير

(41) David Rohde, «A Dead End for Afghan Children Adrift in Pakistan,» *New York Times*, March 7, 2003, p.A3.

المقصودة نتائج واضحة تتعلق بالسياسة. فهي تشجع السياسات التي تقلل إلى أدنى حد من اتخاذ خطوات كبيرة مقدَّماً وبلا تحفظ من أجل مكافآت غير أكيدة. والحرب الوقائية تستلزم تحليل سلاسل متقطعة من أحداث مؤكَّدة بدرجة أقل كثيراً وخاضعة للنزوة والحظ بدرجة أعلى كثيراً من أنواع التحليل المقرون بالردع التقليدي - وهي أنواع التحليل التي كانت معقدة وخطِرة بمقدار كاف بحكم طبيعتها. لذا، فإنها محفوفة بمخاطر أدهى إلى حد بعيد. وكما قال السيناتور جاي روكفلر في تعليقه على إخفاقات الاستخبارات بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق: «إذا كنت تعتزم اعتناق عقيدة الاستباق، فمن الأفضل حتماً أن يكون لديك استخبارات على أعلى درجة من الكمال»[42].

كانت مقاربة بوش المتقلبة للشك والمخاطرة جلية في مؤتمر صحافي في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، حيث بذل مجهوداً كبيراً كي يطمئن أميركا إلى أن الحرب ليست حتمية ويؤكد لصدام في الوقت نفسه أنها حتمية. يبدأ بوضوح يعكس تصميمه الفولاذي: «لدينا واجب نلتزم به... وإني عازم على النهوض بهذا الواجب لجعل العالم أكثر هدوءاً». جيد: يُراد أن تكون الحرب الوقائية رادعاً لوقوع حرب فعلية. لكن: «اصغوا، هناك مخاطرة في أي عمل نقدم عليه. لكن المخاطرة بالتراخي ليست خياراً بالنسبة إليّ. فالتراخي يخلق مخاطرة أكبر من تأديتنا واجبنا لجعل العالم أكثر هدوءاً». ليس الأمر واضحاً تماماً، لكن قد يوافق علماء الاجتماع على أن قرارات عدم الإقدام على عمل، المسماة اللاقرارات، هي قرارات أيضاً، ويمكن أن تكون لها نتائج. ومع ذلك، فيما منطق الرئيس يزداد شرطية، تزداد الصورة التي يحاول رسمها إبهاماً: «لقد قدّرت العواقب كافة بالطبع»، يطمئن المستمعين إليه بقلق، كما لو أنهم قد لا يصدقون التعليق على مخاطر التراخي. ورغم ذلك، لا يزال يأمل بـ «أننا نستطيع فعل ذلك سلمياً» ويسارع إلى إضافة «لا تسيئوا فهمي... إذا اتفق العالم على فعل ذلك [حل الأمور سلمياً] وممارسة ضغط على صدام حسين وإقناعه بنزع سلاحه، فإن هناك فرصة لأن يقرر فعل ذلك». وفي ختام كلمته، يغوص في مستنقع من التفكك الشرطي:

(42) مقتبس في John Diamond and Bill Nichols, «Bush's War Doctrine Questioned,» *USA Today*, June 6, 2003, p. A8

«والحرب ليست خياري الأول، لا تسيئوا فهمي، كونوا متأكدين، إنها خياري الأخير. لكن رغم ذلك، إنها خيار لجعل العالم مكاناً أكثر هدوءاً»[43].

إن ما يعكسه التركيب اللغوي هنا ليس ببساطة ارتباك الرئيس العرضي بالكلمات وإنما ارتباكاً أعمق لمنطق الحرب الوقائية كأداة للردع. وقد فشل ذلك المنطق في العراق حتى لو أريد له أن يكون كذلك. لماذا؟ إلى حد ما، لأن الدائرة لا يمكن إغلاقها: فالمطلوب هو تهديد مخيف لدرجة أنه يبطل الخطر العظيم. ومع ذلك، هناك المخاطرة الحقيقية للغاية وهي أن جعل التهديد مقنْعاً تماماً يزيل كل إمكانية لوقوع رد عقلاني من العدو المستهدف، الذي يجد نفسه لا أمام تفاوض حيوي جداً (محسوب للحث على إحداث تغيير) وإنما أمام أمر واقع ليس لأي شيء يفعله فيه صلة به - الأمر الذي يطلق يده ليفعل ما يشاء (زيادة الخطر العظيم!) قبل أن يباد. وهذا ما جرى في العراق. لقد قاد المنطق التصعيدي الولايات المتحدة قبل الحرب إلى رفض استبعاد استخدام أسلحة نووية في العراق، رغم أن حظر تطوير مثل هذه الأسلحة واستخدامها كان في صميم غزوة أميركا خاصة[44].

يُقصد بمنطق الحرب الوقائية ردع الأعداء عن الاعتداء. وبدلاً من ذلك، يستفزهم للاعتداء. وأميركا تستخدم كلمات وعظ قاسية تبرر بها المنع الاستباقي لإخضاع الأعداء وتفاجأ حين تجد أنهم مستثارون. ومن المفارقات أن ادعاء الفضيلة والصلاح للنفس بما يقنع الأميركيين بأنهم لن يقدموا على عمل إلا إذا اضطروا إليه هو الذي يقنع أعداء أميركا بأنها ستقدم على عمل حتى لو لم يكن لديها سبب لذلك.

ومع ذلك، من المؤكد أن أمة ملتزمة بمبدأ أن لا بد من تبرير الحرب دائماً،

(43) مقتبس في «Excerpts from News Conference: Imagine «Hussein and Nuclear Weapons,» *New York Times*, November 8, 2002, p.A24.

(44) أعدّت القيادة الاستراتيجية الأميركية «وثيقة تخطيط لضربة نووية تكتيكية» عددت فيها أهدافاً عراقية لضربة نووية، بينما أشار دونالد رامسفيلد، بحجة الطمأنة إلى «أننا لن نمنع احتمال استخدام أسلحة نووية إذا هوجمنا». وجاءت الطمأنة في شكل إنذار يقول «يمكننا أن نفعل ما يلزم مستخدمين قدرات تقليدية». للاطلاع على مناقشة نقدية، انظر Nicholas D. Kristof, «Flirting with Disaster.» *New York Times*, February 14, 2003, p A31.

وأنها أفضل من الآخرين في سعيها للفضيلة، يتعين عليها أن تراعي معياراً سامياً جداً في الأخلاق لدى قيامها بشن حرب. فالنظم الديموقراطية، التي تجعل الحرب آخر وسيلة تُستخدم فقط في حالات الدفاع عن النفس أو الرد على تهديد وشيك إلى حد أنه يبلغ مستوى الاعتداء، عليها أن تتمسك بأسمى المعايير الخُلُقية. إلى هذا الحد، الحرب الوقائية والديموقراطية هما ببساطة مناقضتان لنفسيهما. كيف يمكن للديموقراطية أن توفِّق بين الاحترام الذي يجب أن تُظهره للشك والضعف البشري وفهم النتائج غير المقصودة التي تتعلمها من التجربة وبين عقيدة استراتيجية لا تتسامح مع الخطأ في عالم ليس فيه «استخبارات على أعلى درجة من الكمال».

القسم الثاني

القانون الإنساني

أو

الديموقراطية الوقائية

6

الديموقراطية الوقائية

لُحمة إنسانيتنا المشتركة أقوى من تفرق مخاوفنا وأهوائنا. الله يهبنا قدرة على الاختيار. ونحن نستطيع أن نختار ما يخفف الآلام. يمكننا أن نختار العمل معاً من أجل السلام

- الرئيس جيمي كارتر، 2003[1]

إن عقيدة الحرب الوقائية، المستكنّة في منطق الاستثنائية الأميركية المحظور والمعزز بإيمان بصلاح السلام الأميركي وبتأثير الخوف، تستتبع لا مجرد فكرة «أميركا أولاً!» غير الملائمة لتحقيق الأمن في عالم متكافل وإنما تستتبع مقاربة «أميركا فقط!» التي تخلع على الولايات المتحدة امتيازات لا يُسمح لأي دولة مستقلة بالتمتع بها. وأي عقيدة بديلة تتصدى للإرهاب يجب أن تمنح الولايات المتحدة حق أي دولة مستقلة في تحديد شروط أمنها الخاص لكن يجب أن تفعل ذلك بطرق منسجمة مع تقاليد أميركا الليبرالية الخاصة ومع ضرورات القانون الدولي (التي هي الشيء نفسه في الواقع).

من واجب استراتيجية أمنية قومية فعالة أن تحفظ أمن أميركا في وجه الإرهاب من دون تخريب الحرية التي باسمها تمارس نضالها، ويجب أن تتغلب على الإرهاب من دون أن يكون الخوف هو الثمن. يجب أن تطرح استراتيجية يمكن أن تكون نموذجاً لأي دولة مستقلة ترغب في ضمان سلامتها الخاصة. يجب أن تكون ملمة إلماماً عميقاً بالواقعية، لا بالمثالية. وأي سياسة ذات مبادىء أخلاقية عليا ومتفقة مع القانون لكنها تفشل كإجراء وقائي ضد الإرهاب أفضل

(1) كلمة في حفل تسلُّم جائزة نوبل، أوسلو، النروج، 10 كانون الأول/ديسمبر 2002.

قليلاً من سياسة تمنع الإرهاب لكنها تدمر القيم التي باسمها يمارس النضال ضده. هذه العقيدة الاستراتيجية التي تفي بهذه المعايير أسميها أنا الديموقراطية الوقائية.

تفترض الديموقراطية الوقائية أن الدفاع الوحيد البعيد الأجل للولايات المتحدة (وكذلك لسائر الدول في العالم) ضد الفوضى والإرهاب والعنف هو الديموقراطية نفسها: الديموقراطية داخل الدول والديموقراطية في المؤتمرات والمؤسسات والأنظمة التي تحكم العلاقات وسط الدول وبينها وعبرها. إن ما تعنيه الديموقراطية هو، طبعاً، مثير للنزاع، وتعني، كما سأفصّل لاحقاً، ما هو أبعد كثيراً من الانتخابات وحكم الأغلبية، وتقتضي تأسيس عملية طويلة ومشغولة بدقة وعناية.

إنها لحقيقة ثابتة أن الديمقراطيات نادراً ما تشن حروباً بعضها ضد بعض. والنتيجة المنطقية لتلك الحكمة هي أن الديمقراطيات نادراً ما تنتج إرهاباً دولياً وعنفاً دولياً. والعنف الطائفي لمصلحة هوية إثنية أو تطلعات دون وطنية إلى الاستقلال قد يغذي العنف **ضمن** الديموقراطيات ـ كما حدث مع الجيش الجمهوري الإيرلندي في إيرلندا الشمالية وإيتا في إقليم الباسك الإسباني أو مع أنشطة «ميليشيات» داخل الولايات المتحدة. وفي إمكان أيديولوجيات متطرفة كتلك التي أنتجت عصابة بادر ماينهوف في ألمانيا والألوية الحمراء في إيطاليا أن تكدر صفو السياسات المحلية لديموقراطيات مستقرة لولاها. لكن الأكثرية العظمى من المنظمات المدرجة على لائحة وزارة الخارجية بشأن المنظمات الإرهابية إما تعمل ضمن أنظمة غير ديموقراطية وإمّا مرعية ومدعومة من أنظمة غير ديموقراطية. وهي تعمل عموماً ضد أنظمة ديموقراطية، ويعود جزء من السبب إلى أن الأنظمة الديموقراطية تمثل داعمين للظلم أو الاحتلال، ويعود جزء آخر إلى أن مثل هذه المجتمعات المفتوحة أكثر تقبّلاً للحركة المطلقة والمجهولة المصدر وهي بالتالي أكثر عرضة لأذى الأنشطة الإرهابية من الدول البوليسية التي كثيراً ما ألهبت حماستها. أين غير أميركا يستطيع إرهابيون مكبّون على التدمير أن يجدوا ترحيباً كهذا ويقدروا على استجداء تدريب ودعم لوجستي (تصميم فني، تدريب على الطيران، مهارات برمجة الإنترنت) من أجل مهمتهم، بين الناس أنفسهم الذين يتوقون إلى قتلهم؟

وإدارة بوش تعترف، رغم نفورها السابق من «بناء الأمة»، بالحماية التي توفرها الديموقراطية ضد هجمات الإرهاب. ولذلك تطمح إلى دمقرطة أنظمة كانت معادية سابقاً مثل أفغانستان والعراق وتتخيل تأثيراً لدومينو الديموقراطية التي تكتسح الدمقرطة فيها مناطق برمتها كالشرق الأوسط. لكن الديموقراطية لا يمكن فرضها من خلال فوهة بندقية غريب يتمنى الخير لغيره. فهي تنهض لا من رماد الحرب وإنما من تاريخ من النضال والعمل المدني والتنمية الاقتصادية. والحرب الوقائية المركزة على دول هي أقل مصادرها ترجيحاً. ومن غير المرجَّح أيضاً أن تُبنى من مواد مستوردة من قِبل جيش أميركي غاز «محرِّر» أو في ظل شركات خاصة ومنظمات أميركية غير حكومية. وقد تضمنت الشركات التي دُعيت في البداية إلى تقديم عطاءات بشأن إعادة إعمار العراق، «باكتيل» (وشركة فرعية كان يملك جزءاً منها الطرف «المحترم» من عائلة بن لادن)، و«بارسون كوربوريشن»، و«واشنطن غروب إنترناشيونال»، فضلاً عن «كيلوغ» و«براون أند رُوت»، وهي شركة متفرعة من «هاليبيرتُن» (رئيسها في ما مضى نائب الرئيس ديك تشيني) قامت ببناء زنازين للمحتجزين في خليج غوانتانامو[2]. الديموقراطية تنمو ببطء وتتطلب نضالاً محلياً، ورعايةً لمؤسسات مدنية أهلية، وروحاً من المواطَنة المهذَّبة بعناية والمعتمدة على الثقافة اعتماداً شديداً. قد تدر شركات القطاع الخاص أرباحاً، إلا أن التناقضات الناجمة عن الركون إلى رأس مال خاص من أجل غايات عامة فهمها لورنس سمرز وعبَّر عنها في سنة 1995، عندما قال للكونغرس: «لقاء كل دولار قدمته الحكومة الأميركية إلى البنك الدولي، تلقت الشركات الأميركية 1,35 دولار عقود مشتريات»[3]. ورب ساخر قد يشير اليوم إلى أن لقاء

(2) Elizabeth Becker, «U S. Business Will Get Role in Rebuilding Occupied Iraq » *New York Times*, March 18, 2003, p A18. وفقاً لنيل كينغ جونيور، الصحافي في *Wall Street Journal*: «تأمل خطة إدارة بوش الجريئة لإعادة بناء العراق في إصلاح شامل للمجتمع العراقي بعد عام من نهاية حرب، لكنها تترك الكثير من العمل لشركات أميركية خاصة. وخطة بوش، كما هي مفصلة في أكثر من 100 صفحة من مستندات العقود السرية، ستستبعد وكالات تنمية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أُخرى متعددة الأطراف كان لها دور كبير وطويل في توجيه جهود إعادة بناء في أماكن مثل افغانستان وكوسوفو. كما أن الخطة ستتخلى في وقت الحاجة عن منظمات كبيرة غير حكومية». («Bush Has an Audacious Plan tp Rebuild Iraq.» *Wall Street Journal*, March 17, 2003, p.1)

(3) William Finnegan, «After Seattle,» *The New Yorker*, April 17, 2000. قصد سمرز، الذي=

كل دولار قُدم إلى حملات الحزب الجمهوري الانتخابية، تستطيع الشركات المؤيِّدة أن تتوقع جني مليون دولار في عقود إعادة إعمار العراق[4].

إن حكاية ألمانيا أُحلت فيها الديموقراطية ويابان أُحلت فيها الليبرالية على أنقاض طغاة الحرب العالمية الثانية البائدين حكاية مؤثرة ونموذجية، ويسهل فهم أنه ينبغي أن تستهوي أنصار إعادة بناء دول بعد الحروب كأفغانستان والعراق. غير أنها حكاية دول معتدية فاشلة حررها من الأوهام بشكل سيىء نصف قرن من الحروب وهي تواجه عالم ما بعد حرب لوحدها كلياً، والبحر الذي طفت فيه أيديولوجياتها السامة في ما مضى جف واختفى تماماً؛ إنها حكاية تعاون ودعم اقتصادي هائل وتثقيف مدني شامل والتزامات جنود أميركيين بعيدة الأجل (ما زال هناك قوات [أميركية] في كلا البلدين بعد انقضاء نحو ستين عاماً على نهاية الحرب)؛ وهي حكاية التزام أميركا الخاص والحاسم والبعيد الأجل (والمكلف جداً) بناء مؤسسات دولية وإقامة نظام للقانون الدولي كإطار لاستعادة العافية الاقتصادية، والتنمية المدنية، وإحلال الديموقراطية[5]. وكان هذا في الحقيقة الإطار الذي جعل نجاحات أوروبا وآسيا بعد الحرب ممكنة. وحكاية أوروبا في الواقع، وعلى نحو فذ، حكاية ديمقراطية وقائية وقد تفسر النفور الحالي فيها تجاه الاعتماد الأميركي على الحرب الوقائية. أما تأييد إدارة بوش لمشروع مارشال بالقول دون الفعل، فسيصبح مقْنعاً فقط عندما تتوفر إمكانية قياسه بموظفين يكرسون له، ودولارات تخصص له، وأعوام تُصرف على إنجاح الخطاب. والحقيقة

= كان آنئذ مسؤولاً في إدارة كلينتون، بأن هذا مديح وافر، لا انتقاد، نظراً إلى أنه كان يحض الكونغرس على دعم البنك الدولي.

(4) لنأخذ مثلاً واحداً، استبقت شركة الاتصالات من بُعد «غلوبال كروسينغ» المفلسة الآن، ريتشارد بيرل فيما هو يسدي النصح للبنتاغون. وبيرل هذا مستشار لدونالد رامسفيلد كان قد عمل سابقاً رئيساً لمجلس سياسة الدفاع. وقد كان 600,000 دولار من بدل أتعابه البالغ 725,000 دولار مرهونة، على ما زُعم، بنيل «غلوبال كروسينغ» موافقة البنتاغون على بيعها لمشروع تجاري مشترك في هوكغ كونغ. انظر Maureen Dowd, «Perle's Plunder Blunder,» *New York Times,* March 23,2003, sec. 4, p. 13.

(5) إنها أيضاً، لسوء الحظ، حكاية خوف ناشىء من الحرب الباردة وغفران وإعادة دمج سريعين لعشرات الآلاف من المديرين والضباط والقضاة والإداريين المتوسطي الرتب والنازيين سابقاً في ألمانيا «الديموقراطية» الجديدة. انظر Norbert Frei, *Adenauer's Germany and the Nazi Past: The Politics of Amnesty and Integration* (New York: Columbia University Press, 2003).

تبدو خلاف ذلك. وبلهجة لافتة من غلاة مؤيدين للحرب في العراق، نشر محررو New Republic موضوع غلاف بعد الحرب تحت عنوان «مهمة غير منجزة: بوش يعد للتخلي عن العراق»[6].

إن الحرب الوقائية كعقيدة استراتيجية تقتضي مكونين متساويين في الأهمية: الأول، مكون عسكري واستخباري يمكن فهمه كـ«حرب وقائية موجّهة إلى غير دول». وهذا الشكل من الحرب الوقائية يستهدف ويدمر، بصورة حصرية، عملاء وخلايا وشبكات وقواعد تدريب وتسليح للإرهاب. وقد يكون هناك خلافات حول الجماعات أو الأفراد الذين يمكن توصيفهم كإرهابيين، لكن سيادة الدول المستقلة لا تُنتهك لدى مطاردتهم. والثاني، مكون عالمي لبناء الديموقراطية ـ مشاريع من مثل CivWorld (العالم المتمدن) (انظر الفصل 9) ـ تسن قانون الديموقراطية الوقائية. وCivWorld (وبرامج أُخرى عديدة مماثلة) تركز على إيجاد شروط داخل الدول وفيما بينها ترعى نمو مؤسسات وسلوكيات ديموقراطية محلية ضمن الدول، وترعى أيضاً مؤسسات وسلوكيات حكم ديموقراطية عالمية فيما بينها.

الحرب الوقائية الموجهة إلى غير الدول تنتهج منطق الحرب الوقائية كما كانت متصوَّرة في الأصل ـ ضد شهداء وأفراد إرهابيين ومنظمات بلا جنسية وضعوا أنفسهم في حالة حرب مع الولايات المتحدة و/أو حلفائها. وبعبارة دقيقة، إن الحرب الوقائية في هذا الوضع دفاعية لا استباقية. إنها موجَّهة دائماً ضد العدو المعلَن ـ الإرهابيين ـ وليس أبداً ضد أطراف مذنبة بدرجات من المشاركة البعيدة بصورة مطردة؛ ليس أبداً، على سبيل المثال، ضد دول ربما ساعدت في التمويل والإيواء والرعاية أو قامت بدعمهم. اللهم إلا إذا كان تصرفها يشكل فعل حرب حقيقياً (كأن تتعمد تقديم سلاح نووي لجماعة تخطط لاستخدامه ضد الولايات المتحدة). وحيثما يُهاجم إرهابيون مستهدفون داخل الحدود السيادية لدولة غير صديقة (أو حتى دولة صديقة، كما حدث عندما تم نسف زعيم إرهابي بصاروخ أميركي خلال قيادته لسيارته في اليمن)، يجب أن يبذل كل جهد لتأكيد سيادة الدولة والتعامل مع التدخل كحالة خاصة، تم على

(6) Cover, *New Republic*, May 26, 2003.

نحو مثالي وبإذن (مع أن هذا الأمر لن يكون متيسراً دائماً). وهذا التكتيك يعفي في الواقع الدولة التي تنتهك سلامة أراضيها من المسؤولية عن الإرهابي المستهدف ـ وهو على العكس تماماً مما تفعلة حالياً الحرب الوقائية المركزة على دول. والفكرة الخيالية هي أن أي إرهابي دولي يعمل ضمن دولة هو في الواقع يعمل خارج سيادة تلك الدولة، وهو بالتالي هدف مشروع.

يقوم تكتيك كهذا على الوهم الذي يجب أن يوافق عليه كلا الطرفين، وهو أن أي ضربة جراحية ليست إحراجاً لسيادة الدولة؛ لكن بمثل هذه الأوهام تتعزز الشرعية والقانونية. ومع أن التكتيك يثير مسائل الشرعية الخاصة به، فإنه مفضَّل كثيراً على الحرب الوقائية ضد دول مستقلة. سمِّه «خيار أوزيراك»، تيمناً بالضربة الوحيدة التي أثارت جدلاً حامياً في سنة 1981 والتي وجهتها إسرائيل إلى مفاعل أوزيراك النووي في العراق. لقد كانت ضربة مشكوكاً في شرعيتها، لكن لأنها كانت محدودة وموجهة إلى قدرة حقيقية لصنع أسلحة دمار شامل نووية، وأُريد بها، بوضوح، قطع دابر تهديد لا الاعتداء على دولة فقد أنجزتها إسرائيل من دون التعرض لعواقب وخيمة.

ظهر مَثَل أميركي ذو صلة بما تقدم عندما علمت الولايات المتحدة في بداية سنة 2003 بأن هناك خلية إرهابية من خلايا أنصار الإسلام تعمل في شمال العراق، وكان نشطاؤها (منهم الرجل الخطير أبو مصعب الزرقاوي) قد شوهدوا في بغداد (وكذلك في سورية وإيران ودول مجاورة أُخرى). وكان أمام الولايات المتحدة خياران. فبما يتلاءم مع استراتيجيتها للحرب الوقائية ضد الدول، استخدم الوزير باول الكشف لدعم دعواه لحرب وقائية ضد العراق في العرض الذي قدمه في مجلس الأمن في شباط/فبراير 2003. لكن كان يمكن اعتماد رد أكثر ملاءمة في سياق حرب وقائية ضد أطراف من غير دول، وهو توجيه ضربة إلى المعسكر في خورمال في الشمال العراقي (في الواقع ليست منطقة خاضعة لصدام حسين). وكان الرئيس بوش قبل ذلك بعام ونيف قد تحدث باستهزاء عن عدم جدوى إطلاق صواريخ باهظة الثمن على خيم فارغة في الصحراء، لكن السبيل الوحيد إلى ضمان حرب فاعلة ضد الإرهاب هو استهداف الخيم الحقيقية قبل أن يلوذ شاغلوها بالفرار. إلا أن أنصار الإسلام

كانت العدو الحقيقي، ومعسكرها التدريبي كان الهدف المناسب، وليس مختلف الحكومات التي تنقّل نشطاء أنصار الإسلام في أراضيها وطلبوا العلاج الطبي وأجروا اتصالات وجمعوا أموالاً (والتي كان في الإمكان أن تتضمن ببساطة حكومات صديقة أو حليفة للولايات المتحدة). وفي الوقت الذي تم احتلال خورمال خلال حرب العراق، كان قاطنوها من الإرهابيين، هذا إذا كانوا فيها، قد غادروها منذ مدة طويلة.

إن الحرب الوقائية التي تستهدف كيانات من غير دول تستطيع وحدها أن تسوّغ انحراف العقيدة المبتكرة عن حافة الشرعية ـ وهي ستعتمد عادة على عمليات شرطة واستخبارات (وكانت أنجح العناصر في حملة الرئيس بوش على الإرهاب بعد 9/11). إنها تمثل المكون العسكري القريب الأجل من استراتيجية ديمقراطية وقائية، إذ تعامل الإرهاب كطفيلي مستقل ومتحرك يعيش في جسم مضيف لكنه لا يعتمد عليه ـ عن طيب خاطر أو عن غير طيب خاطر. وقتل المضيف يدع الطفيلي غير مثقل بأعباء، ويجبره فقط على الانتقال إلى مضيف جديد. إذاً، يجب إما عزل الطفيلي وتدميره (حرب وقائية مضادة للإرهاب) وإما جعل جسم المضيف غير ملائم للطفيلي.

تهدف الديموقراطية الوقائية إلى استعادة عافية الجسم المصاب وجعله أقل ملاءمة للطفيليات. وأهم تكتيكاته البعيدة الأجل التكتيكات المدنية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية. ومقاربة كهذه ترمي على مر الزمن إلى إقامة عالم من الديموقراطيات المتفاعلة في عالم ديموقراطي؛ عالم ذي ديمقراطيات مدنية صحية ليكون عالماً بلا إرهاب؛ عالم ذي علاقات دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية منظمة ديمقراطياً ليكون عالماً آمناً نسبياً من تباينات عميقة أو فقر مضن وبالتالي أقل عرضة للعنف المنظَّم.

والروح المنشّطة لاستراتيجية أمن قومي قائمة على عقيدة ديموقراطية وقائية ـ والمعيار الذي يجب أن تقاس به ـ هي فوق كل شيء الأمن القومي للدولة، أكانت الولايات المتحدة أم أي بلد آخر. ثم يأتي أمن الآخرين، ومن ثم القيم والقواعد التي تحدد الديموقراطية في أحسن أحوالها (سواء هي أميركية أم لا) وقواعد نظام دولي مشروع وعادل (يأمل المرء بأن تكون هذه قابلة

للقياس تقريباً). هذه المجموعات الثلاث من الأهداف ينبغي أن تكون في تناغم، لكن أكانت متناغمة أم لا، يجب أن تكون النقطة المرجعية السائدة لأي سياسة دفاع وطني هي الأمن - لا بضع استعارات للأمن أو قيم مثل الحرية والعدالة لا تحدد هي بذاتها الأمن. ولا يمكن توقُّع أن تضع أي دولة، مهما تكن مثالية، نفسها في خطر، ناهيك بأن تنتحر، باسم قيمها، مهما تكن هذه القيم عزيزة. والديموقراطية الوقائية تفي بهذا المعيار الصارم. وفضائلها جلية حين تقاس بثلاث عشرة قاعدة يمكن استخلاصها من دروس التاريخ واستكشاف منطق الحرب الوقائية التي توصلنا بها إلى هذه النقطة في المناقشة المبسوطة من أجل الديموقراطية الوقائية. وبهذه المقاييس نفسها، تكشف عقيدة الحرب الوقائية ضد الدول النقائص التي تجعل نتائجها بالنسبة إلى الأمن الأميركي كارثية للغاية.

ثلاث عشرة قاعدة للأمن القومي في عصر الإرهاب

1. **الدول ليست عدوة**؛ لأن الإرهابيين ليسوا دولاً.
2. **الحرب لاعقلانية**؛ لا يمكن التكهن بنتائجها من قواعد السلوك العقلاني - للافعل والفعل على السواء عواقب غير مقصودة.
3. **الحرب ملاذ أخير** - «فشل» لا «أداة سياسة».
4. **المبادأة بالحرب تحتم المبادأة بتحمل الأثمان**: الأثمان المؤكَّدة لبدء حرب تفوق المنافع غير المؤكَّدة لـ «ربح» حرب لأن أثمان البدء **يجب** أن تُدفَع. لذا، فإن الديمقراطيات تتحمل مسؤولية خاصة لتقبّل أثمان ألا تكون البادئة بالحرب.
5. **الإرهاب والقوة العسكرية التقليدية غير متكافئين**؛ ولذلك لا تستطيع الأسلحة التقليدية دحر الإرهاب.
6. **سلاح الإرهاب الوحيد هو الخوف**: ينبغي لاستراتيجية الأمن القومي الفاعلة أن تنقصه لا أن تزيده، الأمر الذي يعني أن الخوف لا يستطيع أن يهزم الخوف.

7. **الإرهابيون مجرمون دوليون؛** عندما يؤسرون، يجب معاملتهم وفقاً للقانون الدولي.

8. **أسلحة الدمار الشامل تقتضي «عدم توجيه ضربة أولى»؛** لا يمكن أن يكون هناك استخدام «تكتيكي» أو استباقي لأسلحة استراتيجية شاملةِ العنف.

9. **استراتيجيات الدفاع المشروع يمكن جعلها شاملة؛** يجب ألا تكون قائمة على الاستثنائية.

10. **يجب تطبيق الاستباق على أهداف محددة فقط؛** لحماية السيادة، يمكن التدابير الوقائية المضادة للإرهاب أن تستهدف الإرهابيين فقط.

11. **لا يمكن تغيير الأنظمة أن يكون مبرراً لحرب وقائية ضد الإرهاب؛** تغيير حكم من الخارج ينتهك السيادة من دون التصدي للإرهابيين.

12. **نظام التفتيش القسري مفضَّل دوماً على الحرب؛** أعمال التفتيش القسري تحد من الحرب وتحترم السيادة الجوهرية.

13. **استراتيجيات الأمن القومي من طرف واحد مناقضة لذاتها؛** أحادية الجانب امتياز إضافي للسيادة لكنها لا تستطيع توفير السلامة في عصر من التكافل.

الديموقراطية الوقائية تنسجم مع هذه القواعد بشكل أفضل من الحرب الوقائية ضد الدول في أي حال من الأحوال. ومع ذلك، فإن تحقيقها مفزع أكثر مما توحي به الشعارات المرتبطة به غالباً، وفي الواقع، يتضح أن تطبيقها بفاعلية أقل صعوبة بقليل من تطبيق الحرب الوقائية. ولها فضيلتان فقط: إنها تبتعد عن إمبراطورية الخوف، وتنشد أماناً من الذعر في مكان آخر إلا في التعويض عن الخوف. وهي تحقق نجاحاً بيّناً.

7

لا يمكننا أن نصدّر عالم ماكدونالدز ونَدعوه ديموقراطية

إذا حُكمت العولمة فقط بقوانين السوق بما يلائم القوي،
فإن العواقب لن تكون إلا سلبية.

ـ البابا يوحنا بولس الثاني[1]

الرأسمالية العالمية لا تجلب بالضرورة تقدماً وازدهاراً
للأطراف... ورأس المال الأجنبي... هو أيضاً مصدر قوي
للرشوة والفساد.

ـ جورج سوروس[2]

إن الحافز لتغذية نمو الديموقراطية أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الديموقراطية الوقائية المفهومة كسياسة أمن قومي، إلا أن تغذية الديموقراطية ممزوجة غالباً بالحافز لتصدير الرأسمالية وتنمية الأسواق العالمية. وقد اعتقد كثير من الناس أن الفجر في البلدان التي بزغت من ليل الشيوعية السوفياتية الطويل دلّل عليه نهوض التجارة الحرة وخصخصة رأس المال. وفي عهد كلينتون، وبما لا يقل عن عهد ريغان، استُخدم مصطلح **ديموقراطية السوق** للإيحاء بأن الديموقراطية مرادفة للسوق الحرة، كما لو أن مقاربة «الدُش البارد» للاقتصاد التي تنطوي على الخصخصة المفاجئة للسلطة والثروة تستطيع غسل خطايا الاقتصاد الموجَّه. وقد بدا أن تحريف الشيوعية الشمولي لمفهوم السلع العامة قد جعل فكرة العامة بالذات مذنبة بحكم الترابط.

(1) الإرشاد الرسولي، مكسيكوسيتي، 28 كانون الثاني 1999؛ مقتبس في Alessandra Stanley, «Pope Urges Bishops to Minister to the Rich,» *New York Times*, January 24, 1999, sec.1.p.10.

(2) مراسلة شخصية مع المؤلف، 2000.

والخلط بين إحلال الديموقراطية والليبرالية الاقتصادية هو مزج انتشار الحرية بانتشار عالم ماكدونالدز (McWorld) ـ ذلك المركّب المغري من مذهب التجارة الأميركي ومذهب الاستهلاك الأميركي والعلامات التجارية الأميركية التي قلتُ في مكان آخر أنها هيمنت على سيرورة العولمة. وعندما تصبح خصيصة ديزني المميزة مرادفة لمبادىء الحرية وعندما ينظر إلى المستهلكين بوصفهم مطابقين للمواطنين، يخرج إحلال الديموقراطية الحقيقية عن مساره. ومع ذلك، فإن هذا الفهم لإحلال الديموقراطية كإخضاع كل شيء لمنطق السوق يناسب جوهر استراتيجية أميركا بشأن بناء دول بعد الحروب في أماكن مثل أفغانستان والعراق. والمقدمة المنطقية الرئيسية هي أن الأسواق الحرة تنجب نساء ورجالاً أحراراً، وأن الأسواق والديموقراطية متماثلة تقريباً. بل إن المنتقدين الحكماء لعملية إخضاع كل شيء لمنطق السوق يخلطون بين بناء ديموقراطية مدنية وانتشار الأسواق. وفي نقد مقنع مختلف لكيف أن تصدير أسواق حرة «تستولد كراهية إثنية وقلقلة كونية»، ترى الأستاذة في مدرسة بيل الحقوقية إيمي تشوا أن «الانتشار العالمي للأسواق والديموقراطية سبب أساسي ومفاقِم للكراهية والعنف الإثني بين الجماعات»، وتضيف أن الديموقراطية نفسها، لا السوق فقط، تُعتبر «دواء كل داء»[3]. ويتفق فريد زكريا مع رأي في الديموقراطية بالغ البساطة وعدائي يقول إنها ليست سوى انتخابات، لكنه كمناصر للأسواق يحذّر من أن الخطر الحقيقي يأتي من منظّرين للديموقراطية هم اليوم «متطرفون في الأغلب لمصلحة ديموقراطية شاملة غير مقيَّدة»[4]. فالأسواق الليبرالية في رأي زكريا، وخلافاً لرأي تشوا، لا تزيد في حدة أخطار الديموقراطية وإنما تحسّنها. والليبرالية الجديدة ليست هي المشكلة وإنما الحل. ويكتب زكريا ـ متوصلاً إلى استنتاج تشوا من اتجاه معاكس ـ فيقول «إن ما نحتاج إليه في علم السياسة اليوم ديموقراطية أقل لا ديموقراطية أكثر»[5].

في ضوء إكثار الإدارات الأميركية من دمج «السوق» و«الديموقراطية» في

(3) Chua, *World on Fire*, pp. 9, 13.

(4) Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York. W W.Nortom, 2003),p. 245

(5) Zakaria, *Future of Freedom*, p. 248

عبارة موحدة، وفي ضوء اقتناع زكريا بأن في استطاعة التجارة الحرة الليبرالية الجديدة وإخضاع كل شيء لمنطق السوق وحدهما أن ينقذا الديموقراطية من نفسها، لا عجب في أن نقاد الديموقراطية في الخارج لا يقدرون على رؤية الفارق بين الرأسمالية العدوانية والديموقراطية العدوانية. لكن على غرار إيمي تشوا، يخاطر مثل هؤلاء النقاد بإبعاد طفل الحرية فيما هم يحاولون التخلص من مياه استحمامه الاقتصادية، أمّا إلى أي مدى يمكن أن تكون قوى السوق والدمقرطة قابلة للانفصال، فهذا أمر واضح من خطط إدارة بوش لأجل عراق ما بعد الحرب. وحتى قبل بداية الحرب، كانت الحكومة قد دعت شركات كبرى أميركية في القطاع الخاص إلى تقديم عطاءات بشأن عقود إعادة إعمار. وقد رُكز اهتمام نقدي على الصلات الظاهرية بين بعض أعضاء الإدارة والشركات المشمولة («هاليبرتون»، مثلاً)، لكن وُجِّه اهتمام أقل إلى الواقع الأهم وهو أن إعادة الإعمار كانت قيد الخصخصة والأمركة كلتيهما ـ المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات العامة لم يكن لها أثر تقريباً في خطط بوش لما بعد الحرب ـ فاقتضتا في بادىء الأمر انتداب مدير عسكري/مدني (جي غارنر، رئيس مكتب البنتاغون الجديد لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، إلا أنه جنرال سابق) تحت الإشراف الشامل لقائد القيادة الوسطى الجنرال طومي ر. فرانكس، لكنهما أفسحتا في المجال لمدني، لويس بالمر الثالث، الذي بدا أكثر نزوعاً إلى الهجوم. هذه سيطرة مدنية مع فارق.

قد تكون تشوا محقة في الاعتقاد بأن الأسواق ابتلعت الديموقراطية على المستوى الكوني اليوم، غير أن الديموقراطية كانت في ما مضى قفصاً للرأسمالية. فقد ضاع التماثل التاريخي، الذي زاوج بين الديموقراطية والرأسمالية ضمن مجتمعات وجعل الأمة ـ الدولة الديموقراطية أجدى منظم ومؤنسن ومراقب للسوق الحرة. وتعولمت السوق طوعاً أو كرهاً، لأن في إمكان الأسواق أن تفيض من خلال مسام الحدود الوطنية، ولم تعد مقيدة بمنطق السيادة أكثر مما هو مرض السارس أو الجريمة أو الإرهاب. ورغم ذلك، تبقى الديموقراطية واقعة في فخ داخل صندوق الأمة ـ الدولة، تاركة رأس المال العالمي طليقاً تماماً. وأميركا اليوم ليست في مهمة تصدير ديموقراطية السوق الحرة؛ إنها منهمكة بتحرير الأسواق وعولمة رؤوس أموال الشركات وتسميتها ديموقراطية.

لطالما كان تاريخ الرأسمالية والأسواق الحرة تاريخ تعاون مع مؤسسات ديموقراطية. لكن التعاون ليس هوية. فالاقتصادات الحرة كبرت ضمن دول ديموقراطية وطورتها وقيدتها ونظمتها دول ديموقراطية. وما زالت الديموقراطية شرطاً مسبقاً للأسواق الحرة، وليس العكس. ومع توسيع التمثيل وحق الاقتراع، نمت الرأسمالية الريادية. وفي القرن التاسع عشر فقط، وبعد مضي فترة طويلة من تطور الدستور البريطاني غير المكتوب في اتجاهات ديموقراطية واضحة، أصبحت الرأسمالية الصناعية الواسعة النطاق والتجارة الحرة السمتين المميزتين للاقتصاد البريطاني والإمراطورية البريطانية. وحرية السوق التي ساعدت في دعم الحرية في السياسة وروحٍ من التنافس في المضمار السياسي كانت هي نفسها محدَّدة تاريخياً بمؤسسات ديموقراطية. وفي الولايات المتحدة، انطلقت الرأسمالية فقط بعد الحرب الأهلية، حين توسّعت الحقوق السياسية لتشمل حق الرجال كافة في الاقتراع. وقد أوهن قانون التعاقد ونظامه، وكذلك التعاون المدني والمؤسسات المدنية المحلية، وجه الرأسمالية الدارويني واحتوت ميوله للاحتكار والتفاوت وغيرهما من التناقضات المدمّرة للذات. وانتهى العصر المذهَّب للرأسماليين اللصوص عندما أخضع تيدي روزفلت وودرو ولسون، ثم فرانكلين ديلانو روزفلت في فترة لاحقة، نظام المشاريع التجارية الحرة للمراقبة التنظيمية للدولة الديموقراطية - فلم يدمروا الرأسمالية بل أنقذوها من تناقضاتها. وفي القطاع الدولي، عاد عصر الرأسماليين اللصوص - سمّهم مصارف لصوص ومضاربين خارجين على القانون. وذلك لأن السمة اللامتناظرة للعولمة، وهي لا متناظرة بصورة جذرية، سمحت للرأسمالية بأن تقفز إلى خارج الصندوق الذي حددته ديموقراطية الأمة - الدولة، متبنيةً ممارسات ضارية وفوضى عالمية، ومخلفة المؤسسات الديموقراطية وراءها في الوقت نفسه. ويحاجَج بأن العولمة تمدّن العلاقات الدولية وتجعلها ديموقراطية، في حين أنها صيَّرتها وحشية، فدفعت البابا يوحنا بولس الثاني إلى التحذير من عولمة تحكمها قواعد السوق وتطبَّق بما يلائم الأقوياء. وفي الواقع، كان لأيديولوجية الليبرالية الجديدة بشأن الخصخصة تأثير قهري على الحكم الديمقراطي. وكانت تلك الأيديولوجية قد هيمنت على التفكير السياسي في العقود الأخيرة وكانت بالتالي السياق غير المعبَّر عنه للمقاربة الأميركية لنشر الديموقراطية في العالم. وعلى نحو متباين عن

الأصوليين المتبينين الذين ينكون الإرهاب ويواجهون الرأسمالية بالتدمير، تحالف أصوليو السوق مع الديموقراطية. ومع ذلك فعلت أصولية السوق الشيء القليل للديموقراطية. فهي تزدري التنظيم الديمقراطي بيقين قاطع، وهي مفتونة بأسلوبها الخاص في إشاعة الفوضى العالمية كما الاتحادات الإجرامية والحلقات الإرهابية التي [أي أصولية السوق] تقاومها.

تعتقد الأرثوذكسية الليبرالية الجديدة أن في استطاعة الأسواق إنجاز الكثير الكثير مما يحتاج النساء والرجال إلى إنجازه، بينما لا تستطيع الحكومات إنجاز ما له وزن من أي شيء. من هذا المنظور، يتعين أن يكون هدف الدمقرطة إضعاف مؤسسات الدولة لا تقويتها وتقويض فكرة السلع العامة لا صونها. وبما أن مجتمعات عديدة تنبثق لتوها من قبضة الأيديولوجيات الشيوعية أو الأصولية قد خبرت الدولة فقط كممارسة للحكم الاستبدادي، فإن الترويج لأيديولوجية السوق هذه المعادية للدولة ليس بالأمر الصعب. والمراجعة النقدية للحكومة الكبيرة وبيروقراطية الدولة تصبح بسرعة مراجعة نقدية للديموقراطية نفسها. و«نحن الشعب» تتحول إلى «هي الرهيبة»، وما يفترض أن يكون مسيرة الديموقراطية يبدأ في أخذ شكل تفكيك لا الاقتصاد الموجَّه فحسب بل السيادة الشعبية نفسها. ويتحول الهجوم على «الحكومة الكبيرة» إلى هجوم على الحكم الديموقراطي.

إن أيديولوجية الخصخصة تقنع الناس بالتكيّف مع قاعدة الأسواق. وتحضهم على الترحيب برأس المال المالي كخادم للرأسماليين الماليين ونسيان دوره كخادم للشعوب الديموقراطية ومصالحها. وتعكس المنطق التقليدي لفكر العقد الاجتماعي الذي أُسست أميركا عليه والذي يجب أن يؤسس النظام الدولي عليه أيضاً. وبدلاً من أن تفضل سلطة إرادة مشتركة وسلع عامة على فوضى سلطة خاصة، تحتفي بسلطة خاصة غير مثقلة بأعباء القانون أو التنظيم أو الحكومة. وهي تصر على أن الحرية موفَّرة لا من خلال رعاية العدل والقانون وإنما من خلال ضمان غيابهما. وتنكر بشدة الحكمة التقليدية الواقفة وراء إخلاص أميركا التاريخي للتعددية وبناء المؤسسات الدولية. وهي بذلك تتجاهل «سر مسار الولايات المتحدة المتألق والطويل بوصفها الدولة الرائدة للعالم»، الذي

وصفه ج. جون إيكنبيري بـ «قدرتها واستعدادها لممارسة السلطة ضمن تحالفات وأطر متعددة الجنسيات، وهما اللذان جعلا نفوذها وأجندتها مقبولين أكثر لدى الحلفاء ودول رئيسية أُخرى في أنحاء العالم»(6).

عوضاً عن ذلك، يملي منطق الخصخصة في ميدان العلاقات الدولية «انتقاصاً عاماً من قيم القواعد والاتفاقات والشراكات الأمنية الدولية». فالأحادية هي في الحقيقة خصخصة مطبقة على الشؤون العالمية. والمخصخصون يفضلون الثنائية على التعددية ـ فأفضل الصفقات تتضمن طرفين فقط. لكنهم يفضلون الأحادية على كليهما، حيث إن هناك في النهاية طرفاً واحداً فقط لكل عقد، الطرف القوي. وكما كتب جوزف إي. ستيغليتز عن ممارسات صندوق النقد الدولي الثنائية: «نظرياً، يدعم صندوق النقد الدولي مؤسسات ديموقراطية في الدول التي يساعدها. وعملياً، يقوض العملية الديموقراطية من طريق فرض السياسات، من الناحية الرسمية لا ''يفرض'' الصندوق أي شيء بالطبع. إنه ''يفاوض'' بشأن شروط تلقّي المساعدة. لكن السلطة كلها في التفاوض تكون في جانب واحد»(7).

أكان الأمر كما يعبّر إيكنبيري عن قلقه أم لا، فإن «السلطة الأميركية الجامحة، المسلوبة الشرعية والمنحلّة من معايير ما بعد الحرب ومؤسسات النظام الدولي، ستؤذن بنظام دولي أكثر عدائية، جاعلة تحقيق المصالح الأميركية أمراً أصعب إلى حد بعيد»، ومن غير المرجح أن ترعى القوة غير المصقولة الديموقراطية، لأن الإصرار على أن الحرية لا تتميَّز بوجود حكومة ديموقراطية وشفافة ومسؤولة وإنما بغياب الحكومة ككل ـ أي بغياب جميع ضوابط الأسواق ـ يساوي في الواقع الحرية بالفوضى. وبما أن الفوضى هي أيضاً البيئة الخارجة على القانون والمفضَّلة لدى المجرمين والإرهابيين، ينتهي الأمر بأن يغدو

(6) G.John Ikenberry, «America's Imperial Ambition,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 5 (September/October 2002).

(7) Joseph E. Stiglitz, «The Insider: What I Learned at the World Economic Crisis,» *New Republic*, April 17, 2000. مضى ستيغليتز ليقول: «هل روجت أميركا وصندوق النقد الدولي سياسات لأننا اعتقدنا أن السياسات ستساعد شرق آسيا أم لأننا اعتقدنا أنها ستنفع مصالح مالية في الولايات المتحدة والعالم الصناعي؟... وكان عليّ، كمشارك في هذه المناقشات، أن أرى الأدلة. لم يكن هناك واحد منها».

الليبراليون الجدد شركاء في الجريمة عن غير عمد مع أخبث خصومهم. والخصخصة تضع القطاع العام في موقف الدفاع، داخل الدول وفي الأخلاق والعادات التي تحكم العلاقات في ما بينها.

الخصخصة تتولى المهمة الأيديولوجية لعلم اقتصاد السوق العالمي داخل الأمم ـ الدول، مانحة الامتيازات للمصالح الخاصة للشركات والمصارف ونازعة الشرعية عن منافع المجتمع المشتركة. وهنا تصبح الحكومة الوطنية أداة تخضع لأوامر القطاع الخاص لا تجمعاً للقطاع العام يشارك فيه الجميع. وتحت هذا الستار، تحوَّل الحكومة إلى أداة مفيدة للشركات والمصارف والأسواق العالمية في منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ـ هي، اسمياً، منظمات سياسية ديموقراطية مكونة من دول مستقلة، لكنها عملياً خادمة للمصالح الاقتصادية العالمية التي تُضعف السيادة الوطنية والديموقراطية على السواء. الخصخصة لا تضفي اللامركزية على السلطة؛ فهي لا تشكل تفويضاً. بيد أنها تنقل السلطة الموزعة من أعلى إلى أسفل، وهي سلطة عامة ومسؤولة وشفافة، إلى القطاع الخاص، حيث تبقى موزعة من أعلى إلى أسفل لكنها غير شفافة وغير خاضعة للمساءلة. وفي الواقع تبدد الخصخصة السلطة العامة، وتسلمها إلى نخب خاصة هي خارج نطاق التدقيق والمراقبة. وباسم الحرية، تدمر الديموقراطية بالقضاء على الصالح العامّ الذي تشكل باسمه الجمهوريات الديمقراطية في المقام الأول.

بحسب شروط الخصخصة، لا يدنو المواطنون من السلطة بل يُبعَدون عنها مسافة أطول. وقد حدث مثل هذا الأمر في روسيا بعد سنة 1989، حين انتُزعت السلطة من أيدي الفاسدين ومن سلطات عامة ليست سوى شبه شرعية (في أحسن الأحوال) ووضِعت في أيدي أصحاب عمل خاصين كانوا أكثر فساداً وكانوا مخالفين للقانون كلياً. وربما يؤدي تفعيل قدرات بيروقراطيات هرمية بدلاً من بيروقراطيات عامة عاجزة ومفسدة إلى انتصار للكفاية الفعالة لكنه ليس انتصاراً للديموقراطية. عندما أعلن الرئيس كلينتون في سنة 1996 أن أميركا بلغت «نهاية حقبة الحكومة الكبيرة»، لم يكن، لسوء الحظ، يحرر الأميركيين من البيروقراطية العامة والفساد السياسي بقدر ما كان يعرّفهم على حقبة «إنرون»

الجديدة، حقبة البيروقراطية الخاصة وفساد الشركات. وهو بهذا ساعد عن غير قصد في تحويل حرب أصوليي السوق المكشوفة على العجز العام إلى حرب سرية على الديموقراطية نفسها.

تؤكد المقولة الاستهلاكية أن سياسة إخضاع كل شيء لمنطق السوق تزيد في الخيارات فعلاً بالسماح للأفراد بالمشاركة عن طريق التصويت، لا لضمائرهم وقيمهم العامة وإنما لعملاتهم - دولار ويورو وين. والسوق الحرة تمثل، على ما يعتقد، ديموقراطية سوق لأفراد يُظهرون أولوياتهم ويعبّرون عن خياراتهم من خلال ما لديهم من عادات إنفاق. وإذا كان الاختيار جوهر الديموقراطية، فمن المؤكد أن المستهلكين المنهمكين بتسوق أولوياتهم هم مواطنون نمونجيون. حقاً، بعولمة التسوق والاستهلاك، تخلق الأسواق العالمية مواطنين عالميين لم يكن لأحد منهم وجود من قبل.

إن الفهم الاستهلاكي للديموقراطية يعاني خطأين مهلكين: إنه يسيء فهم ما هو الخيار الإرادي، ويسيء فهم الفارق الحاسم بين الاختيار العام والاختيار الخاص. فلكي تكون الخيارات الإرادية حرة، يجب أن تكون غير مقيدة. ومن دون الرضوخ لمزاعم «الوعي المصطنع» الزائفة (حيث يُنكر أن الناس العاديين يعرفون ما يفعلون حين يمارسون خيارات المستهلك)، يستطيع المرء أن يتبين أن الطريقة التي ينفق الناس بها أموالهم ليست دائماً حرة تماماً كما قد يُظَن. «أنقذونا مما نريد!»، عبارة يرددها دعاة عصر ما بعد الحداثة العلماني الشهير. ومن المؤكد أن سيكولوجية الرغبات والحاجات في حقبة استهلاك منتشر تضع المصطلح **إرادي** موضع الشك. فالخيارات المقررة بحرية عرضة لتأثيرات التسويق والترويج والإعلان والتوضيب، ويقصد بهذه كلها (كما تشير المليارات المنفقة في هذه القطاعات) صوغ الاختيار وتعديله وتغيير مجراه وحتى دفعه باتجاه ما يحتاج المنتجون إلى بيعه لا باتجاه ما يحتاج المستهلكون إلى شرائه. ففي الفترة التي سبقت حرب العراق، أنفق المستهلكون الأميركيون مبالغ طائلة على شرائط لاصقة وأغطية لدائنية ومياه معبأة في قوارير ومصابيح محمولة وحتى أقنعة واقية من الغازات، وذلك استجابة لإرشادات وزارة الأمن الداخلي. فهل مثّل إنفاقهم استهلاكاً «إرادياً» أم شيئاً آخر؟

الرأسمالية التقليدية صنعت في ما مضى سلعاً لتلبية الحاجات المحسوسة للناس العاديين؛ أما رأسمالية ما بعد الحداثة فإنها تصنع، على ما يبدو غالباً، حاجات لضمان مبيع كمّ هائل من السلع التي ربما لا حاجة للناس العاديين بها على الإطلاق. و«الحاجة» إلى الأشرطة اللاصقة اعتمدت كلياً على مزاعم (مريبة) للحكومة مؤداها تمكين الأميركيين من حماية أنفسهم من حرب كيميائية وبيولوجية [محتملة] عن طريق إحكام سد نوافذهم (وهو موقف سارعت وزارة الأمن الداخلي إلى التخلي عنه). والحاجة إلى مسجلات فيديو رقمية أو سيارات رياضية أو مياه معبأة من أنواع معينة أو حلقات هولاهوب، مشكلة أعوص كثيراً. والكثير مما هو معد للبيع في اقتصاد المستهلك يستجيب لحاجات أوجدها المنتجون، وما عدا ذلك قليل. بل إن الأقل تشكيكاً بالرأسمالية الاستهلاكية قد يقرون بأن المليارات المنفقة على التسويق لجذب اهتمام الأطفال بين العام الواحد والستة أعوام تشير إلى أمر آخر غير حرية السوق الخالصة وخيار المستهلك الفطري.

وحتى لو كان الغرض إظهار أن خيار المستهلك كان دوماً حراً ومن غير تصنّع ومرآة تعكس حصرياً ما يحتاج إليه الناس ويريدونه «فعلاً»، فإن هذا الخيار يبقى بالضرورة مسألة اختيار خاص. وهذه القرارات الخاصة، أكانت مستقلة أم لا، لا يمكنها أن تؤثر على النتائج العامة وليست بدائل ملائمة لخيارات عامة. ولا يتعلّق الحكم الديمقراطي ببساطة بالاختيار الخاص؛ إنه يتعلق بالاختيار العام؛ بالتعامل مع النتائج العامة والاجتماعية للاختيارات والسلوكيات الخاصة.

يتعامل المستهلكون وأصحاب الاختيارات الخاصة بمثابة مواطنين مع النتائج العامة لما يفعلونه كأشخاص خاصين. بل إن فلاسفة السوق الحرة الكلاسيكيون مثل ميلتون فريدمان يلمّحون إلى «تأثيرات الجوار» المتعلقة بالأعمال الخاصة والتي قد لا يكون العمل الخاص نفسه قادراً على معالجتها ـ التلوث البيئي، على سبيل المثال[8]. والتمييز بين الاختيار الخاص وتأثيره

(8) Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chivago Press, 1962), p. 30. يتفّه فريدمان فكرة السلع العامة أو النتائج الاجتماعية باستخدام كلمة «الجوار»=

الاجتماعي هو جوهر المواطَنة، وهو ما يدركه المواطنون بحدسهم. إن كثيراً من الأميركيين يريدون حقًا سيارات خدمات رياضية، وربما يعتقد عدد منهم أنه يحتاج إليها لأسباب (مهما تكن زائفة) تتعلق بالأمان وبالسير على طرق وعرة وبسعة حمولتها، وإلى ما هنالك. ورغم ذلك، من العقلاني تماماً للشخص الشديد الإعجاب بهذه السيارات أن يرغب في سيارة «هامفي» كمستهلك، لكنه كمواطن يرغب في أن يجعلها باهظة الثمن و/أو يصعب على أي شخص (ومن ضمن ذلك المستهلك نفسه) شراء واحدة منها واستعمالها. وكمواطن، يقدِّر المرء المضامين الاجتماعية والعامة لما يفعله كمستهلك. يقول المستهلك: «أشعر بأمان أكثر في سيارة الخدمات الرياضية». يقول المواطن: «قد يخالجك مثل هذا الشعور، لكن معطيات السلامة تظهر أنك لست في مأمن، وتثبت بالتأكيد أن أشخاصاً في سيارات أُخرى أصغر حجماً معرضون للخطر، ولذا سنقوم بتعديل هذه السيارات، وجعل معدّاتها مطابقة لمعايير موحَّدة». يقول المستهلك: «أحب تلك الاندفاعة بقوة 8 أسطوانات!» يقول المواطن: «أجل، لكنا بحاجة إلى تقليص اعتمادنا على النفط الأجنبي، على بلدان كالعراق والمملكة العربية السعودية، ويجب بذل المزيد لوقف الانبعاثات التي تسبب الاحترار العالمي، ولذلك سنقوم بتحسين مصروف السيارة للوقود، ومعاملة هذه الماصة للوقود كسيارات ركّاب لا كشاحنات خفيفة، والإصرار على أن تفي بمعايير أعلى للانبعاثات».

قد يبدو هذا انفصاماً، لكنه الفارق بين المستهلكين والمواطنين: المستهلك داخل المرء والمواطن داخل ذلك المرء. إنه الفارق بين تفكير «الأنا» وتفكير «النحن»، وهو بالتالي الفارق بين التفكير الخاص والتفكير العام، بين المستهلك والمنطق المدني. حسنة الديموقراطية هي أنها تصر على أولوية النحن على الأنا، أولوية المدني على منطق المستهلك. والتوازن الدقيق مهمة السياسة الديموقراطية نفسها، لكن لا يقوم توازن حتى يتم إدراك الفارق بين الاثنين.

= ويمضي لرفض الحجة كتبرير للحكومة الديموقراطية من بعدُ. وبحسب كلماته المعبّرة عن نباهة بالغة، «حين تنهمك الحكومة في أنشطة للتغلب على تأثيرات الجوار، فإنها ستقوم جزئياً بإدخال مجموعة إضافية من تأثيرات الجوار» المختصرة في تطاول على الحريات الشخصية (ص 32). إنها حجة دورية بالكامل.

لقد عنت عولمة الأسواق وذهنية المستهلك أن التفكير المنطقي مسور بمنطق استهلاكي خاص لا بمنطق مدني عام. ففي التعامل مع رأس المال المالي المتحرك، مثلاً، يصبح السؤال ذو الصلة بحسب منطق المستهلك كيف نحمي المستثمر لا كيف نحمي السلع العامة التي يتظاهر استثماره بأنه يحسنها لكنه يخربها عملياً في أغلب الأحيان. ولكن النظام المنحاز إلى السوق من النوع الذي يحدد العولمة اليوم سيضحي بحاجات الرفاه المشتركة لشعب بكامله باسم إجبار الحكومات على تعزيز «الانضباط» المتعلق بالميزانية بحيث يتم تأمين رأس مال مضارِب. وبدلاً من الاعتماد على مردودات أعلى لرد المال إلى أولئك الذين ينهمكون في استثمارات محفوفة بمخاطر شديدة، يصر المستثمرون على مردودات عالية لكن بمخاطر متدنية تؤمَّن في الواقع بإجبار الحكومات على تحمّل المخاطرات الحقيقية. وبذلك تتمكن الرأسمالية العالمية الحديثة من خصخصة الأرباح وتأميم المخاطر.

ترى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة بأن الأنظمة التي تحمي الحاجات المشتركة تطغى بشكل جائر على الحرية الضرورية لتدفق رأس المال والعمالة والسلع من غير قيود. وقد قيل الكثير من هذا القبيل عن إدخال النقابات لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، عندما كان يُنظر إلى تنظيم العمالة حول مصالحها المشتركة كتجاوز لكلٍ من حرية المنتجين في استئجار عمال بأجور السوق الحرة و«حق العمل» لعمال أحرار في قبول أجر معين أو رفض العمل.

تقدم ساحة السوق، المحلية والعالمية، مكاناً مثالياً للتعبير عن الأولويات الاقتصادية ولتحكيم العلاقات بين المنتجين والمستهلكين. لكن حتى عندما لا تنحرف تدابيرها بالتوزيع غير المتساوي للسلطة وبضغوط الاحتكار، حتى حين لا يحرف الترويج والتسويق معنى الحاجات والرغبات، فإن السوق لا تستطيع تأمين سلع عامة ونتائج مؤدية إلى الرفاه العام. وقد زعم أصوليو السوق الحرة أن المصلحة العامة ستتشكّل من تقاطع سحري لإرادات خاصة - تتلاعب بها ما أسماه آدم سميث «اليد الخفية» - إلا أن هذا لم يكن قط أكثر من حلم، وتبرير غير مقنع لإعطاء امتيازات لأولئك الذين انتفعوا فعلاً من تبادلات السوق الخاصة.

الديموقراطية هي الآلية التي تكيِّف بها السلطة الخاصة والرغبات

الشخصية مع السلع العامة والصالح العام. وتجميع المصالح الخاصة لن يؤدي هذه المهمة لأن السلطة أيضاً تتجمع، إلى جانب المصالح، فتنتهي إلى نتائج مشوهة وغير منصفة. غير أن نظرية السوق غافلة عن السلطة. فهي تفترض المساواة والمنافسة الكاملة نسبياً. ومع ذلك فإن السلطة هي جوهر العلاقات البشرية وتقتفي من بعيد أثر كل اختيار «إرادي» وكل عقد «مبرم بحرية». إن المصلحة العامة ليست ببساطة مجموع السلع الخاصة وإنما هي معادلة السلطة وفقاً لقواعد الإنصاف والعدل، وهذا أمر لا تستطيع الأسواق ببساطة أن تحققه.

إن أخطر أشكال الطغيان هي تلك التي تقدَّم تحت راية الحرية. من هنا التحذير الحاد الذي أطلقه البابا يوحنا بولس الثاني حين قال إن «الجنس البشري يواجه أشكالاً جديدة من العبودية أكثر دقة من أشكال الماضي، وبالنسبة إلى عدد كبير جداً من الناس، تبقى الحرية كلمة بلا معنى»[9]. ولنأخذ مثلاً فاحشاً واحداً فقط، عندما تقرن الحرية بخصخصة سلع هي عامة بشكل واضح وضوح الجينوم البشري، تكون مخاوف البابا مبرَّرة. يجب أن تعني الحرية شيئاً أكثر من أرباح الشركات واختيارات المستهلكين.

في بيان الفدرالية رقم 63، كتب جيمس ماديسون الحكيم أن «الحرية قد تكون مهدَّدة بخطر إساءة استعمال الحرية فضلاً عن إساءة استعمال السلطة... وعلى ما يظهر فإن الأُولى لا الأخيرة هي التي على الولايات المتحدة أن تتوجس منها خيفة بأقصى ما يمكن». وتتجلى إساءة استعمال الحرية على أشدّها في قطاع السوق العالمية الموسوم بـ «صنع في أميركا»، حيث باسم الحرية أُطلقت يد الاحتكار والجشع والنرجسية والفوضى، وحيث يتقدم رأس المال الخاص العالمي ونرجسية المستهلك ومبادىء التجارة المتفشية كبشائر الديموقراطية العالمية.

الأبوام تأمل بأن يكون ما يحدث بعد حروب «التحرير» في أهمية ما يحدث خلالها. وإدارة بوش ملتزمة بإحلال الديموقراطية علانية. لكن الظن أن تصدير عالم ماكدونالد وعولمة الأسواق هما بمثابة تشكيل مجتمعات حرة وعالم

(9) Pope John Paul II, «Incanrnationis Mysterium,» المرسوم البابوي بشأن تحريم اليوبيل الكبير للسنة 2000، روما، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

ديمقراطي تأويل خاطىء وخطير، ومن المرجَّح أن يؤدي إلى تقويض الاستراتيجيات المنتظَرة لبناء الأمم. إن إحلال الديموقراطية في دول ناهضة من عهود استبدادية ومنح اضطراب عالمي فوضوي بنية تحتية من القانون العام والتعاون المدني لا يمكن أن يكونا ببساطة تصديراً للرأسمالية. ولا يمكن الخلط بين القانون الأميركي Luxus Americana والقانون الإنساني. وعلى الديموقراطية الوقائية أن تبحث في مكان آخر عن طرق تفضي إلى وضع حد للإرهاب وتعزيز السلامة والحرية كلتيهما.

8

إنك لا تستطيع تصدير أميركا وتسمية ذلك حرية

في نهاية الأمر أفضل استراتيجية لضمان أمننا وبناء سلام دائم هي دعم تقدم الديموقراطية في أماكن أُخرى.

ـ الرئيس بيل كلينتون، 1994[1]

أن تدعهم يتصرفون بشكل ناقص أفضل من أن تتصرف أنت بشكل كامل، فالبلد بلدهم، والطريقة طريقتهم، ووقتك قصير.

ـ ت. إي. لورنس[2]

من الواضح أن تصدير الأسواق أو عولمة أيديولوجية الليبرالية الجديدة لن يجعلا أمماً أُخرى ديموقراطية أو لن يشكلا قطاعاً عالمياً ديمقراطياً. لكن لا يمكن معاملة الديموقراطية أيضاً كمنتج قابل للتصدير. إن هدف الديموقراطية الوقائية عالم قائم على الديموقراطية غير أن هذا لا يعني تصدير الديموقراطية الأميركية. ومما يبعث على التشجيع أنه على الرغم من ولع إدارة بوش بالحرب وتحاملها على بناء الأمم على «طريقة كلينتون»، فقد أدركت أن دولاً مزعزعة ومهزومة، وحتى لو طُهرت من الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، لا توفر للولايات المتحدة وحلفائها إلا القليل من الأمن على المدى البعيد. لكنها لم تدرك حتى الآن أن محاولة بناء أمة بالقوة ومحاولة جعل أمم أُخرى حرة عن طريق تصدير الديموقراطية الأميركية إلى شواطئها لن يكتب لهما النجاح على الأرجح.

باسم الاستقرار والديموقراطية، وعدت الإدارة بأن تفعل في العراق ما

(1) خطاب حالة الاتحاد، 25 كانون الثاني/يناير 1994.

(2) مقتبس في George Packer, «Dreamong of Democracy,» *New York Times Magazine*, March 2, 2003.

وعدت بأن تفعله في أفغانستان، مثلما وعدت إدارات سابقة بأن تفعله في الكويت، رغم أن ما حدث في تلك الدول لا يقدم حافزاً كبيراً واعداً بالنجاح. «الكويتيون لبثوا 12 عاماً ينتظرون إصلاحات موعودة لم تأت قط»، وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، على الرغم من إجراء انتخابات نيابية في السنوات 1992 و1996 و1999 لِـ 14% من المقيمين في الكويت البالغ عددهم 860,000 نسمة والذين يحق لهم التصويت (الباقون نساء ومقيمون أجانب وعمال ضيوف)، فقد «أسفر الاقتراع عن مجلس نيابي أقوى القوى السياسية فيه زعماء قبليون محافظون ومتحالفون مع أصوليين إسلاميين، بعضهم يعلن تعاطفه مع الانتحاريين الفلسطينيين وأسامة بن لادن»[3]. ومن المبكر جداً الحكم على النتائج في أفغانستان، لكن رغم أن الولايات المتحدة أقرت 3,3 مليارات دولار كمساعدة أميركية جديدة لأفغانستان على مدى أربعة أعوام (نحو 850 مليون دولار سنوياً)، فقد طلب القانون الذي وافق عليه الكونغرس في 2002-2003 مبلغاً راوح بين 157 مليون و 295 مليون دولار فقط للعام الجاري (وهو بند حذف في البداية من الميزانية كلياً). ولم تشأ الولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية أو أن تشارك منظمات دولية غير حكومية أو حكومات حليفة كشركاء بناء الدولة في العراق، واختارت الاعتماد على شركات أميركية خاصة ومنظمات خيرية ذات تطلعات أيديولوجية مماثلة كالمنظمة (Christian Charity) التي يرأسها فرانك غراهام. وفي أفغانستان، كان هناك دور في إعادة البناء قامت به في الختام جماعات مثل «أولاد الحرب» و«صندوق الإغاثة الإسلامي» و«كير» (CARE) و«صندوق غوث الأولاد» وجمعية «أرض البشر»، وكذلك منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل مركز المستوطنات البشرية واليونيسكو. وقد أسس الشقيق الأكبر للرئيس قرضاي «أفغانيون من أجل المجتمع المدني» ـ، وهو مزيج من مركز للسياسة ومنظمة إنسانية، بذل جهوداً شاقة لتأسيس تجربة البلد المتقلبة في التحول إلى الديموقراطية في مؤسسة مدنية. أما في العراق، فقد طغى موقف أميركا المتفرد على جهود إعادة البناء

(3) Susan B. Glasser, «A Model for Democracy?» *Washington Post National Weekly Edition*, March 3-9, 2003. الكويت تطور مجتمعها المدني، لكنها «مكان بلا منظمة حقوق إنسان واحدة معترف بها قانوناً».

المبكرة في فترة ما بعد الحرب. وكان إصرارها غير الحكيم على معاقبة الأمم المتحدة وحليفاتها كفرنسا وألمانيا وتركيا، التي رفضت دعم المجهود الحربي، قد حال تقريباً دون مشاركتها أو مشاركة منظمات غير حكومية تابعة لها في مهمة بناء الديموقراطية.

إن بناء الديموقراطية قد تعوقه الظروف التي أدت إلى ما يسمى التحرير. وينبغي أن يكون واضحاً لكل من يقرأ التاريخ أن الديموقراطية لا يمكن فرضها تحت تهديد السلاح أو في إثر حرب عدوانية، حتى لو كانت حرباً «وقائية» تُشَن باسم تغيير نافع للنظام وباسم الحرية. ويشير جورج بيكر إلى أن من بين الثماني عشرة عملية تغيير «قسري» للأنظمة كان للولايات المتحدة دور فيها في القرن الماضي، آلت خمس فقط إلى الديموقراطية - بما فيها تلك التي جرت في بنما، عندما تدخلت أميركا من طرف واحد(4). فالدولة المنتصرة التي تتغلب على طاغية ليست بالضرورة مشرفة مثالية على عملية إحلال الديموقراطية المحلية، وربما لهذا السبب فضل ت. إي. لورنس عدم كفاية الحكم الذاتي على الكمال المفروض. والقانون البشري، الذي يجب السعي باسمه في طلب التعاون بين الأمم والديموقراطية العالمية، لا يمكن تأمينه بمحاولة تصدير القانون الأميركي - تجربة أميركا الخاصة والفريدة مع القانون والديمووقراطية(5).

الديموقراطية لا يمكن تصديرها لأن الحقوق لا يمكن استيرادها. وقد يخيف ناشط الحقوق المدنية البلجيكي دياب أبو جهجاه الأوروبيين بخطابه الغاضب، إلا أن بيان مبادىء عصبته الأوروبية العربية يصيب في أمر واحد إذ يعلن: «إنك لا تتلقى حقوقاً متساوية [وإنما] تأخذها»(6). وكانت هذه أيضاً صيحة الأميركيين في سنة 1776، حين أعلنوا عزمهم على إحراز حقوقهم

(4) Packer, «Dreaming of Democracy.»

(5) يرى هوارد ج. ويردا، أن من الصعب أيضاً تصدير أفكار أميركية بشأن المجتمع المدني، وهي تُستقبل غالباً بارتياب من قِبل حكومات تخشى حدوث تآكل في سلطاتها، انظر «Is Civil Society Exportable? The American Model and Third World Development,» working paper, Nonprofit Sector Research Fund, Aspen Institute, 2003.

(6) Marlise Simons, «An Outspoken Arab in Europe. Demon or Hero?», *New York Times,* March 1, 2003, p. A4.

وديموقراطيتهم بكفاح مسلح ضد إنكلترا. كما افتتحت فرنسا مسيرتها غير المنتظمة إلى الديموقراطية بثورة قاسية وعنيفة على الملكية المطلقة. وبناء أمم ما بعد الحقبة الاستعمارية في إفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية نشأ في نضال مسلح ولم تورثه القوى الاستعمارية رغم أنها كانت إمبراطوريات ديموقراطية. الديموقراطية لا يمكن منحها لشعب غير راغب فيها أو استيرادها إلى ثقافة غير مستعدة لها. إنها تتوقف على عاطفة الشعب الذي يناضل في سبيل الحرية لا على إحسان سادة رحومين مستعدين لمنحه الحرية. وفي محاكاة لإدارة بوش، تكلم رئيس الوزراء بلير عن العراق كأنه ألمانيا النازية وعن أميركا وبريطانيا كأنهما الحليفان خلال الحرب العالمية الثانية، محذراً من استرضاء نظام مارق قادر على إلحاق ضرر بالغ بالعالم. غير أن بعض العراقيين على الأقل مع كثيرين من جيرانهم الشرق الأوسطيين - الذين لم يكن لديهم استعداد للدفاع عن صدام حسين - بدوا مقتنعين بأن العراق أشبه ببولندا تواجه عدواً قوياً يغزو إقليماً ذا سيادة بذريعة الدفاع عن النفس: وتلك ليست مثالية لعملية إحلال الديموقراطية.

إن أهم فضائل الديموقراطية هي، في الواقع، الصبر. بل، إنه شرط ضروري لنموها. في فرنسا، مثلاً، وصف توكفيل ثورة 1789 بأنها عملية متمِّمة لا عملية مدشِّنة للمركزية والبيروقراطية العقلانية اللتين كانتا سابقتين لإحلال الديموقراطية الحقيقية. وكان الانتقال البطيء نحو الحداثة قد بدأ في وقت أبكر بإلغاء **البرلمانات** المحلية الإقطاعية وتوكيد حقوق الملك الحديثة على حقوق الارستقراطية الإقطاعية[7]. وفي الولايات المتحدة، مضى 150 عاماً من التنمية البطيئة لمؤسسات ديموقراطية محلية في المستعمرات الثلاث عشرة قبل أن يوضع ما كان دستوراً شبه ديمقراطي ليس إلا[8]. ومر قرن وربع قرن آخران

(7) انظر Alexis de Tocqueville, *The Ancien Regime and the French Revolution* (18560. بالفعل قام توكفيل نفسه بالربط بين البرلمان والحرية القديمة وبين دمارهما بفقدان الحرية، لكنه كان بذلك ناقداً للإيمان المركزي الحديث بالمساواة. ويتناول سيمون سكاما هذا الموضوع في تصويره المحافظ للثورة في *A Chronicle of the French Revolution* (New York. Alfred A. Knopf, 19890.

(8) يقدم كتاب أوسكار وليليان هاندلين *Liberty and Power:* 1600-1760 (New York Harper 7 Row, 1986) صورة جلية لهذه الرعاية البطيئة والمتعمدة للمؤسسات الديموقراطية في أميركا الاستعمارية في ما قبل الثورة.

قبل إحراز شيء يشبه ديموقراطية كاملة، وقد تميّزت تلك الفترة المطولة بديموقراطية نشيطة فقط من أجل أقلية من الذكور البيض المواطنين. وما خلا ذلك، عكست القصة الأميركية استبعاد أغلبية السكان عن المواطنة استبعاداً متواصلاً. وتعايش نظام للعبودية مع الديموقراطية المحلية المتبرعمة التي احتفى بها توكفيل وما لبثت أن بلغت نهايتها بحرب أهلية مدمرة.

ومع ذلك يعتقد الأميركيون اليوم في بعض الأحيان أن على شعوب أُخرى في ثقافات جديدة على الديموقراطية أن تحقق في أشهر قليلة ما لزم الأميركيون وديموقراطيات ناضجة أُخرى عقوداً لتحقيقه. لا وقت للأخطاء، لا وقت لبناء أساس مدني لتثبيت بنية فوقية ديموقراطية عليها، لا وقت لتعليم النساء والرجال أصول المواطَنة، لا وقت لتنمية الاستعدادات الوجدانية الشاقة والضرورية للسلوكيات الديموقراطية. لا وقت أبداً في الجداول الزمنية الموضوعة على طريقة كشوفات الأرباح الفصلية والمدفوعة بوسائل الإعلام والتي تحدد حالياً الأجندة الأميركية لبناء دول للآخرين. ما الذي جعل صنّاع القرار في البيت الأبيض يعتقدون فعلاً أن في الإمكان تحرير المجتمع العراقي وإحلال الليبرالية فيه بين ليلة وضحاها وهو المجتمع العنيف والمتعدد الثقافات والمتماسك بفعل حكم استبدادي قاس لمدة ثلاثين عاماً؟ العراق يهيمن فيه سكانياً شيعة محرومون من السلطة ويفوقون سُنة صدام حسين الحاكمين عدداً؛ إنه قبلي، بل عشائري، في ولاءاته الطائفية؛ إنه مربك بأقلية كردية وأقليات أخرى في الشمال والجنوب همها الحقيقي الوحيد من «بناء الدولة» هو التقسيم والحكم الذاتي؛ إنه مهدد بالأتراك من الشمال والشيعة الإيرانيين من الشرق بما لديهم من أجندات توسع خاصة بهم. أيمكن نفض ذلك كله عن مثل هذه الدولة لتصبح ديموقراطية شرق أوسطية نموذجية في أشهر أو أعوام أو عقود قليلة؟ إن المرجَّح في العراق أكثر من الديموقراطية الفورية هو الاضطراب المتواصل والنهب والأعمال الإجرامية (حيث أُخليت الإصلاحيات والسجون) والاقتتال القبلي والحرب الأهلية من النوع الذي حل بيوغوسلافيا عقب هزيمة الشيوعية فيها. ولقد دفع هذا الانهيار الوطني من قبل إلى إرجاء قيام حكومة مؤقتة وقد يفرض

حكماً عسكرياً أميركياً مطولاً ـ وبالكاد يكون ذلك وصفة لحكم ذاتي[9].

لا يقصد بهذا الإشارة ضمناً، كما يفعل بعض المعلقين (صموئيل هنتنغتون وبرنارد لويس، مثلاً) إلى أن الديموقراطية والإسلام أو الديموقراطية والثقافة غير الغربية يتعارضان تعارضاً حاداً بحيث إنه ليس من المحتمل إحلال الديموقراطية إن لم يكن متعذراً تماماً (انظر أدناه). وفي معرض التصدي للزعم القائل إن آسيا مقيدة بقيم استبدادية، كتب الاقتصادي أمارتيا سن بحصافة عن التنوع الذي يمكن الوقوف عليه في كل ثقافة، وعن مناهج في التقاليد البوذية والكونفوشية فيها أفكار يفترض أنها غربية، كالتسامح والحرية. ومما قاله سن، «الحقيقة هي أن الناس في أي ثقافة، يبدون ميالين إلى التجادل، وهم يفعلون هذا بالضبط مراراً وتكراراً ـ أنّى سنحت لهم الفرصة. ووجود متمردين يجعل تكوين رأي غير ملتبس عن ''الطبيعة الحقيقية'' للقيم المحلية أمراً معضلاً. وفي الواقع، ينزع المتمردون إلى أن يكون لهم وجود في كل مجتمع»[10]. وربما تستطيع المجتمعات الإسلامية، التي أُخرت بحكم استبدادي مديد وليست حتى الآن مهيأة ثقافياً لدعم مؤسسات سياسية حديثة، أن تحقق مجتمعات ديموقراطية كلياً في غضون جيل واحد أو جيلين، أي بفترة أقصر كثيراً من الفترة التي استغرقتها إنكلترا وفرنسا وأميركا لإحلال الديموقراطية وتدجين ثقافاتها التي كانت في ما مضى مسيحية أحادية حماسية، وهي ستحقق ذلك. لكن ليس وفق جدول أميركا الزمني. ليس غداً أو في المستقبل المنظور.

والأميركيون إذ ينسون تاريخهم الديمقراطي المتدرج، لا ينزعون فقط، وفي أحيان كثيرة، إلى حث الآخرين على إحلال الديموقراطية بسرعة ويسر، بل إنهم يحثون الآخرين على فعل ذلك على الطريقة الأميركية، كما لو أن الأمركة وإحلال الديموقراطية أمر واحد، وكأن للولايات المتحدة حقوق ملكية للعملية الديموقراطية المثلى وتمتلك براءة اختراع سياسية لها. هناك، بالتأكيد، مُثُل كونية تشد من أزر

(9) في بداية الحرب كان ثمة خلافات كبيرة في إدارة بوش حول دور القوات العسكرية في عراق ما بعد الحرب، حيث كان البنتاغون أقل من وزارة الخارجية استجابة لحكم عسكري ممتد. انظر، مثلاً، Lawrence F. Kaplan, «federal Reserve: The State Department's Anti-Democracy Plan for Iraq» *New Republic*, March 17, 2003.

(10) «Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York. Alfred A. Knopf, 1999), p.247».

النضال الإنساني من أجل الحرية في كل مكان، لكن أشكال الديموقراطية متنوعة كما النضالات التي تُحقَّق من خلالها ومتميزة كما العدد الغفير من الثقافات التي تفوز بها. إن إحرازها صعب بمقدار صعوبة إحراز جميع التطلعات الإنسانية النبيلة. في أعوام ما قبل الثورة الأميركية وبين إعلان الاستقلال وإعلان الدستور، كان لماساتشوستس المتطهرة (البيوريتانية) دستور، ولبنسلفانيا التقدمية دستور، ولرود آيلند الحرة دستور، ولمستعمرات الميثاق الملكي لمزارع العبيد في الجنوب دساتير. وكان بعض المستعمرات أقل حرية من بعضها الآخر، وبالكاد كان قليل منها أقل استبداداً من حكومة بريطانيا العظمى الاستعمارية المصاحبة التي كدحت المستعمرات كلها في ظلها. ومؤسسات أميركا الإقليمية والمحلية متميزة بفوارق يمكن إرجاعها حتى الآن إلى تلك الأشكال المختلفة من الدساتير.

تقوم مقولة الديموقراطية الوقائية على أن الحرب ضد الإرهاب تستطيع النجاح فقط في عالم من الديمقراطيات المسالمة، وأن الحرب وإهدار السيادة أقل من أداتين مثاليتين لتحويل أنظمة استبدادية إلى أنظمة ديموقراطية. فالجنود ليسوا مرشدين مثاليين لرسم الخرائط الطبوغرافية لإحلال الديموقراطية في حالات تتقدم فيها الحرب فعلاً على التطور الديمقراطي. ولن يكون ممثلو الفاتحين مستشارين ملائمين للمهزومين بشأن القضايا الشائكة المتعلقة بكيف يعاد تأسيس الحكم الذاتي، وتستعاد الصدقية المحلية، وتحقَّق الشرعية العالمية - وخصوصاً حيث يجري تحويل المجتمع في الوقت نفسه وبصورة جذرية على مستويات أُخرى أيضاً. هذه كانت حكمة ريتشارد تشيني عندما تساءل عن كيف يمكن لنظام مدعوم أميركياً في عراق ما بعد حرب 1991 أن يبدو شرعياً. ومثل هذه الحكمة تؤيد اليوم الحصول على دعم من الأمم المتحدة للحروب الوقائية بحيث يكون دعم الأمم المتحدة وانخراطها في السلام في ما بعد مضمونين. وتحرير دولة من الإرهابيين، وإن تكن دولة غير راغبة في أن «تتطهّر»، يستطيع إزالة عقبة واحدة على الأقل من أمام عملية بناء الديموقراطية وهو تبرير لضربات وقائية مضادة للإرهاب. لكن تحرير دولة من نظامها المستقل، مهما يكن ذلك النظام مقزِّزاً وقاسياً، ربما يضع عوائق أمام بناء الديموقراطية لاحقاً بدلاً من أن يسهل بناءها - وهو درس تعلمته الحكومة الأميركية بمشقة وعناء في الأسابيع التي تعاظمت فيها الفوضى عقب انتصارها العسكري السهل في العراق.

الديموقراطيات تنمو من الداخل إلى الخارج ومن أسفل إلى أعلى لا من الخارج إلى الداخل ومن أعلى إلى أسفل. وهذا واحد من الأسباب التي تجعل إحلال الديموقراطية يستغرق مدة طويلة. وهي تشير أيضاً إلى أنه يجب ألا يكون هدف الساعين لعالم ديمقراطي «ديموقراطية» بصيغة المفرد، أكانت على الطراز الأميركي أم على أي طراز آخر، وإنما «ديمقراطيات» بصيغة الجمع. وفي النهاية، حتى ضمن المبدأ العام الديمقراطي الغربي الضيق، ما زالت الممارسات الديموقراطية متقلبة تقلب الثقافات الأوروبية والأميركية الشمالية المتمايزة التي نشأت فيها. فسويسرا، مثلاً، رعت فكرة مشاعية وجماعية عن الحرية والحقوق العامة تتعارض جداً مع التركيز الأنغلو - أميركي على الأفراد والحقوق الخاصة. فهناك، تفوق حرية المقاطعة الإدارية (الكومونة) دائماً حقوق الملكية الخاصة. ويرجع ذلك جزئياً إلى اقتصاد الألبان، حيث حقوق المراعي المشتركة تفوق حقوق المِلْكية المعهودة في الاقتصادات الزراعية، وحيث طبع التشديد على الحرية المشاعية المؤسسات السياسية السويسرية بطابع جماعي في ما يشي بخلاف جذري مع المؤسسات الأميركية الفردية النزعة على نحو جذري[11]. السويسريون يؤثرون القيادة الجماعية على القيادة الفردية (الرئاسة مداورة بين أعضاء المجلس الاتحادي السبعة) ويجعلون المواطنين الهيئة التشريعية التي يُلجأ إليها أولاً (المواطنون يصوتون في استفتاءات وطنية ومحلية عشرات المرات في السنة). أما النظام التمثيلي الذي تقوم عليه السياسة الأميركية بثبات شديد، فذو رجع أقل إلى حد بعيد في ديموقراطية سويسرا المباشرة.

قارن النظام القضائي الفرنسي، المتجذر في رأي ديكارتي في الحقيقة - وهو شيء يتعين أن تكتشفه هيئة من قضاة استقصائيين موضوعيين ومطوَّر داخل نظام من القانون (الروماني) المدوَّن - بتراث القانون العام الأنغلو - أميركي، جيث الحقيقة القضائية ذاتية ومعتَرض عليها، شيء ينبغي تشكيله من خلال عملية مناقشة مخاصمة من قِبل مدعين عامين ومدافعين يجادلون في الحجج

(11) حاولت في كتاب سابق أن أقيّم هذه الاختلافات المذهلة: انظر *The Death of Communal Liberty: The History of Freedom in a Swiss Mountain Canton* (Princeton: Princeton University Press, 1974).

المؤيدة والمعارضة. وفي تراث هذا القانون العام، الكلمة الفصل هي للشعب (عبر نظام المحلفين) لا للقضاة ذوي الخبرة. وليس نظام العدالة الفرنسي ولا النظام السويسري المتعلق بالديموقراطية المشاعية والتشاركية ديموقراطيين أكثر أو أقل من نظيريهما الأميركيين. فالحرية ممنوحة في كل منها، حتى لو اختلف تأويل إحداها عن الأخرى. وسيادة الشعب هي نقطة البداية للشرعية في الأنظمة الثلاثة كافة، وسواء أكانت تلك السيادة معبراً عنها مباشرة أم ممثَّلة بمسؤولين منتخبين أم بقضاة مفكرين، فإنها مفهومة بصورة مختلفة. والعدالة هدف القانون في أي ديموقراطية، لكن قد يكون هناك آراء معاكسة بشأن كيفية إحرازها في أنظمة الفقة القانوني الديموقراطية المختلفة. وباختصار، لا يوجد ديموقراطية غربية، هناك فقط ديمقراطيات غربية.

بالتأكيد، تعبِّر تعدّدية الديموقراطية الغربية عن تقدير للتنوع في مراعاة إحلال الديموقراطية في مجتمعات انتقالية خارج أوروبا وأميركا الشمالية. وكما شدد أمارتياسِن، من المهم بشكل حاسم الاعتراف بـ «التنوع ضمن ثقافات مختلفة» فضلاً عن التنوع بين الثقافات[12]. وفي أمم وثقافات تنبعث من أنظمة حكم غير ديموقراطية، قد يكون استغلال الأعراف والمؤسسات المحلية في إرساء الحرية مثمراً أكثر من تقليد دساتير خارجية وأدوات سياسية غربية مهمة.

لقد أصر المؤسسون الأميركيون منذ اللحظة الأُولى على أن تكون الجمهورية الأميركية «اختباراً»، شأن كل تأسيس ديمقراطي في واقع الأمر. ولم تأل الأوراق الاتحادية جهداً لإظهار كيف أن نظرية أوروبا السياسية التقليدية وتجربتها الطويلة مع الدساتير كانتا ذواتي صلة طفيفة في العالم الجديد. ووفقاً «لأوراق الفيدرالي»، فإن ديموقراطيات أوروبا «كانت دائماً متفرجة غير عادية على الاضطراب والخصام». ولم يكن لدى ماديسون رغبة في رؤية أميركا تنضم إلى ذلك «العدد اللانهائي من الاتحادات الصغيرة والغيورة والمتصادمة والمضطربة؛ والمنابت البائسة لشقاق لا يتوقف»، وهي السمات التي ميزت تاريخ أوروبا

(12) Sen, *Development as Freedom, p. 247.* يشير سِن، مثلاً، إلى أن «تأويل الكونفوشية التي هي الآن مرجع بين أنصار استبداديين للقيم الآسيوية يعامل التنوع ضمن تعاليم كونفوشيوس الخاصة بما هو أقل من العدل والإنصاف» (ص 234).

الباكر[13]. كان شأنها، بدلاً من ذلك، أن تنظر إلى تجربتها الاستعمارية المستقلة، إلى اجتماعات بلداتها الصغيرة، إلى ميليشياتها المدنية، إلى تجاربها مع التمثيل والمذهب الاتحادي وفصل السلطات، وكان شأنها أن تصوغ دستوراً جديداً يلائم ظروف أميركا الجديدة. كان هذا واحداً من أنفع دروس مذهب الاستثنائية الأميركي، لكنه درس كثيراً ما أخفق الأميركيون في تطبيقه على أمم أُخرى. ولمّا كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن المصادر البريطانية الواضحة لدستورها التأسيسي، فلا ينبغي أن تجد صعوبة كبيرة في أن تدرك السبب الذي قد يدفع الآخرين اليوم إلى التخلي عن المصادر الأميركية الواضحة لتطلعاتهم إلى الاستقلال والديموقراطية. وحتى حيثما يجدون ما يعجبهم في أميركا ويستعيرونه، كما يجب على ديموقراطيات جديدة حكيمة أن تفعل وهو ما ستفعله، فإنها بحاجة أيضاً إلى البحث عن ممارسات ديموقراطية مبتكرة في مصادر محلية وتقاليد تاريخية ملائمة تضفي على حريتهم إحساساً باللياقة والملكية. أمّا أن تُرسَل إلى كابول نسخة من قانون الحقوق عبر البريد السريع أو أن ترسل إلى بغداد مسودة برلمان من مجلسين عبر البريد الإلكتروني، فأمر قد لا يحقق ربما الغرض المرتجى.

قد تعطي ممارسات تاريخية متصوَّرة في أزمنة ما قبل ديموقراطية سلوكيات ديموقراطية أولية يمكن دمجها في ممارسات ديموقراطية حديثة. فالمجالس القبلية في إفريقيا تقدم نموذجاً من المشاركة والملكية المشتركة اللتين يمكن أن تبنى عليها مؤسسات تقاسمية أكثر شمولية. فالجمعية القبلية الوطنية (اللوياجيرغا)، التي استُخدمت من وقت إلى آخر لتهدئة علاقات متوترة بين خصوم متحاربين في أفغانستان القبلية، أظهرت شيئاً من القدرة على إصلاح خصومات محلية تعرض اليوم الوحدة الوطنية هناك للخطر. وفي الإمكان إرجاع بعض إخفاقات الديموقراطية في إفريقيا إلى الطريقة التي أُحلت بها حدود استعمارية مصطنعة محل حدود قبلية تقليدية، وترْك مثل هذه الحدود تنعكس في دوائر إدارية محلية يمكن أن يساعد القبلية على التكيف مع مطالب الديموقراطية. إن المجتمع القروي الهندي وعاء طبيعي للمشاركة المحلية، التي يمكن أن تكون،

(13) الاقتباس الأول من البيان الاتحادي رقم 10، والاقتباس الثاني من البيان الاتحادي رقم 9.

كما فهم غاندي، مفضَّلة في دعم الديموقراطية الهندية على أنواع الوحدات الإدارية المستنبطة التي خلّفتها الإمبراطورية البريطانية. ومجلس العمال الروسي (السوفيات) عمل، قبل أن يُمْسَخ إلى أداة لحكم حزب بلشفي واحد، كمؤسسة ديموقراطية أولية في روسيا قيصرية متداعية.

أحياناً يمكن إحياء مَلَكية تقليدية في شكل محدد دستورياً أن يساعد في انتقال دولة من حكم استبدادي قاس حديث إلى حكم ديمقراطي ليبرالي بتوفير تضامن وروح وطنية (ممثَّلين بالملك) غائبين في ظروف أُخرى في المؤسسات القانونية الشكلية لديموقراطية مبتكرة حديثاً. وقد تبدو الملكية، حتى عندما تثبّت في نظام دستوري، حليفاً غريباً للديموقراطية، لكن كل المؤسسات التقليدية المشار إليها هنا ليست ديموقراطية بالكامل، وقد تؤدي استعادة ملكية دستورية في دولة أُخضعت منذ عهد قريب لحكم استبدادي وضيع دوراً مفيداً في استعادة الشرعية المدنية. وللمؤسسات المحلية قدرة كامنة وتتمتّع بفضيلة غرس طرافة الديمقوقراطية الرسمية في ممارسات تقليدية غير رسمية اكتسبت الشرعية بالفعل من خلال تاريخ الأمة واستخدامها. ورغم أن الأندية السياسية المدينية المحلية في أميركا القرن التاسع عشر بدت لبعض النقاد شبيهة بعصابات إلى حد بعيد، فإنها وفرت مدخلاً أول إلى المشاركة السياسية للمهاجرين والغرباء - بالثمن المرتفع، بالتأكيد، للهرمية والفساد كليهما. وهكذا، أيضاً، تستطيع مؤسسات محلية في أماكن أُخرى من العالم، حتى حيثما تستوجب ثمناً في طهارة روحها الديموقراطية، أن تقدم حجارة عبور مهمة في التقدم البطيء لتأمين سلوكيات وممارسات ديموقراطية في ثقافة انتقالية. وغالباً ما يُخرج المسار السريع إلى الديموقراطية أمماً عن خطها فيما هي في عجلة من أمرها كي تكون حرة. وتسمح سرعة تقدم أبطأ وأكثر تأنياً بالتغلب على منعطفات التاريخ وتؤكد أنه يلزم وقت طويل لتطعيم ممارسات قديمة بمؤسسات جديدة. ويستغرق تثبيت الديموقراطية وقتاً: فنثر بذورها على تربة صلبة وقاحلة يكفل تبددها في أول عاصفة سياسية.

الديموقراطية، في نهاية الأمر، سيرورة لا غاية، وهي تسير على مراحل. ولا بد من الاعتراف بصبر السيرورة بوصفه أمراً لا غنى عنه لنجاح أولئك

الذين شرعوا اليوم في الرحلة الشاقة. والتململ الناشىء من الجدول الزمني لبعض المشرفين الديموقراطيين مشؤوم، وبخاصة عندما تكون نقاطها المرجعية مستعارة من حكايات ديموقراطيات أُخرى «ناجحة» ومختلفة كلياً. ومراقبة الفساد كما فعلت منظمة العفو الدولية غير الحكومية ترتدي أهمية حقيقية ما دام مفهوماً أن بعض الفساد لا يمكن تلافيه ربما لدى فتح مجتمع مغلق. وربط المساعدة التنموية والقروض بالتقدم في بناء بنية تحتية قانونية ومدنية، كما يفعل البنك الدولي ووزارة الخارجية الأميركية، له معنى طيب إذا أُدرك إدراكاً كاملاً أن على التمويل في الواقع أن يذهب إلى الجماعات والمؤسسات التي تبني تلك البنية التحتية. ويجب أن يكون الهدف التحرك في اتجاه ديمقراطي، أي على مراحل من نمو الحرية هي مراحل تقدمية لا رجعية، لكن ليس التحرك السريع المثير للإعجاب لكنه مصطنع وهش لأن المراقبين والممولين يرفضون منح الآخرين الفترات الزمنية التي اقتضتها دمقرطتهم هم أنفسهم في ما مضى.

إن الممارسات الديموقراطية المحلية ذات التاريخ المحزن والقصير في ألمانيا الشرقية، وهي الممارسات التي كانت حاسمة في إثارة انهيار الشيوعية هناك في سنة 1989، شهادة على تكاليف نفاد الصبر ـ تكاليف محاولة إنتاج ديموقراطية على عجل. فالمنتديات المحلية وتهجمات وسائل الإعلام الصغيرة المجاورة والاجتماعات العامة تحت رعاية المنتدى الجديد التي حفزت على مقاومة ناجحة ضد نظام ألمانيا الشرقية الخاضع للهيمنة السوفياتية، هذه كلها استُبدلت بسرعة بعد سقوط الجدار بمؤسسات سياسية اتحادية وأحزاب قومية وتكتلات إعلامية ألمانية غربية. وبين عشية وضحاها تقريباً، بُددت عملية إحلال الديموقراطية السحرية المحيطة، واستُبدلت بتململ وكبرياء دقّا إسفيناً بين شعبي ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية المتحدين حديثاً. فهذا «الجدار داخل رأسي» شعبي ألمانيا المتنافسين فصل بين الشرق والغرب فصلاً مادياً عميقاً مثلما فصل الجدار الحقيقي بينهما مادياً. كما أنه حول رعايا ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقين، المواطنين المحتملين المرغوب فيهم لألمانيا جديدة موحدة، إلى متفرجين سياسيين ساخرين وفاقدي الأمل من «سياسة ديموقراطية» لم يكن في وسعهم الادعاء أنها سياستهم. ولا عجب من أن كثيرين انقلبوا بعد أعوام قليلة

ليصوتوا لمصلحة أي حزب من أقصى اليسار خَلَف الشيوعيين غير الموثوقين أو أي حزب يميني كان مستعداً لتنشيط الركود الحائل دون الديموقراطية.

يتضح انعدام الذوق السمعي نفسه تجاه التنوع في عجز ألمانيا الغربية عن الإقرار بفرادة الشرق، بصرف النظر عن ماضيه الشيوعي. ويمكن ملاحظته في المؤيدين المتحمسين لأطروحة صموئيل هنتنغتون «صدام الحضارات» التي تفترض أن لا مجال للديموقراطية في ثقافة المجتمع الإسلامي «المناهض للحداثة»[14]. لكن المعنى الذي بدا فعلاً لنقاد أمثال هنتنغتون هو أن لا مجال في المجتمعات الإسلامية للديموقراطية **الأميركية**: بسبب فصل الكنيسة عن الدولة كما هو مضمَّن في أميركا مع علمانيتها الملحة، ومقاربتها للخُلُق والدين بحرية العمل التي تحط من شأنهما بوصفها مسائل خاصة بشكل أساسي، وتسليمها النسبي المسبق بأن الدين ذاتي وشخصي بالكامل. وهذه بالتأكيد انحرافات وجهة النظر الأميركية الراهنة. غير أن أميركا في القرن التاسع عشر، والديموقراطيات الكاثوليكية في إيطاليا وأميركا اللاتينية في فترة أحدث، كيفت أنفسها على أحسن وجه مع لاهوت أعم من دون أن تتخلى عن دساتيرها الديموقراطية.

في الواقع، ما زال أحد مبادىء النظرية السياسية الحديثة يقوم على أن الديموقراطيات المفتقرة إلى قيم مدعمة في فلسفة الأخلاق والعقيدة الدينية تخاطر بتضامنها ووحدتها وقابلية ديمقراطيتها للحياة. وكديموقراطية ممزقة طوعية بالتزامها الحرية السياسية والتعددية المدنية، يجب أن تكون قابلة للتوحد حول معتقد ديني مشترك (كما يعلق توكفيل في «الديموقراطية في أميركا»). ولأن المجتمعات الحرة الباحثة عن روح مدنية مشتركة تميل إلى أن تكون ممزقة ونزقة، فإنها غالباً ما تلجأ إلى معتقدات مدنية مشتركة تشكل نوعاً من ديانة مدنية. ويتجسد إيمان أميركي المدني في ملخص لتعاليم دينية مدنية يتضمن (من بين أمور أُخرى) وثائق مثل إعلان الاستقلال، والدستور، وقانون

(14) انظر Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996), وكتابي «Fantasy of Fear. Huntington and the West versus the Rest,» *Harvard International Review*, vol. 20, no. 1 (Winter 1997-98). يمكن الاطلاع على شكل أضعف من الزعم نفسه في مؤلَّف برنارد لويس.

الحقوق، وإعلان سينيكافولز الذي وضعته إليزابيت ستانتون، وإعلان التحرير من العبودية، وخطاب لينكولن في غيتسبرغ، وخطاب مارتن لوثر كينغ جونيور «عندي حلم». لكن مادية سوق أميركا العدوانية وعلمانيتها المتعصبة هما اللتان لقيتهما غالباً مجتمعات متدنية في مواجهتها الأميركيين الذين يأملون بـ «بإنقاذها» من حكم رجال الدين. لماذا يراد ألا يبدو هذا تهديداً للمسلمين (أو، من هذه الوجهة، لليهود أو المسيحيين) مثلما تبدو الثيوقراطية العدوانية تهديداً لمجتمعات الغرب الليبرالية العلمانية؟ والأصوليون البروتستانت داخل الولايات المتحدة يغلبهم القلق من ثقافة الاستهلاك العلمانية على غرار البعض من إخوتهم المسلمين في طهران أو القاهرة. وعلى نحو آخر، لا يزال أهلون علمانيون نشأوا في متاجر السوق الزاخرة بالحركة والنشاط يساورهم قلق من أن يقلل أبناؤهم من القراءة ويكثروا من التسوق ويجعلوا التلفاز لا المدارس معلمهم الأساسي لتحصيل القيم الحاسمة التي ستهديهم.

بنظرة متجردة، يبدو واضحاً أن ليس ثمة طريقة سهلة، وليس بالتأكيد ثمة طريقة واحدة، للدمج بين الدين والمؤسسات الديموقراطية. ولا تعتبر التوترات بين الإسلام والغرب أو بين الثقافة الإسلامية والمجتمع المنفتح فريدة؛ إذ يمكن ملاحظة احتكاكات مماثلة في نضال المسيحية أو اليهودية أو البوذية أو الهندوسية لتكييف دراساتها الدينية مع مطالب الحكم العلماني الحر. والأصولية الهندوسية اليوم، كما هي ظاهرة في الأيديولوجية المتحمسة لحزب بهاراتيا جَانَاتا الحاكم، تطرح في وجه الديموقراطية الهندية تحديات هائلة كأي تحديات تواجهها أمم إسلامية. ورغم أن المسيحية تبنَّت سياسة «سيفين» منذ أمد بعيد في عهد بابا القرون الوسطى غريغوري، وهي سياسة تنازلت، على ما يُظَن، للمجالين الكنسي والعلماني (للبابا والإمبراطور) عن سلطات وصلاحيات مميزة، فلا حتى جدار أميركا الفاصل بين الكنيسة والدولة استطاع أن يفرق بينهما تماماً. ومع ذلك فإن تاريخ المسيحية الذي تخلله صراع مع الحكم العلماني والديموقراطية يلقِّن دروساً مهمة حول كيف أنه يمكن للاهوتٍ كان فيما مضى غير متسامح ومتغطرس أن يتوصل لا إلى التكيف مع نمو المؤسسات الديموقراطية فحسب بل إلى تعزيزها أيضاً.

إن التوترات الضرورية المرتبطة بالدين والسياسة تنتج من الاحتكاك بين المجالات البشرية العديدة التي تحدد التنوع البشري ـ بين الدنيوي والديني، وبين الخاص والعام، وبين المادي والمنزه عن المادة. فمن ناحية، هناك خطر الثيوقراطية ـ انتصار الدين على السياسة وما يعقبه من إزالة للحدود التي تفصل بين ميادين الحياة في ثقافة معافاة. لكن من الناحية الأُخرى، هناك خطر العلمانية المتطرفة ـ انتصار الأسواق العلمانية والمادية العدوانية على الأخلاق والأعراف والدين. وما هذا سوى شكل آخر من أشكال إزالة الحدود.

الإسلام لا يحظر تطور الديموقراطية بما يزيد عن تأكيد العلمانية له. وقد أقيمت درجات متفاوتة من الديموقراطية في دول إسلامية من مثل بنغلادش وتركيا والبحرين وتاتارستان وإندونيسيا والمغرب وتونس، وحتى في باكستان يسلك الملالي الشيعة خطاً مؤيداً للديموقراطية. ففي الفترة الأخيرة، مثلاً، شدد سراج الدين الحق، وهو وزير في مجلس محلي ينتمي إلى أكبر أحزاب باكستان الدينية (الجماعة الإسلامية)، على القول: «ما زلنا إسلاميين، لكننا ديموقراطيون أيضاً... في حملتنا، وعدنا أن نأتي بالشريعة للناس، غير أن هذا يعني بناء دولة رفاه، لا قطع أيد»[15]. الطرق إلى الديموقراطية كثيرة، ورسم خرائطها ليس ملكاً لأمة بعينها. واحترام الاختلاف والتنوع مهم بأهمية الصبر في رعاية أشكالها الكثيرة. الدين يؤمن تكافل مجتمع حر وروح الجماعة فيه ويقدم له أساساً ثابتاً لواجباته الخُلُقية والسياسية. ووفقاً لِـ «إعلان الاستقلال»، «الخالق» في نهاية الأمر هو الذي يهب الناس «الحقوق غير القابلة للتصرف» في «الحياة والحرية والسعي للسعادة» التي يقوم عليها إيمان أميركا المدني؛ إنه «إله الطبيعة» الذي تضع سلطته هذه الحقوق فوق الحكومات والمحاكم. كما أن وديعتها القدسية تجعلها عصية على أي انتهاك. ومن هنا تدعو الدولة الديموقراطية الدين إلى تثبيت أسس إيمانه بالحرية والحقوق، حتى لو أنها تبقي نفسها على مسافة من الكنيسة كمؤسسة.

(15) مقتبس في Pamela Constabke, «Pakistan's Mullah's Speak Softly," *Washington Post,* March 22, 2003, p. A12. للاطلاع على رأي في انتقال تاتارستان من الشمولية السوفياتية إلى الديموقراطية الاستبدادية الإسلامية تحت مراقبة شديدة من روسيا، انظر Bill Keller, «Learning from Russia: Here's a Model for How to Shape a Muslim State,» *New York Times,* May 4, 2003, sec. 4, p.1.

ومع ذلك إذا كان الدين عموماً لا يضع عوائق دائمة على طريق الديموقراطية، فإن الدين الأصولي، في تجلياته الإسلاموية قبل أي شيء آخر، يطرح، على ما يبدو، مشكلات خاصة. وقد اتضح ذلك بعد الحرب في العراق، حيث يجري إحلال الديموقراطية بما لا يتماشى مع الإسلام الشيعي. وتزداد المسألة حدة عندما لا تخرج أمة تمرّ بعملية إحلال للديموقراطية من حكم استبدادي فحسب وإنما من حكم استبدادي ذي حاشية علمانية، كما كانت حال قوميي ناصر في مصر في الخمسينيات، ونظام الشاه التحديثي في إيران في الستينيات والسبعينيات، أو حال البعثيين في العراق (وفي سورية، حيث لا يزالون في سدة الحكم). وحيثما يكون الحكم الاستبدادي ثيوقراطياً (كما في عهد طالبان وعهد آيات الله في إيران)، فقد تكون الدمقرطة مقرونة بالعلمنة، لكن حيثما يلبس الحكم الاستبدادي قناعاً علمانياً، فقد تبدو الحرب على الاستبداد والحرب على العلمانية متطابقتين.

في ظل هذه الظروف، عندما تتحالف مادية أميركا العدائية مع أنظمة علمانية (مصر أو باكستان، مثلاً)، يسهل على القوى المعارِضة للتسلط التحول إلى قوى معارِضة للعلمانية، ثم - عندما تدعم الولايات المتحدة الديموقراطية - إلى قوى معارِضة للديموقراطية. وعلاوة على ذلك، لمّا كانت الأصولية تحول توتر الدين الطبيعي مع الدولة العلمانية إلى معارضة شرسة، سيتراءى أن العقيدة الإسلامية تخلق مشكلات خاصة. إلا أن معظم الأديان تبقي على نزعة أصولية حتى بعد أن تغدو أكثر دنيوية. الحكومة تركز اهتمامها على العيش وجهازها الدنيوي وحاجاتها المادية، بينما للدين بُعد سام يوجه أنظاره إلى الروح ومنابتها ومصائرها الراغبة عن الدنيا. وبالكاد ينفرد الإسلام بهذا الأمر. فزُهد المسيحية في الدنيا، في طورها «الصفائي» الباكر، رفض الخضوع لسلطة زمنية رفضاً عنيداً ومطلقاً، وكان الرأي الصائب فيه أنه يشكل خطراً على شرعية الحكم العلماني بالذات. هناك اليوم أصوليون يهود يشككون في شرعية دولة إسرائيل اليهودية. والهندوس الأصوليون، كما أشرت من قبل، يسيطرون على الهند اليوم، بينما الأصوليون البروتستانت الأميركيون، مثل فرانكلين غراهام (نجل بيلي غراهام)، لا ينعتون الإسلام بـ«الديانة الشريرة والخبيثة» فحسب، بل إنهم يهاجمون مجتمع أميركا العلماني المدفوع بالجنس والمعدوم الروح بحماسة آيات

الله (علماء الدين في إيران) الذين يمقتونهم[16]. وثمة أعداد أكبر كثيراً من الأميركيين المسيحيين (وليسوا كلهم أصوليين) يستجيرون بالقيم الدينية ليضمنوا آراءهم السياسية بشأن الإجهاض أو الأبحاث المتعلقة بالخلايا الجنينية.

في الواقع، غالباً ما يُنظر إلى الأصوليين ضمن الديموقراطية العلمانية الغربية باعتبارهم أقلية محاصَرة يُظهِر ما يفترض أنه مجتمع علماني ليبرالي تجاهها قليلاً من التسامح الفعلي، والمؤمنون في أماكن أُخرى من العالم، والمحاصَرون بثقافة تجارية معولِمة مقرونة بأميركا والديموقراطية كلتيهما، يرون الدمقرطة عيِّنة من علمنة مقنَّعة؛ حصان طروادة يختبىء فيه جيش من المروجين الملوَّثين بالمستهلكين، هذه فكرتهم الرئيسية. حيثما كان الدين فيما مضى هو المسيطر على الثقافة والمجتمع وحيثما كان المؤمنون البدائل (الأقلية) في أديان آخرين (أو حيث لا ديانة إطلاقاً) هم الذين أحسوا فيما مضى بالحاجة إلى حماية من النموذج السائد، فاليوم في عصر التجارة العالمية وتجانس عالم ماك الثقافي، المؤمنون بالذات هم الذين يحسون بأنهم عرضة للخطر. منساقين في بحر من العلمانية حيث تصوِّر عقائدهم الدينية الملتهبة حماسة بأنها منحرفة أو رجعية، لا يملكون سوى أن يعتبروا الحداثة والتغريب، وبالتالي الدمقرطة في بعض الأحيان، نُذُر علمنة وتدمير لثقافاتهم.

يحتج نقاد الأصولية بأن مذهب الإسلام تسبيحة بحمد الله مبشرة ومتعصبة وغير متسامحة مع «الكافرين». لكن الأصولية هي نفسها نتاج ثقافة محاصَرة، وأتباعها المستضعفون يعتقدون أنهم محاصَرون بثقافة مادية مبشرة ومتعصبة تفسح مجالاً حقيقياً ضيقاً لـ«التنوع الديني» الذي تبشر باسمه الليبرالية بتسبيحتها الخاصة بحمد الله. الغرب يتكلم بقواعد التعددية، إلا أن

(16) رغم تعليقات غراهام القاسية عن الإسلام (في أخبار NBC المسائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2001)، فقد دُعيت منظمته، «حقيبة مال السامري»، إلى عراق ما بعد الحرب كمنظمة خيرية. انظر .Michelle Cottle, «Bible Brigade,» *New Republic,* April 21, 2003 وقد أشار أصوليون أميركيون آخرون لي أن 9/11 كانت عقاب الله على أمة ملحدة، مشددين على الانفصام الغريب الذي يُنظر به إلى أميركا في العالم؛ فهي نذير مادية علمانية لكنها مطاردة داخلياً من أصوليين متدينين متعصبين بوصفهم معادين للحداثة كما الإسلامويين الذين تخشاهم أميركا كثيراً.

الحقيقة الاصطلاحية تبدو للآخرين أشبه بتجانس هوليوود ويخشى منها على نحو مفهوم بوصفها القوة الدافعة للدمقرطة ـ عندما تضع الدمقرطة وإخضاع كل شيء لمنطق السوق على مستوى واحد أولاً وقبل أي اعتبار آخر.

الدين، حتى الدين الأصولي، قادر إذاً على التوفيق بينه وبين الديموقراطية. غير أن التعددية، وهي أحد أوجه الديموقراطية، تجابه المؤمنين الأصوليين بقضايا جدية وهذه لا يمكن التستر عليها. مذهب الأكثرية ليس مشكلة بالنسبة إلى الأصوليين: إن لأي أغلبية دينية، أكانت مشتملة على بروتستانت في أميركا القرن التاسع عشر، أم كاثوليك في إيرلندا القرن العشرين، أم هندوس في هند القرن الحادي والعشرين، حقاً كاملاً في أن تحكم. فحكم الأغلبية جزء رئيسي مما تعنيه الديموقراطية (مع أنه بالكاد كل ما تعنيه). فإذا ما انتظم الـ 60% من العراقيين الشيعة سياسياً وفازوا بانتخابات ديموقراطية، فإن الحكم الشيعي سيجسد الديموقراطية ويعرض الحرية للخطر في آن معاً. فالتعددية الليبرالية لا الديموقراطية هي التي تحل في موقع توتر خاص مع الحكم الديني، لكن هذا فقط بيان مكرر بصيغة جديدة في سياق ديني للمشكلة العامة التي تواجهها الديموقراطية في توفيقها بين حكم الأغلبية وحقوق الأقلية ـ مشكلة الحكم الاستبدادي المؤيد لمذهب الأغلبية. الديموقراطية تتعلق بحكم الذات وحكم الأغلبية، وتتعلق أيضاً بالحرية والحدود الحكومية وحقوق الأقلية. الأُولى تتحقق من خلال مشاركة سياسية وانتخابات، والثانية تتحقق من خلال قيود على السلطة وحدود بين قطاعات المجتمع المتعددة. فإذا تحدى الدين ـ أو حتى الثيوقراطية ـ الديموقراطية، فذلك لأن مذهب الأغلبية ليس كل الديموقراطية والديموقراطية ليست كل السيادة الشعبية بموجب الحكم الدستوري للقانون. لكن مجدداً، يوحي هذا بأن الدمقرطة في المجتمعات الإسلامية تثير قضايا شائعة لدى الديمقراطيات كافة ـ وبالتأكيد لدى جميع الديموقراطيات في مجتمعات يكون الدين فيها مهماً من الناحية الثقافية ـ لا قضايا ينفرد بها الإسلام.

إن زعم بول بيرمان (في كتابه «الإرهاب والليبرالية») أن الإسلام المتطرف شكل من أشكال التفرد بالسلطة في الدولة تشويه خطير يلصق بالأصولية الإسلامية دون سواها مشكلات مستوطنة في الأديان كافة ويعامل مذهب

الأكثرية الدينية كشيء مميز عن مذهب الأكثرية ولا شيء غير ذلك. الإسلام، غيره من الأديان، حذر جداً من الحدود التي تحاول الفصل بين الأخلاق والسياسة والفصل خلاص الفرد والقوانين العامة. وقواعد اللبس والسلوك الشيعية أو الإسلامية التي تثير حنق الغربيين العلمانيين هي في الواقع أمثلة فقط على قوانين لضبط النفقات موجودة في كل مجتمع تقريباً في التاريخ البشري ومألوفة جداً في الديموقراطيات الغربية («قانون المحظورات» blue laws في ماساتشوستس مثلاً، أو «ساعات إغلاق» الحانات في إنكلترا وألمانيا). وهي تتخذ موقفاً فيه شيء من التوتر مع العلمانية لكنها ليست غير ديموقراطية ولا حتى ليبرالية بالضرورة. وكثيرون من العقلانيين العلمانيين يعتبرون إغلاق المتاجر أيام الآحاد بركة تحمي يوماً واحداً في الأسبوع من «الروح» التجارية المتفشية. وكما هو الأمر دائماً، المسألة مسألة درجة، شيء متداول في كل ثقافة، وخصوصاً مع تزايد المجتمعات تنوعاً وتبايناً. من الواضح أن رجم الزناة بمقتضى تفسير واحد للمذهب الشيعي المتطرف لا يتوافق مع المساواة الديموقراطية، لكن كان هذا أيضاً شأن وصم الزناة في ماساتشوستس البيوريتانية وكذلك حرق الصلبان وعقوبات الإعدام التي تنفذها جماعات كولكوكس كلان «المسيحية» بلا محاكمات.

الدين، إذاً، هو دائماً قضية للدول الديموقراطية العلمانية، وسيبقى بالتأكيد قضية مهمة في أماكن مثل أفغانستان والعراق فيما هي تفلت من قبضات أنظمة استبدادية تقليدية - الأولى ثيوقراطية، والأُخرى علمانية. غير أنه ليس سداً مطلقاً أمام الديموقراطية، ولا إعاقة مستحيلة على طريق المسلمين (أو المسيحيين أو اليهود أو الهندوس) فيما هم يتجهون بالتدريج نحو مجتمع مدني حر وحكومة ديموقراطية. وفي الواقع (من سخريات الأمور)، تحاول الإدارة الأميركية، حتى عندما تبدي قلقاً من الدين في العالم الإسلامي، أن تتغلب على بعض النتائج المصطنعة للفصل بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة من طريق تطوير سياسات رفاه اجتماعي متجذرة في «مؤسسات مدنية قائمة على الإيمان». الدين مهم على نحو خاص (مرة أُخرى، توكفيل) في دمقرطة مجتمعات من النوع الذي كانت الولايات المتحدة عليه في ثلاثينيات القرن التاسع عشر للمساعدة في لصق ثقافة تحت ضغط وخطر التفكك كعاقبة من عواقب أثقال الحرية الحديثة. إن

المجتمع الليبرالي المعافى هو مجتمع متماسك بفعل معتقدات مشتركة حتى لو أنه يفسح مجالاً لآراء متعددة وأيديولوجيات متصارعة. إنه لا يفجر حرباً على الدين بل يفسح الطريق أمام الأديان.

إذا أرادت الولايات المتحدة ممارسة إحلال الديموقراطية كجزء من استراتيجية ديموقراطية وقائية بهدف إضعاف الإرهاب في إعداد الثقافة الإسلامية، فإن عليها عندئذ أن تتقدم بصبر أكبر مما أظهرته من قبل، وبفهم أن حسنات الديموقراطية الخاصة من تسامح وتعددية لا يراد بها فقط حماية الدولة من الدين بل حماية الدين من الدولة أيضاً. ومع ذلك، فإن النزعة الليبرالية إلى حماية الدين بفصله عن الدولة تتحول أحياناً إلى ميل إلى معاملته بوصفه خاصاً لا عاماً. ومن شأن هذا أن يمتهن المعتقدات وينكر سمتها العامة أساساً، ويقدم تبريرات إلى مجتمعات لا تزال ممسوكة بتحمس الدين لعدم الوثوق بالليبرالية. والليبراليون يخشون من أن يقوض الدين حرياتهم، لكن المتدينين يتساءلون عما إذا كانوا هم أنفسهم سيعاملون بتسامح من قبل أولئك الذين يسمون أنفسهم أحراراً. حاول أن تجد على شبكة الإعلانات التلفزيونية الأميركية أو في العلمانية الساخرة لمعظم أفلام هوليوود صورة للدين ليس فيها تعالٍ أو سخرية، صورة معتقد توحي بحماسة بلا تعصب، أو دراسة لإيمان متسام لا تستهزىء به. التلفزيون الكبلي يقدم بدائل إنجيلية مسيحية، غير أن ثقافة عالم ماك الشعبية تصور العقيدة الإنجيلية على نحو سخيف بالطريقة نفسها التي تجعل قناعات الرئيس بوش الدينية بواعث للشك. وفي ارتياب أميركا بالدين في أماكن أخرى من العالم يصعب الاعتراف بوجود أمة نشأت في مهد العقيدة البروتستانتية أو شعب يحضر حتى اليوم قداديس دينية أكثر مما تحضر شعوب أي ديموقراطية أوروبية. لقد أدان فرانكلين روزفلت النازيين بتعابير دينية شديدة اللهجة، وكان جيمي كارتر إنجيلياً من غير استحياء كرئيس، ونصف دزينة من رؤساء الحرب الباردة رأوا في «إلحاد» الاتحاد السوفياتي أسوأ خطاياه. وما زال الكونغرس يفتتح جلساته بصلاة، وما برح الرؤساء يختمون خطبتهم بـ «بارك الله أميركا»، ورغم ذلك لا يحظى الرئيس بوش بثقة الكثير من النقاد لأنه ميثودي (Methodist) ذو قدر معين من حماسة من يولَد من جديد. ينبغي للتعددية أن تعمق الاحترام للتنوع الديني لا أن تراقب الغيرة الدينية.

إن التحذير من تصدير تجربة أميركا مع الدين بوصفها مؤسساتها السياسية الفريدة وقيمها العلمانية النشيطة لا يعني أن تجربتها الديموقراطية وتاريخ ممارساتها الديموقراطية لا يمكن جعلهما مفيدين للآخرين، أو أن الإرشاد والدعم المادي الأميركيين لا يساعدان في بناء بنية تحتية مدنية. لكن المقصود فقط هو أن أميركا لن تستطيع تحويل دول أُخرى إلى دول ديموقراطية بفضل إرادتها هي فقط. ويحتمل أن تنشىء محاولة فعل ذلك بيئة تجعل ما يظهر فيها للأميركيين أنه كفاح لنشر الديموقراطية والحقوق في أرجاء العالم يبدو للآخرين غطرسة متنمرة ـ مبرر متستر بغشاء رقيق من أجل تأمين إمبراطورية أميركية. وعندما تُرى اليد الممسكة بقانون الحقوق والممدودة باسم الصداقة أنها ليست أكثر من توأم ذي قفاز لليد العارية التي تقهر أميركا بها دولاً مارقة، يصبح التحرير مفردة أُخرى للسلام الأميركي (Pax Americana).

لقد أظهر الرئيس بوش بعض التقدير لأخطار العجرفة عندما أعلن في رد سريع وساخر على آل غور في المناظرة الرئاسية الثانية سنة 2000: «أمتنا في هذه اللحظة لا تضاهى في العالم من حيث القوة. ولهذا السبب علينا أن نتواضع وننشر القوة في الوقت نفسه بطريقة تعزز الحرية... إذا كنا أمة متغطرسة، فسينظرون إلينا على أننا كذلك، ولكن إذا كنا أمة متواضعة، فإنهم سيحترموننا». ربما كان هذا نتيجة نافعة لقناعات بوش المسيحية. لكن يبدو أن أحداث 9/11، التي كان يمكن أن تعزز الدعوة إلى التواضع، جرفتها. وقد نُبه جورج بوش، وهو في غمرة سخطه الشديد على الهجوم الإرهابي (وهو السخط الذي يفسر كل شيء تقريباً فعله الرئيس مذ ذاك)، إلى «رسالة أميركا الخُلُقية». ورغم أنه أدرك بما فيه الكفاية أنه إذا اعتُبرت الحرب على الإرهاب حرباً دينية، فقد يُنظر إلى أميركا بوصفها غازية، ومع أنه أراد بإصرار أن «يُنظَر» إلى أميركا «بكونها المحرِّرة»، فقد بدا أخيراً عاجزاً عن مقاومة الإطناب في الوعظ بتلك النبرة من الادعاء بأنه دائماً على حق، وهي النبرة التي جعلت أصدقاء أميركا وحلفاءها على خلاف معها، ربما أكثر من سياسات أميركا نفسها.

وقد ألفى الرئيس نفسه بين نارين بما عكس مأزقاً للغرب ببساطة: أراد تعزيز حقوق الإنسان والحرية والديموقراطية كجزء من رسالة أميركا الخُلُقية.

وأراد أيضاً أن يعلم الناس بأن نظام قيمة الحقوق «لا يمكن تعريضه للشبهات» لأنه يمثل «قيماً ممنوحة من الله». وكان هذا، وهنا المفارقة، بمثابة وعظ بإنجيل أميركي كانت رسالته أن «هذه ليست قيماً أوجدتها الولايات المتحدة. إنها قيم الحرية والمنزلة الإنسانية وأمهات تحب أطفالها. والأمر المهم جداً فيما نحن نبين سياسات خارجية من خلال دبلوماسيتنا وعملنا العسكري هو أن الأمر لا يبدو أبداً أننا نخلق ـ أننا مبدعو هذه القيم»[17]. وبدا الرئيس فجأة أنه يتوسّل ذلك التواضع الذي تحدث عنه في الحملة («هذه ليست مجرد قيمنا») والتعالي الذي قاد إدارته منذ 9/11 («رسالة أميركا هي فرض هذه القيم على العالم بالحرب إذا لزم الأمر»). وأخذ التعالي بأعضاء إدارة ما انفكت «عازمة على شن حرب بتهور» في العراق[18] ومواجهة أمم متحدة ما انفكت حذرة من دخول حرب كهذه. وبارى وزير الدفاع رامسفيلد صحافيين يمينيين كانوا قد نعتوا الفرنسيين بـ «قرود الاستسلام» بشطب ما سماها «أوروبا العجوز»، ملمحاً إلى أن ألمانيا تنتسب إلى «شلة» من دول غير متعاونة تشمل ليبيا وكوبا. وأوضح روبرت كاغان في كتابه الرائج والداعم للحرب أن الأوروبيين كانوا «من كوكب الزهرة» وذوي روح معنوية شاحبة وإرادات خائرة، بينما كانت الولايات المتحدة «من كوكب المريخ»، ومتحضرة لعالم العنف والفوضى الواقعي ومستعدة لقهره بحرب خليقة بالرجال[19]. وتبجّح العلاّمة مورتون كوندريك، بذلك الاسترسال المتفاخر الذي يتطلبه التلفاز الكبلي ممن يستضيفهم بانتظام، بأن الولايات المتحدة كانت «البلد الأقوى في العالم إلى حد بعيد، وكثير من التافهين كفرنسا ممتعضون وقد تملّكهم الجزع منها»[20]. إذاً قد تبدو الحرب الوقائية، وبسهولة تامة حتى عندما توجَّه ضد أهداف إرهابية ملائمة، أنها متعالية على أصدقاء أميركا وحلفائها. وحين تقدَّم من دون تواضع، فحتى الأجندة المسالمة للديموقراطية الوقائية يمكن

(17) Woodward, *Bush at War*, p 131.

(18) «تائقون إلى الحرب» عنوان أطلقته *Newsweek* على موضوع الغلاف المتعلق بالعراق في عدد 17 شباط/فبراير 2003.

(19) Kagan, *Of Paradise and Power.*

(20) مقتبس في Joseph S. Nye Jr., *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 157.

أن تبدو متعجرفة. ولأن أميركا عملاق، عليها دائماً أن تلقي بالاً لواقع أن حتى أفضل أفعالها ستُفهم عند آخرين بأنها منصرفة لمصالح ذاتية إن لم تكن ماكرة تماماً. قبل قرن من الزمن، عندما شرعت أميركا لأول مرة في مسلك إمبراطورية في الغرب، كان هناك من قبل مخاوف مما سماها وليم ت. ستيد «أمركة العالم»[21].

ثمة طريق إلى التواضع يمكن فتحه بتقدير أولوية المواطنة في بناء مجتمع ديموقراطي محلي. والمؤسسات الحرة تساعد في تشكيل رجال ونساء أحرار لكن الرجال والنساء الذين يناضلون من أجل الحرية ويعلمون شيئاً عنها هم وحدهم القادرون على تشكيل مؤسسات حرة. وقد اعتبر جفرسون في إعلان الاستقلال أن الناس ولدوا أحراراً، ومع ذلك أسس جامعة فرجينيا لأنه كان يعلم أن الحرية الحقيقية تُكتسب - إنها نتاج للثقافة والتعلّم والخبرة والتمكين. وكان لدى المؤسسين الأميركيين نظرة ثاقبة إلى ضرورة تنشئة مواطنين إذا أُريد للدستور الجديد أن يكون أكثر من سور من ورق في وجه الطغيان. وكان يحلو لماديسون أن يقول إن قانون الحقوق ورقة ليس إلا ويمكن الحصول عليه بواسطة مواطنين متمكنين ومشغولين فقط. وفي ما لا يقل عن توماس جفرسون، شدد جون أدامز في ماساتشوستس على القول إن المدارس المجانية لأولئك الذين سيكونون مواطنين شرط لا غنى عنه لإنجاح الديموقراطية. وتكلم توكفيل بحصافة على الناس الذين ولدوا غير أحرار لكنهم بحاجة إلى فترة طويلة من «التدرب على الحرية» - على ما سماه «أشق» التدريبات. والنبي التاريخي الأكبر للديموقراطية جان جاك روسو أدرك المغزى الجوهري للمواطن، وردّ على أولئك الذين التمسوا حب الوطن: «لا حب للوطن من دون حرية، ولا حرية من دون فضيلة، ولا فضيلة من دون مواطنين؛ اصنعوا مواطنين وستنالون كل شيء تحتاجون إليه؛ من دونهم، لن تحصلوا إلا على عبيد خاسئين، ابتداء من حكام الدولة فنزولاً»[22].

قدَّر روسو أن المواطنين مصنوعون لا مولودون، وهذا هو سبب وجود

(21) William T. Stead, *The Americanization of the World* (London: H. Markley, 1902).

(22) Jean-Jacques Rousseau, *A Discurse on Political Economy*, in Social Contract and Discourses, Everyman Edition (London:J.M Dent and Company, 1913), p.251.

صلة متينة بين كتاباته حول التعليم (*Emile* أو *On Education and Julie* أو The New Eloise) وفهمه للديموقراطية. فالحرية، كما أشار في مقالته «أراء في الحكم في بولندا»، طعام يسهل تناوله لكن يصعب هضمه. وتحرير الناس من الطغيان شيء، ومساعدتهم في تنمية القدرة على ممارسة استقلالهم شيء آخر تماماً. والرئيس بوش اعتقد أن تحرير العراقيين من طغيان صدام هو بمثابة جعلهم مواطنين أحراراً. لكن أن يكونوا محررين من حكم فرد ليس مثلما أن يكونوا أحراراً لحكم أنفسهم. فتبديل الأسياد لا ينهي العبودية. ولو أن الرئيس بوش استشار أعظم فلاسفة أميركا الديموقراطيين جون ديوي، لذُكِّر بأن الممارسة الحصيفة للديموقراطية تقوم على فلسفة تعليم سليمة، ولأمَر قواته في بغداد بمنع النهابين لا من دخول وزارة النفط فقط بل من دخول المدارس والمتاحف والمكتبات أيضاً.

الدرس فيما يتعلق بسياسة الأمن القومي واضح: إن أميركا راغبةٌ في أن تُؤمّن نفسها من الإرهاب بتشكيل عالم من الأمم الحرة يتعين أن يكون اهتمامها بمواطنين أذكياء بقدر اهتمامها بقنابل ذكية. ولطالما كان دافع أميركا الأول إلى إنفاق الأموال في الخارج تدريب جنود بدلاً من تدريب مواطنين. والأول يكلف أكثر إلى حد بعيد، رغم أن الآخر يعود على الديموقراطية بمنافع أفضل.

وحتى فيما الولايات المتحدة تتحالف مع نخب عسكرية صديقة في باكستان ومصر والمملكة العربية السعودية، وتنفق مليارات الدولارات على أسلحة وتدريب عسكري، تقوم المملكة العربية السعودية بتمويل مدارس دينية أصولية بإدارة متشدّدين إسلاميين وهابيين في بلاد مثل باكستان والبوسنة، حيث لا يكفي التمويل الغربي للمساعدة في إنشاء مدارس رسمية محلية (بغير الأسلوب الأميركي). في البوسنة، مثلاً، «أُهدر الكثير من الوقت والمال على مشاريع نُسِّق في ما بينها بطريقة سيئة»، بحسب قول ناقد محلي؛ بينما صرفت المملكة العربية السعودية في البوسنة أكثر من 500 مليون دولار، خُصص كثير منها «لنشر تفسيرها للإسلام في أرض ليس معظم المسلمين فيها أتقياء على نحو لافت للنظر»[23]. والسعوديون يعلمون

(23) الناقد المحلي البوسني هو زاركو بيبتش، والاقتباسان كلاهما هما من Daniel Simpson, «A Nation Unbuilt: Where Did All That Money in Bosnia Go?,» *New York Times*, February 16, 2003, sec. 4, p. 12.

بأن التحكم في التعليم طريقة لتقرير المستقبل أفضل كثيراً من التحكم في تدفق الأسلحة أو في تدريب نخب عسكرية. وإهمال الغرب للتعليم يترك فراغاً يعد الأصوليون عدتهم لملئه. فالتربية الوهابية على المعتقد الإسلامي الصحيح وعدم المساواة بين الجنسين والثيوقراطية وكره الملحدين تدرّب أجيالاً جديدة من المسلمين كمحاربين في سبيل الجهاد؛ ماذا يتطلب تحويلهم إلى مواطنين ذوي عواطف مشدودة إلى الديموقراطية؟ وأميركا بالكاد بدأت تنظر في الميزان التربوي الدقيق اللازم إذا كان لا بد أن يكون لمجتمع مسلم مدارس تنتج روحاً متحضرة من دون فرض علمانية، وتجسد القيم الإسلامية من دون إنتاج تعصب ديني. هناك نماذج تستحق استطلاعها في تركيا وبنغلادش وموزامبيق وسري لانكا، حيث التعليم العام الإسلامي تطور من غير تحيز ضد الغرب أو ضد الحداثة. ودرس التعليم هو أن الحرب الوقائية، حتى لو كتب لها النجاح، لا تستطيع في أحسن الأحوال أن تفعل أكثر من اجتثاث إرهابيي اليوم، أما الديموقراطية الوقائية القائمة على تعليم متحضر، فإنها تخاطب أولئك الذين قد يصبحون إرهابيين غداً.

لا شك في أن الولايات المتحدة تواجه مفارقات صعبة في دعم التعليم في بلاد أُخرى. إن احتراماً ضرورياً للتنوع وتواضعاً حيال التربية الأميركية يستوجبان أن يبقى الأميركيون متواضعين بخصوص تصدير التعليم مثلما هم بحاجة إلى أن يكونوا كذلك بخصوص تصدير الديموقراطية. وفي الوقت عينه، هم بحاجة إلى مد يد العون لرعاية بدائل من أشكال نظرية وتقليدية من التعليم في الخارج هي أقرب إلى التلقين المتعنت منها إلى التربية. كيف يستطيع الرئيس الباكستاني مشرَّف أن يقدم بديلاً من أكثر من ثلاثين ألف مدرسة وهابية تعمل على الأراضي الباكستانية من دون ميزانية لنظام تعليم عام فعال؟ الاستخبارات الباكستانية بارعة في اعتقال إرهابيين لكنها غير فاعلة في وقف نمو الإرهاب. ومن المؤكد أن أميركا تستطيع المساعدة بتوفير ميزانية وتقديم حصيلة أبحاثها من دون التحول إلى معلمة في مدرسة استعمارية تفرض معايير بأسلوب أميركي على نظام التعليم الباكستاني. ومن شأن تعاون مع اليونيسكو ومنظمات عالمية غير حكومية ذوات اهتمام بالتعليم، فضلاً عن تشاور مع أخصائيين بالتعليم المقارن في كليات التربية الأميركية الممتازة، أن يزيدا الشرعية، ويقلصا فكرة أن

التعليم يعني الأمركة، ويضمنا حساسية أكبر للمعايير المحلية، الثقافية منها والتاريخية[24].

الكونغرس بطبيعة الحال يحب أن يرى علامة «صُنع في أميركا» على جميع المساعدات الإنسانية والاقتصادية، لكن يمكنُ لمساهمات مجهولة المصدر أن تخدم مصالح أميركا الطويلة الأجل بفاعلية أكبر كثيراً. وقد تنفق الولايات المتحدة على تدخلها في العراق ما يصل إلى 100 مليار دولار. تخيلوا ما يمكن لميزانية كهذه أن تفعله إذا ما أنفقت على مجتمعات في العالم تعجز حالياً عن تعليم أبنائها. لماذا تستطيع الولايات المتحدة أن تنفق على قاعدة وجود أزمة مئات المليارات من الدولارات لأجل حروب ليست نتائجها البعيدة المدى مؤكّدة في حين أنها تعارض بشدة إنفاق 1% من تلك المبالغ على مساعدات للتعليم يمكنها أن تجعل قيام حروب مستبعدة أكثر في الجيل التالي؟ التعليم يضع إطاراً للديموقراطية، لكنه يضع أيضاً إطاراً للتنمية الاقتصادية (المعرفة والمهارات التقنية)، والصحة العامة (المرافق الصحية، وضبط الولادات، وخفض معدل الأمراض التي تنتقل جنسياً)، والاستقرار الثقافي (اللباقة الثقافية والتسامح تجاه التنوع). الجهل بحد ذاته لا يولد إرهاباً، لكنه يولد أمراضاً تمكن الإرهاب من النمو - بما فيها الفقر والبطالة والتعصب والسخط وكره «الآخرين» والرغبة في الانتقام. والاقتناع بأن الكتب أقوى من الرصاصات هو المقدمة الأُولى للديموقراطية. ويجب أن تكون أيضاً المقدمة الأُولى لصون الديموقراطية من الإرهاب.

ليس سراً في الولايات المتحدة أن الجريمة والمرض والآفات الاجتماعية

(24) أجرت جامعة كلية ميريلاند للتعليم بحثاً في التعليم المقارن ذا تركيز خاص على المجتمعات الإسلامية انظر Jo-Ann Amadeo et al., *Civic Knowledge and Engagement: An IEA Study of Upper Secondary Students in Sixteen Countries* (Amsterdam: The International Association for the Evaluation of Educational Achievement, 1999); and Judith Torney-Purta et al. *Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen* (Amsterdam: The international Association for the Evaluation of Educational Achievement. 2001). Also see the World Education Reports from UNESCO and Education Sector Strategy (Washington, D.C.: World Bank, 1999) للحصول على معلومات حول مراقبة المستويات في مدارس أميركا الإسلامية، راجع مجلس التعليم الإسلامي.

مرتبطة كلها ارتباطاً متيناً بغياب التعليم. فالمنقطعون عن التعليم يشكلون الأغلبية الكاسحة من نزلاء السجون الأميركية. والتعليم في السجون هو إلى حد بعيد أفضل سبيل للنزلاء لتقليص فرص العودة إلى الجريمة بعد إطلاقهم[25]. ويبقى انخفاض التحصيل العلمي لدى عامة السكّان أفضل مؤشر على وجود الفقر والمرض وارتفاع معدل الوفيات والمواليد غير الشرعيين، وعلى أي سبب آخر تقريباً للفشل في المجتمع. وبما أن الجريمة مدفوعة بالجهل في الداخل، يبدو الإرهاب الحافة المتقدمة للعجز التعليمي في الخارج. ومثل الثوار والفوضويين وغيرهم من رواد العنف، غالباً ما يكون الإرهابيون أنفسهم متعلمين (وهذا يفسر جزئياً دورهم القيادي)؛ بل إن بعضهم تعلموا في المجتمعات نفسها التي باتوا يمقتونها (الدعاية تسمح لهم بتعزيز حججهم بشأن فساد أعدائهم وانحلالهم الخُلُقي)؛ لكن حتى حيثما يكون تعليمهم أكثر من تعليم مهني أو تقني ـ لعقائدهم الرؤيوية غالباً جذور لاهوتية أو فلسفية ـ فإن حملات نخبهم للكراهية والانتقام تعتمد على التهميش والجهل والتعصب لدى كتلة أوسع من السكان نمت دون الحصول على منافع التعليم على الإطلاق.

السلاح العسكري التقليدي يفشل في مضاهاة القوى التي يستطيع الإرهابيون استخدامها ضد الديموقراطية، وبالتالي لا وجه لقياسه إزاء هذه القوى. بيد أن قوى الديموقراطية والتعليم المدني تضاهيها على نحو متفوق. فالمعرفة العالمية تتصدى للجهل وتثلم قوة الحيف وتوهن سَوْرة الكراهية. ويضاف إلى ذلك أن تشجيع نمو ديمقراطي محلي من خلال التعليم أقل تكلفة من فرضه من الخارج بأسلحة أو بأموال بقصد فرض نموذج اقتصادي أو سياسي خارجي خاص.

إن نشر القوة العسكرية يستحضر العالم القديم للدول ذات السيادة. واستحضار قوة التعليم يستجيب للعالم الجديد من الاعتماد العالمي المتبادل. ونقائص الحرب الوقائية تأتي من اعتمادها على أفكار مهمَلة حول كيفية عمل

(25) للاطلاع على إثبات إحصائي لهذا الادعاء ودراسةٍ لكيف يقلص التعليم فرص العودة إلى الجريمة، انظر James Gilligan, *Preventing Violence* (New York: Thames & Hudson, 2001).

القوة في عالم آيل للزوال ومحكوم بأمم - دول. أما مفاتن الديموقراطية الوقائية، فإنها مرفقة باعترافها بعالم من الاعتماد المتبادل. لذا، فإن الديموقراطية الوقائية أقل ميلاً إلى تقديم قمح إلى دولة تعاني مجاعة منها إلى تقديم المساعدة كي توجه هذه الدولة عنايتها إلى محاصيلها، وأقل ميلاً إلى التركيز على استخراج موارد طبيعية منها إلى تنويع الاقتصاد وتوفير فرص عمل؛ إنها حريصة على تحاشي (كما في شعار الحركة الاجتماعية الأميركية) «فعل شيء للآخرين يستطيعون فعله بأنفسهم»؛ إنها معنية بمساعدة بلد يشبه نسخة حرة من نفسه أكثر مما هي معنية بمساعدة بلد يشبه أميركا. وهذا يتطلب تعاوناً وتبادلية عوضاً عن مساعدة ثنائية وأبوية على قاعدة «ساعدني فأساعدك».

في النهاية، الشعب يستطيع وحده تأمين الديموقراطية لنفسه. وما زال فرض الديموقراطية من الخارج، وبأحسن النيات، طريقة للوصول إلى الفشل. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون ديموقراطية موجودة في دولة وليست موجودة في دولة مجاورة لها، في الشمال لكن ليس في الجنوب. الاعتماد المتبادل يعني أن تعمل الديموقراطية من أجل الجميع أو قد لا تعمل لصالح أحد مع الوقت. ولا يمكن رعاية الديموقراطية داخل الدول ما لم تحكم الديموقراطية أيضاً العلاقات بين الدول. وإذا كان متعذراً بسط العقد الاجتماعي إلى المجال العالمي، فمن غير المرجح أن تتمكن بنوده من تأمين الحرية والسلامة داخل الدول. إذاً، ليس الهدف النهائي للديموقراطية الوقائية عالم ماكدونالدز ولا عالم أميركا وإنما «العالم المتحضر» - عالم مواطنين أصبح العقد الاجتماعي المنشور من أجلهم على النطاق العالمي عقداً للبقاء.

9

العالم المتمدن

لم يعد في الإمكان فهم استقلال الدول بمعزل عن مفهوم الاعتماد المتبادل. فالدول كافة متصلة في ما بينها للأحسن أو للأسوأ

ـ البابا يوحنا بولس الثاني[1]

الإرهاب مشكلة متعددة الجوانب. ولا يمكن قهره في دولة واحدة. المطلوب عمل بوليسي دولي، عمل جماعي، تنسيق دولي للقوانين... اعمل من طرف واحد... فيكون ذلك العمل الشيء الوحيد الذي سيقضي عليك في الحرب على الإرهاب.

ـ الجنرال ويزلي كلارك[2]

لا تكمن مفارقة الإرهاب في أنه يستطيع استغلال هيمنة أميركا العسكرية التقليدية لمصلحته الخاصة لأن لكوادره مناعة نسبية من الأسلحة التقليدية، ولأن الإرهاب، كما يشير الجنرال ويزلي كلارك أعلاه، مشكلة متعددة الجوانب. ولا يمكن وقفه لا بالاحتواء ولا بالحرب الوقائية الموجهة ضد دول. أمّا الديموقراطية الوقائية، فلها أمل أكبر كثيراً في النجاح؛ ذلك بأن الديموقراطية تبطل الشروط التي تتيح للإرهاب الازدهار ـ إذ تجفف المستنقع الذي يتكاثر فيه البعوض المؤذي، كما تؤكد الاستعارة الشعبية. وهي خلافاً للحرب الوقائية ضد الدولة، توجه اهتمامها إلى الإرهاب مباشرة ولا يمكن حرفها لتخدم أغراض الإرهاب. لكن عندما توجَّه الحرب الوقائية على الجهاد ضد وكلاء إرهاب مزعومين كالعراق، فحتى الحرب الناجحة ترتدي مظهر حملة صليبية تحاكي عنف الجهاد وتغذي

(1) كلمة قداسته للسلك الدبلوماسي، روما، 13 كانون الثاني/يناير 2003.

(2) مقتبس في Michael Tomasky, «Meet Mr. Credibility,» *American Prospect*, vol. 14, no. 3 (March 2003).

النيران التي تلهبها. (قبل أن تستقر أميركا على العنوان التحريضي «الصدمة والرعب» لحربها على العراق، عبثت بالمصطلح «الحرب الصليبية» الأشد إثارة). والقتلى المدنيون الذين صورتهم الولايات المتحدة على نحو ملطف كضحايا أضرار جانبية كان يدلَّل عليهم بمصطلحات مختلفة في أماكن أخرى.

انطوت الحرب في العراق على نصّ أملته الولايات المتحدة وتبنته أغلبية الشعب الأميركي (لا كله بأي حال من الأحوال)، ونص فرعي وجد كثيرون في سرده المميز معنى آخر. النصّ الأميركي، المعدَّل بمذهب الاستثنائية، هو 9/11 وما اعتبره الأميركيون ضرراً منقطع النظير لحق بهم بفعل أعمال إرهابية شنيعة. وقد برر الحرب كعقاب عادل وكعمل وقائي أيضاً ضد صدام حسين، هتلر القرن الحادي والعشرين، الذي لم يعد يهدّد بتدمير العالم بأسلحةِ دمار شامل بفعل الجيش الأميركي المقدام الذي قاد تحالفاً اختيارياً، رغماً عن أمم متحدة عاصية وجبانة. وتحدّث النص الفرعي عن أميركا التي ضخمت إصاباتها بينما قللت إصابات الآخرين؛ وعن حرب عدوانية شنتها الولايات المتحدة سوّى فيها وحش ضخم متغطرس سنجاباً صحراوياً بالأرض، وكان الأخير شجاعاً ولكن بلا حول ولا قوة أمام خصم أقوى منه. في هذا النص الفرعي، الذي جرد الخصمين من أسسهما المنطقية وتبريراتهما، ونسي ما إذا كانت أميركا قد حاربت في سبيل شرف وثأر أم في سبيل نفط وإمبراطورية، وما إذا كان صدام طاغية محتقراً أم صلاح دين جديداً ومحبوباً، كانت المواجهة بين الجيشين أخيراً مسألة صاحب الامتيازات الخاصة يقتل المهمش والثري يقصف المجرد من ثروته. والحرب، التي اقتُبست فيلماً سينمائياً، قدمت لكل شخص ما عدا الأميركيين الانطوائيين صورة دقيقة لجنود متعجرفين مدججين بالتكنولوجيا، إنسانيتهم مغلفة بدروع هياكل كيفلارية (Kevlar)، وحواسهم معززة بأشعة ليزرية ومناظير ليلية، وأجهزتهم العصبية محمية بأقنعة واقية من الغازات وبدلات واقية من المواد الكيميائية، يدوسون بهياكل عملاقة عسكرية حديثة وبسرعة فائقة على مجموعات غوغائية من ميليشيات مسلحة بأسلحة من جيل آخر وتكتيكات من قرن آخر، ومع ذلك استطاعت من حين إلى آخر مفاجأة وتكدير أولئك العازمين على إصابتها بالصدمة وإلقاء الرعب في قلوبها ورميها في وهدة النسيان. وعلى الرغم من انعدام التكافؤ بين القوات بصورة جذرية ـ (بعبارات عقيد عراقي مستسلم:

«لسنا جبناء، لكن ما الجدوى؟ كان لديّ بندقية من الحرب العالمية الثانية، ماذا كان في وسعي أن أفعل ضد الطائرات الحربية الأميركية؟»)[3]، فقد تخلف الناس الذين كان يفترض أن يرحبوا بالجيش الغازي أيّما ترحيب. والغلو «غير المنازَع» الذي تباهى الأميركيون فيه بتفوقهم العسكري الكاسح كان التعالي «السهل» نفسه الذي أوحى، بالنسبة إلى الآخرين، بتعظيم للذات يمارسه في إمبريالية شرسة متفاخرة أميركيون يجهدون للانسجام مع دعايتهم هم المضللة[4].

لم يكن هذا المنظور المتشكك واضحاً كثيراً في الولايات المتحدة في فترة الالتفاف حول العَلَم، لكن بحسب درجة كون السياسة إدراكاً، أوحى المعنى الضمني لدى الغرباء، صواباً كان أم خطأ، بأن الحرب على العراق لم تكن تحمل احتمال تحسين موقف أميركا على الصعيد العالمي، ناهيك بإضعاف تهديد الإرهاب العالمي للولايات المتحدة. فعلى الرغم من جهود الاستخبارات والتعاون المتزايد بين أجهزة الشرطة والاستخبارات العسكرية في الفترة الواقعة بين العمليات في أفغانستان والعمليات في العراق، شُنت هجمات إرهابية خطيرة ضد كنيس في جربة التونسية (نيسان/أبريل 2002) وفندق الشيراتون في كراتشي (أيار/مايو 2002) والقنصلية الأميركية في كراتشي (حزيران/يونيو 2002) وناد ليلي في بالي (تشرين الأول/أكتوبر 2002) وفندق وطائرة في كينيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، فأدت إلى سقوط 236 قتيلاً وعدد كبير جداً من الجرحى وانتشار الخوف في عالم من «الأهداف الرخوة» موجود في كل مكان. وعقب الحرب في العراق، نُفذ هجومات ناجحان في الرياض السعودية والدار البيضاء المغربية (كلاهما في أيار/مايو 2003). وهكذا، فإن الحرب الوقائية تعزز صورة أميركا كغازية متصلفة تختبىء وراء خطاب ذي غاية خلقية سامية ومثالية ديموقراطية من دون التأثير على الإرهاب فعلاً.

(3) العقيد أحمد الغُباشي. مقتبس في Dexter Filkins, «As Many Iraqis Give Up, Some Fight Fiercely,» *New York Times,* March 23, 2003, p. B1.

(4) كان كين أدلمان، وهو مسؤول سابق في الأمن القومي في عهد ريغان، قد كتب مقالة لصحيفة *Washington Post* في أوائل سنة 2002 تحت عنوان «Cakewalk in Iraq» (February 13, 2002, p. A27).

الديموقراطية الوقائية، من ناحية أُخرى، تخاطب النص الفرعي مباشرة بالعمل على تحويل المستنقع الذي يتكاثر فيه الإرهاب إلى تربة منتجة من طريق نثر بذور ما ينقصه، من معرفة وحرية وحكم ذاتي وفرصة مؤاتية وأمن. وهي تنتزع من الإرهاب قدرته على التذرع بنفاق أعدائه الغربيين وتعاليهم. ولأن الديموقراطية الحقيقية تمنح قوة لمن لا قوة لهم، فإنها تقدم بالضبط ما يفتقر إليه المنقادون بتكتيكات الإرهاب المدمرة للذات: القدرة على التحكم بمصائرهم. وقد تخيل تنيسون «برلماناً للإنسان» يجسد تسامحاً عالمياً ويعطي حق حكم الذات. فالجوجيتسو الإرهابي فعل العجائب بالتكنولوجيا والأسلحة الغربية، لكنه لا يقوى على فعل الكثير لاستغلال مُثُل عليا كهذه لأغراضه الخاصة. ولا يمكن اختطاف الحرية أكثر مما يمكن محاكاة المساواة.

طبعاً، للديموقراطية أثمان أيضاً، أولها الوقت الذي تستغرقه والصبر الذي تتطلبه. وكما يلاحظ جوزف ناي، فإن التعاون المدني من حول القوة الرخوة للثقافة والمجتمع المدني والأيديولوجية - وهي مواصفات مفيدة للديموقراطية الوقائية - تتطلب «أعواماً من العمل الصبور وغير المبهر، بما فيه تعاون مدني متين مع بلدان أُخرى»[5]. وبين هؤلاء التائقين إلى الحرية، يمكن أن تبدو الدعوة إلى الصبر تحذيراً أنانياً يخدم مصالح الذين يفضلون عدم تقديم العون. إلا أنها تجيز بالفعل التزاماً طويل الأجل وأكثر تأنياً ومثابرة. ومثل مراهق لا يثبت على حال، غالباً ما تفقد أميركا الناقصة الانتباه الاهتمام بغزوات سابقة حالما تنجز آخر غزواتها. ففي سنة 2002، أنفقت الولايات المتحدة أكبر نصيب من مساعداتها لأفغانستان على مشاريع إنسانية. لكن في هذه السنة، وفقاً للكاتب من أسرة تحرير «واشنطن بوست» مارك كوفمان، ورغم حقيقة أن «كل جهاز في البلد معطل عملياً»، فإننا سننفق المزيد على «تعزيز الجيش، الذي يضم 3000 فرد لكن يُخطط له ليبلغ 70,000 فرد». وهبطت المساعدات مما كانت إدارة بوش قد خططت له مبدئياً إلى مستويات منخفضة إلى درجة أن وزير المالية الأفغاني أشرف غاني يخشى اليوم أن «تصبح أفغانستان دولة مخدرات - إرهاب تشكل مشكلة دائمة للعالم» - أي، في حال بقي شيء اسمه دولة أفغانية عندما تنتهي

(5) Nye, *Thw Paradox of American Power,* p.xv.

أميركا من تمويل «الميليشيات المحلية وأمراء الحرب المحليين الذين يعتقد عسكريوها أنها بحاجة إليهم في الحرب على المتطرفين المسلمين»(6). والديموقراطية الوقائية، التي تشمل مدنيين يستطيعون إدامة التعاون بدلاً من جنود منشغلين بصدٍ متواصل لأعداء غير مرئيين، لا تطلب فقط أن تعمل الدول معاً بل تطلب أيضاً أن تعمل اتحادات مدنية ومنظمات غير حكومية جنباً إلى جنب، وأن ينخرط أفراد في مبادلات بين مواطن وآخر عبر تكنولوجيات قديمة وجديدة على السواء. وفوق ذلك كله، تطلب الديموقراطية الوقائية المعرفة كشرط مسبق للحرية. إن أفغانستان بحاجة إلى سبعين ألف مدرّس. فإذا ما توفروا، قد لا تستدعي وجود سبعين ألف جندي.

إن صوغ ديموقراطية عالمية بين الأمم أقل صعوبة بقليل من صوغ ديموقراطية ضمن دول خارجة من تقليدية أو حكم طاغ أو حرب. في التفاعلات التقليدية بين دولة وأُخرى، وهي التفاعلات التي قادت إلى مقاربة «رابطة الأمم» نحو العلاقات الدولية، كان المواطنون ممثَّلين بحكوماتهم في أحسن الأحوال ومتفرجين فقط كرعايا سلبيين لها في أسوأ الأحوال. وفي الأشكال الجديدة للتفاعلات بين المواطنين استجابة لدعوة الديموقراطية الوقائية، يمثل المواطنون واتحاداتهم المدنية أنفسهم، ساعين لأشكال عالمية من الحكم الديمقراطي عمادها تعاون مدني وتعاون قطاع ثالث. ولا يمكن مبدئياً أن يكون الهدف حكماً ديمقراطياً عالميا على طراز «الاتحادية العالمية» أو «الحكومة العالمية»، وإنما هو وضع أكثر تواضعاً لأسسٍ من أجل تعاون مدني عالمي - تحقيق «عالم مدني» بمعنى أنه مدني ومديني ومتحضر وبالتالي تعهده بالرعاية وصولاً إلى أشكال عن المواطَنة مشتركة بين الأمم. وهذا أمر ليس بالسهل، وهو يتطلب أكثر من المناشدات البلاغية. ومع أن أوروبا تعلمت تقاسم السيادة والتخلي عن نماذج تقليدية من الاستقلال السيادي، فإنها لم تحقق إلى الآن حساً قوياً بالمواطنة الإقليمية. ويبقى اليورو اليوم رمزاً مقنعاً بالهوية الإقليمية أكثر مما هو مقنع بالهوية الأوروبية.

لطالما رُبطت المواطنة بأنشطة ومواقف مقرونة بالجوار («الحرية بلدية!»

(6) Marc Kaufman, «Embracing Nation- Building,» *Washington Post National Weekly Edition*, April 21-27, 2003, p.16

كانت أعظم تجليات نفاذ بصيرة أليكس دو توكفيل): هذا يعني أن تخيل ما تستتبعه المواطنة العالمية فعلاً مهمة مخيفة. ومع ذلك، فهو ضروري بصورة مطلقة، لأن بينما المشاركة محلية، فإن السلطة عالمية: ما لم يتمكن المواطنون المحليون من أن يصبحوا مشاركين عالمياً، فإن أزمّة السلطة الحقيقية ستبقى بعيدة عن متناول أيديهم.

ثمة إشارة إلى ما تستطيع المواطنة المشتركة بين الأمم أن تنجزه تظهر في النبرة البارزة من صوت الرأي العام العالمي. هذا الصوت الجماعي العفوي للمواطنين، الذي كان بالكاد يُسمع قبل جيل مضى، يمكن سماعه اليوم وهو يتكلم على قضايا تتعدى جوارهم مسافات بعيدة - ملمحاً إلى أن الاعتماد المتبادل يجعل فكرة الجوار العالمي فكرة طباق أقل مما اعتادت أن تكون. عندما اعتُقل الديكتاتور التشيليّ العجوز السابق الجنرال أوغوستو بينوشيه في إنكلترا في تشرين الأول/أكتوبر 1998 بتفويض إسباني طالب بتسليمه بتهم قتل، قرر مجلس اللوردات أولاً ثم وزير الخارجية جاك سترو أن الاعتقال والتسليم قانونيان: لكن القوة الدافعة لهذين الإجراءين لم تكن عداء إسبانياً مستحكماً أو التزاماً إنكليزياً بحكم القانون وإنما غضباً عالميا. ورغم أن اعتلال صحة بينوشيه أدى في نهاية الأمر إلى إطلاقه وعودته إلى التشيلي بعد ذلك بعامين، فإن الديكتاتوريين «المتقاعدين» لن يشعروا بعد ذلك أبداً بأنهم في مأمن من سلطة الرأي العام الدولي[7].

وعلى نحو مماثل، حين آلت حملة دولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) إلى اتفاقية 1997 (اتفاقية أوتاوا) التي جمعت حتى اليوم نحو 140 توقيعاً (ليس توقيع الولايات المتحدة واحداً منها)، لم تكن الجهة الراعية حكومات رئيسية بل ناشطة من نيو إنغلاند تدعى جودي وليامز وشركاؤها المواطنون الكثر (منهم

(7) من سخرية الأمور أن هذا جعل إقناع ديكتاتوريين متربعين على سدة الحكم بالرحيل إلى المنافي أصعب بعض الشيء (كما في حالة صدام حسين)، لأن موافقة الحكومات على عدم تقديمهم إلى المحاكمة لم يعد يُعتد بها إزاء الرأي العام العالمي. وحتى هنري كيسنجر معرض لخطر المحاكمة بتهم ناشئة من أنشطة مزعومة في كمبوديا خلال الحرب في فيتنام في حال سفره إلى فرنسا أو دول أُخرى معينة يهدَّد فيها بلائحة اتهام. انظر Christopher Hitchens, *The Teial of Henry Kissinger* (New York: Verso, 2001) والفيلم الذي يحمل الاسم نفسه للمخرج يوجين ياريتشكي.

ضحايا ألغام أرضية، والأميرة ديانا، وعدد من المنظمات غير الحكومية المشاركة مثل «هيومان رايتس وُتش» و«أطباء لحقوق الإنسان» في أنحاء العالم. وقد فازت وليامز بجائزة نوبل للسلام سنة 1997 لقاء عملها المرموق، لكن الفائز الحقيقي كان، كما تصر وليامز نفسها، هو صوت الرأي العالم المفوض حديثاً. وكان مما قالته وليامز أمام المندوبين الذين اجتمعوا في كندا لتوقيع الاتفاقية: «عندما ارتفع صوت المجتمع المدني إلى درجة عالية، وعندها فقط، بدأت الحكومات تصغي، وبدأ التغيير يحرك العالم بسرعة فائقة وغير متوقعة»[(8)].

وقد نزل الرأي العام العالمي إلى الشوارع في الأعوام الأخيرة، جاعلاً صوته محسوساً فضلاً عن كونه مسموعاً. وفي ما يسمى الحركة المناهضة للعولمة، المفهومة أكثر كحركة «دمقرطة العولمة»، استرعت مجموعات دولية، مثل «أتاك» ATTAC (أسسها في الأصل مزعج ماكدونالدز، المزارع الفرنسي جوزيه بوفيه) وحشد كبير من منظمات غير حكومية أقدم عهداً، أولاً اهتمام الإعلام ثم المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأجبرت أنشطتها الاحتجاجية في مؤتمرات عالمية رئيسية في سياتل وبراغ وواشنطن وروما ودافوس الحكومات على توجيه نظرة أكثر حسماً إلى تأثير المصارف ورأس المال المضارب واتفاقات التجارة الدولية على الناس الذين كانوا سابقاً بلا صوت في مجالس سلطات العالم. وأنشأت هذه الأنشطة ذاتها أيضاً منتدى «معاكساً لدافوس» (كبديل من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس) عقد مؤتمرات سنوية في بورتو أليغري البرازيلية، وساعد في تركيز الأبحاث ومناهج الدراسة والرأي العام على النمو الاقتصادي العالمي. وبالفعل، أرغمت منتدى الشركات في دافوس على مراعاة مصالح المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعدم التركيز حصراً على مصالح رأس المال العالمي.

وكان لحركات احتجاجية عفوية موجَّهة بشبكة الوب العالمية ومجموعة

(8) Jody Williams, address to the Treaty Signing Convention, Ottawa, Canada, December 3, 1997. للاطلاع على معلومات أحدث بشأن هذا العمل، انظر التقارير السنوية لمراقبة الألغام الارضية، وهي تقارير تصدرها «هيومان رايتس وُتش».

كبيرة من منظمات غير حكومية مميَّزة تأثير عميق أيضاً على الجدل بشأن القرار الأميركي باجتياح العراق من دون موافقة الأمم المتحدة، لا بمنع وقوع الحرب وإنما بتظهير المعارضة الدولية الواسعة ضد تفرد أميركا واعتمادها على حلول عسكرية صرفة وعلى الحرب الوقائية. وقد ساعدت مجموعة تدعى MoveOn في تنسيق ائتلاف المجموعات (بما فيها True Majority و Win Without War) التي سهلت تظاهرات نظمها مئات الآلاف من الأميركيين الذين شعروا بأنهم غير ممثّلين في الحوارات الفاترة التي عُقدت في الكونغرس وتناولت الحرب قبل اندلاعها أو نظمها سياسيو «حزب المعارضة» الخجول والحذر قبل الحرب وفي أثنائها[9]. وقد واصلت حركتهم المدعوة «الديموقراطية الناشطة» تجسيد حيوية الرأي العام العالمي وموافقته لمقتضى الحال طوال فترة الحرب وفي فترة الفوضى المعروفة بـ «إعادة البناء».

وأدى ممثلو الثقافة الشعبية في ناشفيل وهوليوود دوراً أكثر مثاراً للجدل في تحريك الرأي العام. وقد تكون آراء الموسيقيين والممثلين جاهلة وديماغوجية كما آراء مقدمي برامج المقابلات الإذاعية المعروفين، إلا أن بعض الفنانين الذين يجمعون بين الفطنة والإخلاص والحيوية كان لهم تأثير بالغ الأهمية على الحكومات وعلى الرأي العام أيضاً. فآدم يوتش وآدم هوروفيتز المنتميان إلى Beastie Boys شاركا في حملة بانضباط ومن دون ديماغوجية بالنيابة عن التيبت الحرة، بينما حوّل المغني الشعبي بونو التزاماً شخصياً بلغت اهتمام الناس إلى أزمة الإيدز في إفريقيا إلى برنامج رسمي للحكومة الأميركية بإقناع وزير الخزانة آنذاك بول أونيل بمرافقته في سنة 2002 في رحلة استطلاعية بشأن الإيدز في إفريقيا، الأمر الذي أحدث تغييرات حقيقية في سياسة إدارة بوش تجاه أزمة فيروس نقص المناعة البشري (HIV) (بما في ذلك زيادة كبيرة في التمويل). وتعرضت فرق غنائية مثل Dixie Chicks وغيرها من الفرق المعروفة باحتجاجاتها المتواصلة، لمراقبة اليمين التقليدي ومُنعت من بث أغانيها من محطات إذاعية قد تكون وقد لا تكون متواطئة مع

(9) كان هناك قليل من الاستثناءات، بمن فيها السيناتور جورج سي. بايرد من فرجينيا الغربية، الذي تكلم بحماسة لدى إبدائه معارضته للحرب، لكن معظم الأميركيين الراغبين في سماع مناقشة محتدمة ومتواصلة تُركوا مع شعور بأن لا صوت لهم.

منظرين لأيديولوجيات مشايعة، لكن على العموم كان لمشاركة فنانين شعبيين في احتجاجات مدنية دور مساعد في إيقاد إطلاق شرارة التعبير عن الرأي لدى أناس كثيرين كانوا لا يُسألون عن آرائهم في مناقشات بشأن الحرب والسلام[10].

الديموقراطية الوقائية تبدأ بالمواطنين والتعبير عن آراء مدنية، لكنها وسعت نطاقها لتشمل أنشطة تتعدى الاحتجاج ضد (أو دعم) السياسات الرسمية للحكومة. وقد قدمت MoveOn «إعلان المواطنين» الذي يقول ببساطة: «مع بدء غزو للعراق تقوده الولايات المتحدة، نحن، مواطني بلاد كثيرة الموقعين أدناه، نجدد تأكيد التزامنا معالجة الصراعات الدولية من خلال حكم القانون والأمم المتحدة»[11]. وهناك أمثلة أُخرى، منها تأكيد يستحوذ على حقيقة الاعتماد المتبادل ويتخذ شكل «إعلان اعتماد متبادل». هذا البيان لـ «العالم المدني» وبيانات أُخرى مثله تأمل بالوقوف في وجه العصر المقبل مثلما وقف إعلان الاستقلال الأميركي في وجه حقبة تأسيس أميركا. وقد جسد إعلان جفرسون مبادىء هوبز ولوك على مستوى أمة، شعب متماسك وخاضع للقانون لأنه فهم أن الحرية آمن في ظل القانون مما هي في ظل حكم القوي، وأن السلامة لا يمكن ضمانها بالفوضى في حالة الطبيعة. لكن بخلق عالم من شعوب مستقلة ذوات سيادة، انبعث منطق الأمم - الدول في فوضى جديدة، في حالة طبيعة هوبزية مخيفة بين الأمم. أما الإعلان الجديد للاعتماد المتبادل، فإنه يأخذ منطق الميثاق إلى المستوى العالمي، على النحو التالي:

(10) رغم شكاوى من مشاهير يساريين، كما يلاحظ وارن سنت جون، فـ«بينما أثار نجوم ناشطون سياسياً ردات أفعال قوية، ولمدة طويلة، من أولئك الذين يخالفونهم الرأي - فكروا في جين فوندا وإدوارد أسنر وتشارلتون هيستون - فإن معارضة أنشطة المشاهير لم تكن قط أكثر صراحة أو أفضل تنظيماً مما هي حالياً. فمواقع الإنترنت مثل boycorr-hollywooa وFamouısdıot com وCelıberal.com تتقدم حملات الاتصال بالبريد الإلكتروني والهاتف ضد نجوم، وفي حالة برامج التمثيل التلفزيونية، الشركات التي تروج لتلك البرامج». («The Backlash Grows Against Celebrıty Activists » *New York Tımes,* March 23, 2003, sec.9.p.1.2003). وقد تفكّر بول كروغمان في دور محطات الإذاعة الضخمة مثل Clear Channe' التي لها «صلات متينة بإدارة بوش». انظر ,Channels of Influence,» *New York Tımes,* March 25, 2003 2003, p.A17.

(11) انظر موقع MoveOn Web على www.moveon.org.

إعلان الاعتماد المتبادل

نحن شعب العالم نعلن طيّه اعتمادنا المتبادل كأفراد وأشخاص اعتباريين وكشعوب - أعضاء مجتمعات وأمم متميزة. ونتعهد بأن نكون مواطنين في عالم متمدن واحد، مديني ومدني ومتمدن. ومن دون الإجحاف بصالح هوياتنا القومية والإقليمية ومصالحها، نقر بمسؤولياتنا تجاه الصالح العامّ والحريات المشتركة للبشرية ككل.

ولذلك نتعهد بالعمل مباشرة ومن خلال الأمم والمجتمعات التي نحن مواطنوها أيضاً:

- لضمان العدالة والمساواة للجميع بأن نوطد على أساس ثابت حقوق الإنسان لكل شخص على الأرض، ونكفل أن يتمتع الأدنى مقاماً بيننا بالحريات نفسها التي يتمتع بها المرموقون والأقوياء؛
- لصوغ بيئة عالمية آمنة ومستدامة للجميع - وهي شرط للبقاء البشري - بثمن تدفعه الشعوب بناء على نصيبها الحالي من ثروة العالم؛
- لإيلاء الأطفال، مستقبلنا الإنساني المشترك، اهتماماً وحماية خاصين في توزيع نعمنا المشتركة، وعلى رأسها تلك التي تتوقف عليها الصحة والتعليم؛
- لوضع أشكال ديموقراطية للحكم القانوني والمدني العالمي الذي يمكن من خلاله تأمين حقوقنا المشتركة وتحقيق غاياتنا المشتركة؛
- ولرعاية سياسات ومؤسسات ديموقراطية تعبّر عن سماتنا الإنسانية المشتركة وتحميها؛

وكذلك، في الوقت نفسه،

- لتغذية فضاءات حرة يمكن أن تزدهر فيها هوياتنا الدينية والإثنية والثقافية المتمايزة وأن تعاش حيواتنا القيّمة بالتساوي بكرامة وتُحمى من أي نوع من أنواع الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن لهذا الإعلان الخاص - يستطيع المرء تخيل إعلانات أُخرى كثيرة - ميزة وجوده في حملة مواطنين عملية تطرح برنامجاً لمجتمع مدني وديموقراطية

عالميين[12]. وهناك منظمات واتحادات أُخرى كثيرة ضمن الأمم وبينها، ومنظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني تتقاسم غاية كوكب يكون السلام والحرية عليه نتاج القانون والتعاون لا الحرب والأحادية. بعضها مجموعات حقوقية مثل Human Rights Watch أو مجموعات مراقِبة للفساد مثل Transparency International؛ بعضها حركات مثل الحركة التي تقدم للنساء الفقيرات تسليفات صغيرة بمبادرة من بنك غرامين في بنغلادش وسّعتها لجنة التقدم الريفي في بنغلادش (BRAC)[13]، ومنظمات مقاطعة دولية مثل Dolphin-Safe Tuna وRugmark؛ وثمة منظمات أُخرى تستظل بها مجموعات من مثل Civicus، تعمل كمراكز عصبية لمنظمات أُخرى غير حكومية؛ وهناك أيضاً مجموعات تحولت، رغم أهدافها المتخصصة، إلى حكومات غير حكومية «عامة»، مثل «أطباء بلا حدود» (Médecins Sans Frontières، الفائزة بجائزة نوبل للسلام سنة 1999) و«منظمة العفو الدولية»، وباتت رمزاً لإمكانية التعاون عبر الحدود.

إن مجرد وجود قائمة لا يعني وجود مجتمع مدني عالمي، لكن عندما تشتمل لا على عشرات أو مئات وإنما آلاف الاتحادات المدنية المتخطية للحدود القومية، فهذا يعني أن صفحة جديدة فُتحت. والاتحادات هذه، التي يقودها مواطنون لا حكومات، تركز الطاقة المدنية على مشكلات سياسية عسيرة لا تعالجها حكومات صعبة المراس. وهي ليست مشكَّلة ديمقراطياً (فلا هي شفافة ولا قابلة للمحاسبة)، غير أن تجسد بتعددها وتنوعها ثراء المجتمع المدني. إلا أنها تفتقر إلى السلطة الرسمية والقدرة على فرض أفكارها الحصيفة، وبالتالي لم

(12) «الحملة العالمية لمواطني العالم المتمدن»، التي تشمل أنشطتها حملة توقيع من أجل «إعلان الاعتماد المتبادل»، وعيداً سنوياً للاعتماد المتبادل احتُفل به لأول مرة في فيلادلفيا وعدد من عواصم العالم، وكذلك في أحرام مدارس وكليات، في 12 أيلول/سبتمبر 2003، ومقرراً تعليمياً خاصاً بالمواطنة للراشدين والمدارس، وجواز سفر عالمياً، وأنشطة فنية وموسيقية تعترف بالفنون كقواسم مشتركة للروح الإنسانية. انظر موقع الإنترنت www.civworld.org.

(13) بنغلادش مختبر للابتكار المدني، حيث أكثر من عشرين ألف منظمة غير حكومية مسجلة لدى الحكومة. وBRAC تدير آلاف العيادات الصحية وتشرف على أربعة وثلاثين ألف مدرسة تضم أكثر من مليون تلميذ. وهي، بما لديها من مشاريع عمل وتسليفات مصرفية تنافس بنك غرامين (Grameen)، «قد تكون أكبر منظمة غير حكومية وطنية في العالم» انظر Amy Waldman, «Helping Han for Bangladesh's Poor,» *New York Times*, March 25, 2003, p. A8.

تحرف الأسواق العالمية عن ممارساتها الضارية أو تعرقل مسار استراتيجية الحرب الوقائية الأميركية المدفوعة بالخوف أو تعزل أطفال العالم عن ويلات الجريمة والألغام الأرضية والإيدز - ولا يتوقّع أن تفعل ذلك قريباً، إلا إذا تضافرت قواها مع حكومات رسمية ومؤسسات سياسية تتخطى الحدود القومية.

ومع ذلك، في عالم فيه أمراض فضلاً عن أطباء بلا حدود، وفساد وبغاء فضلاً عن شرطة إنتربول بلا حدود، وإرهابيون وحروب ضد الإرهابيين فضلاً عن منظمات غير حكومية صانعة للسلام بلا حدود، حان بالتأكيد الوقت لمواطنين بلا حدود. فمن دونهم، سيبقى القانون الإنساني حلماً وسيكون ما يمكن استنباطه من مؤسسات حكم دولي رسمي كهذه بلا جوهر أو مفعول. ومن دونهم، يكون التعليم العالمي والتعاون العالمي والقانون العالمي والديموقراطية العالمية عبارات فارغة. والمفارقة هي أن المواطنين العالميين سيكونون على الأرجح نتاج التعليم العالمي والتعاون العالمي والقانون العالمي والديموقراطية العالمية التي ينتجها المواطنون العالميون.

طوال الفترة التي سبقت غزو العراق، دار الجدل حول ما إذا كان مفتاح الحرب والسلم في يد الرئيس بوش أم في يد الرئيس حسين. وعلى نحو غير معتاد، فإن الرجل نفسه الذي قال إنه سينهي الحرب التي بدأها آخرون في زمان ومكان من اختياره أعلن للقوات الأميركية المنشورة للقتال في العراق أن الأمر كله متوقف بالفعل على صدام حسين. فلينزع سلاحه فيستطيع إنقاذ نفسه وبلده والسلام. في الحقيقة، وفي ما يتعلق بالديموقراطية، فإن ما حدث أمس في العراق وما قد يحدث غداً في كوريا الشمالية وإيران وسورية واليمن وإندونيسيا وباكستان والفيليبين ليس رهناً بقائد أعلى أميركي يرأس السلام الأميركي ولا بزعماء حكومة مناوئين يحاولون إعاقة تقدم إمبراطورية أميركا المدفوعة بالخوف.

إن النتائج الديموقراطية متوقفة على النضال الديمقراطي واستعداد المواطنين - أو أولئك الذين سيكونون مواطنين - لخوضه. هذا هو المعنى الجوهري للمواطنة. والمعارضون الصاخبون، مثل أبو جهجاه في بلجيكا أو

مايكل مور في الولايات المتحدة (وهذا الأخير أشاع الفوضى في حفل توزيع جوائز الأوسكار في سنة 2003 بالتلويح بجائزة الأوسكار التي حصل عليها وبالصياح على نحو مسرحي بكلمات حول «الحرب المصطنعة» و«الرئيس المصطنع»)، ليسوا خونة الديموقراطية؛ إنهم بدائل مدنية من الخوف. وعندما يتم إسكاتهم، ينتصر الخوف، وانتصار الخوف انتصار للديموقراطية حتى لو فُككت خلايا الإرهاب وقُضي على وكلاء الإرهاب، حتى لو أُخضعت الدول التي تؤويهم وتدعمهم لقوة العملاق الأميركي المهيبة والانهيار. عندما يفشل المواطن، يستطيع القادة المتسلطون مواجهة خصومهم خوفاً بخوف، وبسرعة البرق لا يبقى مواطنون - فقط أسياد وأتباعهم. في ذروة الحملة الأميركية على بغداد، بدا للكثيرين أن الخلاف المدني في أميركا تم تعليقه. وانتقاد الرئيس الذي عرّض القوات الأميركية للخطر على أساس حِيَل ملموسة وأكاذيب صارخة كان إلى حد ما بمثابة خيانة القوات التي عرضها الرئيس للخطر. وكانت الحرب الوقائية ناجحة في منع الديموقراطية أكثر مما كانت ناجحة في منع الرعب.

ومكافحة الإرهاب بالديموقراطية الوقائية تخاطر بالكبرياء أيضاً. فالاستثنائية تكلمت دائماً باسم الديموقراطية وأصبحت اليوم واحداً من المبررات الرئيسية للحرب الوقائية. وسيستنتج المتشككون، ربما، أن الديموقراطية الوقائية أحدث أقنعة الإمبريالية ليس إلا. بإمكانها أن تكون كذلك لكن لا داعي لأن تكون كذلك. فأميركا فريدة بين الأمم لا لأنها مختلفة ولكن لأنها مجرد شبيهة بالعالم. إنها أمة متعددة الثقافات وذات أغلبية ستشتمل قريباً على حشد كبير من الأقليات ومجتمع يزداد شبهاً بالعالم الذي ترفض بتناقض ظاهري الانضمام إليه، تستطيع، إذا رغبت، تعزيز تنوعها كنموذج للآخرين؛ إنها مجتمع من مدن عالمية ملائم جداً لزعامة ديموقراطية عالمية؛ إنها قيم التسامح والتواضع والإبداع والإيمان بالحكم الذاتي كنتاج للإبداع المحلي، وهي قيم يستطيع الآخرون محاكاتها من دون الشعور بأنهم مستعمرون. لقد كانت أوفر كلمات الرئيس بوش حكمة تلك التي نطق بها عندما قال للأميركيين إن الحقوق هبة من الله للجنس البشري وليس ملكاً لأي أمة أو حكومة. وقد حاول كوفي أنان الرد على نقاد أميركيين وجهوا انتقاداتهم إلى

الأمم المتحدة بتذكيرهم بأن «الأمم المتحدة ليست كياناً منعزلاً أو غريباً يسعى لفرض جدول أعماله على الآخرين. الأمم المتحدة هي نحن: إنها أنت وأنا»[14]. وبهذا المعنى نفسه، الولايات المتحدة هي الأمم المتحدة: أميركا هي العالم ولا حاجة بها لغزوه كي تنضم إليه.

(14) كوفي أنان، كلمته في كلية وليام وماري، وليامزبيرغ، فرجينيا، 8 شباط/فبراير 2003، مقتبسة في «Annan Appeals to U.S. for More Talks Before the War,» *New York Times,* February 9,2003, sec.1.p.15.

خاتمة

إمبراطورية الخوف تستعمر الخيال قبل أن ترسّخ سلطتها المادية. والحرب أداة ضرورية ضد الرعب لكنها فاشلة حتى عندما تركز حصراً على مرتكبي جرائم فعليين. إنها تزرع الخوف في نفوس جميع من يشاركون فيها. غير أن الجنود على الأقل ناشطون: إنهم في الحروب الديموقراطية مواطنون يحملون السلاح ويستطيعون قهر خوفهم من خلال الاشتباك. العمل هو الرداء الذي تتلفع به الشجاعة. والأقل خوفاً وإن كانوا الأكثر انخداعاً في الأيام التي تلت ذلك الصباح المشؤوم في 11 أيلول/سبتمبر 2001، هم الذين دُعيوا إلى نقطة الانفجار الهائل، أولاً للبحث عن ناجين، ثم للإنقاذ من الذهول وتقديم أقل ما يمكن من الاحترام إلى البقايا البشرية، وأخيراً لإزالة الأنقاض فيما يُسبَغ تقديس على الموقع. ولأنهم فاعلون لا متفرجون، ولأن أعمالهم أتاحت لهم الاشتباك مع الإرهاب بمعالجة نتائجه، وعلى الأقل فيما كانوا منهمكين، كانوا محصنين إلى درجة معينة ضد المخاوف ومشاعر القلق التي أصابت سائر أميركا[1]. ولعل كون المرء في تلك الأيام نيويوركياً يعني أن يشعر قليلاً بأنه أكثر من الأميركيين الآخرين فعالية ومشاركة وحزناً وبالتالي أقل منهم عجزاً - رغم أن النيويوركيين وسكان المنطقة المحلية المشتركة بين ثلاث ولايات كانوا «ضحايا» الهجوم وأهدافاً محتملة على الأرجح وعلى نحو خاص لأي هجوم لاحق قد يُشَن. وحين اندفع مسافرو الرحلة الإرهابية الأخيرة، التي حُوّل اتجاهها إلى واشنطن، إلى قمرة القيادة لتأخير وقوع كارثة أُخرى، حتى وهم متجهون إلى موت مؤكد، حولوا أنفسهم من ضحايا إلى فاعلين، من رعايا إلى مواطنين؛ إنها نطريقة أفضل للموت وبالتأكيد طريقة أفضل للعيش.

(1) كانت البنتاغون هدفاً أيضاً، لكن العسكريين والمدنيين العاملين معهم فيها كانوا مشغولين، والديناميات (وإن ليس المأساة ووقع الخسائر) كانت مختلفة قليلاً.

إمبراطورية الخوف مملكة بلا مواطنين، حيز لمتفرجين وتابعين وضحايا تعني سلبيتهم عجزاً ويوضح عجزهم حدود الخوف ويزيد في حدته. المواطنة تبني جُذُراً من النشاط حول الخوف: هذا لا يحول دون تنفيذ أعمال إرهابية، لكنه يقلص الخسائر النفسية التي يوقعها الإرهاب. لقد بدد الرئيس بوش فرصة فريدة عقب 9/11 حين صاحت الأمة مطالبة بالقتال وحضّها الرئيس، الحريص بشكل مفهوم على إعادة قدر من الحالة الطبيعية إلى شعب غاضب، على التبضع[2]. حينما تاق المواطنون إلى الردّ، طلبت الحكومة منهم أن يكونوا مستهلكين. وحينما رغب المتفرجون في المشاركة، أصر نوابهم على أن ذلك ليس ضرورياً. لقد **كان** ضرورياً. فلنبذ الخوف يجب أن يخرج الناس من حالة الشلل. وقد اقترح الرئيس أن يخرجوا إلى الأسواق.

مع دنو الحرب في العراق، تكرر الخطأ. فمناهضو الحرب فقط كانت لديهم الفرصة للتعبير عن معارضتهم بفعالية. ولبثت الأغلبية متفرجة، نساء ورجالاً على غير يقين من القضية لكنهم مستعدون لأن يكونوا مشاركين ـ لكن من دون مسرح يعبرون فيه عن مشاعرهم المدنية باستثناء التلويح بالأعلام والترقب بقلق. لقد أملوا بالمشاركة في تضحيات الحرب لكن قيل لهم ألا يقلقوا. حنّوا كشعب إلى المشاركة في دفع تكاليفها فقُدم لهم خفض للضرائب. ربما تمنّى البعض استدعاءه إلى الخدمة، إلا أن جيش أميركا الآن مجموعة من المحترفين التقنيين المدربين على أسلحة متطورة تجعل المواطن ـ الخفير من زمن ولى. لقد تكلّم وزير الدفاع رامسفيلد بنَفَس الرافض على المجندين في «الجيش الفريد» الجديد المؤهَّل بمحترفين على وجه الحصر. ومع ذلك، فإن الأساس المنطقي ليخدم المواطنون في الحرب قائم في الديموقراطية نفسها ولا يمكن رفضه لاعتبارات تقنية. الحرب دائماً ملاذ الديموقراطية الأخير، ولإبقائها على هذا النحو، يجدر الطلب إلى المواطنين تقديم التضحية القصوى على نحو مشترك. فلو لم يكن الجيش من المجندين، فربما كانت أميركا لا تزال في فيتنام. ولو كان يوجد عضو واحد فقط في الكونغرس له ابن في الخدمة العسكرية، لبات دعم

(2) الأدعى إلى الاستغراب أن الفرصة الضائعة صادرة عن رئيس كان، رغم تمسكه عموماً بمقاربة المبادىء الأساسية (كل شيء إلا كلينتون) إلى أجندته، قد رحب ببرامج كلينتون للخدمة الوطنية في «هيئة الخدمة الوطنية والاجتماعية».

الكونغرس لعدم إنهاء الحرب غير مشكوك فيه على نحو مخيف عند بداية الحرب. وقد أثار ممثل نيويورك في الكونغرس تشارلز ب. رانغِل اضطراباً بالدعوة إلى إعادة العمل بالخدمة الإلزامية في خريف 2002، لكن دعوته حُذفت بوصفها مجرد دعوة لأغراض سياسية، وعمل مناهض للحرب. ومع ذلك، رغم أن المواطنين ـ الخفراء قد يكونون غير ملائمين في عصر الأسلحة الذكية والحروب الاحترافية، فإنهم في صميم المشروع الديموقراطي وسبيل حاسم لتوحيد استراتيجية الحرب الوقائية المضادة للإرهاب مع استراتيجية الديموقراطية الوقائية.

إن أمام المحدثين المشغولين بضرورات الاعتماد المتبادل خيارين لا ثالث لهما: التغلب على الاعتماد المتبادل الذي يضمر الشر للآخرين، أي الإرهاب، بفرض سلام عالمي متجذر في القوة بطريقة أو بأخرى؛ أو تشكيل اعتماد متبادل ينطوي على الخير للآخرين بإحلال الديموقراطية في العالم. وليس في وسع الدول الأُخرى السعي وراء الديموقراطية الوقائية في غياب مشاركة أميركية أو بوجود عداء أميركي. فهل أميركا مستعدة للتحدي؟ يصعب معرفة ذلك.

إذا كان الأميركيون عاجزين عن الخروج من مملكة الخوف، فسيضلون الطريق. لن يثنيهم أي حليف أوروبي صديق عن مسلك الحرب، ولن تبدو دولة مارقة مناوئة من الهزال ما يكفي لتجاهلها. وبما أن الخوف يتعلق بالإدراك لا بالواقع، يستطيع الإرهابيون الفوز من دون إطلاق طلقة واحدة. وليسوا بحاجة إلا إلى إذكاء المخيلة الأميركية ـ أو إذكاء مخيلة من في الحكومة ووسائل الإعلام المؤتمنة على إذكاء مخيلة الجهود. لقد كان 9/11 يوماً مريعاً كبّد العائلات الأميركية ثمناً لا يطاق وسيكون هناك (كما وُعِدنا) أيام أُخر. لكن مثل هذه الهجمات كحملة على جسم أميركا القوي المشترك هي كلسعات نحل بالنسبة إلى دب أشهب، ومضات لحظية من ألم يسهل تجاهلها بضربة عنيفة من مخالب أميركا الضخمة. وأميركا لا تستطيع أن تكون في آن واحد بالقوة التي تفخر بها وبالضعف الذي تخشاه. فقوتها تنفي الخوف ـ أو هكذا ينبغي. ولا يعني هذا الإقلال من حجم المأساة التي حلت بضحايا الرعب أو القول إنه لا ينبغي مقارعة الإرهاب. إنه يعني الحفاظ على تقدير للأمور لا يغيب فيه عن البال أن الإرهاب

هو وظيفة العجز ولا يؤذي الأقوياء إلا بقدر ما يسمحون بأن يلحق بهم أذى. الديموقراطية تهزم الإرهاب لأنها تحوّل المخيلة إلى أداة تعاطف وعمل، فتمنع عنها مشاعر القلق التي تكتنفها عندما تكون متعطلة أو مستوعبة بألعاب الخوف الرهيبة.

ثمة ميل إلى معاملة المزاعم بشأن فضائل الديموقراطية بوصفها رومانسية أو مثالية أو حتى طوباوية. ربما هي كذلك. والحضارة نفسها، كما كتب بيتس، مطوّقة بنسيج من الأوهام، والديموقراطية هي بالتأكيد من بين أكثر هذه الأوهام إغراء. لكن في هذه الحقبة الجديدة من الاعتماد المتبادل، حيث المجرمون والإرهابيون يعلمون بأن القوة لا تقيم في الدول ذات السيادة وإنما تكمن في الصدوع فيما بينها، أصبحت الديموقراطية شورى للواقعيين. لقد كان نشيد «الراية المزينة بالنجوم»، الذي وضعه فرانسيس سكوت كي وهو يشاهد القصف البريطاني لبلتيمور في سنة 1814، النشيد العسكري لولايات متحدة سيدة ومستقلة. و«أميركا الجميلة»، التي نظمتها الشاعرة كاثرين لي بيتس فيما هي تحدق في السلسلة الأمامية لجبال الروكيز الشاهقة في سنة 1893، تخاطب أميركا مدفوعة إلى معانقة العالم بحكم الضرورة. وبيتس، وهي ناقدة متمرسة لأول عهد أميركا في الإمبريالية في نهاية القرن التاسع عشر، عرفت سر صيانة الحرية:

أميركا! أميركا!

ليصلح الله كل عيب من عيوبك،

ويثبّت روحك في رباطة الجأش،

وحريتك في الشريعة.

وبعبارات علم الاجتماع الواقعية، وهي عبارات أكثر ابتذالاً، «من شأن نظام دولي قائم على القانون، وخصوصاً النظام الذي تستغل فيه الولايات المتحدة وزنها السياسي لاستنباط قوانين ملائمة، أن يحمي مصالح أميركا ويحفظ قوتها ويوسع نفوذها على أتم وجه»[3]. ومثل هذه القوانين يجب أن تطبق على الجميع.

(3) Ikenberry, «American Imperial Ambition».

وقد نبه الرئيس دوايت أيزنهاور الأميركيين إلى الاعتراف بأن «لا سبيل إلى السلام من دون القانون. ولن يكون هناك قانون إذا استحضرنا قانوناً للسلوك الدولي خاصاً بالذين يعارضوننا، وقانوناً آخر خاصاً بأصدقائنا»[4].

إن المثاليين الرومانسيين اليوم هم الصقور، متشبثين بأمل أن تكون امتيازات أميركا القديمة وسيادتها الكلاسيكية المجسدة في الرغبة في الحرب كافية للتغلب على الاعتماد المتبادل. والواقعيون ـ وهم عسكريون في الغالب شأن أيزنهاور ـ تحولوا إلى أبوام تذعن للاعتماد المتبادل وتسعى لاشتراع ديموقراطية وقائية كإجراء وقائي قصير الأمد ضد الإرهاب وكاستراتيجية طويلة الأمد ترمي إلى تعليم المواطنين ووضعهم في مركز الحياة القومية والعالمية. إن المنطق الواقعي يعامل القوة والخوف ككلمتين متضادتين. والقوة الحقيقية تكمن اليوم في القدرة على اختيار قوانين عالمية مشتركة لا في توكيد السيادة القومية الفردية. وفي الإمكان جمع منطق الحرية مع منطق الأمن: فمشبكهما هو الديموقراطية. وليس لإمبراطورية الخوف سلطان على الديموقراطية الحقيقية وعلى النساء والرجال الذين تشكل مواطنتهم الديموقراطية الحقيقية.

(4) الرئيس دوايت أيزنهاور، خطاب رئاسي بُث عبر الإذاعة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1956.

في هذا الانتقاد الجديد القوي والبراغماتيّ للسياسة الخارجيّة لإدارة الرئيس بوش، يقدّم بنجامين ر. باربر أوّل ردّ متماسك وواسع البصيرة على مذهبيْ الهجوم الاستباقيّ والحرب الوقائيّة الخطيرين والمثيرين للشكوك. ويكشف كيف جُعلت «الدول المارقة» المنتقاة بديلاً عن الإرهابيّين الذين يصعب تحديد أماكنهم والقضاء عليهم، وكيف تواصل الولايات المتحدة دعم الديكتاتوريات في البلدان التي تعتبرها صديقة، في حين تعتقد أنّ بإمكانها فرض الديموقراطيّة بواسطة فوهات البنادق على الأعداء المهزومين.

لا يمكننا أن نهزم الخوف بالخوف. فالخوف هو سلاح الإرهاب الأكثر فعّالية. وإذا سمحنا لأنفسنا أن تحكمنا تصوّراتنا عمّا «يمكن» أن يحدث، نصبح أ «لإمبراطوريّة الخوف» - أو رعايا لها شئنا أم أبينا.



